

کتاب خانہ تحفہ سید کاظم علی حیدر آبادی کن  
۱۳۱۲ھ

نمبر داخلہ ..... (۶۹۹) ۷

تاریخ داخلہ .....

نام کتاب ..... برکت و المہدی

فن کتاب ..... تصنیف

نمبر کتاب فن مذکور ..... ۹۵







# لکھنؤ الہامیہ

کتاب الطہارۃ ارشاد المبتدین الی احکام الدین از مولفات جناب قدس القابۃ العالیۃ  
الاعلام نذیر الجہانۃ اکرام حکم الفضائل و الفاضلین و الفاضلین و الفاضلین  
الدین محمد تاج اجدادہ المصروفین کل من مفضل و افضل من مفضل مولانا ممتاز العلماء

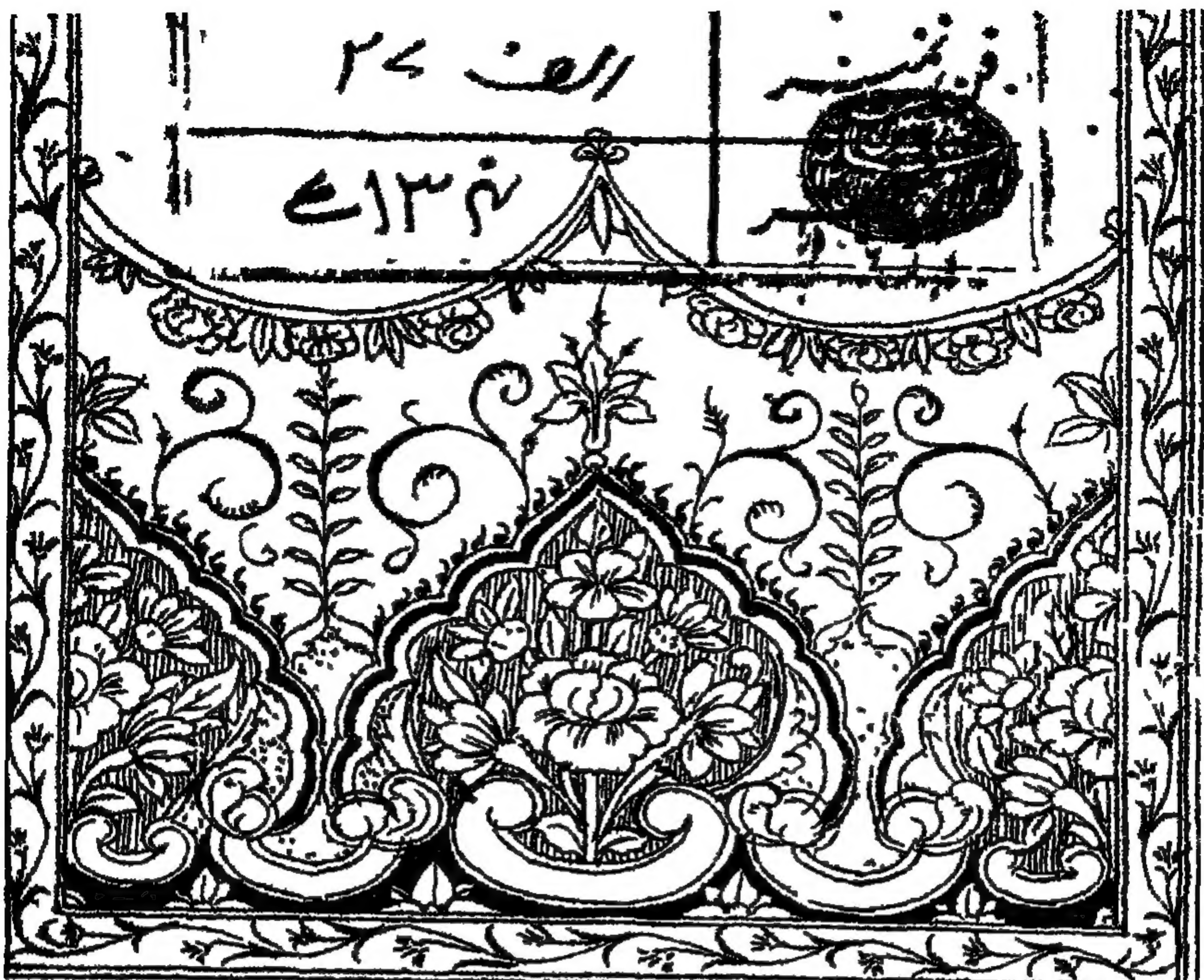


السید محمد تقی لازال مرجع الامام مصوناً عن طوارق الایام حسب ایش تلم ممالک شملت جلال  
میکے و سائر رقت و اقبال آفاطین و ام اقبالہ تبصیر فضائل کتاب فی علم الالباب و کو سید علی محمد بن  
امداد حررہ بقدر الولی کتبہ الآخر العبد محمد ابو الحسن ابن المولی العلاء الرحمن السید غفرنا اللہ عنہ

## مطبع علیہ حبیب خان







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الغفار الذي شرع لنا ديناً حنيفاً ولم يكلفنا بالاصحار جعلنا  
 من امة محمد حبيبته ومرشيعه اهل بيته الاطهار صلوات الله عليهم ما خالف  
 الليل والنهار ما بعد هذا كتاب موسى بارشاد المبتدئين الى احكام  
 الدير البقية للولد الاعرج محمد جعلني الله فداه وحرمه عر كل سوء  
 ورفاهه وبلغه الى اعلى درجات الفقه ورفاهه ومدينه عمن وبقائه وزاده  
 بسطة في العلم والجسم والهمة الحريه في دينه وزنيه بالحلم وافرغ لما خلفه  
 له واجزل عليه فضله وحقق رجائي فيه برحمته كما حقق فيما مضى بقدرته والله  
 سبحانه هو انوفى والمادى الى سواء السبيل وهو حبيب ونعم الوكيل  
**كتاب الطهارة** وفيه ابواب **الباب الاول** في المياه وفيه فصول  
**الفصل الاول** في الجارية والمراد به المتابع غير البير ولا يجتبر فيه التعبد



عن مجله وليس منه على الظاهر ما يخرج بطريق الرشح كالعرف للانسان وما يخرج  
كذلك الملبس من الثوب من ثقب صغير لا يبعد دخوله فيه لاحتمال تحقق الفوق  
والقول ان المفسر بالمادة المعنوية في الجائز فيه فيعتبر امر النبع بمعنى استمرار خروج  
الماء او بقاء الاتصال من ما يجري ويعرف ذلك بحسب العادة اذا عرف هذا علم سلك  
الله انه على الظاهر طاهر مطهر مطلقا وذهب جمع من اصحاب رضوان الله عليهم الى انه كالرأى  
ويجس كغيره من المياه اذا تغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة واذا كان الماء على صفة تمنع من  
ظهور التغير سواء كان متغيرا لجسم طاهر مع بقاء الاطلاق او لم يكن على صفة الماء كالمياه  
الكبريتية فالاحوط التقدير وعلى تقدير وقوعه فلا شك على الظن في اجراء حكمه وكيف  
الظن عند معتدين واذا كانت النجاسة فاقدة الصفا فلا تقدير ولا حكم على الظن والفرق  
بين السبيلتين من العيان وارشاديه على بعض الاعيان وهو تحقق التغير في الواقع في  
الاولى والثاني هل يعتبر على تقدير التقدير الوصف الاشد للنجاسة كسواد الحبر او  
الاولى او الاقل اقول اقولها الاول لا عين بتغيره بجائز النجاسة قول واحد لا بالتفجير  
على طرح فيه فان تغير الخصب بالتفجير لا اذا استوى على التغير على الماء وهو خط ما يدرك حقيقته  
عرضا وعمقا وكان ما تحت المتغيرون الكبريتية كالماء في المادة اذا لم يكن متغيرا وقال  
بعض الاصحاب جملة من المسئلة ان يقال ان الماء اما متساويا سطوحا او لا وعلى التقديرين اما ان  
يكون التغير قلطا وعمود الماء او لا وعلى الثاني اما ان يكون المتغير كالماء او لا فقد صود  
اقول يتضح حكما ما ذكره الا انه قيل في الصورة الثانية بعد اتقاع ما فوق المتغير اذا كان  
قليل او ان اعتبر الكرية اذ جهة المادة اعلى سطحها وفيه نظرون في الرابعة ان يمتنع التغير  
عند من اعتبر استواء السطح الكروي يظهر من البعض ان التزلزل لا يجري في الجائز ولا لزوم القول  
بتنجس لانها العظيمة المختلفة السطوح اذا باشرت النجاسة او اثلها ويطهر الجائز على الاظهر



التغيير لكان للمادة مسئلتان الأولى حكم ما بالحكم المناقص عن الكثرة إذا كانت له مادة  
 حكم الجارية والأشبه اعتبار الكثرة فيها خلافاً للبعض حيث لم يعتبرها ولا حوط  
 ان تكون أكثر من الكثير بحيث تبقى أحدها عند الاتصال كثير كما ذكره البيهقي في مجمع وهذا  
 رفع النجاسة عنه وأما دفعها عنه فالظاهر أنه يكفي بلوغها مع كرايتها لتحقيق الوجود حينئذ  
 عرف الثانية في حكمها أيضاً ماء الغيث حال نزوله ولكن إذا جرد على الظاهر والمراد بالجرى أن  
 عرائس الطريق لم يكن مانع من تحقق الجريان وإن قيل باعتبار حقيقة في الأرض لانه  
 المتبادر منه عند الإطلاق لكان حوط ومنهم من يظهر منه اعتبار الجريان من اللباز  
 ومنهم من أفترى بكونه مطراً وإن لم يجز يتقوى الماء القليل بحال تقاطره في نزوله على  
 المشهورين خلافاً **الفصل الثاني في الحقن وهو قسمين الأول الكثير وهو لا يتحقق**  
 النجاسة ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة بما أجمالك لكن غرضي انفعاله إذا كان الأولي  
 والجائز البعض هو ضعيف نعم لا يبعد ان يقال بكراهة استعمال الماء الكثر إذا بال فيه حمار  
 أو بخل أو انساع عند التغيير ولا ينجز اخ التغيير من جمل الانساع اتفاقاً واحداً ورتبنا الف مائتين  
 رطل في فرة المعظم بالعرف وهو مائة وثلاثون درهماً على المشهور والمراد بالمد في خمسة  
 وتسعون درهماً وهو حوط ومساحتها طاهر سبعة وعشرون شبراً بشبر مستوي الخلقه  
 وعن المشهور اثنان واربعون شبراً وسبعة اثمان شبراً وهو حوط ويكفي بلوغ الماء احد  
 المحدين إما مائتين أو وزناً ولا يعتبر كون كل واحد من الأبعاد الثلاثة اشياء ونصفاً  
 اجماعاً خلافاً لبعض المحذنين ولا عبرة أيضاً بتحقيق قصايسير يختلف الوتر والمساحة واختلاف  
 في اعتبارها تساو سطح الظاهر عدله والمناط عند تحقق الوجود فإينما قيل في العرف انه ماء أو  
 جرم عليه حكم الكثرة وكيفية الظاهر في قوا القليل والكثير صفة الملافة مطسأوا  
 كان الكثير أو اسفل أو إذا القليل سائلاً والكثير سائلاً فان تحقق حرج محل بحث بل يفيد انه



خلاف المنقوع عليه وعن بعض الأصحاب تقوى القليل الأسفل بالأعلى دون العكس مثل  
**الأولى** قال غير واحد من الأصحاب إن نجاسة لا تشتر من الأسفل إلى الأعلى وأدعوا  
 الإجماع وأطلقوا القول في ذلك ومن ثم احتمل البعض أن يكون مرادك ما لو انفكفت أنية  
 مثل البرقي في أرض نجس باعتبار علوفها وأيدى بأصل الطهاثر والحق أن ما ذكره في  
 صوته ورود المستعلي سبيلاً له دون استغراقه كما نبه عليه بعض مشائخنا **الثانية**  
 متشكك في ماء هل يشمله إطلاق الكثرة أو يشمله إطلاق الأقلية لمسئلة في غاية الأشكال  
 والقول بوجوب الاجتناب مراتب عالٍ إذا وجدت فيه نجاسة لا ينحلو عن قولنا **الثالثة**  
 يكفى في الفعل القليل صدق ملاقات النجاسة بأي وجه كانت ولو من تحت ضيق جدار  
 في الظاهر لا بد على الظاهر من تحقق القوة بحيث يصدق عرفاً اللقاء الكرا والاحتكاك بين المائتين  
**الرابعة** أن وجدت نجاسة في كرم من ماء وشك في أن وقوعها هل هو قبل بلوغه حد الكثرة  
 أو بعد المسئلة موضع تردد والقول بالطهاثر لا ينحلو من قولنا الخامسة إذا جحد الكثرة فإطلاقه <sup>ينفعل</sup>  
 موضع الملازمة منه وإن لم يتغير خلافاً للحجج عن العلامة وبطريق اللقاء النجاسة بكتفها أو باقصال الكثير  
**السادس** القليل وهو نجس بمجرد ملاقات النجاسة على الأشهر لا يظهر خلافاً للعلماء وأما كان على النجاسة أو موداعه  
 إذا كان أمراً سائلاً خلافاً لظاهر كلام الشيخ حسن السائل والمرضى في الواحد وبطريق اللقاء كونه عليه فكر  
 حتى نزول الثغرة لا تعتبر الدفعة ولا الامتساح على الظاهر بل يكفي تحقق ملاقات الكثرة على الوجه المعتبر  
**الفصل الثالث** في طه البير وهو كالحجارة إذا كانت المادّة منها كالمادّة من غير ما ذكره من كونه فإذا  
 تغير ماؤها بالنجاسة نزع الماء حتى نزول الثغرة فيطهر على الظاهر كما يدل عليه صحة بن نعيم وغيره ولو نزل  
 بغير النزع طهرت إذا المادّة منها على الظاهر أيضاً كما يطهر به سائر المياه على الظاهر خلافاً لبعض  
 يفرج استحبها أو وجوباً على مذهب جميع الماء بوقوع المسكر المأخوذ بالاصالة المشهور عنه الفقهاء  
 والمنصوص أنها من أنصاف الخمرة في الفطرة منه عشرين ولو العصير العنب إذا اشتد فلعلم الظاهر



دخوله في غير المنصوص بوقوع المنع ماله نفس سائلة واحدا للقاء الثلاثة وموت البعير بما  
 والثوب ونحو رواية عبد الله بن سنان ولا يبعد شمول الحكم اذا مات خارجا ثم وقع فيها ولا  
 تعدل نزع الكل تخرج عليها اربعة رجال كل اثنين فعيون موصولة احتياطاً ونحو كذا ما فيها  
 دابة او حمار او بقرة على المشهور وينزع سبعون دلو اعتادة على ذلك البير لموت الانسان ذكره  
 واثنا عشر وكبير مسلمة وكافون ومجمل في الكافر نزع الجميع وخمسون للعدو الذائبة احتياطاً  
 والدماء كذا في نفسه واربعون لموت الكلب السنور والخنزير والثعلب والارنب بول الرجل  
 والمرأة والخنثى يلحق بولها بما لا نص فيه وتخرج عشرة للعدو الغير الذائبة وان كانت رطبة  
 وقليل للدم على المشهور وسبع لموت الطير فسر بالحمامة والنعام وما بينهما والقارورة تقفح  
 او انتفخ وبول الصبي وهو من لم يعتد باللبان اعتدك به مع غلبة خيره عليه وبول الجارية  
 على احتمال لعله الاقرب على المختار من استنجاء النزع لعموم قوله بول الغلام والجارية ينزع  
 سواء واغتسال الجنب مطلقا قيل اذا ارتقى عن المعبود اذا باشر الماء وعناية الجنبه تقتضي  
 اعتبار خلويته عن غير النجاسة وخروج الكلب حياً وخمس للزرق الدجاج ومنهم من قيده  
 بالجلال وثلاث للقارورة والحية على المشهور ودلو العصفور وشبهه على المشهور وبول الرضيع  
 مسائل **الاول** لا نجس البير بالبالوعة التي ترمى بها المياه النجسة وان تقارنتها لم يعلم وصوابها <sup>النجاسة</sup>  
 على الاشهر ما لم يتغير بها على الاظهر يستحي التباين بينهما خسراناً في اربكانت لا ضرر صلبة او البير  
 فوقها وادوا الا تسبع واغترج من الاصحى الفوقية بالجهة ايضا يناء على ما ورد من ان جهة الشمال حرام  
 العيق وجعلوا في التعاقب الفوقية الحسية والفوقية بالجهة بمنزلة التساك وصرح اخرون بانها انما  
 مع تساك القارب **الثانية** اذا غار ماء البير بعد النجاسة ثم عاد في الخنثى لا اشكال في طهارته على  
 المشهور ولا ظهر هو بقاءه على النجاسة وقيل بالطهارة **الثالثة** قد صرح جمع بمقول بانفعال ماء  
 البير به كبايطه الآيات تخرج بطهر الحلو والرشاء ايضا ولعله للموجه **الرابعة** صرحوا ايضا



بأنه لا يعتبر النزع بالدلو ولا نزاله التغير ولا في نزع الجميع ولا في نزع الكروا ما في نزع المقدرات  
فهل تعين نزع الدلو أو تكفي الة تسع العدد دفعة أو دفعات لعل الأول هو الظاهر **الخامسة**  
مراد أصحاب من نعم أنه يجزئ من الدلو ما يصدق عليه الاسم ومنهم من قال إن المراد بما يجزئ  
وهو ثلاثون طائلا على رءوس الجفجف أربعون طائلا والظان المراد منه الرطل المدنى وما من  
أن يعتبر الدلو المعتاد على البير لعله لا وجه **السادسة** أوجب بعضهم إخراج النجاسة قبل  
الشرع في النزع من غير فرق بين ما له مقدور وليس كذلك ومنهم من فرقه وجوب المقدار **السابعة**  
اختلف القائلون بانفعال البير إذا تغيرت النجاسة فغير المفيد وجوب النزع حتى يزول التغير وعن  
ابن مفرج وجوب أكثر من مر من المقدور وما به يزول التغير وعن ابن جرير هذا إذا كانت النجاسة  
منصوبة المقدور ولا وجوب نزع الجميع ومع التغير التراجع وعن الشيخ حسن أنه قوي على تقدير  
الانفعال لا كفاية في التغير وعن جماعة نزع ما يزول التغير ولا ثم نزع المقدر إن كان لا يجمع  
وعند التغير التراجع وعن الصديقين نزع الجميع مطافا بعد التراجع وعن الشيخ فوط  
وجوب نزع الجميع وإن تعذر فإن زوال التغير **الثامنة** قالوا باختلاف أنواع النجاسة  
موجب لضاعف النزع وفي تضاعف مع التماثل تردد والقول لا كفاية لا يخلو عن قرب وإذا كان  
بعضا من جملة لها مقدور فلا يزيد حكم أعضائها عن جملة **التاسعة** في غير مقدور النزع  
على القول بانفعال البير نزع ماؤها أجمع وإن تعذر التراجع على أشهر الأقوال ولكن الظان  
مرادهم به ما كان نجسا إلا لا وجه لنجاسة الماء ولا للتعبد مع عدم ورود الأمر وأما على النجاسة  
فلا يحكم باستحباب النزع بعد النص كما صرح به أكثر محققى المتأخرين **الفصل الرابع**  
في الماء المتناويفه مسائل **الأول** المتناويف هو ما لا ينصرف طلاق الماء إليه كالمغص من  
التمازج خلافا في طهارته كما خلا في انفعاله بلاقاة النجاسة وإن كثرت وفي حكمه كجاء الماء  
عصر التمسك بالربط جازية يجب المداومة على الطهارة **الثانية** المشهورة عدم



جواز رفع الحديث والخشب بل لعله متفق عليه وجوز الصدق الوضوء به وعلم المتك  
 انزاله الخشب بل لعله انه جوز تطهير الاجسام الثقيلة بالسم حتى ينزل العين **الثالثة** لا  
 خلاف في انه اذا خالط اللطون فضا بحيث يسليه الا طلاق لم يخرج به عن الطهوية <sup>و اذا كان</sup>  
 المضامستق الصفات فجعل الشيخ الحكم منوطا بالاكثارية واعتبر العلامة النقد <sup>ان يقال</sup> ولا يتعد  
 احوال التطهير <sup>في</sup> ثابع للاطلاق فان قيل عرفنا مع العلم بالخليط ومقدار انه مضامستق <sup>في</sup> التطهير  
 به والاجازة على تعدد النقد <sup>في</sup> هل للغير الوصف الاشياء للضعيف لعل اعتبار الضعيف  
 ضعيف الظاهر في حكمه ايضا المطلق اذا لم يكن على صفاته وخالط مضامستق **الرابعة**  
 اذا كان مع المكلف لا يكفيه الطهارة من المطلق وامكن انما عرضة على وجه لا يسلب <sup>في</sup>  
 فالقول بوجوده ليس بجديد وعن الشيخ انه جوز **الخامسة** اختلف في تطهير المضامستق  
 فمن الشيخ لا يطهر الا بان يتخلط بما زاد عن الكرم الماء ثم ينظر فان صير مضامستق او غير احد وصفاته <sup>الثالثة</sup>  
 لم يخرج استعماله واليه ذهب العلامة في رآه لانهم يعتبر الزيادة عن الكرم في كونه بمخرجه الكرم <sup>غير</sup>  
 اعتبار عدم صيررته مضامستق ولا غير احد وصفاته ولعل الاشبه القول بالاخر <sup>في</sup> بمخرجه الكرم  
 فالأرجح صيررته المضامستق **الفصل الخامس** في الاسرار علم وفقد الله ان <sup>الفضل</sup> السيرة البقية  
 او البقية بعد الشرب كما عن الجوهر وقيل هو بمنزلة الريق من الانسان والمراد به عرف الغفلة كما هو  
 المستفاد من الاخبار <sup>في</sup> يا بشر جميع الحيوان بطوبى واذا عرفت هذا لم يترك الله ففهمنا مسائل الآثار  
 في طهارة سور الجومن بل افضليته لما روى من استحباب الشرب من سور والوضوء من فضل وضوئه  
**في** الخلاف في نجاسة سور الكفار وان كانوا مؤمنين كذا الخواصر والنوا والغلابة والكلية <sup>والثالثة</sup>  
**في** اختلاف الاصناف في سور الجبر واللجبة واليرق نجاسة وللجميع سور الجبر غير جديد وعلى القول بطهارة  
 الاخير فلا ريب في كراهة سورة وفولنا الزنا الطهارة اذا كان معتقدا للخبر كذا  
 المستضعف عن المرفوع نجاسة غير المؤمن <sup>في</sup> بذكر الوضوء بسوا الحائض المتهمة والمجهول المشهور

كراهة استعمال هو حرام وقيل إذا كانت متعة ومنهم من الحق بالحاشن المتعة كل منهم و  
 سمة وقيل بكراهة سوا كل ما اختلف فيه إذا لم تثبت نجاسته وهو غير بعيد إلا إذا ثبت  
 عدم الكراهة ظهر بالحق بالمسلم الطفل المولود ونسبه والجنون فيقطدار الإسلام ودار الكفر  
 إذا ما ولد من مسلم وفي حكم الكافر طفله على المشهور ولا يخلو عن نظر سور ما يؤكل لحم  
 ظاهر اتفاقكم سور الخيل والبغال والحمير الأهلية لمفهوم رواية سماكية وما لا يؤكل لحم  
 على أشهر الظاهر وعن الشيخ وفيه طهارته هذا كل الجيف من الطير عن أبي الجينيد <sup>نقل</sup> والاستثناء  
 الجلال قد حكم الشيخ بنجاسة عرفه وعنه في كتاب الأخبار من سور ما لا يؤكل لحم لكن  
 في استثنى سور الفارغ والبارق والصقر ونحوها من الطيور وعنه في ط عدم جواز استعمال  
 سور ما لا يؤكل لحم من الحيوان إلا في عدم ما لا يمكن التحرز عنه كالفارغ والهرق وعدمه  
 الحية وجواز سور الطاهر من الحيوان الوضعية طير كان أو غيره لا وعن ابن دريس نجاسة سور ما  
 لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر من غير الطير ما يمكن التحرز عنه وما لا يصح من كرم سور الجلال  
 وأكل الجيف لعله للوجه ويكره أيضا سور المسوخ على الظاهر وقيل بالنجاسة ح المشهور بين  
 الأصحاب طهارته في المهر فحرم من مال غير النجاسة فاعتن العبد بالحق بما جمع كل حيوان  
 غير آدمي وقيل بالنجاسة لا صالة البقرة عليها وقيل بالطهارة بالنجاسة ولعل الأول هو الأشبه  
 وأما الآدمي فهل يحكم بطهارته بحجج غيبية فإنه لا يتصل فيه إزالة النجاسة أو مع تلبسه بمشرط الطهارة  
 أو حتى يعلم إزالة النجاسة أو الالعمل الظاهر الأول لا سيما إذا كانت النجاسة مما اعتيد فيه عدم  
 التأخير في الطهارة كالأستنجاء من الغائط والفتائلون به بين مطلق وبغير مقيد بشرطه  
 بالنجاسة وأهلية لا إزالة تكونه مكلفا لما ولعل اعتبار ذلك في **الفصل السادس** في الاستعمال  
 ههنا مثل آخر **الفصل السابع** في الاستعمال في هذا الأصغر ظاهر وظهور بلا خلافنا وعن أبي خنيفة إذا أصاب  
 الحق منه أكثر من درهم لا يجوز الصلوة فيه ولعله خفي في حقه وعن شيخنا المصنف أنه استحب التترع <sup>للقنعة</sup> عنه ظاهر



استحبابه الثاني عرفه الا على المشيمة بل الغسل المستحب انما يحصل للميدين الاكل ولم اقف على مستنده  
 الثانية المستعمل في الحد الاكبر لا خلاف في طهارته من ايسر غسل واجبة كاستعماله  
 ولا يظهر من الجنب وانما الخلاف في تطهيره من الجذبة ثانيا وذكر الشيخ في صاحب الجواهر عند الضرورة  
 والقول بالجواز مطلق ولا سيما من غير الحجاب لا يخلو عن حق واعلم وفضل الله ان المستعمل المجهول عنه  
 هنا عبارة عما ينفصل من البدن لا عن البقية بعد الفراغ عن تمام الغسل وبعضه اذا طأه لا خلا  
 في جواز استعماله ولكن عمر الفقيه تقتل بفضله ولا يغسل بفضله والمستند غير معلوم قد ثبت  
 منه الكراهة وما ينفصل من البدن بنقطة وترشم فيقع في ماء آخر لا بأس باستعماله وما يظهر من الشيخ  
 انه ايسر محل بحث هو ضعيف لو اجد المنى في ثوب مشتمل على رطله من وجوب الغسل عليه  
 كما يفر الجاني ولو بقيت من العضو لم يصح بالماء لظانه لا بأس بغيره البطل الذي على العضو  
 الثالث الاجابة مع تحقق الغسل والا لزوم عدم الاجزاء باجاء الماء في الغسل من محل له  
 اخر بعد تحقق مسامكة وعن الشيخ المذموم ولم يثبت واذا اجتمع كرفضه الماء المستعمل في  
 الخسيسة كما كان وعن الشيخ والعلامة نزول حكمه وهو في غاية البعد اذا اخذ الماء  
 بيد من انا لم يزل يرايه مشرقا لظانه لا بأس باستعماله ماء أو لاء ورا بما يظهر من  
 البعض التوقف فيه ولعله لا وجه له ولا فرق بلا خلاف على الظاهر في غسله ترتيبا  
 وفيما يقتل به ارتقاء الا ان الخلاف في موضعين الاول ان المرقس اذا دخل عضو  
 في الماء فهل يصير مجرد ادخال العضو مستعلا او بعد اتمام الغسل ولعل الظاهر الثاني  
 اذا هو بعد تمام الغسل فقال غير واحد انه يصح غسله بل ادع انه منفق عليه ويكون الماء مستعلا  
 لكن هل يكون مستعلا بالنسبة اليه والى غير من يخرج او لا يكون مستعلا في حد ذاته لا بد ان كان  
 مستعلا بالنسبة الى غير ذلك وبذلك وبالنسبة اليه لا باعتبار غيره وبالنسبة الى غير باعتبار اخر  
 ولعل الاظهر انه مستعمل بالنسبة اليه والى غير من خرج ام لم يخرج وافقه جعلك الله من الفقهاء



ان الظاهر ان الحكم بصحة الغسل اذا اتى بعد تمام الاستحسان انما هو اذا اتى وقد خرج  
 بشق الغسل بغيره بطرح الماء اخرج جميع بدنه ولم يخرج والمراد بالخروج المخرج عنه  
 في الاستعمال هو خروج جميع اجزاء البدن اذا عرفت هذا فاعلم سلمك الله يظهر من البعض ان حكم  
 الانتقال من موضع حكم الخروج وان وجب الاختلاف فيه جارية فيه والظاهر انه ليس بشيء اذا  
 ما لم ينقل تحت الماء لوجه لصحة الغسل فكيف يستتبع عليه ما يقتضي على حد الخروج وليس  
 تعبارة ان صاحب الكتاب ذكرها ما يدل على تسوية بين الامرين اللهم الا ان يراد بالانتقال الانتقال  
 بعد تحقق الغسل فانه يخلج حيزا لا خلاف بالوجوب المنفذ وتوهم من لبط الرقعات ببعض العباد  
 الاجزاء بالملك في الماء بعد النية وح ايضا يحتمل الاختلاف المذكور لكن يظهر من الذكر ان  
 وجه صحة الغسل اذا اتى بعد تمام الاستحسان قد دد الماء على بدنه بعد النية سواء خرج من الموضع  
 الذي هو فيه الى ما فوقه من الماء او الى خارج الماء كما لو طأ الى فيه فكار هذا ايضا مندرجات تحت  
 حكم الانتقال تحت الماء وصحة الغسل بالانتقال عند محل اشكال واعلم نرا ذلك الله بسط طرق  
 العلم والحجيم ان ما ذكر من مباحث الخالة يقتضي بالقليل وعلوه على خلاف فيه ويدل  
 عليه عموما ما ورد في حد الكثرة فظاهر فيه بعض متأخري المتأخرين لعله لا وجه له  
 عن البعيد كراهة الاستعمال في الماء الكثير الراكد اذا عرفت هذا فاعلم سلمك الله  
 انه على المختار يخرج القول بكون هذا استعمال المستعمل في الجنابة الثالثة انفق  
 اصحاب علمه ووجب انزاله ماء الاستنجاء عن الثوب والبدن للشرط  
 بالطهارت كما نزل عليه الروايات منها صحيح من رغبان عن ابي  
 عبد الله قال قل له استنجي ثم يقع ثوب فيه وانا جنب فقال لا يا ابا عبد الله استظهر بعض  
 محدثي المتأخريين كون الاستنجاء هنا من المنى وهو ان كان غير بعيد لكن  
 على اشكال ولا ريب ان الاجتناب في الماويل وذكر البعض ان ذكر الجنابة لا يحتمل  
 ان يكون من توهم سرارية النجاسة المعبولة وما احتمله تحتل اذا عرفت هذا

ارشدك الله فاعلم انهم مختلفون في انه هل ذلك لطهارة ماء الاستبراء او لكونه معفوواً ذكر في الذكر  
 ابن التمر سلب الطهورية وربما يفهم من كلام البعض ان النزاع في رفع الحدث به و  
 في تناوله واما رفع الحدث فممنفقون على عدم جواز ما يرفع به الحدث مط ولا يبعد حجة  
 القول بالطهورية مط الا ان ثبت اجماع على خلافه **ثاني** فليس فداً لشرط الاصحاب في  
 ثبوت طهارته شروطاً **الاول** عدم تغيره بالنجاسة وقال بعض الافاضل انه لو لم يكن اجاباً  
 محل مناقشة الشافعي عند ملاقاته لنجاسة اخرى خالصة معه او عنه ومناقشة البعض في  
**الاول** غير موجه **الثالث** ان يكون الخارج بوجوه او غائطاً وهو جيد **الرابع** عدم  
 وجوب اجزاء النجاسة متميزة معه ولا يخلو عن قوتها الا ان بعض المتأخرين قد استشكل فيه  
**الخامس** ان لا يتفاحش بحيث لا يصدق الاستبراء عليه وهذا هو الظاهر السابق  
 وصول الماء من اليد ورعايته احوط **السادس** عدم زيادة وزن الماء وعمل الجلاء مذكور في الحديث  
 في مطلق الماء كالغير هو بعيد **الرابع** المستعمل في إزالة الحدث صاماً ما من اذا تغير فهو مخبر  
 اجماعاً واما اذا لم يتغير فلا اصحاب فيه مذاهب النجاسة مط وان حكم الحل قبل غسل  
 وهو المشهور بين المتأخرين وهو معتبر **المشرب** ان حكم الحل قبل الغسل كحكم الشهيد في  
 انه كالحل بعد الغسل في تطهير الثوب طاهر في تطهير الانية وهذا هو المنقول عن الشافعي والشافعية  
 انظر مطروحة الشيخ في طهره ان طاهر اذا كان اذراً او غير ذلك من قبل بعد ان يقع القليل ح وفيه نظر والشافعية  
 هو القوي بانجام مطوعداً اعتباراً بعد المعبر في الحل مطوعداً علم الله انه اختلف الغالبون بكون الصلاة طاهرة في  
 ازالة الحل هو على سبيل العفو وهي على ما كانت عليه وانها ترفع الحدث من الحدث مستلماً **الاول** البلال  
 بعد طهارة الحل هل هو طاهر او نجس او معفو عنه او طاهر دام في الحل نجس بقوله لا بل المنقول انما هو  
**الاول** الثانية قال العلامة اذا غسل الثوب من البول في نجاسة صب عليه الماء فسد الماء وخرج من الثوب  
 طاهر فذا كان الاصل نجس لم يخرج من نجاسته بل يخرج من نجاسته **الثاني**



غسله في ماء جاف مرة واحدة اقول لا يجدان قتالان المراد من الغسل في الاجابة هو ان يصيب على الثوب  
 الماء بدني ان يوضع فيها بل ويجعلها كالحج الغسالة وذلك شائع في التطهير من القليل من ح فلا إشكال في الاول  
 على المختار الخاصية قد اختلف الاصل في حكم غسالة الحمار فمر الصدوق انه لا يجوز التطهير بها وعن  
 الشيخ لا يجوز استعمالها على حال عن نجم الدين لا يستعمل الا اذا علم خلوها من النجاسة وعن الجعل من قولهم  
 انها على اصل الطهارة ولعل الاظهر واعلم وفقك الله تعالى ان مطرح التوابع انما هو حال الشك في عروضة النجاسة  
 واما اذا علم عروضا او عد معلومة فغيري حكمه بل خلاف **الفصل التاسع** في الاستنباط فيه مسائل  
**الاول** الماء اذا كان طاهرا في اناء واشتبه به ماء نجس في اناء اخر وجب بناه كما على الاظهر الا في خلاف  
 ظاهر بعض المتأخرين وبه افر في كل ظاهر تشبهه بمعلوم النجاسة او حلال اشبهه بمعلوم الحرام  
 الا في افراد الغير المصنوع خلافا للفاضل النجاسات حيث ذهب الى حل ما خلط بالحرام وان كان يخلو  
**الثاني** في التشبه بالنجس كالمستتبه به وفاق للعلامه وخلافا لجل مشائخنا **الثالث** الامر  
 بامانة المتأخرين في مروق الاشتباه اهل هو على سبيل الوجوب او على جهة الاباحة لعل الظ  
 هو الاخير خلافا لظاهر بعض المتقدمين **الرابع** ان امكر الجنون بطهارة متيقنة من  
 المائتة التبتير بان تطهر بأحد هما ويصلي ثم يغسل اعضائه بالآخر فتطهر به ويعيدها فتنهم  
 من منع واحاطة اخرون ولعله اقرب **الخامسة** اذا ارى احد المائتة الحكم كما كان على  
 الاظهر بل بالاخلاق **السادسة** اذا اشتبه البياض بالمصنوع في الاجتناف في المصنوع خلافا  
 لبعض نغم اذا كان البياض مسلما وبذل لو احد هو يعلم ان عند المصنوع او النجس فلا بأس بالخذ  
 منه فام يعلم انه المصنوع بعينه **السابعة** اذا اشتبه المطلق بالمضاف لظن في التطهير من كل  
 واحد منهما وهل يصح الطهارة بهما مع وجود ماء غير مشتببه منهم من اجاز ولا يخلو عن قبح واذا  
 ارى واحدا فلهل الاجرة القول بل من الوضوء به واليهم **الثامنة** اذا كان الاشتباه  
 في عروضة النجاسة مستندا في شك وفيهم فلا خلاف في عدم البناء عليه واذا كان مستندا في غير ذلك



يعمل مطلقا او اذا كان مستندا الى سبب شرعي ولا يعمل مطلقا افعال عمل الظاهر العمل به اذا كان  
 طائعا خالفا للعلم فالظاهر كالمعلم وانما نظر اخلا النظر في الاخر اليه محال كما شرحت في التشرح وكذلك انما مسس  
 السبب شرعي على الاقرب التماسه عند انقار البسبب في الماء بالطهارة والنجاسة بارتقاء بينه وبين النجاسة  
 انما وقت معين تشهد الاخر بعد ذلك الوقت لا حائلها الملاحظة في ذلك الوقت والقطع بعدم حصولها  
 فمن العمل بمذاته كالمشبهه بالنفس وقيل بالطهارة والعمل الاول الوجه مع كونه صحيحا واذا تعارضت  
 في انما بيان تشهد بينه بانه هذا والاخر بانه الاخر فمن الحق انما كالمشبهه بالنفس وعن الشيخ  
 انما طاهران والاول اعلاه الاقرب اما اذا ممكن الجمع بين فيهما فلعلمه لا اشكال في نجاستها  
 العائنة اذا اشتبه ما وقع في الماء هل هو طاهر ونجس فالطهارة على اصل الطهارة بل لعلمه  
 عليه لم فلا وقع الخلاف في ماء قليل وقع فيه صيد محرّم حلال اللحم نجس طيبه مع خلو  
 الملاقي عن غير النجاسة فانت فيه ولم يعلم انه مات بالبحر او بلقاء والقول بالنجاسة كالميت  
 عن قرب الماء الثاني في الوضوء فيه مطالب المطلب الاول في الخلوة وفيه فصول  
**الفصل الاول في ادائها الواجبة وهي اول ستر العورة وهو واجب كما قال**  
**الله تعالى قل للذين آمنوا يفضّلوا ان يصالحوا فيهم ويحفظوا انفسهم** والمراد بها العيل والدبر  
 البيضة على الاشهر الاظهر ان ابراج انما من الشرا الى الركبة ولعله المستحب عن اتصال  
 انما من الشرا الى نصف الساق فكيف في السرا كما يمنع من احبال البصر ضربة الى السرا محم وانما يجوز انما يستر  
 العورة عن غير نظر فلا يجوز عن الرؤيا والملوك في النجاس وطولها والطفل الغير المتميز والنحو الذي لا يميز  
 منه الفتنة ولا شرا له اصلا والمغش عليه واما حرمه النظر اليه العورة فالظاهر ان كل من يستر  
 عنه وجهه نظر عورة الكافر فانه جائز في بعض الاحوال ان ينظر الى عورة الا ان يستعمله موضع خد  
 ولعل الاشهر من النجاس وانواعه ونفك الله ان عورة المومن قد تطلق على اذا عذر سركا وشر على  
 عبد الله عليه السلام انه قال عورة المومن على المومن جرم وفسرها بما ذكر في رواية اخرى من عورة المومن

ان يزل الله او يتكلم بشي عاوي عليه فيحفظ عليه فيغير به يؤكاه الثاني الاستنباء من البول  
 بالماء خاصة اجماعا وخرص المسح بكما طامع التعمد ومسح الذكر ون الخرج بالرفق بعد تشييف  
 الخرج عند عفو الماء ليتخلص بذلك وتوهم الكاشاني ان التنجس بعد انزال الماء خاصة عنه  
 بالقسم لا ينجس ملاقية وطوبى له وهو خلاف اجماع اذا عرفت ذلك فاعلم سلمك الله  
 ان الاصحاب قد اختلفوا في اقل ما يجري من الماء في الاستنباء فصرحوا بكثرته مثلا على ما  
 الحشفة فمن البطل وعنه الصراح ما زال العين وجعن ابن ادريس ما يكون جارا وفي  
 بعض الاخبار مثل ما على الحشفة ولعل القول الثاني هو الرابع واليه يؤل الثالث ومن اوجه  
 من زعم ان المثلث كناية عن الغسل مرتين وهو احوط بل يستحب ثلث مرار فم اصاب  
 البول الجسد لزم صب الماء عليه مرتين على الظاهر واستثناء بول الرضيع الغير المتعدى من البول  
 على تقدير اعتباره لا يخرج عن نظر وهل يلزم على تقدير الاعتداء الفصل اللطيف ام يجري التقدير  
 الاول احوط وهل يجب مسح بما يزيل العين مع فقد الماء وكذا تخفيف مطلق النجاسة عند تعدد  
 انزالها كما عن الحق اعلاه احوط ولا يجب التمسك لو كان جافا من ان يحتاج انزاله اليه  
 لزم مسئلتان الاولى هل يجب على الاغلق كشف البثرة وتطهير محل النجاسة او يخرج غسل ظاهر  
 الاول كما هو المشهور احوط لو كان ثوبا سقط عليه خلا ظاهر الثا اختلاف الاصناف على ناسية  
 فاشهره وحين لا عاد وقتا وخارجا عن الجنب في الاكل في الوقت وخارجا استنباء او عن الجنب في جوارحه  
 في البول دور الغائط مع اعادة الوضوء في عقيب الاول اعادة الوضوء ولم يقيد بول ولا غائط ولا غسل الجنب  
 جيد الا المشهور احوط واما اعادة الوضوء فيجب التمسك الثالث الاستنباء من الغائط يتعدى بالماء  
 مع التعدى لكن هل يجب معه غسل الجميع به او ما تجوز عن ابقدر المعتاد وجهان وقد وقع  
 الاختلاف في تحديد التعدى فمن المشهور انه عبارة عن ثوب الغائط الخارج وبوجه الدلالة وان لم يبلغ  
 الاليتين وعن بعض المناخين انه عبارة عن ج وصوله الى محل المعتاد الوصول اليه ولعل



هو الأقرب ومع عدم التعدي به يتميز به وبير الأجر وشبهها والماء أفضل فانها مطهرة  
للمشقة مذهبة للبواسير مسائل **الأول** انما يجب غسل الخرج مع تحقق الرطوبة في القاع  
فلو خرجت عن بابسة لا رطوبة فيها لم يجب الثانية انما يجب في الغسل غسل ظاهر الخرج دون  
باطنه الثالثة قد صرح جمع من الأصحاب بأنه يجب في الغسل إزالة العين والثر ولا شاهد  
في الأثر **الرابعة** يكفي مع عدم التعدي الاستحمام بالأجر أو قنطرة وما يشتر من الأجر  
بعد مطروح أو ما أول على المشهور يخرج كل جسم طاهر جاف قلع للجاسفة وعن سائر  
أنه لا ينبغي إلا ما كان أصله الأرض عن البرجينة أنه لو لم يحضر الأجر تسع بالكسوف مقام  
مقامه ولا اختار الاستطابة بالأجر والخرق أو الماء البسه طين أو رات يسير عن السبب يجوز  
الأجر مقامه مقامها من الماء والخرق لعل الأحوط الافتقار على ما ورد في الأجر  
وهو الأجر والكسوف المذوق والخرق والخرق **الخامسة** من عجم في الزكاستح  
اعتبر شرطاً الطهارة وأدعى الإجماع عليها وما يظهر من بعض المتأخرين العمل على اعتبارها  
والأول لعله أظهر مع كونه أحوط وعلى المختار الاحتياط في الطهارة في الرخصة ثم يتحقق  
أو يفرض بغير ما يجنبه كمناسة محل وغيرها أو جبر لعل أو سطها الأوسط الجفاف على ظاهر كل هو  
المشترج كونه قاعاً للنفاء فلا يغير في نزول عن النجاسة بان يكون صيفاً كالنجاج أو كالوجاء أو خا  
وما يظهر من كلام العلامة من عدم حصول التطهير بذلك وقد قطع النجاء وهو ضعيف أو ما أول  
**السادسة** لا خلاف في وجوب الزيادة على الثلث والاستحمام مع عدم النقاء بل هو إنما الخلاف في وجوبها  
مع حصول النقاء بالأقل فالشبه والوجوب ولا يخلو عن قوة وهل يجزئ ذو الجهات الثلاث أم الأول لا يخلو  
عن قوة وان كان أحوط النجاء وهل يجب الزيادة على كل حجر على جميع موضع النجاء أم لا لعل  
**الأول** مع كونه أحوط **الفصل الثاني في الحركات منها استقبال القبلة في استدبارها بالفتا**  
وبالبول في الصلوات والدور على الأشهر لا ظهر قبل الأفضلية في الدار وعلى البصير القول بالكره



والصحيح أن يكون جملة على التخميم وعن بعض المتأخرين الكراهة مطروحة والمرجع فيها إلى العرف <sup>في</sup> ~~في~~  
 والجماع والوافق في المضطجع باعتبار مفاهيم البدن والاستند بآثاره وآثاره <sup>في</sup> ~~في~~ كالمختص في الاستقبال  
 والاستند بأرج على الظن المكبوت <sup>على</sup> وجهه لا يكون رجلا ولا شياؤه إلى القبلة أما صدق الاستقبال  
 كما قيل أو لصدق الاستند بآثاره هو الظن مسائل أصل الظن ثبوت الكراهة إذا استقبل  
 من غير عبور أو انحراف مستقبلاتها <sup>لا</sup> بل لا ينسب إلى مستقبلها أو مستقبلها <sup>في</sup> ~~في~~ <sup>في</sup> ~~في~~  
 من البعض نحا كما لا حد ولم يثبت لكن يمكن القول بالكرهية والاستند والاستدراك فاجازة البعض  
 فيه نطرح المبطون والسلس كغيرها إذا بلغ حد الغسر إذا اشبهت القبلة وأمكن  
 نفعها وجب على الظن أو تعدد فان علم حصرها أو ما عدل جهتها خاضرها والاختصاص للضد عليه  
 شرعا كالتيقن <sup>على</sup> الظاهر إذا دار الأمر بين الاستقبال والاستند بآثاره من الأصحاب من وجب <sup>رأى</sup> ~~رأى~~  
 الاستقبال وفيه نظر لا يسجد رجحان القول بالحيار إذا دار الأمر بينهما وبين تكليف العبادة  
 فلا يسجد رجحان عاية التأخر وهل الأمر بالتشريق أو التغربيل للوجوب الاستقبال فننقل  
 المراد بالقبلة هنا ما يجب التوجه إليه عند العلم أو أثناء الصلوة ذهب إلى التأويل له لا يظهر  
 ومن قال المراد ما يجب اعادتها بعد التوجه إليه بناء على طريقتين <sup>في</sup> ~~في~~ قبلة أخلاص الأول واعلم  
 حرمت الله أن الأمر بالتشريق والتغربيل مختص بأهل البلد <sup>في</sup> ~~في~~ يكون قبلتهم ما بين الشرق  
 والغرب أما نقطة الشمال والجنوب <sup>في</sup> ~~في~~ ونحوها عنها ومنها الاستنباء بالختم كالترتيب الحسينية <sup>في</sup> ~~في~~  
 صاحبها أفضل التحية قيل وبالرؤى والعظم وقيل بالكرهية والخيانة <sup>في</sup> ~~في~~ أن يشترعوا حرمة <sup>في</sup> ~~في~~  
 والمسألة موضع تردد وأما الموضع فلا ريب في التخميم بالنسبة إلى الخطأ <sup>في</sup> ~~في~~ أما عداؤه فالظن أنه  
 مشاهير الزوم الأمانة وكفر النعمة والإسراف وكذا المشار في تنجيس تلك الأشياء غير  
 الاستنباء وأما الرؤى والعظم فلعله لا اشكال في جواز تنجيسها <sup>في</sup> ~~في~~ وما يظهر من بعض الآثار <sup>في</sup> ~~في~~  
 فيه من حظر المحل بالاستنباء بما ثبت من آثاره <sup>في</sup> ~~في~~ فإن منهم من فضل بدنه ما يوجب استعماله <sup>في</sup> ~~في~~ <sup>في</sup> ~~في~~

كما لفران الجيد وبين غيرهما والاحوط رعاية القول الثاني **الفصل الثالث** في  
 المستحبات واشتاء استر البدين كله في الغايط ناسيا بالنسيء فانه لم ير على  
 فاطمة قطب ارضه يوم وضع لمولاه فعرض الصادق كان رسول الله ﷺ اشده الثاني  
 نوقيا للبول حتى انه كان اخرا ارجاء البول عمد الى مكان مرتفع عن الارض او مكان  
 يكون فيه الذراب الكثير كراهية ان ينظر عليه ج التسمية والدعاء عند  
 الدخول والخروج بالماثور والدعاء حال النظر الى ما يخرج منه وعند الزجر  
 حال الغسل فقد روى عن ابي عبد الله انه قال اذا دخلت المخرج فقلت بسم الله  
 بالله اللهم اني اعوذ بك من الجذبة الخبيثة التي تجلس الشيطان الرجيم فاذا خرجت فقل بسم الله  
 والحمد لله الذي عافاني من الجذبة الخبيثة واماط عني الاذى اذا توضأ فقل اشهد ان لا اله الا الله  
 اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والحمد لله رب العالمين وعن النعمان انه كان  
 اذا استوى حاسا للوضوء قال اللهم اذهب عني القذرة والاذى واجعلني من المتطهرين فاذا اتر  
 قال اللهم كما اطعمته طيبا في عافية فاخرجه من خبيثا في عافية ولعل المراد من الجلوس للوضوء  
 الجلوس للزاهدة يدفع الغائط فيستفاد من ذلك استحباب الدعاء في بدء الجلوس قبل الزجر  
 وعن علي انه كان يقول امر عبد الاوله ملك موكل بلوى عنقه حتى ينظر الى حدته ثم  
 يقول له ملك يا ابن آدم هذا زفير فظن من ابراهيم والى اضرافه فينبغي للعبد عند ذلك ان يقول  
 اللهم ارضني في الحلال وجنبني الحرام وراية عنه ثم استبغ فقال اللهم حصن فرجي لعقد واستر سري  
 وحرضي على اللئيم نعطية الراس بالنقع وعن طاهر جمع استجنا الامن ثم تقديم الرجل اليسرى في الدخول  
 واليمنى في الخروج ذكره الصدوق وعن طاهر بعض اصحابنا الحكم بالنباء وعن بعضهم النعمان فقد  
 اليسرى اذا بلغ موضع جلوسه الصبر واذا فرغ قد التفت ومسح البطن بعد الخروج ثم يجعل يده على  
 التسمية عند كشف العورة البول غير مخرج اذا استبغ بالاحاطة ليوثر بها ط الاستبراء على الاشهر



الاظهر ذهب الشيخ الى وجوبه في بيان هيئته اخلاف بديلا لصحاب والذكي سبق الى نفسه الكليل  
 من روايات أهل المذموم هو ان يترى عند مخرج النجى الى رأس الذكرك ثلث مرات واماماته  
 هل يلزم صريح النجى الى اصل القضية ثلثا او لا ثم صرح القضية ثلثا ثانيا فلا دلالة  
 عليه في الروايات واما تكرر اس الحشفة بعد تلك المسحات فلا يعيدان يكون مستحبا  
 لكن مرث واحدا واما استحباب التخنن ثلثا كما عر الجدد والشهيد فلم اقف فيه  
 على خبر الظمن الروايات واكثر الاصحاب استحباب الاستبراء لرجل وقال العلامة الميرزا  
 تستبرأ عرضا ولو اقف على المستند وعن ابن الجنيب اذا نالت تخنن بعد بوجها ولم يثبت وقد  
 صرح اكثر الاصحاب بان البطل المنجد بعد الاستبراء لا يعنده بالاخلاق وبان الخارج  
 قبله في الحكم البول في النقص وجوب الغسل ولعل الامر كذلك وما عن البعض من اللزوم فيه  
 لعله غير الوجه وقال الشهيد باستحباب الصبر هينئة قيل الاستبراء ولم اقف على المستند  
 في تعجيل الاستبراء يا ابيك على يد المنيب اليه قيل ادخالها الى الماء واحد  
 من حديث البول وتنتين من الغائب ذكر كما يدل عليه بعض الروايات هل المراد من  
 الحديث الحديث السابق والذي يستنبط منه احتمالان ترجيح الاول منها محتمل بسبب  
 البداهة في الاستبراء بالمعدة قبل الاحليل في اختيار الماء حيث يخرج الاجزاء كما قلنا يدل  
 الجمع بين المطهرين ويظهر من البعض ثبوت استحبابه فيما لم يتعين فيه الماء ايضا ولعله انطوى عن  
 انحصاره بالمعدن في الماء اذ الاستبراء يعتمد على اليسر للسر في الذكر عن  
 النبي قبل من المشيمة من باب المقدض اذ الاجزاء قول المعنى ينسج عودها واستبراء مع نفسه هاهنا  
 التقوية والا وهو لا يستبرأ بها او استحبابه يكون مبني **الفصل الرابع** في الذكر وشاؤا شيئا  
 النوض شطوطا لها والطرق النافذة ومواضع اللعن فقتلت في الرواية باب الدور و  
 من آل التزلز امنية للمسا جد شفيها وسعد منها وثقت شجرة مشرقة وان تكون فيها شجرة

ولكن احتمل ثلوث الموضع وقت تساقط النجم اذ هو الظاهر من الاخبار ايضا بطريقين  
ويظهر من بعضهم القول بالحكمة من ذلك الموضع وعرض الصدوق في النزال تحت شجر القنطرة  
بحر الاحتمال في النزاع واما الطرق المرفوعة فلا يجوز فيها الاقحام لكراياها واستقبال  
جود الشمس والقمم بغير جودهم من جود عرض الصدوق كراهة الاستدلال ايضا ولا يبعد ثبوت  
الحكم بالنسبة الى الهلال ايضا استقبال الريح وسندكها بالغائط وبالقول السوقي في ثبوت  
النجسهم طول الجلود في نوره انه بوث الناسور في حوال المعقولة وفي بعض النسخ  
بالباء الموحدة جمع يواسي واستصحابا في اسم الله وشئ من القرآن وعن ظاهر الصدوق  
الحمد في رواية الحسين بن خالد عن الحسن الثاني في الحديث وامير المؤمنين كناية عن بيان  
خاتمها في اصبعها وكان نقش خاتم رسول الله محمد رسول الله قال وكانوا يتخفون في  
اليد اليمنى ولا يبعد تميم الحكم بالنسبة الى الخاتم وغيره واسم الله واسماء حجة الاستصحاب  
درهم ايضا غير ضروري لرواية غيبات ولا يبعد ان يراد بالاسم ما عليه اسم الله تعالى كما صرح البعض  
ح الكلام وعن ظاهر الصدوق في علم الجواز وفيه رد امر تكلم على الا لا تفضل له حاجته  
ويستثنى ذكر الله فانه حبر على كل حال وما يشعر بعض الروايات بان ليسوا خصوصا  
بعد العطسة ولا باسم بقية الايد الكبري واذا الحمد لله رب العالمين وطاعتك غير مخصص  
ولا باسم يحكم كذا الاذان فانه يزيد في الرق ط الاستنجاء باليمين ولا بأس ان كانت اليسار معقولة  
في الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى مع الامن من وصول النجاسة اليه والاحتمال ان  
قصد الاهانته بغيره والحق به اسماء حجة وهو كقولنا في رواية علي بن الحسين قال قلت له ما  
تقول في الفصد فيخذ من لبن مقل لا بأس ولكن اذا اراد الاستنجاء بغيره وبعض النسخ في  
مكان من عيب الخطيبين القبول فانه يتحقق منه الحق في الخلق على القبول بالبول فاعلم  
فيه البول في الماء فخرج حفراته قال وكذا في غسل الفم من الشيطان يدع الا ان شاء الله



وورد في رواية أن الولي في أنراكد يبرئ الشيا والكراخ في الجارخ اخذ وعرف المقيد  
 الشجر وعرف على بن يونس في الكراخ في الجارخ والحج لا صبحا بالولي النفوس والميت في الغيل  
 الوارد في الشعر بأن الماء اهلا يو الاكل والحق الاصحا الشتر وهو غير بعيد من غسل المرء في  
 زوحا بلا علة ولا بأس بالامز **المطلب الثاني** في سبب الموضوع وهو اشياء **الاول** **الاول**  
**الثاني** في الغاظة والرجوع فيها الى العرف وعند الشك ينبغي على الصبر فاعلمه لا عثرة بما  
 يخرج من الله بر مثل هذا الخيا غير متغير ولا خلا فيها مع الخروج من الموضوع الطبيعي وان لم  
 تحصل الاعتياد وقال غير واحد من اصحابنا وكذا الواقع في الحج غير الموضوع المعتاد خلفه وكذا  
 لو انسد الطبيعي وانفتح خبز بلا اعتياد حصول الاعتياد واما اذا لم ينسد الطبيعي وانفتح غير  
 عد المنقض الامع الاعتياد وعن ابن ابي ريس المنقض مطوع بعض المناخر غير عد المنقض مطوع  
 الشيخ النقض مما يخرج مرتحت المعدة دون ما فوضها وما كان ابرار سري حوط وانما **الاول**  
 هل يشترط الاختلاف المذكور في الحبشية كما في الحديث لم يمرض له سوى بعض المناخر  
 واستقر الحكم بالحبشية مطوعا ولعل ما استقره اقرى **الثانية** في اختلافه في بيان ما  
 يضبط به العامة من الشهدا فيها كما في عن التكرير مردين فيتنقض في الثالثة وقيل عن  
 ثلث مراد فيتنقض في الرابعة وقيل يرجع الى العرف هو الاشبه وقيل تحقق العادة فلو  
 لنتقض فلا يتوقف المنقض على زيادة **الثالث** الرجوع اذا استيقظ خروجها وحدها او لم يجب  
 سمع صوقا ام لم يسمع وهل يجري فيها ما تقدم من البحث كما في البعض ام لا لعله الظاهر لو  
 اتفق للخروج خلفه في غير الموضوع المعتاد وانسد الطبيعي وانفتح غير المنقض على قول الحق وقيل ينقض  
 بالخروج من قبل انرا الى **الرابعة** التوقف الغالب على السمع وعن الصدوق عد المنقض بالنوم  
 الاحكام لا تفراج ولعل الظاهر ما قضيه من حيث انه حد لا مرجح في مظنة الحد ولو تفريق بعد وقوع  
 حد بان سيد الخروج وانما بطل منقوضه وما يظهر من البعض الناطق لعله لا وجه له والشك في ذلك

ولكن النظر الغالب انشاؤه للعلم في حكم اليقين على الطمس كما من وهل فحقوا الرعايا بوجوب العلم  
لعله لا وجه وقيل لا الخاصية ما يتغير به العقل من الإغماء والسكرو الخبثون اذ هو غلبته  
واحده من وجوبها الاجماع فتأمل البعض في استحقاق المرض المانع من ذلك والاعتناء بعلمه لا وجه له  
السالكين خاصة على وجهه ان كان ذلك من انشاء الله تعالى اذ اعرفت هذا اطل الله تعالى  
كامل ان الموضوع لا وجه له شئ غير ما ذكر على الاشهر الاظهر في دين الجنيد الى الله تعالى  
عن شهوة او جبر الوضوء غير الشبهة اذ اكان كذلك اخرجنا عن المعناد ويحمل حمل جاء  
فذلك على الاستصحاب كما ظهر جمع او على النقية كما عن آخرين هو على الشهوة ما فوق  
لنخرج عقيب الشهوة وذاتها الى التقييل اذ اكان عن شهوة محرم وجهه وكذلك ما بين  
فرجيه وباطن فيرج غير بالشهوة محلا كان او محتم ككل الحقيقة في الصلوة مستعدا والمغنة  
والله الخارج من السبيلين المشكوك في مصداقية التاكفيل ومنهم من حمل كل جاء في ذلك  
على الاستصحاب هو محتمل وجاء في خبرين الوضوء وهو بذلك المماثل بليل لخرج يخرج من الجليل  
بعد البول في جوب وضوء حله الشبهة على ما اذ الركوع استبراء من البول هو جبره لكن اذا  
كان مشتبها بالبول المطلب الثاني في غايات الوضوء وفيه فصلا **الفصل الاول** في  
الواجبة في اشياء **الاول** الصلوة الواجبة اجماعا **الثاني** الطهارة الواجبة  
**خلاف الثالث** صر كذابة المصحف اذ اكان اجبا بسبب من قبله كالندوة  
او اصلاح فيه على القول بوجوبه وقيل بغيره كذا في المتن والظاهر في ولا بأس غسلها مش والوضوء وحله  
وتعليقه وكذا في رواية شاذة وحر حرمتها بدين الوضوء والظن المختصا من الملائكة يخرج من الجسد  
فلا تأمر طرف النوى ونحوه وقيل يختص بالكفن اما لا تحله الحيض من الدين ففيه اشكال وبعض  
كتمه والمنسوخ كغيره ولا وفي يدين المصحف وغيره كالدسم خلافة للشبهة وفيه لا بين الرسم الجليل والمصحف واشفق  
في الخلاف وهل يجب على الولي منع الطفل عرسه فيه نظر مسائل اذ لا يتعين ان يكون قاتا



لا خيال ان يكون مرشداً له كان حذراً قال توح فالطح عد من الفجر الى الا اذا علم انه قصد  
 القرآن واذا تعين كالسوق المزبور قال ط الحرة مطوان علم انه اذ به على ان يتكلم به ويركبه  
 من بعض مشائخنا النزه دفيه وما ذكرنا يعلم رجحان ذلك من المقنن الثامن فمقد لا يطلو  
 عليه انه القرآن عرفه ادم لم يعلم الفصد ذلك لكثرة الورق وفي غير القرآن ايضا ولعله  
 لا بأس عساه نحو كلمة الحمد لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم واما غير المقنن الثامن  
 ففعل الجواز فيه اشبه ويحمل التحريم على الثانية قال بعض مشائخنا العبد بالمكتوب  
 صحيحاً مطابقاً للرسم المصحف ان لم يلفظ به كالألف الفاصلة والواو الفارقة فلو بدل  
 حرفاً او زاد في الرسم ما الذي يترك كالف اسحق لم يحرم مسه وفيه نظير الالطحة مس  
 المراد اذا كان من حروف الملقح الشالفة اخلف حقا في المد التشديد والهمزة  
 والاعراب فغير بعضهم دخول الاولين عن اخيرين دخول الاعراب بغيره عن اخيرين على  
 الحرة مطو ذهب شيخنا جليل العلوم الى اختصاص الحرة بالمد في الرسم مطاوع  
 خصوص المصحف ورجحنا اعراب النقط ويدخل المد للثقل والتشديد والهمزة في  
 الرسم الجذلية دون الفدح ولعل حرمته انما كانت مطاوعة قال جمع من اصحابنا ان علم الله  
 وسائر اسماء النسخ من كذا في الجيد في حرمته ليس هو احوط هم قال بعض اصحابنا لا يجب في المس  
 الطهارة من نجاسة فيمن المشي بالعضو النجس وفي عد جواز المس مع عد النجاسة قول  
 للعلامه اقول ما حكاه عن العلامة هو المجرى والكشف يبرأ من المصحف عن الارض النجسة  
 لو خشي عليه النجاسة او التلوث جاز على الاشبه مسه بغير الطهارة من اصابته نجاسة او كبره  
 نجس تعذر تطهيره وجهاً لاجل ما عد وجوه الحو ولا يسقط على الظاهر منع عن المس  
 ولا يخرج اصناف النجاسة لو نذر المس منه عد ناسه هو اصل الامثال على الظاهر ولو نذر ناسه  
 عد طريكين نحو القرآن بالبراد اريد ان يصلح نذر يقيده وجوب الوضوء بالغايات





وثاني أهل الذكر سلام الله عليهم مشرعين الشريعة مطهرين بالاول ملائكة لكن يحفل اعتبار الحق  
 الذي يحل حله والحمد بعد وعرض الشهود على الاستحباب بل على الشرع عند صلوة وحده كما ظاهر الصدق  
 واما الوضوء بعد غسل الجناء كما ذهب اليه استحبنا بعض نوادر الغسل كما يدل عليه طلاق بعض  
 الروايات لمصلحة موضع تردد والاحتياط لعله في المترك والله يعلم التثنية والعشرون <sup>تضمن</sup> ذكرها  
 على المشهور وعنه ابن أبي القول بالوجوب **الثاني والعشرون** ارادة الحائض الاكل على احتيا  
 من الروايات **الرابع عشر** التوضوء على المشهور **الخامس عشر** ارادة الجناب الاكل واستنظر <sup>بعض المنكرين</sup>  
 حمل الوضوء على غسل اليد وهو بعيد **السادس عشر** نزاهة المفاتيح على ما قيل لم اقف على المسند  
 السبع والعشرون جازم الحمام لم اقف عليه **الثامن والعشرون** ما اختلف في كونه غائبة اجتمع على حتم  
**التاسع والعشرون** جواز الحكم القضاء لم اقف على مسند الثلاثين ارادة غاسل تكفيه قبل  
 الغسل ولم اقف على دليله **المطلب الرابع** في كيفية الوضوء وفيه فصلان **الفصل الاول** في  
 المنذر بآيات من اشياء **الاول** في وضع الاثاء على العين ذكره في الذكر وعزاه الى الاصحاب وروى  
 يدل عليه قول الله سبحانه يا هو ليس الا سهل ومن ثقل انما اذا كان الماء ضيق الراش يستحب وضعه  
 على اليسار **السادس** مكن الثاني غسل اليد قبل ادخالها الاثاء اذا لم يكن غسلها حال  
 الاستنجاء وقيل ان لم يكن غسلها من قبل ولو في غير الاستنجاء ولا يخلو عن قرب وغسلها  
 مرق من النوم والبول على المشهور ومنهم من يستحب في البول للرتين ولعله الاثر مرتين  
 من الغائط رجلا كان ام امرأة على الظاهر واسع كما لا ماء ضيقا على قول وقال بعض الاصحاب  
 المغسول انما هو الميم وحده الا صاحب اليد المغسولة بالزبد ولعله الظاهر يقتصر  
 في الحكم بالغسل على الاحد **الثاني** لا يستحب من حد **الثالث** التسمية والدعاء عند  
 وضع اليد في الماء او عند الصب عليه وعنه ما كان ذا قوضاء اي اراد وشرع فيه على ما  
 ذكر بعض الاصحاب قال بسم الله وبالله خير الاسماء لله اكبر اسماء الله وقاهره في السموات والارض

في الارض الحمد لله الذي جعل من الماء كل شيء حي ولحق قلوبكم بالايان اللهم ونبت على وظهر  
 وافضل بالبحر والبر في كل الله احيى بالخيرات من عندك يا سميع الدعاء الرابع  
 التسمية على الوضوء فمن اذ اسميت في الوضوء طهرت بعد لك كله وفي اخرى من غير اسم  
 الله على وضوء فكلما اغتسل ومن الاصلح من صرح بانه لو تركها نسياناً جازت ان كان  
 لا بناء فقال بعضهم لو كان عمداً احتل في ذلك ايضاً ولو تركها الى اخر الوضوء صح وضوءه باحلالاً  
 وامر بأحد الصلوة والوضوء لم يتركها ثلاث مرات لعله من باب السبيل لئلا يجاوز السبيل  
 الخامس الاغتشاف باليدين حتى يغسلن نفسيهما فيغسل يدهما في الميسرة ويغسل يدهما من  
 المئخريتين تأتلف فيه ولعله لا وجه له السبيل السواك ولا خلاف في استحبابه بطولاه من  
 اخلاق التبديل وسبيل الميسرة ويتأكد للوضوء والصلوة وقد روي عن الصادق ارضيه  
 عشر خصالاً مطهر للضم مضادة للرب مفحة للاراكه وهو من السنة ويشد الله ويحلو  
 البصر يذهب بالبلغم ويذهب الخبز وفي اخره يزيل الحفظ ويبيد الان سنا ويضاعف الحسنة  
 ويشهر الطهارة ويستحب ان يكون المسواك بقضبان الشجر واذا رآك افضل والنسوة بالامام يستحب  
 عند الوضوء سواك والسواك في الكامريوت وباء الاستنا وفي الخلايوث النجس وقد كانت  
 الواسع الربا الحسن عليه قدس سره اياه عن النسوة بالحق وتجد كتاب معناه من باب  
 عنهم انه يزيل الجسد ولا يحفظ الان اي رايته ولكن في الفقيه النسوة بالحق يزيل الجسد  
 يكون مصححاً او يكون نسخاً وذكر التاثير الشهيد ان الذي يزيل النسوة بالحق فهو مستحب لقضوض  
 النسخ والتاثير المضمض والامشاش على الاشهر ثلاثاً ثلاثاً وروى ابن عقيل انها ليست عند  
 الالرسول بغير ضرورة ولا سنة وارتسب ما فلا يعيدها وظاهره في الوجوب الثابت من القرآن  
 والسنة لا نقول استحباباً كما نؤمن وبعض المتأخرين احتمل استحبابها وانفسها لا لاجل الوضوء  
 وهو بعيد وقد صرح جميع اصحابنا باستحبابها ثلاثاً ثلاثاً كف ان مع انما انما يكفي



وأما غسل الوجه واشترطوا تقديم المضمضة وهو المأثور وجوزوا العلامة ان يقتصروا مرة  
 ويستشق مرة وهكذا اثنا سوا كان الجميع بغيره أو ان يريدوا التاسع والعاشر <sup>شأنها</sup> بعد  
 كما تظهر من البرهانين وما فيهم من عبارات الأصحاب أنه عند فعلها وعلل الأول هو الطائفة  
 بعد التوضؤ اللهم فترجى من مالك والخلق السالكين نذكر في رواية وشكر الله وبعد <sup>الاستغناء</sup>  
 اللهم في محل رجب الجنة واجعله من شيم رجبها ورحمها وطيبها <sup>الحكاية</sup> عشرين كونه الموضوء بعد  
 وذكر في الذكرى أن ما الاستنجاء داخل فيه وعلله الوجه أن كان أراد الاستنجاء من البول والأفلا <sup>يختار</sup>  
 ع بعد العشرة <sup>التي</sup> الرجل في غسل ذراعيه بطاهرهما والراية باطنهما وهو كذا حتى  
 ورد ما في نسخة الثلثة عشر كمن تامل في الفسلفة الثالثة القوان استجابه أذكر من هذا <sup>المراد</sup> بل  
 الإجماع عليه الرابع عشر في العين عند الوضوء على رواية وأما المراد من قوله استجابه <sup>المراد</sup> نكر  
 الماء لعلها لا تخرجنا راحة مية لكن جعلها بغض للشائبة على التقية وهو غير بعيد الخامس عشر  
 الماء على الوجه إن كان نجسا أو كان البدر ولا يشترط ذكره <sup>المراد</sup> عشرين الدعاء فيقول  
 حال غسل الوجه بعد الغسل اللهم بفضيحه يوم تسوق فيه الوضوء ولا تسق وجهي يوم تبيض  
 الوجوه وحال غسل العين اللهم اعطني كتابا يميني والحمد في الجنان بيسار وطسبني <sup>بما</sup>  
 يسيرا وحال غسل اليد اليسرى اللهم لا تطعنني كتابا يميني ولا مزور ولا ظمير ولا تجعلها من  
 العسرة واعوذ بك من مقطعا النيران وحال السمع اللهم عشرين برحمتك وبركائك وإذا مسح  
 الرجلين اللهم شبتني على الطراط يوم تزل فيه الأقدام واجعل سعيي فيما يرضيك عنك <sup>المراد</sup>  
 عشرين فإني أنا أنزلناه في الوضوء فييام من فراه خرج من ذنوبي كيوم ولدته أمي <sup>المراد</sup> عشرين  
 يقول بعد الوضوء اللهم إذا سألك فمأمو الوضوء وتمام الصلوة وتمام رضوانك فمأمو <sup>ذلك</sup>  
 ويسمى أيضا فراءة آية الكرسي أثر الوضوء التاسع عشر تشبته الفسلفة على الشهور <sup>عند</sup>  
 ثم دعا العشر غسل الوجه باليد اليمنى ذكرها في نسخة الفسلفة على الشهور <sup>عند</sup> ولوردت في نسخة الوجوه <sup>عند</sup>

مسح الرأس باليمن ومسح الرجل اليمنى باليسرى **الفصل الثاني في الواجب وهو خمسة**  
**الاول النية** وهي عبارة عن الإرادة التي يكون الفعل من أجلها فلا عسر فيها ولا وسوسة ولا ملازمة  
 مقارنة بل لو كان الله سبحانه كلفنا بأزمنة بغيرية التكليف بما لا يطاق وما نؤمن منها  
 عبارة عن التلفظ والنصوح ان اراد به ما سوى النصوح الذي لا بد منه حين الإرادة  
 فلا شاهد له في الاثر واما استحباب التلفظ فلم يثبت بل احتمال المشرع ورر بما يوجب التزلف  
 واما ما قيل انه اعون على خلوص الفضة فلعله لا وجبه بل بما يشجر القلب على التلفظ  
 ويمنع من توجه الشخص الى الله بكليته واعلم احبب الله وايد السجس فويفر انه لا بد من  
 اخلاص النية في العبادات قال الله سبحانه وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين  
 ورحموا الاخبار ان المرائي مشرك والنهاية منه في غاية الصعوبة بل لا يمكن بدور ان الله  
 سبحانه وعصمته اعادنا الله وجميع المؤمنين من شره رقتنا وسيتا اعمالنا اذ اعرفنا هذه  
 فاعلم وفقك الله ان من في عبادة مرأى وسعه فقد افسدها وعن نفع مرفيع في الرأى اصبحت  
 يجب اعادتها واسقط الثواب عليها وهو ضعيف ويجب استدلاله بحكمها وفسرها الشهيد بعد  
 انتفاض النية الاولى عن ظاهر الغيبة اعتبار ذكر النية ولعله لا وجبه وبعض اخل  
 استحباب تحديد العزم لم يثبت ومعنى وجوب اسنادها كعدم الاعتداد بمالم يقع كك  
 لانه يبطل الوضوء بمجرد التية فمما اختلفوا في نية الصلوة اذ ان الخرج ولعل الاقوى في وقفا  
 للشهور الصحيحة ما لم يأت بفعل من افعالها بلانية مسئلة **الاول** اذا كان الفعل الفصوي غير متعين  
 كركعة النافلة وفيهضة الصلوة فلا بد من البعد وليس هو امر خارج عن الإرادة بل الغرض انك لا  
 منه فيها وهي لا ينفك عنه **الثانية** المشهور القول بالصحة مع نية الضام مطوع  
 الشهيد عدلها مطوع وبعض الصحيح اذا كانت راحة وعن جرير مع ملاحظة رجائها ولعل  
 هو الاول اذا كانت الضميمة مقصودة بها فربما بالاعمال او جبر الله سبحانه واخا لعسله



ماء بارح الينبوع صمغ غسلة ثم اذا كانت الضمة رياء احتل البطلان الثالث انه  
 الواجب لاجمعه او بعضه بنية الذنب وبالعكس فهل يطل مطا والواو مطا والذم مع الفعل  
 الكثير او يصح مطا قول اطهر البطلان في صورة الاغنام مطا لكر اذا كان على سبيل العمل بها  
 في صورة السهو ففي الصلوة الواجبة وجه الاجزاء ولو لم لا عادة ان في بها كامل او يركن  
 من اركانها او جعل لا يمكن اعادته لقوت وقته او بفعل كثير لا فاما مادة ط في بخاصه و  
 ولعل الوجه الاول اطهر وجه وكذا البشار في جميع العبادات **الرابعة** اذا اتى بوضوء صلاته  
 نافذة فقبل الطائفة لا خلاف في جواز الدخول به في القرينة واما اذا قصد به غير الصلوة فان كان  
 مما لا يستباح الا به فمن المشهور انه كك عن الشتم المنع وان لم يكن كذلك فيكون مما لا يجامع  
 حدث اكبر فهل يجوز طام لا يجوز طام يجوز فيما يستجيب فيه من اجل الحدث ولا يجوز فيما لا يستجيب فيه  
 لعل الاول لا يخلو عن قبح والاحوط الذك في النجاسة لا يقتصر في النية الى تعين  
 الحدث الذي يتطهر منه بل لا خلاف في اساسه فيصير على الطمأة من ان يطعمان  
 التواب اخو من العقاب خلافا للحكيمة الشهيد **السنة** لا فرق على المختار من الاحتفاء بقصد  
 الشرب بين عدم قصد رفع الحدث ويد قصد ويد قصد سرقة حدث بعينه كان او لم يكن مع  
 عدم قصد غيره او مع قصد عد غير لكن اذا قصد انه يتوضأ وضوء شرع غير رافع او رافعا  
 لحدث خاص فقط من نظير احتمال الشرع لتشكل صحنه **الثامنة** قال  
 غير واحد من اصحابنا يجوز تقديم النية في الوضوء عند غسل اليدين الشحوب عن ابن  
 زهره انما يجوز تقديمها عند المفضضة والاستشاق ويظهر من البعض المنع مط وهو حوط  
 وان كان القول بالجواز مط لا يخلو عن قوة **التاسعة** اختلف الاصحاب في تداخل  
 الغسل في النية فالمتشهور الاجزاء بغسل واحد اذا اجتمع الغسل الواجب سواء  
 كانت فيها النجاسة ام لا غير لا يسأل كلها او بعضها ام لا لكن اذا اتى الرفع والاستبراء عن العلامة

اذا كانت غيرها الجناية فان نواها اجزاء عن غيرها وان توكلت غيرها فالحكم منه قولان رفع  
 الحدث المتوكل فقط والاستشكال في صحة اصل الغسل وان كان بعضها مستحبا  
 فمعه المشهور انه ارغى في الجناية او الجميع اجزاء غسل واحد في المندوب لم يجز عنه  
 ولا عن الجناية وعن جميع الكفاة بغسل واحد مطاوعا كلها مستحبة فمعه المختار ان في  
 الجميع اجزاء وان غفلة بعضها اجزاء عنه وربما يظهر عدم التداخل هنا مطاوعا وعن اخرب  
 الصحة مطاوعا في الاقوال واطهرها الاجزاء مطاوعا في جميع تلك المصو ان بقا في الجميع  
 وان في واحد من اجزاء شيء حدث كان قبلة لا يتخلو عن اشكال وسبيل الاحتياط  
 متضمن منيع ويظهر من كل ام بعض الاصابات لا استكمال في صورة الفقد بل بعد  
 زعة اتفاقا لكن ما ذكره لا يخلو عن شيء اذ اجماع غير ثابت وسيا الروايات التي منها كج  
 ربما يشعر بالمنع وكله يخرج الواصل في كثرها وان كانت تشعر بظاهرها باقلا لكن استلزاما  
 في الواجبات غير غرض فعل المناص من جميع هذا الحد شيئا من الغسل لكل حدث عليه طهر لكن  
 لا يوجب انه المشرع مما يطرق اليه احتمال التشريع العاشر ثم قال بعض الاصحاب يجوز نقل  
 النية والصلوات في مواضع اذا استعمل بالاحقة ثم ذكر سابقا سواء كانت مود اثنين او مقتضيتين  
 او المعدل عنها حاضرة والمعدل اليها فائتة او بالعكس بشرط ضبط الوقت عن الحاضرة ولعل الاحوط في  
 هذا الشأن اخير فعل النية الى الحاضرة ثم قضاء الفاشة واداء الحاضرة ثانيا بل المعدل من الفصل الى تمام  
 او بالعكس حيث يباح كل منهما او يتعين احدهما من غير تأمل في الشؤ الاول بعض المتأخرين والحنابلة  
 انما هو من التجاوز عن محل المعدل في الفصل اما اذا نوى الفصل ثم ساهيا او بالعكس فمن الاصحاب من  
 استظهر ترتيب احكام الزيادة والنقصا عليه ومنهم من افشى بالصحة والاعادة احيى طبع المعدل من الاقام  
 الا افراد ذكره بعض الاصحاب لعل الظاهر ذلك عند الضرورة ولا يبعد جواز عند حاضرة وان لم  
 يكن جملة وانا تقديم التسليم في اثر على الاشهر الاظهر لا عند ايضا ولو احدا لا مام ولم يقدر احدا <sup>الط</sup>



انهم نقول بالامامين واحدا وعدا وجواز الانفراد ولو لم يوجد من يوثق به فالحوط  
 اتمام الصلوة بنية الانفراد ثم لا عاد في لو ضاق الوقت عن ذلك فاستثنى موضع تردد و  
 لكن لا يخلو الا اتمام ثم القضاء احتياطا عن جحان **د** العدل من الانفراد الى الاتيام مذهب  
 الشيخ مدعي عليه الاجماع ولا يخلو عن قائل هو العدل من الاتيام الى الامامة وذلك  
 متفق عليه ظاهر في صور الاول اذا احدث الامام فانه يستخلف من المؤمنين في المسبق  
 ترجح دول الجواز في **الثانية** اذا احدث بالامام فان المؤمنين يستخلفون بعضهم **الثالثة**  
 اذا امر المسافر حاضرين اتم ركعتين وقد بعضهم ويشتر الخبز والارز فيه بان امكن لهم الضرر وكذا  
 عكسه في امامة الحاضر للمسافر لعل المسئلة خارجة عن المحيطة عنه ذكرها شيخنا لبعض اصحاب  
 وجواز العدل من الاتيام بالامام الى الاتيام باخر حجة ذلك عن العلانية ولم يثبت من جواز الانفراد  
 بالمسبق اذا انقزع الامام ولا يخلو عن المسئلة **ح** صلح ما يجوز ان يعدل ونبى الامامة  
 لعل المسئلة ترجع الى جواز النقل في الانفراد فعد طهري يجوز ان يعدل الامام الاتيام الظاهر  
**الجواز في العدل من الفرض الى النقل** وذلك في موضعين **الاول** اذا اقتضى الحال  
 هو فرض فانه يجعله ركعتين نظو عا وقيل انما يعدل بعد تلبس الامام بالصلوة **الثاني**  
 اذا ايسر فرائض الجهر والمناقضين في ظهر الجمعة وقراء غيرهما في جواز النصف فانه  
 يجعله ركعتين فالاثر يستألف المظهر كذا في الصدوق والمنصوص انما هو صلوة الجهر  
 والنقل من النقل **اللاحق** السابق ونأمل فيه البغض لعدم النص المستهوي لعله المتو  
**الحاد عشر** اذا اشك في نية الصلوة وقد كبر مضي في صلوة شيئا خلافا ظاهرا  
 عن البنية حتى كبر **سجود القارئة** وان النية عبارة عن الحديث **البعد** حكم بالطلاء والوجه ان كبر من اجل  
 الصلوة فهو ناو غير ساو ابراد يكون لها ثم لو جرت عليه الى شيء اخر جرت اليها بالتكدير وان عرف ذلك  
 من ياتر تلك الارادة فلعلى الظاهر في خبر ابطال المبدأ وعرف كبره في اقله في اشارة الفرض

ثم نوب إلى التعليل في الاستثناء فان ذكره قد يقع شئ من جنس النية وسينى ما اتى به ولا فهو على الوجه  
له ودخل فيه كما ورد في النصوص قبل المراد من ذلك حال النقص من الصلوة من التوجع لها  
بالاذان الا فانه ونحوها لا حال النية وتكبير الاحرام ويؤيد ما صرح به جارية من الاحتياط من  
انه لو لم يعلم ما نواى بطلان الصلوة الا اذا علم ما قام له فانه ينسب عليه بطلان العمل الظاهر انه اذا  
بنية الغرض يريد له فانما يكفيه على المختار اذا شرع بنية لا بنية غير ولو اشتباها او نسيانا  
فهم النية الخالصة لا اولى في انشاء الصلوة متفرقا من ارجاء فرض الغرض مثلاً ثم نوب إلى التعليل  
قبل التلبس بالفضية فعمل الظاهر لا يجري عنها وشمل النصوص لذلك الصلوة عمل الظاهر غير  
ظاهر فمقتضى ان واحد كما يريد ان يفعل شيئاً ثم يطرأ نوع من الذم في غلط في اسم وسيميه  
قلبه باسم اخر فان ذلك لعلة غير مضرته اتفق قبل التلبس وبعد ومن تردد في الاستثناء ولو لم يعلم  
حاله ثم بطلان الصلوة على المشهور ولا تبعه الصحة والاحتياط اذا اتم بنية ما انقضت الصلوة اذا ذكر  
الموت بعد الفراغ الثانية عشر في بعض اصحابنا ان لم يكن بنية فعل المشرط بالظهور  
في غير الوضوء وان فعل كان باطلا وهو ان كان لا يخلو عن مناقشة لكنه احاط وما من  
العض من انه مر كان بالعراق ونحوه كوضوءه استحباباً الطواف صح فاعلى القول باستحبابه  
ضعيف وكذا ان توضئه لا حل الصلوة ولو يكن من قبيل فعلها الثاني غسل الوجه  
وهنا مسائل الاول في هذا خلاف اصحابنا في تفسير الغسل من المشهور هو اجزاء جزء  
من الماء على جزء من البشر بنصفه او مجاؤون عن بعض المتأخرين ما علق به مستاء عرفاً  
وقيل بالاجزاء بما كان كالدهن مطول لعل الاول هو الظاهر والثاني قول ولا يبعد اجزاء بمثل الدهن  
الضرورة الثانية في غسل الوجه من قبيل شعر الراس المقدم الى حد شعر الذقن طولا وما  
اشتمل عليه الا بماء والوسط عرضاً وعن شيخنا جبار الدين الخط الوهم من قبيل الكلى طرف الذقن  
هو مقدار ما بين الاصبعين غالباً اذا فرض ثبات في سطره وادبر نفسه ليحصل شبهة دائمة فذلك



هو الوجه والاول اشهر واظهر بل متفق عليه اذا عرفت هذا فاعلم ايها الله ان من  
الاصحاب من ادخل الصدغ ومنهم من ادخل العذراء ومنهم من ادخل العارض <sup>ولا يغفل</sup>  
ان ما دخل تحت التهادي المذكور المتفق عليه فهو احل ما خرج فهو خارج ويعلم من  
الاختلاف خروج الصدغ الا اذا فسر ما بين الخط العين الى اصل الاذن كما نحن البعض  
فيدخل البعض اما العذراء فهو الشعر النابت على اعظم النكاح الذي هو سميت الصماغ وما  
انخط الى وذا الاذن فبعضه خارج قطعاً واما العارض فهو النابت على العينين المنخط على  
الفرد المأذون للاذن فلا يغفل منه داخل اما احلاه فيغسل منه ما يناله الاصابع  
فذا خلافاً في مواضع الخفيف والغير ومنابت الشعر الخفيف بيد انهاء العذراء <sup>والا</sup> او غير المتصل  
بشعر الراس والثالثة هو البياض المكثف للناصية ومنشاء الاختلاف انها هل هي منابت  
شعر الراس ام لا ولا يبعد انما الحكم بالعرف **الثالثة** يجب البداءة من اعلى الوجه  
على الاشهر لا ظهر خلافه لابن دريس وهل يجزئ صب الماء على الوجه ثم انساب اليها  
او لا يجزئ غسل شيء من الاسفل قبل الغسل الاعلى وان لم يكره في ستمه لكن لا حقيقته  
بحسب العرفا ودياعى السمث اقوال الذكيهم من الروايات هو عدم استقبال الشعر وقوع  
البداءة من القصاص والاشفاء الى الذقن كدلالة فيها على اكثر من ذلك لكن الا حوطان لا يغسل  
موضعاً قبل ان يغسل مفرقه ولا يضر ظاهره من الماء او وصول اليد الى ما لم يغسل فوقه اذا لم يغسل <sup>ذلك</sup>  
**الرابعة** لا يجب طلب طابايد الشعر ولا يستحب على الظواهر اما وقع عليه حتى لا يضره في محالها طابايد الظاهر  
وجو غسله خلافاً لظاهر بعض المناخين عن ظاهر الحديث ان الشعر اذا استر البشراً وجب غسله <sup>في</sup>  
من الغناء والروايات تعد تبطيب الشعر كثيفة كانت ام خفيفة فيمكنه يغسل ما يظهر من الشعر  
**الثالث** غسل اليدين من المرفقين الى الطرفين الاصابع والمرفق فصل المرفق والعضد <sup>طريف</sup> وقيل  
الدراع والاول اظهر من غسل المرفق ويؤتى من بعض المناخين فيه ولا وجه له وهو ذلك

بأصله أو من باب المقدرة لا يخلو المسئلة عن إشكال وأول احوط ونظيره في الخلاف  
 في وجوب غسل جزء من العضد أو قطعت اليد من المرفق ولو عكس لم يضر على المشهور وعن  
 إيراد رئيس القول بالكرهية وعن السببية في أصل قوله الاستصحاب مسائل **الاول** ان اظلمت  
 اليد مرتين لم يفرق فلا خلاف في وجوب غسل البياض اما اذا اظلمت من فوقه فملاصحات من  
 ذهب الى استحباب غسل البياض وعن الشيخ استحباب مسحه وعن ظاهر البعض الوجوب لا يخلو عن  
 وجه لولا الاجماع على خلافه مع كونه احوط واما اذا اظلمت من المرفق فالمسئلة مرت  
 والقول بالوجوب غير بعيد **الثانية** المشهور في وجوب غسل ما تحت المرفق فما زاد على أصل  
 الخلقة من لحم وجلد متدل واصبع زائدة وادعى بعضهم الانفاذ عليه وكذا اذا كان فوقه  
 من يد زائدة غير متميزة عن الاصصلية وكذا ان كانت متميزة وكما هو على قول **الثالثة** في  
 في وجوب فرك ما يمنع وصول الماء وعن بعض اصحابنا يجب تحليل الشعر النابت في اليد اركبفت  
 محل نظر الا انه احوط وعن ظاهر المشهور وجوب غسل الشعر في اليد ولا يخلو عن قرب اذا كانت  
 فان غسلها احوط **الرابعة** قال بعض اصحابنا الظاهر لا خلاف في وجوب غسل الاظفار  
 فيخرج عن حد اليد ولو قيل لم يخرج عن المعنى لكان اوجه واما معه فمختلف فيه والاحوط هو غسل  
 المشهور وجوب نزع ما تحتها من النخس اذا كان مانعا من وصول الماء ولا يخلو عن تأمل لكنه احوط  
 لم يكن مانعا فله يخفى وصول الماء مع ان الظاهر عدم تحقق الحيوان المعبر في الغسل ظاهر في الشهادة بالكفاة  
 بذلك نظيره ما تحت الوسخ من الفحاسة الخشبية مدعيان تحقق الاجماع عليه وعدمه في الحد  
 حيث ان الله الوسخ عند غيرها **الرابع** مسح الرأس وههنا مسائل **الاول** مسح مقدم الرأس  
 عن قشرة الرأس في القضا صرح قبل هو عبارة عن الناصبة وهو ما بين الترعنتين لم يثبت لكن  
 رعاينه احوط وبل يجوز مسح الترعنتين لا يخلو عن قرب لكن احوط ان كان كافي اليه ظاهر  
 بعض اصحابنا ويجوز المسح على الشعر المختص بالمقد وفلوا انه الثانية التي لا يخرج بعد عن حد



ويحتمل ان يكون مراد من هذا الخبر احد خروج الشعر عن جلد الذي له معنى عدم تفرق  
 بالدراسة البعيدة والاشكال واستقرار الاشياء وح لا اشكال في ثبوت الحكم وقد عرضنا  
 الاشكال على عيسى المجيد سلطان العلماء مد ظله محضراً والذي سيد العلماء دام ظله  
 العالي فاستحسنه واستجده وان كان المراد عدم مخرجه عن جلد المقدس وان كان فالتا  
 مرا على المقدم منتهياً بانتهائهم كما ذكر المحقق الثاني وتبعه غير واحد من متاخر المتأخرين  
 فالا من مشكل والبحث فيه متسع والجمع على المقدس مع كونه غير مختص لا يجوز المسح عليه  
 اتفاقاً وثاهل البعض فيه لا وجه له نعم لو كان الشعر بنفسها مجموعة كالصوف كافي لكثرة  
 اهل الجبش لم يعد جواز المسح عليه مادام لم يخرج بنفسها عن جلد المقدس محل المذنب  
 المشهور الثانية يستحب تفريق شعر الرأس عن غيره انه لم يفرق شعر اسم فرق الله بينه  
 بينا من البناء والثالثة يجب للمسح ببقية البلل من غير استينافاً مجداً لا خلاف في  
 حكم الجنب ما جاء على خلاف ذلك مطرح او لا ولو لم يثبت اختصاص بلبه المني ولو من جفوان  
 المني فالتواخي من اعضاء متساوية ولكن اذا لم يثبت فلاحق المسح من بلهها وانما ينفذها بعد الوضوء  
 ارجح اعضاء الوضوء لا يفرق المتواخي فلا خلافاً ظاهر في جواز الاخذ من اللحية والحاجب واشتد  
 العيسير والاحوط تفقد الاخذ من اللحية على الحاجب والاستفا كما ورد في الاخبار واما اذا كان من تقطير  
 فاطر افاضوا ولا يفتوا فيه ايضا ولكنه لو لم يكن ارجحاً فليست فيه محال والاحوط هو عدم  
 الاخذ من تلك المواضع مادام في اعضاء الوضوء بل خصوص ما عند كون المسح مستروفاً  
 بعض الاصحاب المتهورين جواز استيناف الماء انكار الجفاف لا فراط الحشر ونحو ذلك في محل اشكال  
 لعل الاحوط اتمام الوضوء باستيناف الماء للمسح ثم الاعادة وان لم يمكن فالتمسوا التيمم والله اعلم  
 الخامسة قد اختلفوا في المسح في المشهور الاخذ من عصابة ولو لم يجر من اصبع وعذرا او من  
 يجرى اقل من اصبع وعذرا البعض في المشهور عن الصدوق وحده ان عصبه يثلث اصابعه من المشهور

ولكنه خصص بحال الاختيار وقال في خوف البرد اجزأت اصبع واحد ولعل الاول هو المظ  
 السابعة قبل الاحوط ان يمسح قد ثلث اصابع طولاً وعرضاً الا انه ذكر اكثر المتأخرين  
 ان المستحب قبل ثلث اصابع عرضاً طولاً والاخا مطلقاً <sup>لغتها</sup> الاشبه ان يمسح على  
 اصبع مضمومة بلا اعتقاد شرعية جازوا ان استوعب <sup>قوله</sup> الراس عن الشهيد لا يستحب مكرراً ولم  
 اف على مستند قبل يحرم وارا اعتقاد شرعية اثره فيحمل قويا بطلان المسح وان لم يستوف  
 بعد الثامنة عن الصدوق والشهيد انه يجب على المرأة وضع الفم في الصبر والمنع  
 لاجل المسح وعن آخرين استحباب الوضع مطبقاً فيهما والظاهر الاستحباب فيهما وفيما  
 عامه التاسعة الزائدة على هذا الجزئي من المسح مستحب لكن هل يوجب جوبه  
 لا يثبت الاول بعض ان مسح دفعة واحدة ولعل الثاني اوجه وفي التاليف قطعوا بالاستحباب  
 وفي الحديث استظهر الوجوب وقال لوني في الاكل لم يبرأ دمه ان يكتفي بالانقضاء هو ضعيف  
 وليس هو كسنة ناولي لانما في صورة التخيير حيث قيل انه لا يجوز له العدل الى الفرقة لانقص <sup>على الشرع</sup>  
 على نظر العاشرة يجوز للمسح مقداراً واحداً على المشهور ومنع للمرض وهو اطلاق الحديث  
 لا يجوز للمسح بغير اليد انفاً والظاهر فيه بالباطن بل بباطن اصابع اليد اليمنى في الراس وفي الفم بكل كف  
 قال بعض الاصحاب ان تعد جازراً بظاهر الاصابع وان تعد بها طائراً لكف تعد في الذراع  
 بعض جازراً باصابع اليسر مع اليسر الا يبان به بالقرينة ولعل الاحوط هو الجمع بين اليسر والكف  
 اليمنى وذراعها عند التعد والاحوط مسح بيمين اليمنى كما من مسح الرجل اليمنى باليمنى و  
 اليسرى باليسرى والاحتفاء على استحباب ذلك في جزئ المنع الثمانية عشر <sup>في</sup> اعتبرها  
 المسوح وعن بعض علماء حديثه لو حاض نهر ثم مسح بيمينه كان مسحاً واحداً ولو مسح  
 الصلوة مع غلبة طرفة الوضوء والا للاحوط لكان المسوح محرمين او لا يمتنع من مسحها  
 ببلل الوضوء فالظان انه لا بأس به <sup>في</sup> الخامس مسح نثر الرجلين <sup>في</sup> ثلث اصابع الكعبين ولا يجوز



غسلهما وان غسل لا يشترط باجماع اهل البيت الا في التقية والكسب على الاظهر متفق انساوي  
والقدس وقيل قبة القدم وما بين المصلي والخطوة الاولى لا يجب الاستيعاب في المصطوف ولا عن  
احتمال الاخر بالميم وعدم استيطان الشراكيم كما ورد في المصوب لعله غير قدح ان قدح  
والنحو وغيره بان الشراكيم في الطول لا في العرض ويحتمل ان يكون مستثنى بالنص لكن مع  
احتمال المذكور شكل جوار الميم على الشراك اذا كان مستوعبا بعرض غير الشراك لا يجوز الميم  
على الظل عليه اتفاقا الثانية في جوار الميم لعله لا يحيط الثالثة هل يجب الاستيعاب  
عرضا مذيبا البعض انكره لغيره والاول احوط الرابعة يجوز مسح الرجلين منكبهما  
على الاشر لا ظهر خلاف البعض الخامسة المسح على الطعابا عن امرائه على شيء  
والغسل عن ابراء الماء ولو بمعونة يد كما عرفت سلك الله في امتعائهم ان فرجه لا مشك  
بلا مراوان تحق جوار الماء كما تمثلا على الظن ومرفعه باليمين بان لا يكون جوار السادة  
اخلفوا في تأثير المسح على المسوح ولا يخلو القرب عن قرب الشاك من مسحه الرجل  
والرجلين على الحائل عند التقية والضرورة على الظن اتفاقا لكن نأمل فيه بعض المتأخرين  
فعل الاحوط الجمع بين الطهارة من الحائل شمس القدر الزائد على العا  
على الظن التاسعة عن الشهوة بخلاء الطهارة مع المسح على الجائر والحنين عند الضرورة  
عذر والهاو عن جمع عذر والتامع كونه احوط لعله لا يخلو عن قرب وانزال العذر قبل  
الجفاف في الوضع فاعل الاقرب جوب التزوع والمسح ثانيا العاشر كقوله في جمع قديسيه  
بالفضل عوضا عن المسح على الخنثى بغيره وقبل هو اولى فعل الاول ولو تكرار انظر  
اليه فان ذلك هو عين المسح والا فلا يبعد ترجيح المسح على الحنين لو نادى في غسل موضع كسب  
الاستيعاب ولو مسح في موضع الغسل تقية فعليه خلا والقول الصلي لعله غير بعيد  
الاحتمال واخر الحاد عشرة فداخلفوا في اعتبارها عند المذبح في العماء والتقية لعله لا يجوز

القول باعتبار من فصل فلم يعتبر فيما خرج من النصوص بالخصوص واعتبر فيما عداها  
**الثانية عشرة** في بعض الأصحاب إذا أكلت بعد أداء صلاة نية فهو صحيح غير أن خلافا  
 في أنه لو تم في الصلاة قبل خروج وقتها لم يثبت بها على وجهها هل يجب إعادة أم لا ذلك  
 للمنفذ الثاني أن كان منعه التقيية كاذونا فيه مخصوصا مدعيًا عليه وفاقا لأصحاب الأول فيما  
 عدا ذلك قال مع خروج الوقت ينظر في دليل وجوب القضاء فإذا ثبت ثبت العمل للظاهر الثاني  
 الأول أحاط ولا يعتبر عنك حرمك الله أن قال من صيغة المعاملات مطعون نظر في العمل  
 هو أجزاء حكم الأجزاء والصحة مع عدم المندوحة فيما يضطر إليه الاشتراك لا كونها  
 كونه يجوز أن يثبت واحد حقيقة أمة يبيع فاسد عندنا فيحل وطها **الثالثة عشرة**  
 المشهور كراهة تكرار المسح وعن ظاهر الشئ الخبر والاشبه الحرم مع اعتقاد المشروعية  
 والأكثر كراهة ويمكن القول بالاستحباب أصح بأصبع غفلة ثم أراد أن يبين بكل الكف الوجوب  
 على القول بوجوب الفصل **الثالث** الأحكام ههنا كالأول وقد اختلف الأصحاب في اشتراط  
 التسمية في غسل الأعضاء كما لا يخفى بعد الإجماع وأما لو لم يذكر الكف فلا بحث وجوب  
 يتأكد بوجوبه إذا فعل ذلك في غسل الغرة بعض العضو ما خرى بعضه فإن ادعى غير ذلك لم يبعد  
 القول بالباطل لأن الغرة في الجوارح مثل ولكن أحاط بل بالانضمام والرك إذا عرفت هذا التبع  
 وعلو المشهور بين متأخري أصحابنا هو القول باستحباب التسمية ونظير من كلام بعض قدامائنا  
 والمسئلة لا يخلو عن إشكال أحاط بل بطلان القضاء على المرة إلا إذا لم تقنع من الثانية  
 قد اختلفوا في غسله الثالثة فمن المشهور أنها حرم وعن بعض عدم الحزم وعن القليل أنه ثبت في  
 زاد على الثالث جعل الثالثة كلفة ولعل أظهر القول بالحرم مع اعتقاد المشروعية ومطلبا  
 الوضوء في البطلان المسح وقبل العمل الحزم عند التشرع قصد دون الفعل ولعله لا وجه له  
 في غير ذلك من غير التسمية في بطلان الوضوء بحرمه على الوجهين الصالح وان مسح بها كما يمكن



العلة ولا يبطل طحا من الحق الظاهر البطلان مع المسير بما شأ كما مر وان لم يصرح بما لها  
 بان يغسل اليد بالماء مرة فاستلذه موضع اشكال لا ريب ان الامادة احوط ونظير عن  
 البعض القائلين بالابطال فلو اذ لك في صورة العمد الرابعة لا خلاف بيننا  
 في وجوب الموالاة لكن قد اختلفوا في معناها فقيل انه بمعنى ان لا يترعضوا بعقد  
 ما يجب فقد وقيل انها عبارة عن المتابعة اخذوا مراعاة الخفاف اضطرارا وهو لا  
 بين فائق الاخلال بالمتابعة موجب للام خاصة ويدبر معتقداً انه مبطل لا ايم  
 وعروا الصدوق ان فرغت من بعض وضوءك وانقطع بك الماء قبل ان تنقذ  
 بالماء فتم وضوءك اذا كان ما غسلته رطباً وان كان قد جف صد وضوءك فان جف  
 بعض وضوءك قبل ان تنقذ الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء فغسل ما لم يجف  
 وضوءك اوله بحيث قال في الحديث ونظير منه ان اياما تنفق من المتابع ومراعاة الجنا  
 فهو كاف فلو تابع يد بعضاء الوضوء وانفق الخفاف لضرورة كان لا يصح وضوءه ولو  
 يتابع لعدله كان ام لغيره روي الخفاف عدس اليه مال بعض المناخير وقد يثبت  
 ان الموالاة شرط في الصحة وليس واجباً تربت ثم على تركها اذا عرفت هذا سئل الله تعالى  
 ان الخفاف مع عدم المتابعة يبطل الوضوء اجماعاً كما نصوا واما مع الموالاة فالمشكلة لو لم يكن  
 اجماعية فوضع اشكال في الموالاة فعمل المظن عدس وجوبه نعم لو فرض تحقق التبعية  
 عرفاً مع عدم المتابعة كما تخيل في بعض صور فرض الموالاة كما لو كانت الهواء رطبة وفرض بقاء  
 الرطوبة الى ان كان لو يبقية بما بقي من الوضوء قبل ان عرف انه لا يؤخذ لانه الفول المبطل  
 واما حصول الاثر الاخلال الموالاة فوضع مخرج دو هل يبطل على رعاية الخفاف  
 جميع الاعضاء المتفاد من كاعن المشهور وجنا وضوء كما عن ابراهيم الجليل او عضو متفاد كما  
 عن السبيد لعل لا وسط او وسط واحد وهل يصيد في جفا وضوء جفا بعضه اكثر او اقل

اولها تقديم الصدق ايضا على بطلان الاحتمالات احوط بها اعادة الوضوح مع  
 خفاف بعض العضو ايضا الا ان يكون شيئا قليلا لا يدلف اليه ولا يصح من صريح  
 الخفاف انما يبطل مع اعتدال الهواء ولعل الظاهر لا غير باعندال الهواء وعند بل الخفاف  
 ان قيل بطلاله فهو مبطل على انه خال نعم اذا كانت الهواء شديدا الحار في بحيث يمكن  
 الوضوح بدور الخفاف لبعض الخفاف على امثال قومي مع احتمال نزول الطها نزل المائة  
 والزاوية وقد صرح جمع من الاصحاب بخبر استنباطا وجداه ليس عند المضرب كافرط  
 الحار ونحوه ومجمل الامتثال في التيمم الخاصة الزنيث اجاب عما متا بان يديه  
 بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم مسح الرأس ثم بيمين الرجلين فان نوضاء بالمطر  
 المشروط قد مضى بفتح يه بحسب القصة اما الرجلان فعلى امتهور يميز مسحة معا  
 تقديم اليمنى وتقديم اليسرى وعن سائر وجوب تقديم اليمنى وعن بعض حواضر الفارسية  
 وتقديم اليمنى دون اليسرى ولعل الظاهر الاول لان تقديم اليسرى لعله محل شك او لا  
 هو احوط اذا عرف هذا ابدك الله فاعلم ان مخالفة عمدا او نسيانا وجب الاعادة على من يحصل به  
 الترتيب لم يوجب السابق على الاظهر ولا لزوم الاعادة فمن يأس عن الاعادة مع العذر لم يجب  
 واحد قهله وفي قول اخر من اجادة مع التيسار وعند الجناح مع العذر هل يكفي اعادة ما تقدم  
 الساخر وتاخر عما حقه التقديم لعل الظاهر انما صور العمل للترتيب واعادة ما تقدم فقط في صورته  
 والاحرى الا انما من راس المشاكسة في المباشرة مع الامكان والحريز التولية بمعنى الا يباشرة غسل  
 اعضائه غير الاو بشارة فيه غير اتفاقا ومما اذخر الخلاف في ابر الجنيحة ويمكن جعل عمدا  
 في جميع المستحبات بل النقض عليه من كراهة الاستعانة واما الصديق اليد اليسرى فهو قائل بالظ  
 ان من الاستعانة انه المستحبة وحدها جمع طلب الماء للوضوء وهو خييل الا ان علم التمسك  
 في عهده اذا اصابه جازا في وضائه الى ان لا يجوز مسح الغسول ولا



غسل المسوح اجماعا وقد اختلفوا في بيار الغار بينهما قد يجمع الينابيع جفتها بالخط  
 الجريان في الاول وامر بالميد مع صله في الثاني واخر من ان بينهما العمود من فيجتماع  
 في امر بالميد مع الجريان فلهذا الوصف وتتحقق الجريان لم يكن به بأس في هذا العمل  
 الا وجهه اذا الغسل عبارة عن اجراء الماء على المغسول ولو بمعاون المسح عن امر بالميد  
 ج في الماء على المسوح او لم يجر **الثامنة** من ترك شيئا من افعال الوضوء وناليس  
 بالصلوة قطعها واعادة من تباع مع عدم الجفاف الا اعادة من اسر ولا فرق فيما ذكر  
 هنا وفيما من المسئلة الا خلا الى الترتيب بين كونه في العضو كاملا او بعضا منه  
 واج كان في سبعة الدرهم وعن ابن الجنيدي في الصورة الاخرى انه يكفي بقاءه من  
 غير اعادة ما بعد ذلك لعضو ولم يثبت نعم الظاهر انه لا يجب غسل جميع العضو بل  
 يكفي غسل الموضع المشرقة فقط الا اذا تحقق العكس في الغسل فبراعه الاشداء  
 مما يجب الا بداهة به فلو حصل الامع غسل جميع العضو غسل جميعه **التاسعة**  
 يحرم الوضوء بالماء الفنجس كما في بطلان يات من ثبوتها به على الظاهر قبل بطلان الوضوء ولا يات فيجب  
 الاعادة وقتا واما اذا كان من عدم اتفاق بل هو الظاهر منهم صورة الشبهة ايضا واشهر  
 ان الطهارة به جهلا بالنجاسة ايضا كان عن ابن البراج وجوب الاعادة والوقت خاصة و  
 يظهر من بعض المناخرين الميل الى عدم الاعادة مطول لعل الفوق بالاعادة لا ينخلو عن قوة صلته  
 بقاء الوضوء **العاشر** لا يجوز الوضوء بالمستبر بالنجس على الاظهر الاظهر **الحادية عشرة**  
 يبطل الطهارة بالماء المغصو عالما كما هو اجماع الجاهل فقال بعض اصحابنا الظاهر اتفاق على عدم  
 الفرج ولا بطلان الفوق والمسئلة لو لم تكن اجماعية فقلل البحث فيها مجال طهارة الاحتياط واظهر  
 واما مع نسيان الغضب فقولان احوطهما البطلان اما جاحل حكم الغضب وناسية فعله المشهور انه  
 كالعمل بغيره الظاهر المبطل لا ينخلو عن تركه ومعدونة في الجاهل لا يملك الا وهو اظهر

محل الثانية عشرة لا يظهر من الحد آثون ظاهر الا صحاب عدم الاكتفاء بشاهد  
 الحال وفيه نظر وكيف ما كان الظاهر ان العمل بشاهد الحال لا يرتفع على الظن الكلي  
 كما سرح به شهودان واما يظهر من البعض نفع من التزج دولعله لا وجه له واذا  
 عد الاذن بعد الفزع فلا رافعة في كلام الا صحاب على نضر تلك المسئلة ولعل  
 حكم حكم جاهل الغسل لعله عينه الثالثة عشرة هل ينزط طهره  
 أعضاء الوضوء لو كان ثم نجاسة اولاً ثم الغسل للوضوء ثانياً ام لا لعل الاول هو الاول  
 باصول المذهب كما عليه عامة الا صحاب بل كلهم الا مرشدين الاربعة عشرة  
 عامة المناخرين الى امر قضي في مكان مغسول عالم كما بدأ بطلب طهره وعن الحق عند بطلان  
 هنا واشتراط اباحة المكان في الصلوة والاول لعله الوجه لكن ان خرج متوضاً بحيث  
 يتلزم الوضوء المكث فإلّا الصيغة الخامسة عشرة عشرة مرتبة على اعضائه  
 المغسولة الممسوحة جارية فان لم تكن معها تعين التماس في الاول ايضاً وتكرري الظاهر الا صحاب  
 التحيا بين التزج وتكرار الماء حتى يصل الى البشرة ولا يبعد ان يكون ذلك عند علم مكان  
 التزج والا فلا يجب فيه حمال وبالحالة ان لم يكن التزج فلا يبعد ان تكرر المسح وايضا الماء الى  
 المغسول بالعله علم غير فيه خلا ليد الا صحاب الا المسئلة لو تكررا جماعية فعمل للقال فيه  
 حال لعل الاول ان يجعل اناء فيه ماء ويضع موضع الخبر فيه حتى يصل الى جلد فان لم يكن  
 اقبال الماء مسح عليه باذن العلامة احتمال وجوب غسلها باقل ما يسه غسل وهو يبيد لو كان  
 الجبين بحسبة ولم يكن يظهرها يضع عليها خض طهر ثم يمسح عليها وعن الذكر احتمال  
 الاكتفاء بغسلها وعن بعض احوال استحباب المسح على الجبين لو اجماع على وجوبه ولعل الصو  
 وجوب المسح نعم من كان به جراحة ولم تكن عليها جبين فإلّا الاكتفاء بغسلها وحول الجراحه عد  
 احوال الماء في باطنه اذا اضره الا ان كان مكانه في حكم الظاهر على الظن



وان ضار الغسل فظاهر لا صحاب المسح عليها ان امكن ولعله كذا ان لم يمكن فيوضع عليها  
ما يمسح عليها ومن المجتهد في الاحتياط في غسل ما حوطا والا اول لعله احوط والاحتياط  
التخليل في موضع المسح فذكر اليه بعض المتأخرين ولم يعرف فآثرا له سواء ومن لم يقدر  
على نزع الجريد ولا التخليل وامكن اوصول الماء على البشع بوضع العضو في الماء والقوله  
بالوجوب لعل الموحدين بما ادعى الله منقذ عليه لكر الشبهة صرح بالاستحباب وهل يجب  
استيعاب موضع جميع المسح المسئلة لا يتجاوز عن برج دو لا يربك احوط ويلزم على الكثير  
ذو القروح والجروح الا يجعل عليه هيا امكن الا ما يقدر على اخذ عنه الوضوء ويجعل  
عليه الا ما فضل اليه الماء ومنهم من خص ذلك بالطح واعلم ايها الله المسح على الخبير مقد  
على النيم وما جاء في الامر بالنيم على ما اذا انضمت من الغسل والوضوء وهو المسح على  
الجوارح لكثرة الفرج او الخرج الساسية عشرة عشر على المشهور ارجح السكس وهو  
الذي لا يمسك له بوضوء لكل صلوة ويفترجا له بعدا وعن البشع جواز الجهم بغير صلوات  
كثير بوضوء واحد وعن العلامة جواز الجهم بغير كل من الظهريين والمغربيين وضوء  
واختصاص الصبر بوضوء وجوب لكل صلوة عداها ولعل هذا هو الاقرب جواز الاحتياط  
بوضوء واحد طمأد ام لم يخرج البول على وجه معهود او حدث آخر محتمل ويجب عليه ان  
يتخذ كسبا ويحسب فطنا ثم علقه عليه وادخله في فيه واما ما يظهر من بعض المتأخرين  
من الترخ في وجوب ذلك لما عدا الفرائض اليومية فاعلم انه لا وجه له ويجب عليه المبادرة الى  
الصلوة بعد الوضوء على الطه والباطون وهو من يداو البطن بخروج غائط او ريح لا يفقد  
على حبه فمن جمع وجوب الوضوء لكل صلوة ولا يبعد ان يكون حكم حكم السلس عن  
انه متى ظهر دخل في الصلوة وفيها الحث فظهر ربه وعن العلامة وجوب استيناف  
الطهارة والصلوة ولعل الظاهر التفصيل الذي ذكره بعض الصحابة هو انه ان كان في فترة

شمع الطهارة والصلوة وجب النظر لها وان لم يكن له فترة فكان حدثه مستمرا في قضاء  
 لكل صلوة ويغفر له في أثناء الصلوة والا فانه يتوضأ وينوي ولكن لعل ذلك الخ لم يكن  
 الحدث متكررا بحيث يفيض الى العسر لعل الاحوط النوضا مع تكرار الحدث ثم الاعادة  
 بدون تكرار الوضوء **العشرون** اذا شك في شيء من افعال الوضوء فكان على  
 حال الوضوء اثره وبما بعد بلا خلاف ولا يفتن اليه وهل الحال كذلك يلا في  
 المشكوك فيه باعتبار من حالة الاشتغال بالوضوء او غير البقاء في موضع الوضوء الى ان يقوم  
 او يتشاغل بشيء اخر ما لم يطل القعود عن الشهادة الثاني الاول عن الشهادة الاول الثاني  
 ولعل الاول لا يخلو عن قوة كبر لا يبعد صدق حالة الوضوء مع الفراغ ما دام لم ينفذ أعضاء  
 الوضوء ولم يطل المدة بحيث ياتي به فعلا عليه كما اشار اليه في بحث الموالاة وان  
 شك في المسح اتي به على كل حال على احتمال ارجح أعضاء الوضوء ما دام تجدد في  
 اللحية بلاء ويعتبر في الامتياز بالشكوك فيه اذا كان عينا بعد مالا خلا بالموالاة **الحديث**  
 بان لا خلاف وعرض الشهادة من كثر شك لا اعتبار بشكوه وهو الظاهر في صحة  
 عبد الله بن مسعود عن النبي قال قلت له رجل مبتلي بالوضوء والصلوة وقلت هو رجل  
 عاقل فقال عواى عقل له وهو يطعم الشيطان فقلت له وكيف يطعم الشيطان فقال سله  
 هذا الذي ياتيه من اى شيء هو فانه يقول لك من عمل الشيطان وهل عد من الشيطان الماشك  
 فيه رخصة استظهر بعض المناخين وكذا اذا انقضى الطهارة وشك في الحدث ولباه الطمع عام  
 ضد التشويع كبر ما يشعر بالارحمة وفيه نظر لا يبعد كونه من الوضوء او من التمسك عنه  
**الثلاثون** لو شك في الطهارة وتيقن الحدث وتيقنها وشك في ثبوت يمينه اجابوا  
 يخرج البطلان للشك مع عدم فعل الاستبراء بوجوب الوضوء كما ان خرج من الخصال لا يوجد في بعض المناخين  
 في غايه الوضوء اذا طهر لا يفتن اليه ولعل للشهور عن الشيخ بها الدين ثمما يشعر بالشك ولا كن



لا يغرب عنك ادراك الله ونزادك ليطه في العلم والجسم انه يفهم بعد التأمل في غايته  
وفناوى علمائنا الاخيرين المراد بالعلم واليقين غالباً هو العلم العادي والظن المتأخّر  
للعلم وان كان ينظر في اطراف الاحتمال الاخر اليه هجلاً لكن اذا كان الاحتمال المتأخّر  
لا يعتد ولا يعتد به عادة وقد شرحت ذلك في الشرح بحيث يحال فيه القدر انشاء الله  
**التاسعة عشر** اذا ثبت الطهارة والحدوث وشك في المنكح فربما  
المتقدمين وجوب الوضوء وعرفنا في المحققين بطر السحالة السافرة عن الحديث  
فان علموا اخذ بضابط علمهم وارجلها نظراً عن بعض ان لم يعلم حاله قبل زيارتها  
نظراً والاستصحاب لعل الظاهر الاول نعم متى قرا الطهارة في متعلق وثيق الجلالين  
وعرف انه انما نوضا عن حدث فهو على طهارته ونفس الامر ليس هذا باب الشك  
**الابا عنبأ** **اول الامر العشرين** من توضاء ثم احدث وضوءاً آخر ثم ذكر  
عضو فعمل لظانه ان كان كرار صلي وكان الوضوء الثاني بعد حدث نظراً بنية التوضوء  
واعاد الصلوة الا انه يظهر مرجحة زائدة على اعادة التوضوء بعد حدث الوقت وان  
يختل الحديث لم يوضا سواء كانا واجبين ام مندوبين او احدهما واجباً والاخر مندوباً  
كما اذا كانا لاجل الشرط بالطهارة او لرفع الحدث ولا فضاء صحة الصلوة فيهما  
التحديثي محل تأمل وعرفنا ان الدليل على ان ثغاف هذا الشك مط ولعله ضيف  
واذكر قبل ان يصلي ويختل الحديث بغير الطهارة فيحدث نظراً وان كان صلي  
بالوضوء الاول فوضا وبالتحديث في وضوء اخر من غير تحلل حدث فعمل لظا اعادة التوضوء  
الاول في اعادة الثاني ثم ذكرهما وسبيل الاحتياط واضح لكن اذا كان الحدث في الواقع  
تسوية حتى ان به ارفاقاً فلا يبعد القول بجواز الصلوة به وعن ابي بصير انما اذا الصلوة بين  
الطهارة يظهر من البعض عدم اعادة الصلوة والوضوء ان يعتد بضم الوضوء او الرفع في الطهارة من اجل

انه شك بعد الفراغ وعلى بعض صحة الصلوات ثم وادعى الوضوء وان تخلل حدث فاطم  
انه يتطهر في أحد الصلواتين بأطالة وهل يجب إعادة الفرضين مطعما عن الشبهة واثباته  
اذا اختلف أحد أو الأحاد ففرضه مرددة في شئها كما عرأ أكثر علماء لا يتخلو عن قو  
فالوانتهى عن غير في الجهر والاختار ويؤيد الطلاق في الخبر الأول احوط وخصوا اذا كانا  
مختلفين جهلا واخفاة أو كان بينهما الترتيب مفروض الكادية والعشرين  
يكبر الوضوء بالماء المشمس ويكبر في الشئ اعتبارا لقصد ذلك في رواية المسكونة  
عن عبد الله بن قال قال رسول الله الماء الذي يسخنه الشمس لا يتوضأوا به ولا يغتسلوا به  
لا ينجوا منه يورث البرص من دالة على المنع مط في آية كان في غيرها وعن العلامة  
الاجماع على فقه الكراهة في غير الآنية ووج فلا بأس باستعمال ماء الحوض والساقية و  
رحمة الله اعتبارا كونه في الأول والنظيرة غير الفضة والذهب من الأصناف من  
سرع عن مطلق الاستعمال وحالة الوجه ومنهم من افترض على مخرج النض ومنهم من شرط  
قلة الماء وعن بعض المنع عن المداومة ومع زوال التشميس لا يقع الكراهة عند جمع  
وعن الشيخين في كبره بالماء الأحمر والماء الذي مات فيه غفر في يسور الحائض ومطلقا  
اذا كانت متعة ومنهم من جرم الثانية والعشرين يكبر الوضوء في السجدة  
من حدث البول والغائط وعن الشيخ الفول بالحرمة كما نزلت النجاسة  
والحكم الثاني لغسله لا اشكال فيه على الخبرين من نجاسة النفس الشا  
والعشرين يكبر التمدل بعد الوضوء على المشهور ومنهم من اجابوا  
كراهة والمسئلة لا يتخلو عن تردد واركان المشهور لا يتخلو عن قو  
الباب الثالث في الغسل وفيه مطلبان المطلب الاول في اوجبه منه وفيه  
فصول الفصل الاول في الجنابة وفيه فوائد الفائد الاول في السبب



تتمتع على مسائل الأول الجنائز ما يحصل بأحد أمرين أحدهما الجماع في قبل  
المرأة حتى تغيب الحشفة وإن لم ينزل إجماعاً نصّاً وفنوّي واختلافوا في دبر المرأة و  
الغلام وعن المشهور الوجوب على الفاعل والمفعول وعن الشنفرى وسالمة وظاهر  
الصدوق وثقة الأسلام عدم الوجوب قد صرح بجملة ما لا يصح بانه لا فرق في  
موضعين بل يكون المفعول حياً وميتاً والاحتياط في كل ذلك ان يغتسل ثم  
يحدث ثقباً وضاً وأما وجوب غسل الميت للوطئ كما لا يلح في فسخ  
البهيماء كما لا يشهور انه لا يوجب الغسل عن بعض الوجوب ودليلهم مدخول ولو اوجب الغسل  
في دبر الخنثى المشكل وجب الغسل عليه ما على القول بوجوب الغسل في الدبر ولو اوجب في  
قبله واوجب الخنثى في فسخ امرأة فصيل بالوجوب عن جميع عدم الاحتياط في الغسل  
ثم الوضوء بعد تقضه ولو اوجب الرجل في قبل الخنثى والخنثى في قبل المرأة كان الخنثى  
جنباً وفي المرأة والرجل خلاف والاحتياط فيما مروا ما اتهم الواضح فواضح وأما  
مقطع الحشفة فمن جميع يجب الغسل عليه بغيبوبة قدرها من الذكر والاحتياط  
فيما مروا وان اوجب الخنثى ثانياً انزال الماء الا كبرقطة ونحوها لا خلا  
الا انه يظهر من الصدوق في الخلاف في المرأة اذا انزلت بالاحتلام ولو كان  
الخنثى من الرجل يقيئاً او مشكوكاً لم يجب الغسل وشعره كلام  
بعض الأصحاب بنوع نرد في الشك ولا ادري وجه الثانية لو ازيل  
من غير الموضع المعتاد فغسله لا فرق انه موجب للغسل وعن الشنفرى لا يلحق  
بالحدث الاضطرار الخارج من غير الموضع المعتاد وعن بعض عدم الوجوب  
ولا يلحق عن قبح وسبيل الاحتياط ومن هنا يعلم حكم الخنثى لو خرج من احد  
مخرجيه لا مع الاعتقاد مراجدهما وذهب جمع المعتبرين منها الا مع الاحتياط

من أحد محرهما الثانية لا خلاف بين الأصحاب في وجوب الغسل مع يقين  
 كون الخارج ميثا ومع اشتباه الخارج ذكر جمع من الأصحاب أنه يعتبر في الصحيح  
 للذة والدفق وفور المدين في المرض للذة والفتور ولا يعتبر الدفق وعرض البشيرة  
 من علاج وأنه قرب راحة من راحة الطلع والعجين إذا كان برطباً وسياض البيض  
 حافاً وفيهم من يكلام بعض الأصحاب في التغويل على هذه الأسباب أن يحصل  
 البقن منها بل وارتفع الشك في قولكم كذا في الأصحاب ولا يخلو عن جملته  
 هذا الباب الذي ذكرناه وان كان يدل عليه ظاهر الأخبار لكن المسئلة لا يخلو  
 عما يشك في الله يعلم الرابعة متى وجد في ثوبه أو جسده الماء وحصل العلم  
 بأسناده أنه وجب الغسل وهذا هو مراد من قال إنه متى وجد في ثوبه المخلص ميثا  
 وجب الغسل الخامسة من وجد المني في الثوب المشترك بينه وبين غيره فغسل  
 أو شرا أو ظهر لم يجب الغسل عليهما والاحتياط الغسل ثم الوضوء بعد النفض وعن بعض  
 نية الغسل لهما وقيل في المتناوب بينهما يجب على صفة التوبة وإن احتل حواشي التقديم  
 السادسة اختلف الأصحاب في انعقاد الجمعة بهما وإتمام أحدهما بصاحبه أو  
 الآخر هو عدم الحواز الشاكتا من يجب عليه الغسل بوجد المني لا يؤخر إعادة  
 شيء من الصلوات إلا ما جزم بنا من عرا الحنابة وهي المنقبة لا خروجه وجد  
 عقبيه المني ذنب الشئ إلى وجوب قضاء كل صلوة صلاها بعد آخر  
 غسل رافع ومنتهى الاحتياط أن يعيد كل صلوة لا يعلم بنفسها على المني  
 ولا سبغ غسل رافع عليها بل وإن علم سبغ الغسل من أجل الخبث وعن  
 الشئ من استحباب إعادة كل صلوة صلاها من أول نوبة ناهية في ذلك الثوب  
 إعادة شيء من الصلوات كما كان في وقت مع احتمال وجوب إعادة التي صلاها في آخر نوبة



فيه وقال هذا ما يرجع الى حكم الثوب، لثا منة من خرج منه بل بعد الغسل  
فان علم انه منى في الغسل ان علم انه بول في الوضوء وان علم انه خيره لم يجب  
وان كان يعلم شيئا من ذلك فان كان قد بال واجتهد فإظان انه لا خلاف في عدم وجوب  
شئ عليه من غسل او وضوء بما يتقهم من كلام الشيخ احتفال استحباب الوضوء <sup>لكنه</sup>  
يدرك في الجمع بين الاخبار كل محتمل ان لم يكن سدها من لفظها كماله عليه ابن ابي  
في السرار وان لم يكن بال واجتهد فعله الا شهر الاظهر بل عن ابن ابي اجماعا  
يجب اعادة الغسل عن البصية وفي الكفاءة بالوضوء وان كان بال لم يجهد فعله الا  
الاظهر يجب الوضوء والغسل بها يفرى الى الشيخ القول باستحباب اعادة الوضوء وهو  
غاية الضعف تبعه بعض المتأخرين وان لم يكن بال مع امكانه واقتصر على اجتنابها  
فمن المشهور وجوب الغسل لعله الاظهر خلافا للحنوف حيث لا يبعد اعادة وان  
لم ينسب له الرسول فخره الاكثر عدل وجوب شئ من غسل وضوء ونحوه لعل  
فيه في القول بوجوب اعادة كما عليه جمع من المتأخرين مع كونه احوط لا يخلو  
عن قول التاسعة لا بعد الصلوة الواقعة بعد الغسل بخروج الببل الموجب  
لا حادثة على المشهور عن بعض الميل الى ابطالها وقبل يستحب اعادة لها ولا علة  
بنية الفرية احوط العاشرة يجب الغسل على الكافر على المشهور بل اجماعا ولا  
بحجة الاسلام وان حب الصلوة لا يخرج بها دليل خاص ذهب شئ منه من المتأخرين  
الى انه غير مكلف بالفروع حمود اعلى فمما يابى الراي من الروايات وهي غير منسوبة  
لمذهب الفقهاء الذين خصم الله تع بفهم معاريف كلام الاثني عشر الفقيه الشافعي  
في الغاية وهي الامور الاول الصلوة الثاني الطهارة الثالث مسك ثيابه  
الفسر اجماعا وان وقع الخلاف في الحديث الا صغر عن البطلان فخره

ان اسأج اليه ويرجع في الحديث عن ادعاء الدفعة وقال لو حدثنا عن النعل  
 المعبر في الترتيب فلو حصل فيه تان في الدفعة العرفية صحة الغسل ولا يخلو عن جلت  
 عليه ارتقاسته واحد عرفا وعلله ايض مراد الفقهاء اذا عرفت هذه اذ علم ايدي الله ثم انه  
 قال الشيخ قدس سره ان الارتقاس في الترتيب اخلف في انه ما اذا اراد من ذلك فقيل انما  
 ان يضمر للغسل للترتيب لال ارتقاس قيل انه جملة حكم المرتب ويظهر الثمرة لو وجد  
 مغفلة بانه كما يهاو بما بعد ها ولو قيل بسقوط الترتيب كما هو الظاهر اعد من اس علم  
 وفعل الله انه وان وردت اجزا الارتقاس في غسل الخاية لكنه لم يفرق بينه وبين  
 من لا يغسل ويرشد اليه بعض الروايات في مسائل الاولي اجزا الشيخ الوفا ونحو المجرى والمطر  
 الغنمين مجرى الارتقاس عن بعض مجرى الصلابة الشامل للبدن منع ابن ابي  
 عن كل ذلك قال المحقق ما ورد في جواز الاغتسال بالمطر ينبغي ان يفيد بالترتيب في غسل  
 ولا ريب في احوط **الثانية** قال جمع من اصحابنا في الغسل ارتقاسا في الماء الكثيران  
 فيخرج من الماء ثم يمس فيه دفعة وقال جمع بكون الانتقال تحت الماء بعد السيل والاول مع كونه  
 احوط لا يخلو عن قبح **الثالثة** لا خلاف بين اصحابنا في عدم وجوب الموالاة بالمعند  
 في الغسل نعم عن بعض اصحابنا انه مستحب ولا يخلو عن وجه وهل يجزئ اذا خاف فحار في الحديث لا يخلو  
 احتياطه بعض على القول بوجوب الاعادة بخلاف الحديث الا صغر فيه نظر وكذا اذا خاف  
 فحار في الحديث الا كبروا او كان الحدث الاكبر مستمرا ولا فربا شرطها في صحة الغسل  
 الاكبر المستمر على القول بوجوب الاعادة بخلافه ولا وجه على الظاهر تخصيص الحكم بالاكبر كما  
 من الراي في الدفعة المغفلة في الترتيب فغننا مع ما بعد ها على المشهور بل لا عرف فيه  
 خلافا ويظهر من الحديث جواز الاجزاء بغسلها بل مسحها ببقية البطلان والاولى الظاهر في الارتقاس  
 اذ لا خلاف في عدم احتياط الاجزاء بغسلها او بغسلها مع ما بعد ها واحار المحقق الشيخ



الاعادة ان طال الزمان والاجزاء بفصلها مع عدم الخاصية على الاشهر لا يظهر بل قيل  
 بما لا يحتاج الى الماء في الغسل تحقيقا لمسمى الغسل في قوله وفي بعض الاجزاء ان يخرج من الماء  
 السادسة لا يجب غسل الشعر على المشهور بل ادعى انه منقوض عليه <sup>لكن</sup> يجب تحليله  
 الماء ان احتاج اليه وعن بعض المتأخرين وجوب غسله ولا ريب في احوط <sup>لكن</sup> السابعة  
 يدور في خلاف وجوب تحليله ما يمنع وصول الماء الى الجسد من شيء غير وجوب بعض <sup>المتأخرين</sup>  
 الى عدم الاعتداد ببقائه شيء يسير لا تخل عرفا بغسل جميع البدن اما مطاوع النسب  
 لولا الاجماع على خلافه ويؤيد ظهور بعض الروايات الثامنة انما يغسل ظاهر  
 الجسد دون الباطن بالاختلاف ومن ابواب ثقب الاذن ونحوه اذ لم يرا طنه  
 للنظر لعله المشهور عن الشيخ على اتصال الماء الى باطنه مطاوع ما يرى في  
 الاذنين على الظاهر اخل في الطهارة ولا يدخل الملك في باطن من صلبه التاسعة  
 قال المفيد لا ينبغي ان يرغم في الماء الراكد فانه ان كان قليلا فسد وان كان  
 كثيرا خالف السنة بالاغتسال فيه اقول والله اعقله من كلامه عاشر  
 المتأخرين هو ان المراد باغتسال طهوريته ويمكن حمله على تلوث به الجنب  
 بالخاصة والا فظاهر انه لم يذهب الى نجاسته احد من الفقهاء واما الحكم الثاني فالمراد  
 به الكراهة كقول بعض المتأخرين هو غير ذلك في غير حال الضرورة العاشرة  
 يلزم وغسل الجانبة الايمن غسل شيء من الايسر وفي غسله شيء من الايمن من باب المقدمة  
 الحادية عشرة لا خلاف على الطهارة وجوب مباشرة ونقل عن الجنبه جواز تولي الغير ونقل  
 كالاغنياء الثانية عشرة لا خلاف في وجوب ازالة النجاسة قبل الغسل منهم من ذهب  
 الى عدم الوجوب كالشافعي والحنابلة والشافعية عن كونه من طهارة الماء وجبت بالاختلاف بينهم من وجوبه ومن  
 من قال بوجوبه من جميع النواحي قالوا هو من كراهية غسله <sup>بما</sup> في جميعه

فتستحب ولا يجزئ من هو لا من اطلق ومنهم من اقتنع بذلك اذا كان الماء قليلا واما اذا كان  
 كثيرا فلا يجزئ ولا يحيط انهما عن جميع البدن مطلقا **الفائدة الرابعة** في الاشارة  
 اشياء **الاول** البول على المشهور فقد روي في الفقيه من نزل البول على اثر الجنابة  
 او شكت ان يتردد بقية الماء في بدنه فيورثه الداء الذي لا بد واولاه وقبل بالوجوه هو  
 وهل يستحب الحكم الى المرأة فيجب ام يستحب لها البول عن ظاهر بعض المتقدمين **الاول** عن  
 المتأخرين الثاني ولعله الاشبه وج فيما تقدم المرأة من البطل المشبهة لاحكامه واما  
 اذا علمت ان الخارج مني فاطانة ار علمت انه منها فلا يرب في وجو العسل كما انه  
 لو علمت من الرجل في عدمه وان التمس عليها فلا يبعد الرجوع الى الشهوة والفتوة  
 يظهر من الحديث عدم الوجوب نظر الى ظاهر رواية سليمان بن خالد الاظهر انها محمولة على  
 الغالب من خروج مني الرجل عنها وحكي عن ابن ادريس الوجوب والاطانة اقرب ذلك  
 اذا عرفت انه منها واذا اجنب لم ينزل فعرب التهمة انه احتمل استحباب الاستبراء بالبول  
 والبطل المشبهة لاحكام يرتب عليه مع عدم البول على المشهور وتردد بعض المتأخرين فيه  
 ولعله غير وجه الثاني غسل البدن قل داخلها الماء ويجزي غسلها الى الزنا كما  
 هو المشهور رواية وثق في غير المعصية الى الموقنين والى نصفها والمصوب في بعض الروايات  
 دون المرفق وفي بعضها نصف الزراع وفي بعضها من المرفقين الى الاصابع وفي بعضها افض  
 على كمال الغنم من الماء فاعسلها وبكفي الميرة والفضل الثلث ويحتل ثلثين الثلث والقول  
 الحكيم الا تيسر غسل من اناء ضيق الراس ونحو ذلك بخلافه عن قرب وقيل لا يستحب  
**الثالث** المضمضة ثلاثا **الرابع** الاستنشاق ثلثا على المشهور فيها وفي  
 الفقه الرضوي روي مرة مرة بحرية والثلث افضل ويفهم من ظاهر بعض  
 الروايات انها بعد انزاله الى الحاسة **الخامس** التسمية قال المصنف يسمي الله



عند اغتساله ويحيى ويسبى ويفهم من الغسل الرضوخ استسجاً بها قبل ادخال اليد الماء  
وقبل بخري عند المضمضة والاستنشاق وغسل الرأس عن الشهيد يقول اذا وضع يدي  
في ماء لبيم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا فرغ قال الحمد لله رب  
العالمين والاصحاب اجمعين واذا ذلك في الوضوء المساس الذي يلبس على المشهور والقديم  
نزل عليه الرواية فيحتاج اليه في الغسل الترتيبي اما اذا وصل الماء اليه فلا ريب في  
وجوبه الشك تحليل يصل اليه الماء بدونه استظنا ان الماء لا يذير بمسك البطون اما اذا كان  
اليه بدونه فلا ريب في وجوبه وعن العلامة استنبأ تحليل للعاطف نحوها قبل افضائه  
ليكون بعد من الاشراف الاقرب لظن قول الماء الثامن الدعاء فقد روى عن عبد الله  
اذا اغسلت من الجنابة قل اللهم طهر قلبي وتقبل سعيي واجعل ما عندك خيراً لي اللهم اجعلني  
من التوابين واجعلني من المتطهرين واذا اغتسلت للحج قل اللهم طهر قلبي من كل دنس  
دينه وتقبل عني اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين عن الشيخ يقول عند الغسل  
اللهم طهر قلبي وطهر قلبي واشح اصديقي واجعل علي السكينة مدحك الشاك عليك اللهم اجعل  
طهروا وشفاء ونور لك على كل شيء فداي عن الشهيد لعل استسجاً الدعاء للغسل  
حال الاغتسال بعد التاسع الاستبراء بالاجتناب عن الاشراف الاظهر عن  
الشيخ وجوبه وعنه وجوب الاستبراء بالبول والاختباء وعن ظاهر الفقيه وجوبه  
بالبول وان لم يفسد في الاختباء وعن ظاهر الجعفي وجوبها معاً وهل تسخير للراية  
قوله العاشر المولاة ذكرها بعض المتأخرين الحادي عشر الغسل  
بصلع اذا كان معه امرأته فصلع ويدل عليه صحة نزاهة اراقية الفرج من ذلك  
وقال المحقق في الغسل بصلع فما زاد مستحب وقال الشهيد في الظاهر مفيد  
بعد ادائه الى السر للنهي عنه وادعى الفاضل على ذلك اجماع وهو في

غاية البعد بل الظاهر ان نزاد او نقص خالف المندوب فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال الوضوء بماء والغسل بصلح وسيا اقوام من بعده يستقلون ذلك فاولئك  
 على خلاف سنتي والثابت على سنتي معنى في خطيرة القدس وقيل الظاهر من تقدم  
 الاصحاب ان ذلك نهاية الاستحباب وهذا ايضا في غاية البعد وخلاف ذلك عليه  
 الروايات في رتبتها شعر الروايات في دخول الغسل المسجوب كالمضمضة في ذلك ايضا  
**الفائدة الخامسة في الاحكام وهي تشمل على عدة المسائل الاولى**  
 المشهور بغير اصحابنا وجوب الوضوء مع كل غسل من الجنابة وعن السبيل انه لا  
 يجب ان كان نقلا والمسألة عند لا يخلو عن تركه وعلى القول بالوجوب يجب  
 تقديمه على الغسل لم يخرج ان كان التقديم فضل لعل الظاهر الاول لو كان الاجماع على  
 خلافه كما ادعاه ابن ادريس الثانية الوضوء قبل غسل الجنابة وبعد بدعة  
 على الاثر الاظهر عن الشيخ انه يستحب الثالثة اذا حدث في أثناء الغسل المرتب  
 فخرج الشيخ فيجب اعادة من اس عن السيد يتم الغسل ويتوضأ للصلاة وعن بعض  
 القائلين بذلك استيناف الغسل اذا نوى قطعة بطلانه ذلك وفيه اشكال <sup>فيه</sup> اذا  
 القطع لم يثبت بطلان ما سبق وعن ابن ابراهيم يتم الغسل ولا شيء عليه والمسألة من  
 غوامض المسائل المتعارضة لذلك والاحوط ان يعيد الغسل من اسبينية القرية  
 ثم يقضيه ويتوضأ للصلاة وقال المجلسي منتهى الاحتياط ان يتعمد الجنابة ان  
 امكن ويغتسل بعد الحاجة اليه ولو كان الحدث من المرقس فخرج الشهيد ان قبلنا سبق  
 الترتيب حكما فان وقع بعد ملاقات جميع البدن الماء يوجب وضوءا غير الاقليل له اثر  
 اقلنا بوجوب الترتيب الحكيم الفصل في ترتيب غسلات الوضوء في نفسه مكررا في البرقية  
 وعن السيد في المدا لفظ الطهارة في المرقس في المرقس لعل اشبهه ومنه كلام الشهيد



كما قال بعض الأفاضل على أن لا يرتأسى فيما يحصل بعد الدخول تحت الماء وأما الدخول  
 شيئاً فشيئاً فمقدّم لأنه لا ينعقد التحلل الحادث ولو تحلل الحد الغسل الكامل الوضوء عن  
 الشهيد احتمال طرح الخلاف وأولون لا يجزئ بالوضوء هنا وبه إفتى العلامة وقل بعض  
 المتأخرين إقبالنا بعد موجوء الوضوء فسائر الأغسال بطرح الخلاف والاحوط الأعاد  
 من يأسى الوضوء بعد البول كما مر الرابغ عن الشهيد ماء الغسل على الزوج والأول  
 لأنه من جملة النفقة فعليه نقله إليها ولو بالثمن وتمكنها من الانتقال إليه ولو  
 احتاج إلى عوض كالحمام والأول في جوبه عليه أيضاً مع تعدد صغيره ورعايق  
 بين غسل الجنابة وغيرها إذا كان السبب الجنابة من الزوج وأما الأمل فالأول في كل الأحوال  
 وانتقالها إلى التيمم وحل العار لم ينفى بعد الوجوب مع غناء الزوج وتوقف بعض المحققين  
 لعدم النص والاحتياط الأول الخامسة بكرة للجناب شيء الأول والشرع  
 على الأشهر الأظهر أنه روى أن الأكل على الجنابة يورث الفقر في آخره خيف عليه  
 من البرص وعراصة وق القول بالحكم لأن يغسل يديه ويمضمض ويستنشق  
 المستهوان إنكاره ثم إن بالمضمضة والامتنشاق والماء يورث في غير غسل يديه  
 أو يتوضأ وأنه أفضل في آخر غسل اليدين والمضمض غسل الوجه وفي آخر غسل  
 اليدين المضمض في آخر غسل اليدين المضمض والاستنشاق قال بعض الأصحاب  
 ترشيب هذا الأمر في الفضل في نزال الكراهة كما فيها وأما السبع الوضوء غسل المضمضة  
 والاستنشاق غسل الوجه ثم الثلثة الأول ثم الأولين خاصة ثم الأول خاصة قول الفضيلة  
 إن بالمندوب أيضاً فلا كلام فيه وإن كان في محل شك لأن الفضل أن يجمع ما ضمنه الأجواب  
 غسل اليدين والمضمض يستشاق غسل الوجه وأما فضيلة طائفة خبر أحد ما تضمنه فلا دليل عليه  
 ما اشتمل على ما اشتمل عليه خبر آخر على أنه هو الفضل لا فصل على غسل اليدين في ثوب وعن الحسن

بالضمضة والاستنشاق وأما ما يظهر من بعض المتأخرين من احتمال عدم كراهة  
 الأكل والشرب للمجنبة له في غاية الوهن وهل يكفي أن يكون ذلك الأمومة واحدة  
 أو لا يدل على ما كان بها عند كل اكل مع الفضل بالمعتاد بين الكليلين ومع تحلل الجنين ومع  
 التقدير عرفا استظهر بعض المتأخرين الأول الاحوط هو الأخير الثاني النوم فيستدل  
 أو يتوضأ والغسل افضل في شعر اطلاق بعض الروايات باستحباب التيمم عند ادعاء الماء  
 ويظهر من بعض المتأخرين الميل الى عدم كراهته بدليل الطهارة ولعله غير موجه فيظهر  
 من بعض الروايات عدم الكراهة عند راحة العود في المواضعة واستبعاد بعض المتأخرين لذلك  
 ليس في محلة الثالث فراهة ما زاد على سبع آيات على المشهور وعن ابن البراء  
 تحريم ما زاد على ذلك عن يمينه في تحريم الفراهة مطوع وعن بعض الأصحاب تحريم ما زاد على سبعين  
 وعن الصمد في لا بأس بغير الفراهة كراهة ما خلا الغرث وعن ابن ابي شيبة كراهة  
 ما زاد على سبعين وعن بعض المتأخرين عدم الكراهة مطوع والاول الظاهر الرابع <sup>المصحف</sup> من  
 ما عد الكتابة من الورق والجلد الخيط على الاحمال وتعليقه وعن البشيرة القول بالمنع  
 عن المس الخاضع على المشهور في العياض عن البضاء من خضبه وهو جاذب اجب في  
 خطا لم يؤمن عليه ان يصيبه الشيطان وورد في رواية عن الصادق الرخصة في  
 الجماع بعد اخذ الحنأ ما اخذه وعن ظاهر الصادق عدم الكراهة عن الخضاب وعن  
 النوم في المسجد وهو خلاف الاجماع ولذا اول كلامه هذا باويلا مستندة رواية يجوز عند  
 الأصحاب محمولة على النقية او على الضرر **الفصل الثاني في غسل الحيض** هي من مقاصد  
 ثلاثة **المفصل الاول** في يكتفى للغسل ما يتعلق به وهو مشتمل على **المسألة الاولى**  
 دم الحيض حار عبيط اسوله دفع حره ذكر ذلك الصفاق لامرأة فخرجت فقوله الله لو كان امرأة ما زاد على  
 هذا ويشعر بعض الروايات بكونه حار وانما انما عاكبا على الحرة في غسله بالسود ثم نزع وعنفه كما في <sup>سجود</sup>



وقام بالاحرقيل فهم من الروايات انه حيثما وجد هذا الاوصاف حكم يكون الدم حيضا ومثى  
 انشئت وفيه نظير الظاهر هو الرجوع الى انك الصفا عند الاشتبا بين الاستحاضة  
 ومن ثم لا يرجع اليها عند الاشتبا بينه وبين دم الفرج والعذر في كتابه عليه بغير منخل  
 الثانية لو اشتبه دم الحيض بدم العذر فلتسند في الفطنة ثم ندعها مليا ثم نخرجها  
 ففقا لتسند في ان كان الدم مطوقا في الفطنة فهو العذر وان كان مستنقعا في الفطنة فهو  
 الحيض عن الشهيد تضع الفطنة بعد ان تستنقعه وترفع رجلها تبين ولم افقه على المستند  
 الحق ان خرجت الفطنة مستنقعة فهو عذر ان يكون حيضا ومنهم من خرج بكونه حيضا اقول لا يبعد  
 يكون مراد الحق انه يخرج الاستنقع لا يقطع بكونه حيضا اذ من الجانبين يخرج مستنقعا بعد  
 ذلك ينقطع الدم في يوم او يومين فكيف يكون اذ ذلك حيضا وبالجملة الطائفة لا شك  
 في كونه حيضا اذ اخرج الكرسف منعسا بالدم مع عدم القلة عن الثلاثة والزيادة عن العشرة  
 مع تحلل اقل الطهر كما لا اشكال في كونه نقاء حين عدم تخلل او قلته عن ثلثة ايام واما  
 اذا زاد عن العشرة لم يكن لها التميز ولم يكر ذات عادة فالمسئلة لا يخلو عن اشكال والاحوط  
 ارجح وتقوم بنية الفرية كما شيا عن التشرع ثم تقضى الصوم الثالثة لو اشتبه  
 دم الحيض بدم الفرج فمن الشك في انما تستنقعه على غائتها ويدخل اسبعا فان خرج الدم  
 من الجانب الايمن فهو من الفرج وان خرج من الجانب الايسر فهو من الحيض يظهر من الجنب  
 ان الحيض يخرج من جانب الايمن والمسئلة موضع خرج فعلها ان تحاط بما مر من العدة  
 اقل الحيض ثلثة ايام واقصر العشرة هي اقل الطهر لا خلاف في ذلك ولا  
 لاكن عند اكثر من هو ايضا متفق عليه وعن ابي الصلاح النقي لسم الله الله انه حدثت  
 اشهر من هل ليطرطوا لثلاثة ايام الحيض كما هو المشهور ان يكفي كونه في جملة العشرة  
 كما عن ابن البراج ولا يعض المناخر من المسئلة لا يخلو عن اشكال فعلها ان تحاط بما مر واما علم

المراد بالاحرقيل  
 من الروايات انه حيثما  
 وجد هذا الاوصاف حكم  
 يكون الدم حيضا ومثى

المراد بالاحرقيل  
 من الروايات انه حيثما  
 وجد هذا الاوصاف حكم  
 يكون الدم حيضا ومثى





قبل اكمال الشعر فليس يحض بلوغها بالتسع على المشهور لا يصح في ذكرها من علامات  
 بلوغ الحوض استشكل هذا بان بلوغ التسع هو الذي يعلم به البلوغ ويعلم به للميض فكيف يصح بل  
 الحوض علامة البلوغ واجيب بان من يحمل منها واثبات الدم بصفا الحوض فيها تحكمه كونه حضا  
 ويعلم به البلوغ وانها باعست التسع ونقلوا على ذلك الاجماع والسئلة لو لم يكن اجماعية  
 فالنظر فيه عجاو فدينا بان جعل الحوض علامة البلوغ على قول من قال ان بلوغها بلوغها  
 العشر وهذا لا يتم على قول من قال بالتسع ومع ذلك جعله علامة الخامسة لا خلا  
 بينهم وان طارئة بعد سن الياس فليس يحض لكنهم اختلفوا فيما يتحقق به الياس فمن الشيخ في أحد  
 انه يتحقق بمجرد سبعة مطوع القاضل انه بلوغ الستين مطوقيل بالاول في غير الفريشية وما  
 فيها وهو القول الثاني للشيخ ومنهم كالشهيد الحن في الفريشية النبطية والمثالة لا تخلو عن اشكال  
 بسطنا القول في ذلك في كتابنا هداية المسترشدين في شرح نبذة المعلمين وسبيل الاحياء  
 واضر اذا عرفت هذا ان الله سبحانه في العلم والجسم فاعلم ان الفريشية هي المنسبة الى الفريش  
 وهو النضر بك كناية بالاب وقيل لو بالام ولا يعلم في مثل هذا الزمان من هو لا سواها قسامين  
 واما من لم يعلم اهل من الفريشية ام لا فليس الاصل العدل والمثل عندك على القول بالتفصيل  
 عليها بالاحياء واما النبطية فقد اختلف فيها فقيل النبط اجل من الناس كانوا يرون بالباطنة والعراقين  
 وقيل انهم من بني عجم استعملوا غير ذلك من الاقوال وكيف كان لا يعرفون في هذا الزمان بل قد  
 قدنا بالاحياء فطلوها فلهذا مذهبنا يحكمه يكون الامر حضا لا اشكال في عدم وقوعه كالا اشكال  
 وقوعه على مذهب من جعله طهرا واما من تردد في الحكم بالصحة او بالبطلان فجهان بل قولنا  
 وكذا الكلام في بقاء الحكم بالعدو واحكام الزوجة والسئلة محل اشكال والاحياء لا ينبغي تركه على  
 حال السق اختلفوا في الجنب هل يتحصن ام لا فمن علم الحديث الاول وعرضه المقيد  
 الثاني عن الشيخ في ما تجدد المرأة الكامل ايام عادتها يحكم بكونه حضا وما تراه بعد

حادتها عشرين يوما فليس يحض في ذلك حيف قبل ان يستبين الحمل لا بعدة واحتمل بعض  
 المتأخرين اعتبار التميز في العادة ويراى يظهر من الاختبا اعتبار التميز مطول للعول على الاول مما  
 قال الشيخ به محتمل والله يعلم فرفع قال ابن ادراس بن بصير الطلاق الحامل الحائض  
 باجماعنا المقصد الثاني في اصناف الحيض ما يخص من الاحكام بكل صنف هو مثل  
 على ثلاثة المطلب الاول في المبدأ وهو ما في الاول انها تنحصر في  
 روية الدم عند الشيخ والفاضل وهو متبينة اذا كان الدم بصفة الحيض لا فنية  
 اشكال عن السبيل في اصلاح انها تستظهر ثلثة ايام للعباء ومنهم من فضل فقال بان  
 الى العبادة الوجبة يعتبر مضي الثلثة واما الثلث فلاحوط تعليقا بروية الدم المحتمل و  
 رعاية هذا القول احوط وهذا لا خلاف هل هو فيما اذا كان الدم بصفة الحيض او مطو  
 والمفهوم من كلام اكثر الاصحاب الثاني ثم هل المراد بالمبدأ في مراتب الدم اول مرة  
 او من يسقر لها عادة مذهبنا والظاهر الحاق المضطربة بالمبدأ وهذا الحكم وانما  
 الاظهر بالمبدأ هي التي ابتداء الحيض ابتداها الحيض الثانية اذا انقطع عنها  
 لدون العشرة فليها الاستبراء والا فضل ان يستبرأ بان تقوم وتلزم بطنها الحائط وتسته  
 فطنة بيضاء وترفع رجلها اليمنى واليسرى على اختلاف الروايتين قيل بالوجوب فلا يكفي  
 وضع الفطنة كيف تفن فان خرجت فنية اغسلت وان خرجت متلحظة بدم صيرت  
 حزن تنق او يمضي لها عشرة ايام وان خرجت متلحظة بصفر فامسلة موضع نزول سبل  
 الاطباء وغيرهم حكم المسادة اذا انقطع دمها لدون العشرة واذا امتزج حضاها بطهرها  
 بل عن الاعتبار انه قول جميع علمائنا انها ترجع الى القير فما شابه الحيض  
 حيز لكن بشرط ان لا ينقص عن اقله ولا يتجاوز عن اكثره وادعى  
 عليه جميع الاجماع الا انه قد يقال ان تقضى الجميع بدين ما دل على التميز و



بين ما دل على فنية الحيض واكثره هو تكميل الناقص بما يبلغ الاقل من شقيص الزايد  
بما عكس حضيته وفيه ما فيه الاثبات عن الشيخ الحكم بن حنبل العشرة الاولى من الزايد  
على العشرة اذ ارات او لا على صفته الاستحاضة ثم رأت على صفته الحيض وان استمر على  
حسية جعلت بين الحيضة الاولى والثانية عشر ايام طهر واستغفر به وكشف اللثام وكذا استغفر  
الحيض بالنافع مع اكتماله واستغفر في بني الرجوع الصفه مطلقا او اكثر ذل ولم اظلم  
فان به سواء وبالجملة المذنب الاول وان كان متحيا لكونها اجنبيا عما امر به وهو العالم  
وقوله الثلاثة وذلك مني على مشهور كما مرج بلوغ الضعيف مع ايام النقاء اقل الطهر  
ادعى عليه الاجماع اقول في الاستنباط ان اراد به عدل الحيض بالاسود بين المختل بينهما <sup>لصفته</sup>  
الحكمه بكونها طهرا فالخلاف فيه لم يثبت ان غري الى بعض القداء وان اراد بالاشتراك  
اخراج الضعيف المختل بين سود من غير حضيته كل منها عن التميز كما لو  
رات ثلاثة اسود وثلاثة اصفر وثلاثة اسود ثم انقلب اصفرا واستمر فقال  
في الجواهر الحكم بكونها فاقدة التميز لا يخلو عن اشكال فالحكم بكون حضيها  
الاسود الثاني فخط بل الا قرب حضيته الاسود بين المختل بينهما ثم احتل  
كونها فاقدة التميز وقال اول منهما في فقه ما لورات ثلاثة دم الحيض و  
ثلاثة دم الاستحاضة ثم رأت الاسود واستمر الى ستة عشر قال واشد منه  
اشكالا في الحكم بفقد التميز لو كان الاسود مستمرا تمام العشر مثلا <sup>عن</sup> الاسود واستمر  
تخللنا الرابع والخامس اقول في المسئلة لا يخلو عن اشكال في الاحتياط لا ينبغي ترك في  
حال الذعر ف هذا فاعلم ايديك الله تعالى انهم ذكر في المشابهة فحصل باللون  
والقوام والرائحة ومنه اجمع في دم حمله واخره ثمان فوافق واذا استوى في العادة  
تميز وافقه جعلك الله من العلماء الذين هم ورثة الانبياء الذين لظ اعقاب الانبياء وعزهم

عند استواء العدد انما هو اذا كان في وصف واحد وصفين مع ذي صفين اكثر من العشرة و  
اما اذا فرض في الصورتين كون الدم غير زائد عنها وفرض مخر فاذا الصفان اذ اعمل  
المتجه انما ح ذات تميز يجعل الاقوى مع غير الاقوى وكل المستوي في العدد حضا  
وعر العلامه انما التحمل الاسود حضا الاحمر الاستواء واما اعتبار القوة باعتبار  
كل من تلك الصفات في قيل ان الصفرة اقوى من البياض فلا ريب  
لذلك جهابيل الضابط ان ما تحقق فيه ما ورد في الروايات من الصفات  
فهو حيز كل ما تحقق فيه منها اكثر يكون اقوى مما وجد فيه قل  
وذو الاقل يكون اقوى من العلامه وبالحمله ما ليس بصفة الحيز كالصف  
لا يجعل اقوى من الاكدر نعم لا يبدى ان يدرى اعتبار اللون اقوى من اللون و  
القوام لكثير ورد في الروايات حتى يعلم من بعضها انه المناط ورجح فاذا كان دم  
بالون الحيز اخر بنته احتمل قويا اعتبار التميز باللون وان تحقق في اخر مع  
المتن الثابت انهم قالوا الجوهر بقى شيء ينبغي التنبه عليه وهو انه هل يشترط  
في الرجوع الى التميز كون كبرياء اربعة عشر في نفس العشرة او يكفي ولو كان خارجا  
كما لو رات مثلا احد عشر اصفا ثم الثلاثة اسود ثم انقلاب اصفر فحل تحيز  
بالثلاثه فحسب ان يكون فاذا التميز لم يدرى تميزا لذلك في كلامهم الا انه يظهر  
الثاني مرجع في التميز في مرجع قال اما المبتداه فظاهر الاصحاب انها تنزل  
في الاول والاخر الى العشرة فاذا تجاوزت لعشر التميز فيما مضى لان قال فاذا  
جاء دور الثاني اعتبرت التميز في نفس العشرة اقوى وظهورها فيما  
ذكره لا يخلو عن تأمل فذكر ما يدل على ميل بعض المتأخرين الى الاول وثبت  
في المسئلة ثم قال نعم يظهر مرجع لما في الاصحاب الا كلفه في تحقق التميز



اقل الطهر فلا يحتاج الى مضى شهر واكثر فيمكن ان تحيض المرأة في الشهر الواحد ثلاث حركات  
 أقول للسئلة كما اذا دخل اشكال نعم ما ذكر مصداقاً بنعم عليه وهو العالم اذا عرفت <sup>هنا</sup>  
 اي ذلك فاعلم ان بعض المحدثين اختلف في المبتدأة في صورة الامتناع الاخذ بالامتناع  
 الى ظاهره واما ورد في بعضها انها تحيض ستة او سبعين يوماً في اخرى ان استمرت تركت  
 الصلوة عشرة ايام ثم تصل عشرين يوماً فان استمرت ثلثة ايام وفي اخرى تحيض مثل اوقات  
 نسائها وان كان مختلفاً فاكثرها ولو سها عشرة واوله ثلثة وان لم تعلم زوال الله ففهما  
 كما لا انها مع مخالفتها للشبهة العظيمة بل الاجماع متخالفة وهذا القائل مع اعتراضه  
 على الفقهاء اكتفى بذكره ولم يرجح رواية منها فيجمل ان يكون مذهبه التخيير وعن ظاهر  
 نزهة انه جعل دارها على كثر الحيض وقل الطهر ولم يذكر التميز عن ابي الصلاح انها  
 تعمل على عادة نسائها **فصل** اذا عرفت هذا ان شاء الله فاعلم ايدي الله  
 انه اذا لم يحصل لها التميز بشرائط رجعت الى عادة نسائها الا ان يرب من الاوبى واحدها ان  
 اتقن ولا يعتبر العصبية ومنهم من يظهر عنه جواز الرجوع الى الاوقات والى ذوات  
 استنائها من بلدها ومنهم من يظهر منه اريد ذلك عند اختلاف الاطرب ومنهم  
 صرافية بجواز الرجوع الى اغلب الاطرب يظهر من كلام جمع انه خلاف  
 المنقول عليه ولكن يحتمل جواز الرجوع الى بعض حيث يفسر العلم بعادة الجميع  
 وسبيل الاحتياط منفتح متبع وهل هذا الحكم يخص بالمبتدأة بالمعنى الاخص  
 كما يظهر من كلام السيد السند في الرياض او يشتمل للمبتدأة بمطامير المشهور <sup>المستأنز</sup>  
 وان كانت لا تجلو عن اشكال لكن القول الثاني لا يجلو عن قولهم انما اذا تجاوزت عادتهن  
 من البتة فينبغي الاحتياط بما مر ثم ان ظاهر النص والفقهاء طلاق الرجوع الى عادتهن من  
 غير تقييد بالوقت والعدة خاصة وعن الشهيد الثاني تقييد بالشا واعلم سيدنا الله انقذ

الأمر في رواية نزار عن الصرمي الأمر بالتحريض بعادة بعض شائها تم بالاستطفا يوم الاحد  
 بترك العبادة الى يوم **فصل** في اختلاف فقهاء احوال مختلفة مستند الى اختلاف الاجا  
 وتختلف نظارا التحير بين التحريض في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الشهر الثاني عشرة  
 وبين التحريض في كل شهر سبعة ايام كما عن الشيخ في الجمل **باب** التحير بين التحريض بالسبعة  
 في كل شهر وبين التحريض بالعشرة في كل ثلثة في الثاني وهو المروي عنه عن  
 وقيل يظهر منه التحريض بالسبعة ايام **باب** التحير بين التحريض بعشرة ايام  
 وهكذا وهو النقول عن المصنف **باب** التحير بين الثلثة من الشهر العشرة من اخرون بين  
 السبعة او الستة في كل شهر وهو مختار العلامة هم التحريض بثلثة ايام في الشهر  
 الاول وعشرة في الثاني كما عن ابن البراج ونسب الى الشيخ وفي ذلك  
 التحريض في كل شهر عشرة ايام التحريض بثلثة ايام في كل شهر عن المصنف  
 و**باب** الجنب يطأ مجلس بين ثلثة الى عشرة عن علم الهدى التحير بين ما ورد في  
 الروايات وهو **باب** التحير بين السبعة والستة **باب** التحريض بالعشرة من الاول و  
 الثلثة من الثاني **باب** ما مر عن المصنف في التحريض بالستة والسبعة على ما يورد اليه اجابها  
**باب** التحير بين الثلثة في الشهر العشرة في شهر بين السبعة في كل شهر او ستة  
 مع افضلية اختيار ما يوافق مزاجها في اخذ ذات مزاج الحار سبعة والبارد  
 ستة والمتوسطة الثلثة والعشرة اقول والاحوط ان تحمل حيضها ثلثة ايام  
 ثم تعمل بالاحتياط ما امكن قل نقيب قد صرح الاصحاب بانه متى اخذت  
 عدد ايمان لها وضعت متى شاءت من الشهر وان كان اوله اولي وورد في  
 عوفه بن بكير اخذ العشرة اول الشهر الاول خذ الثلثة في الشهر الثاني خذها  
 السبعة والعشرين **باب** العمل بها احوط واول **المطلب الثاني** في ذات العادة وفيه كل



الاول ثبتت العادة بالمرتين ادعى على الثاني على ثلاثة اقسام الاول ان يكون  
 متفقة وقتا او عددا او في تحيض روية الدم وترجع اليه اذا تجاوزت هذه العشرة  
 ولا علم فيه مخالفات الثاني ان تكون متفقة عددا فقط وهي بالنسبة الى الوقت  
 كالمنظرة والاستظهار اول الدم على القول بها والمبينة بلا خلاف اجاب  
 الى العلم اذا تجاوز الدم العشرة الثالث ان تكون متفقة في الوقت فخاصة وهي ان  
 رأت الدم مرة ثالثة تركت لعبادة وهل تكون منظرية بحسب العلة او يثبت لها اقل العادة  
 لتكرار اقل مرتين وحصول العادة وجهنا نقل الاول عن الشهيد الثاني والثاني عن  
 المسألة لا يخفى عن ائمتنا ان هل يشترط في استقرار العادة وقتا كدر طهرين متساويين وقتا  
 ام لا قولان ثانيهما لا يخفى عن قوة الحق انضبا الوقت به وانه اذا رأت الدم سبعة في اول الشهر  
 سبعة في اول الثاني ثبتت العادة وقتا وعددا على القول الثاني وعلى القول الاول يثبت العادة  
 حتى يعول الظاهر ثمانية في الوقت المتقدم وعن الشهيد يظهر الفائدة لو تغير في الوقت الثاني  
 قالوا لا يستقر الظاهر جلت روية الدم وان اعتبرناه فبعد الثلاثة او حضور الوقت  
 وفيه انه لا يستلزم تحيضها برؤية الدم بل تظهر الثمرة بالتحيض بالروية اذا رأت بعد  
 الدورة الثالث لا يخفى فيه الاختلاف مما في وقت الحيضتين الاولتين كما ذكر في  
 الجواهر هل المراد بالشهر في تحقق العادة هو الحلال والمدة التي يكون فيها  
 حيض طهرا واقلها ثلاثة عشر يوما كونهن والظن هو الثاني نعم لا يثبت الوقتية  
 عدوية كانت ولا في الشهرين هلايين فصاعدا وقد صرح الاصحاب بان العادة تحصل  
 بالتميز ايضا فلو مر بها شهران قدرات فيها الدم لشرايط الدم وجب الرجوع اليه في  
 الثالث وقد ادعى الاتفاق عليه مسائل الاول ادات العادة الوقتية اذا رأت  
 الدم قبل العادة فمن ظاهر جملة اصحابنا انه يحكم بكونه حيضا وعن الشهيد

الثاني انها كالمضطربة في الاستظهار وعري سبطه انه استظهر كونه حيضا  
 على تقدير كونه على صفة الحيض قول الظاهري اذا ارأت للدم قبل عادتها يوما  
 او يومين تركت الصلوة اذا كانت عادتھا تسعة او اقل من تسعة سواء كان الدم  
 على صفة الحيض ولو يكن ولكن اذا استمر الدم من اول يوم العادة الى العشرة  
 فالمشهور ان العادة حيض بل لا عرف فيه مخالفا وان كان في انفراد دلالة له بحث  
 واما اذا كانت عادته عشرة فلاحق ان يأتي بالعبادة بنية الفرية في اليومين  
 فان استمر الدم ايام عادتھا اجزاءها ما فعلته ولا تقضى ما انت اصبيا قبلها واما اذا  
 رأت للدم قبل العادة يوما او يومين وبعدها ولم يتجاوز العشرة فلعلم المشهور ان الجميع  
 حيض يظهر عن كلام السيد في المدارك ان المناخر اذا كان يصفى الحيض يكون حيضا  
 والله يعلم الثانية الظاهر كلام الاصحاب من غير خلاف يعرفون ذات  
 العادة مع تجاوز الدم ايام العادة تستظهر اذا كان عادتها دون عشرة باستصحاب  
 ما كانت عليه سابقا وجوبا عند الشيخ والسيد او استصحابا كجامع عام المناخرين او  
 جوازا كجامع المعبر على الاحتمال مرعبا ربه واخنا في الذخيرة وعنك انه حمل  
 حمل اخبار الاستظهار على ما اذا كان الدم بصفة الحيض وقد يحمل تخصيص الاستظهار  
 بغير مستقيمة الحيض المسئلة وغير مستقيمة الحيض مع كون الدم اصفر لا يحلو عن تردد  
 واسكان وعلى القول بالاستصحاب والجواز يتشكل في اتصاف العادة بالوجوب وقد يجاب  
 بانها واجبة مع احتياها عدا الاستظهار ونظير من استصحابها على تقدير استحبابها ولعل الاحتياط  
 لما اجمع بين حكم الظاهر والكائن على الاستظهار بنية الفرية كما مر غير مرة وعلى وجه ان تقريرها  
 تلك المدعى احتياط والله يعلم واختلفوا في الاستظهار فمن الشيخ يوم ويومان مخيرة فيما هو  
 هو المروى عن ابن بابويه والمفيد وعن السيد ان يتم عشرة ايام وعن بعض المناخرين يوم



ليومين أو ثلاثة تخير فيها وقبل بعد جواز التخيير بعد جواز التخيير في الواجب وقوى الاعتماد على  
 اجتهاد المرأة في حق المزاج او ضعف فحمل الضعيف يومها والقوية ثلاثة والنسبة يومين  
 لا يتجاوز القول بالتخيير بين يومين بل يدبر ثلاثة عن قوة وما بعد ايام الاستنظام  
 عمل المشي فان انقطع الدم بعد الاستنظام او على العاشر فالجميع حيض تقطع  
 العشرة ولا شك في هذا الحكم في غير صور تذكرها لكن يظهر من بعض هذا المتأخر  
 المبدى انها تحصل ايام عاداتها حضوا وما بعد ما شئنا الثالثة اذا تجاوزت الدم العشرة  
 بايام عاداتها خاصة وقضت اخلت ايام الاستنظام واذا اجمع طامع العادة الثمانيون  
 مضى بينهما اقل الطهر فالدعي صرح به جماعة من الاصحاب انها يتحيض بهما وعن العلامة  
 المتروكين التعويل على التميز بين التعويل على العادة ولعل الاحوط التحييز بالعادة  
 والعمل بالاحتياط في ايام التميز ان لم يضمن بينهما اقل الطهر فان لم يتجاوز المجموع مع ايام  
 النقاء العشرة فالمنقول عن غيره احد من المتأخرين انه يسبح بينهما وعن الشيخ في حديثه  
 الرجوع الى العادة وفي ثانيهما الرجوع الى التميز ولعل القول الاول ارجح وطريق الاحتياط  
 واضح واذا رأت ايام العادة وقبلها وبعدها بصفة الحيض ما اقل الحيض واكثرها  
 وتجاوز الجميع العشرة فالشهو الرجوع الى العادة ولعله الافق وقال الشيخ بالرجوع الى التميز  
 وعن المحقق انه حكى قوله بالتخير لكن قال بعض المتأخرين ما نقله ناقل عن الاصحاب قال في  
 بق والمراد بالعادة التي يجب اخذها العادة الحاصلة بالاخذ والانقطاع  
 بالنسبة الى ذات العادة والعادة الحاصلة من التميز بالنسبة الى ما عداه  
 من المبتدأ والمضطربة عند الاصحاب والاضطربة خاصة عندنا اقول قد  
 عرفت انه ضعيف ثم قال وعن المحقق الشيخ على تقديم العادة بالمعنى الاول  
 دون الاستفادة من التميز حذر من لزوم زيادة الفرج على صله وضعف في

اقول وان كان ما في ركن لا يخلو عن وجه لكن المسئلة لا يخلو عن اشكال والله يعلم  
 فوائده **الاول** قد صرح الاصحاب بان ما تراه المرأة من الثلثة الى العشرة مما يمكن  
 ان يكون حيضاً فهو حيض بخلاف ما ادعى الاجماع على ذلك وقد ينشك  
 ذلك بعض المناخرين واستقر بكونه حيضاً اذا كان يصغفر الحيض قال الشهيد الثاني  
 بالامكان معناه الاعم فيدخل فيه ما تحقق كونه حيضاً لا اجتماع شرائطه وارفع مواعيد  
 كروية ما مراد عن الثلثة في زمن العادة لا يصغفر دم الحيض وانقطاعه على العشرة وما اختلف  
 كروية الدم بعد انقطاعه على العادة ومضى فللطرف مقتدا على العادة فانه يحكم بكونه  
 حيضاً اقول في ثبوت الكلية محل ظاهر وان قيل المراد منها انما يمكن كون حيضاً شرعاً ليه  
 ما يمكن اثبات كونه حيضاً من الشرع بوجود ما يدل عليه ودفع ما يمنع عنه فهو حيض  
 لما في البحث مجال الداعي على ذكر الضابط التنبيه على ان الحيض ليس ككثرة  
 ونحوه من الاشياء المفصلة من العرف النجس الى اليقير بل هو مما لا يتصل الا من الشرع اذا  
 لا يترتب عليه حكم شرعاً الا اذا وجد كما ورد في الشرع الثانية قد صرح الاصحاب  
 بلا خلاف يعرف بانها اذا رأت ثلثة فضاء علام انقطع ورايت قبل العاشرة لم يتجاوز  
 عنها كان الدان وما بينهما من النقاء حيضاً ويظهر من بعض المناخرين الزد في  
 كون الدم الثاني حيضاً الا اذا كان يصغفر الحيض وقد جزم بعض محدثي المناخرين بكون  
 النقاء طهر او انظر خلاف الجمع عليه بل لعل القول انما يتم كذا ان الاحتمال فيه مما ينبغي تركه  
 والله يعلم **الثالثة** قال غير احد من اصحابنا ما تراه المرأة في ايام الحيض من البصر او  
 الكدر فهو حيض ما تراه في الطهر طهر ولا شك في المسئلة ان فترت الايام ما يام  
 العادة وان فترت بما يمكن ان يكون حيضاً كما عن الروض فلعل العمل بالاحتياط  
 فيها لا يضر هو العالم **المطلب الثاني** في المضطربة وهما مباح **الاول**



قد اضطربت كلها ثم في تفسير للضربة فقيل إنها لم يستفر لها عادة وعن العلامة مزي من  
 استقرت لها عادة ثم اضطرب عليها الدم ونسبها ولا سهل اذ حكمها واحد هو الرجوع  
 الى التميز وجدته وعن ابي الصلاح الرجوع الى النساء ثم التميز ثم سبعة وسبعة وعن ابن نهر  
 النجض بعشرة بعد الفصل باقل الطهر والاول اظهر شهر لكن اذا كانت ناسية الوقت والعدد  
 ونعت عند الفقهاء بالمتحيرة وربما يظهر من كلام الحق وغيره ان هذا الحكم يشتمل على  
 العدد وناسية الوقت وهو غير مستقيم كما صرح به جمع من اعلام وربما يؤيدهم من غير  
 ان شمول الحكم لها من الميسر عندهم وهو هم محض كما يشهد به النص اما اذا كانت ناسية  
 العدد فان ذكرت اول الحيض اكلته ثلثة ايام على الاشبه ثم ان يتردد الدم الى عشرة ولم يتجاوز  
 عنها فان كان صبغة الحيض في العشرة كلها حيض وان كان صبغة بعض الايام فان كان الثلثة  
 الاول فما زاد يجعل تلك الايام حيضا ثم تحميط فيما بعدها وان تجاوز عنها وكان صبغة <sup>الثلثة</sup>  
 الاول فما زاد الى العشرة تجعلها حيضا والرائد طهر او ان كان الجميع صبغة الحيض فيجعل الثلثة  
 حيضا وعليها العمل بالاحتياط <sup>طحاوي</sup> العشرة وان كان الثلثة الاول على صفته وما بعدها  
 على صبغة تجعلها حيضا وفيما بعدها الى العشرة وتحميط وان ذكرت ان ايامها اكثر من <sup>الثلثة</sup>  
 ولا يجعلها كما هي تجعل المتيقن حيضا على الاشبه وفيما بعدها تعمل بما مروا في ذكره <sup>الوسط</sup>  
 تجعله يوما قبله ويوما بعد حيضا وكان ان ذكرت اخر جلته ويومين قبله حيضا و  
 غسل في باقي الايام بما مروا واحتاطت في جميع صور الخلاف بين العادة  
 والتميز فتمسك فيها بالاحتياط وتقضى الصوم بعد اكثرها لكان  
 اولى واما اذا كانت ناسية الوقت فقط فالعمل بالتميز لا نزم اذا جاء  
 الدم بصفة الحيض ايام عادتها وان نقص عنها فالعمل بالاحتياط الى  
 العشرة ان لم يتجاوز عنها الدم وفي الرائد عن ايام العادة ان تجاوز عنها لم يبلغ العشرة

راجع وان مراد عنها فالعمل بالتميز والعادة ويكون جميع العشرة ان لم يتجاوزها الدم  
 وان كان في بعض ايام العشرة على غير صفة الحيض وجو محتملة او قفها بالاحتياط  
 بحض الأقل من التميز والعادة ثم العمل بالاحتياط الى العشرة ان اقتطع عليها او الى  
 الزائد منها ان تجاوز عنها الثانية قال بعض اصحابنا ظاهر كلامهم الاحتياط  
 يجب استظهاره على المضطربة في اول الدم ثلاثة ايام قال بعض المتأخرين الحكم بوجود  
 الاحتياط عليها انما يتم في ناسية الوقت فقط واما ما ذكرته فانها يتحضر بروية الدم  
 ثم استظهر تحقيق الجميع بروية الدم وما ذكره هو التميز كما مر الثالث  
 المضطربة اذا فقدت التميز فلهذا ثلث صور الاول ان تكون  
 متخيرة وقد اختلفوا فيها فقيل انها ترجع الى الروايات بان تحيض في كل شهر نسبة  
 ايام او سبعة او عشرة من شهر وثلاثة من اخروا جاز لها وضع العدد في كل وقت شاءت  
 ولا اعتراض للنزوح وهل يجب في الشهر الثاني وما بعد المطابقة في الوقت وكذا في الاعادة  
 او التخيرات فيهما احتمالان وغري هذا المذهب الى المشهور وادعى الشيعة الاجماع في كل حال  
 في طمحين عليها الاحتياط بان تعمل في الزمان كله ما تعم الاستحاضة وتغتسل للحيض  
 في كل وقت يحتمل الاضطراب فيه وهو بعد الثلاثة لكل صلاة وصوت قنطرة احد عشر يوما و  
 يجب عليها احتياط ما يحتمل فيه الاحتياط عن العمل بمراته احوط وقال في الحمل تركت الصلاة في  
 كل شهر سبعة ايام وعنه في غيره فكان لها عادة قد اختلفا عليها فكلما راف الدم كثر اوصوا  
 والصلاة وفقد روى انها تفعل ذلك ما بينها وبين شهر ثم تقفل ما تفعله المستحاضة وعن ابن ابي اسحاق  
 القفي انها ترجع الى عادة نسائها فان لم يكن لها نساء تعرف عادتها اعتبرت بصفة الدم  
 فان كان بصفة واحدة تحيض في كل شهر سبعة ايام ولعل في الحمل جميل وهو العاقل  
 الثانية ان يكون ناسية الوقت خاصة وهي على المشهور بتحقيق ايام عادتها ونحوها في وضع



عاداتها في وقت شئت وعن جميع تعمل بالاحتياطان تحمل الزمان كله ما تعلمه  
 المتعاضدة وتقتسل الحيض في كل وقت يحمل النقطاع دم الحيض فيه وقضى بعد  
 ذلك صوم عاداتها ان علمت عدم الكسر ولا لزوما قضا يوم اخر والاحتياط على القول  
 به وعدم تحقيق الحيض كما قال بعض محقق الاصحاح انما ان يكون فيما لم يحصل لها وقت  
 معلوم في الجملة بان تحصل المدة في وقت يزيد بنصف عن ذلك العدد او يساويه كما لو  
 ضلت خمسة او اربعة في عشرة فانه لا حيض لها مستقبلا واثبات العدد لنصف الزمان  
 ونقصا واما لو زاد العدد على نصف الزمان كما اذا ضلت ستة في عشرة فانه يتعين  
 السادس والخامس حضا يتبين لندرجها بتقديم الحيض لآخره وتوسطهم ثم قال ومهنا يعلم  
 احكام المريج المشهورة وامثلة كثيرة منها ما لو قالت حيضى ستة وكنت اخرج حد  
 نصف الشهر الاخر يوم وهذا اصل ستة في العشرة الاوسطا فلها يومان حيض  
 وهما الخامس عشر والسادس عشر منها ما لو قالت حيضى عشرة وكنت اخرج نصف  
 الشهر الاخر يوم فقد اصلتها في ثمانية عشرة فالخامس عشر والسادس عشر حيض متيقن  
 كما ان السنة الاولى من الشهر الستة الاخير طهر متيقن ومن فروع الفائدة ما لو علمت  
 ان الثمانية ان لها في كل شهر حيزتين فلاحظ اقل الطهرين بما يوجد في النصف الثاني من الشهر  
 الاخير والاخير في الاخير وهي تلي على نصفها يومين ان الاربعه الوسطى من كل واحد  
 بغير الطرفين من الاربعه المستفدة والاربعه المستأخرة مشكوك فيها وما بينهما من  
 الشهر هي السنة التي اولها الثالث عشر اخرها الثامن عشر طهر متيقن انه لا يمكن تأخير  
 الحيض الاول عن اول الخامس ولا خير الثاني عن الثالث والعشرين والمتيقن من الاول  
 اول الخامس اخر الثامن في الثانية من الثالث والعشرين الى السادس فالثاني والمتيقن  
 ثمانية والاضا ثمانية تضعها حيث شاء ما لا يدخل في الطهر المتيقن من السنة وهو الاخير

الأولى والاخيرة ومن التاسع الى اخر الثاني عشر ومن التاسع عشر الى اخر الثاني والعشرين  
 اذا عرفت هذا ان شاء الله فاعلم ايديك الله ان القول المشهور وان كان لا يخلو عن قبح فكل  
 المسئلة في غاية الاشكال فغيرها ان تعلم بالاحتياط ما امكن مسئلة على القول بوجها الى  
 الاحتمال اذا اتمرد ما يصوم يومين اول حادى عشر قضاء عن يوم على ذلك وعلى القول  
 بالتلفيق يضيف اليها الثاني والثالث عشر في جماع الثمانية والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني  
 وقبل الحادى عشر اذا الاحتمال ستة ان يكون اليوم الاول كله حيا صيدا مستقيا  
 والبقية العاشرة فيصير الثاني عشر وان يكون الاثنا عشر فغايته التاسع فيصير الثاني عشر  
 ان يكون بقية فيصير الثالث عشر بين الثاني عشر والثاني عشر ان يكون طهر اكله فيصير ان يكون  
 نصفه اول حيا فيصير الثالث عشر وان يكون نصفه اول طهر امينتهى بالحادي عشر فيصير الثاني  
 عشر فطهر الثالث عشر لا يجتمع على خبرك كذا نادى بعض الاصحاب الثالثة ان  
 يكون ناسية العدد خاصة وهي ان ذكرت اوله تكلمها بيومين في الرائد لتمام العشرة  
 خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم وطهر وعرف المشهور ترجع الى الروايات بان يجعل حيا  
 ثلثة من سبعة وعشرين من خرا وستة اوسببه في كل شهر وعن الشيخ نقل  
 ما احتياط وهو احوط واوجه وان ذكرت اخر حيلته فهاية الثلثة  
 والكلام في السبعة المتقدمة حيثما تقدم وان ذكرت وسطا فان  
 ذكره بالمعنى الحقيقي اى المحفوظ فمنا وبين فان كان يوما حقة بيومين حيا  
 محققا وتعمل بالاحتياط فيما تحقل كونه حيا وعلى القول بالرجوع الى الروايات  
 قدمت الى الثلثة ما يجعل ما تخيار من الروايات قبل التيقن وبعد او بالخرق الا انها  
 لا يجتاز من الروايات انما جاز السنة وان كان بيومين حقة ما بيومين اخرين فيحقق لها  
 اربعين ايام حيا محققا وذكرته بالمعنى المعروف هو كونه في اثنا عشر فاحكم عامر



لانها تعلم بان رواية شاذة على القول بالعمل بها لكن هذا اذا تحققت كون  
 الحافذين غير ناض من اليوم وان ذكرت شيئا في الجملة فهو الحيض محققا ويحتمل فيها  
 كونه خيضا فعلم بالاحتياط وعلى القول بالعمل بالرواية يرجع اليها اذ لا يرد ما ذكرناه  
 وان قصر اكله بأحد بما كاشته وان زاد اقصر عليه هو العالم المقصود  
 الثالث في الاحكام وهما كمال الاول يجوز طحا الحيض بعد انقطاع الدم قبل  
 الفصل على كراهية على المشهور وعن الصديق انه يحرم مع بصره بالحوار لو كان  
 الزوج شبقا لكن يبرأ الزوج بان يغسل فمها والاول اقرب لكن هل يجب غسل الفرج  
 كما يظهر من بعض عباراتهم ام يستحب الظاهر هو الثاني لما ثبت في متي عانت قد مضى  
 من الوقت بالبع الطهارة والصلوة وجب عليها القضاء بعد الطهارة الا شربا لا فرب  
 وكذا ان طهرت مرحضها وقد بقى من الوقت طاعة الطهارة واداء ركعة من الصلوة  
 وجب الاداء وان فرطت في القضاء وعن الصديق الا كفاؤه في وجوب القضاء بخلو  
 الوقت بمقدار اكثر الصلوة وعن الشيخ اذا طهرت بعد الزوال الا ان يمتنع منه اربعة اقل  
 فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر معا واذا طهرت بعد مضى اربعة اقل  
 قضت العصر غير الثالثة يحرم عليها امور اكلها بشرط فيه الطهارة  
 وعن ابن الجنييد من كتابه الفرائد مكرها وحمله على التحريم غير بعيد  
 الصوم ويجب عليها قضاءه والصلوة وقضاء المندبر وشبهه اذا وافق الحيض  
 بل قولنا ان حوطها ان يقضى بنية الظن ويلتزم بوقوفه من صحتها على غسل سائر ان شاء الله  
 في كتاب الصوم جليل في المشا والاحتيا والسجدتين عرسا لانه عند اللبس المشا للجنبين  
 ووضع شئ فيها ما ينبغي تركه والاول اظهر واشهر ولا شيء من سجود الغرث وقبل انما يحرم ما يه  
 الغرث والاول احوط واصل يجب الهبة اذا تلت السجدة او سمعها ظاهرا اكثر الوجوب

وعن الشيخ محمد مستند الله انه يشترط في الحج الطهارة من النجاسة بدرعها على ذلك لا يقال  
وتوقف بعض المتأخرين في الاول مع كونه اشهر واحوط ولا يخلو عن قبحه وهل يجب بحج الممسح  
ام يشترط الاستماع سيان تحقيقه في بحث الحج المبرور كما يصح طلاقها بعد الدخول في حضور الروح او  
ما من حكمه وهو فیه منها بحيث يستعمل حالها كالحجوس وقد وقع الخلاف في حد  
العينة للجوزة فقبل ثلثة اشهر وقبل شهر وقبل العشرة على انتقالها من الطهر الذي واقعها فيه  
الى اخره يجب عادهما وتحقيقه سيان انشاء الله تعالى في بحث الطلاق والحجيم والحائض في القبل  
احكاما بل قبل بغير مستحله ويصح بغيره واختلفوا فيه وناطه بعض المتأخرين بربط الحكم  
وقيل بشرط الحد الزنا والنصوص في عدة من النصوص في حد الزنا خمسة وعشرون يوما  
في بعض الراسيل في اول الحيض خمسة وعشرون في اخره اثنا عشر ونصف ولو اشبه طلاء  
فقبل الاصل الا باحتواء عن العلامة من الحيض والامتناع والمسئلة لا يجوز عن اشكال لا ريب حتما  
الترك نعم على القول بكون الزائد عن العادة استحضارة مطوان ليجاوز عن العشرة ثم مع  
التميز لا اشكال في الجواز في الزائد عنها اما مطاوع فقد التزم بالحكم بالحض شرعا في  
حكم الحيض للمعلوم ولا خلاف في قبول قولها وانجرت بالحض لم تكن متممة بنضج الحيض  
على تركه وفيه وكذا يقبل قولها في العدة نعم لو ظن الزوج كذبا قبل لا يقبل قولها قبل وجوب  
احوط ويظهر من رواية ارتباطها ان شهديت على ما ادعت صحتها ولا فني كاذبة ويجوز على  
المشهور الاستماع بآراء القبل عن السيد لا يخل الا بما فوق المبرور ومنه الوطى في الدبر الاول  
اظهرهم ويظهر من البعض احتمال ما يدل على مذنب السيد على الكراهة ولا يخلو عن تأمل  
في هل يجب الكفارة بالوطى في الحيض ام يستحب في ان احوطها الاول واجبا الثاني على المشهور  
دينار في اوله ونصف دينار في وسطه وربع دينار في آخره وكانت قيمته عشرة دراهم ولا يجب  
القيمة ولا التبر وقيل بخيرى ويشترط كونه صافيا عن الغش عن الصادق يشهد على



بهذا شعبة ولا يعبدان يكون ذلك صورة العجز فان عجز عن ذلك تصديق بما يشرى  
 عجز استغفر الله فان استغفرت وتذكرت كذا فمن لا يجد السبيل الى شيء من الكفارات واختلاف  
 التجديد فقول المراد بالاول والثالث الاول بالوسط الثالث الثاني بالآخر الثالث الثالث وهو المنهج  
 فم ان تصديق في الاخير ايضا نصف دينار كان حوط وعن سبيل لا ما يبر سبيل بالوسط والابن  
 الى السبعة والاول خمسة الاربعين والآخر الثلثة وعن الراوندكي ثلث العشرة والعادة  
 فاذا كانت العادة سبعة فلا اخر لها عندها ولو كانت ثلثة فلا وسط ولا آخر وتصرف هذه  
 الكفارة الى فقراء المؤمنين ومساكينهم بلا خلاف يعرف ويحب البغاة ولا فرق في الزوجة  
 بين الدائم والمنقطع والحر والامه وحمل المحرم الاجنبية المشبهة والمنزلة بها هو الظاهر  
 من النص لو كانت الموطوءة امه قال الشيخ تصديق بثلثة امداد من طعام والنصوص  
 اطعام عشرة مساكين ولا فرق بين اول الحيفر ووسطه واخره لاطلاق الرواية والقول  
 ولا بين الامه المتقة المديرة وام الولد والزوجة وان حرم الوطي وحمل تكريم الكفارة  
 او مع اختلاف الزمان الموجب اختلافها او مع عدم سبق التكبير او لا مطلقا قول ائمة الاول والآخر  
 المشهورين اصحابنا انه يستحب للحائض ان تبوض في وقت كل صلاة وتجلس في مصلاها  
 مستقبلة القبلة فتذكر الله بمقدار صلاتها وعن الصادق وقين الوجوه وهو ط الخافس  
 يكن لها اشياء الخضا لا تار اخضبت الخ على الشيطان ب مس ورق المصنف غير الكلمة  
 وحمل ج قرا لا ما عدا الغرائم من غير استثناء السبع والسبعين وقيل لا ذكره والاول الظاهر  
 الجواز وسجد ولم اقف على الاستدلال الخ بالمشاهد الفصل الثالث  
 في غسل الاستحاضة وههنا مسائل الاولى الاستحاضة ان لم يقب  
 دمها الكرسف في قليلة وان تقب ولم يسيل فهي متوسطة وان سال  
 في كثرة ففي الصورة الاولى يجب عليها على المشهور عند كل صلاة تعين الفطنة

وعلى عقيل لا غسل عليها ولا وضوء ويمكن حمل كلامه على عدم اليقين بالدم و  
 عرفت تحببها في اليوم والليالي غسل واحد والقول الاول اقرب ان قد يتأمل  
 في وجوب تبدل المظنة وهو مع كونها حوطا يدل عليه بعض الروايات والاحوط غسل  
 المنيج <sup>والضوء</sup> وادلتها عليه والصورة الثانية يجب لها مع ما ذكره من بدل المنيج وضوء غسل الصلوة الغدوة  
 وعن المنيج <sup>في</sup> مرجع وجوب الاغسال الثلاثة والاول وان كان اشهر اظهر لكن الثاني <sup>طال</sup> الحوت  
 يجب ما مع ما ذكره غسل الظهريين جميع بينهما وغسل الغزيرين جميع بينهما وعن السيد جمع ملخصه انه  
 عدم وجوب الوضوء والاقتضاء على الاغسال وعن المنيج وجوب وضوء واحد مع ان الاول <sup>كأن</sup> مرجع  
 اشهر واحوط واقرّب فوائد وهل يشترط في وجوب الاغسال الثلاثة استمرار الدم سائلا  
 من قبل صلوة الغداة الى وقت العشاءين فلو طرأت الغسل بعد الصبح فغسل واحد  
 او بعد الظهر فغسلان وكيف يتحقق الكثرة قبل فعل الصلوة ولو لحظنا تحقيقا بعد غسل  
 الصبح ثم طرأت الغسل وجب للظهرين غسل دون الغزيرين ام يغيب تحقيقا في اوقات الصلوة  
 احتمالات بل قال الحوطها الاوسط واما اذا لم يستمر بعد الغسل لحظة فظهر من كلام  
 جمع عدم وجوب الاغسال الثلاثة احبا عام احتماله من اطلاقات النصوص اذا  
 عرفت هذا سلك الله فاعلم ايها الله انه قد صرح العلامة والشهيد بالاجاب  
 الكثرة التخفيف بعد الغسل للغسل مع عدم الاستمرار ولا تقطاع انما هو اذا لم يكن للبرء  
 والظاهر ينبغي على ان تقطع دم الاستحاضة لا وجب شيئا وسبح ان شاء الله تحقيقا قلوا  
 وهل يؤصوم الحاضر على الغسل الطارئ سببه بعد الظهرين قال في الظاهر عدم على من كل  
 القولين اما على القول بان لا يوجب الغسل لا بعد وجوده في وقت العشاءين فظاهر لانه قد <sup>تخفف</sup>  
 ح الصوم واما على القول بانه يوجب الغسل وان لم يستمر الى وقت العشاءين فلا منهم حكما <sup>بعضه</sup>  
 الصوم مع انها بالاغسال والغسل لهذا الحد انما هو في الليالي المستقبلية فلا



يتوقف عليه صحة الصوم وعن الشهيد وجوبه للصوم **باب** صرح جمع من الأصحاب بأن  
 اعتبار الجمع بين الصلوتين إنما هو لأجل الاكتفاء بغسل واحد والا فلا وقعت كل صلوة بغسل  
 جازيل قيل سيجب اقوال الظان للجمع احوط واول وان اهلنا لا كلام في صحة الصلوة اذا انت  
 بها بغسل **تج** صرح جملة من الأصحاب انه يجب ايقاع الصلوة بعد الغسل لا قبل وهل يخرج <sup>استغفار</sup> الاستغفار  
 بعد الاسترواح فيحصل القبلة من غيرهما من مقدار الصلوة قيل لا بل وعن الشهيد ان نظام الصلاة  
 ايضا حائز في كل ظرف نعم استثناء الاذان والاقامة متجوز في اعتبار معافاة الصلوة للصلاة ولا بد  
 احوط ما واجبه وجوب العاقبة في الشهود ان الماء في ثوب اكثر من خروج الدم من الكرسف  
 وان لم يخرج من الخنزير يطهر **باب** لا بد من خروج وجه من الخنزير **قال** غير واحد  
 من اصحابنا بان ايراد ثبات الدم المتوسط والكثير النجس في البلب قد تمت الغسل على الفجر  
 اكتفت به قال في الروضتين لا فضا في التقديم على ما يحصل به العرض ليل قلوزاد  
على ذلك هل يجب عادة ام لا وجهان اقول والمسئلة لو لم تكن اجماعية  
 فالنظر فيها محال وهل الاحوط ان تغسل للصبر ثانيا بنية القربة واذا فعلت  
 ما يجب عليها فانما يتبين ما يستجه المنظر من الامور المتروكة بالطهارة فتصير صلواتها  
 وموهها ومس الهزان ونحو ذلك الا انه قد وقع الخلاف في دخول المساحد ونحوه بالا  
 غسل فمن احقق يجوز على كراهة وقيل يتوقف على الغسل خاصة وقيل يتوقف على  
 الوضوء ايضا وقيل يتوقف على جميع ما يتوقف عليه الصلوة من تبديل الخرافة ونحوها  
 وفي بؤ من حلت لما الصلوة حل لزوجها ان ياترها والا فلا اقول والمسئلة لا تخلو عن  
 شوب الاشكال والاحتياط عما لا ينبغي تركه على كل حال ثم انما لا خلاف بين  
 في ان التيمامة من <sup>اصحابنا</sup> حديث ما يجب عليها من صلواتها وانما لا خلاف في ان التيمامة من صلواتها على الاشهر <sup>صريح</sup>  
 جمع من الناجين بعد توقف صحة الصوم على غسل الليلة المستقبلية ونحو ذلك وانما يتوقف على الماء <sup>ضيق</sup>

ويظهر من الروض ان قد تمت غسل الفجر لئلا يخرج غسل العشائين بالنسبة الى  
 الصوم والا بطل الصوم ثم قال وان لم يبطل ولو لم يكن غير قال فين والمعنى ان تأخير غسل  
 الفجر الى الفجر لا يبطل الصوم لو كان عليها غسل الفجر خاصة دون غسل العشائين اقول لا يبطل  
 ان يكون المعنى ان الاخلال في غسل الليل لا يبطل الصوم لو لم يكن عليها غسل العذلة اذا لم يموت  
 عنه اهو اخلال في غسل الليل وحيث يكون عاصبه هو عدم البطلان مع اخلال في غسل الليل  
 المبطل له انا هو فاحترس غسل الفجر عن الشيمار فقطاع دم الاستحاضة موجب للوضوء ولم  
 يقيد الدم بالقليل ولا بالكثير ولا يقطع بالبرقوع الشهيد ان الدم ان كان موجبا للوضوء  
 وجب الوضوء الا في غسل نكاح اذا لم يكن الاقطاع للبرقوع وان كان له ولا شيء عليها وتعرف ذلك  
 باعتبارها ذلك اما باخبار خير عارف ويعزى هذا للذهب لكثير من اصحابنا وعن  
 العلامة لو انقطع الدم لبرقوع قصر زمان للفترة عن الطهارة والصلوة لم يجب إعادة الصلوة والا  
 وجب إعادة الطهارة والصلوة فان لم يعد الطهارة وصلت فانفق عود به قبل الفراغ  
 على خلاف العادة وجب إعادة الصلوة وعن الروض ومثله ما لا شك في الاقطاع  
 هل اللبن ام لا وعن المحقق ان دم الاستحاضة ليس بحدوث فلا يوجب فقطاعه الوضوء مع الفلانة  
 ولا الغسل للبن كان ام لغيره اقول المسئلة وان كانت لا تخلو عن ابتكال لكن الجاية  
 مع الفلانة والا فلا لغسل سواء كان انقطاع الدم للبرقوع ام للفترة لا يخلو عن قوة  
 لا الاجماع على عدم الجاية الطهارة في صورة انقطاع الدم للبرقوع عن الشيم  
 اذا اتوضأت المستحاضة ثم انقطع الدم وجب عليها الوضوء ثانيا وان انقطع بعد  
 تكبيرة الاحرام مصنت في صلاتها وهو شبه واستقرب في بق عدم الفراق  
 يجب على المستحاضة الاستنظار الى التعبد بقدر الامكان فيلزمها  
 الاستنظار باليسير الجملة ثم التاء المشادة من فوق ثم التاء للثالثة وفي اخرها جملة من قول المستنظر



الرجل بثوبه اذا مر طرفه بين يديه وكذا يجب الاستظهار على السلس والبطن قال  
 في الروض فلو خرج الدم بعد الاستظهار فلا حرج ان لم يكن بتقصير منها والا فاعاد  
 قال لو كانت صاعرة فالتحفظ وجوبه جميع النهار اقول هو احوط قال واما الجرح الساكن  
 فلا يجب شئ بل يجوز الصلوة ويظهر من كلامه انه متفق عليه ولم يستأذنه ولم  
 يكن اجامعة فالظاهر الاستظهار من بعد النجاسة قال وفيه السلس بطون  
 واستحاضة لعدم وجوب تغير الشئ الاولين وجوبه في الثالث اقول لو سلم  
 التبديل تحقت النجاسة والاحوط التبديل مطلقا يا ان علمت بالفترة قبل  
 انظروا للصلوة وهو احوط الفصل الرابع في النفاس وفيه مسائل الاول  
 النفاس بكسر الهمزة او صفت عن العربيل يقال نفست المرأة بضم النون  
 وفخا وفي الحيض بالفتح لا غير في نفسه بضم النون وفيه الفاء وفيه النون سكوت  
 الفاء واجمع النفاس بكسر النون وضمها وفتح ايضاً على نفسا وادنى عرف لفظها  
 يقال الدم ولادة الثانية اثبت الاصحاب على الخارج قبل الولادة ليس بنفاس  
 والخارج بعد نفاس واما المصاحب فخرج الولد فقد بدى فيه خلاق السيد  
 والظاهر الاشهر انه نفاس ويكفي في صدق الولادة خروج جزء من الولد  
 قد صرح بجملة من الاصحاب بانه يتحقق النفاس بالخروج ما كان مبداء انشؤ  
 لادمي ولو كان مضغة قبل وكذا يخرج العلقة وقبل اذا علم لونه صديدا  
 لشوانسان وقبل حكم الدم الساكن وتوقف بعض في الجميع والمثلية مضم  
 ترخد وهو العا لم ولو ولد ولدت ولم تر ح مالم تكن لها نفاسا اجماعا الثالثة  
 لو ات دم قبل الولادة فمن يقول لعدم الجمعة الحيض الحمل فهو عند  
 استحاضة واما على المختار فهو حيض وتحقت شرائطه غا الكلام في انه هل يشترط





لكن لا حياضها ممكن لانهم واما ما عر الشهود من انه لو سقط عضو وتخلف قدام نفاس  
 على الاثر ولو وصفت الباقية بعد العشرة ممكن جعله نفاسا لا يخلو عن اشكال والاحتياط لا يخلو  
 تركه على حال وهذا المراد من استيفاء العدد من الثاني انقاسية الاول تنفي بنقاسية  
 الاخر وان الاول يشترك الثاني فيمنه المسئلة لا يخلو عن تردد ويتوقف على ذلك ثمرات منها  
 ما لو رأت بياضا بعد الولادة الثانية ثم رأت ما بعده لك في ايام يمكن ان تكون منقاسية  
 الاول فبناء على الثاني يحكم بنقاسية البياض لكونه مكتنفا ببيت في نفاس واحد  
 بخلاف القول الاول اذ هو ابتداء نفاس واحد الساسية لو لم تره ما شئ  
 رأت العاشر كان ذلك نفاسا دون ما قبله من البقاء واستشكل في تركه  
 ولشبهه لو تكر اجماعية على توقف نعم ان ثبت سناد الدم الى الولادة كان القول  
 بنقاسية متبعا ومن حكم بكونه نفاسا لم يفرق بين المعتادة وغيرها تجاوزا <sup>العاشر</sup> الدم  
 او انقطع عليه وهو متجه على القول بنقاسية العشرة واما على القول بالرجوع الى  
 العادة فيجب التفتيد بعدم التجاوز عن العاشر وكونها مبتدأة او مضطربة او  
 يكون عادتها عشرة اما لو كانت عادتها دون عشرة ورات الدم في العاشر  
 ثم تجاوزا الدم فلا تيج الحكم بالنقاسية الامر بالرجوع الى العادة والفرض عدم  
 الدم فيها لانه اقبل وفيه نظرا اذا المتبادر من واثبات العادة ووردها في رات الدم في العادة  
 وخاها اذا عرفت هذا ايدك الله واعلم حسبك الله قال بعض اصحابنا ظاهر الكلام  
 الاصل على نقاسية العاشر خاصة دون ما اتصل به مما بعده حتى لو كانت معتادة فليس  
 استفاء تمام عادتها بعد العشرة ونظير من هذا عدم تحقق النفاث عنك هم فيما زاد عليها  
 فبعد حكاية انها هو من حين الولادة كما عر العلام وعن ي الى غير واحد من الاصحاب  
 انها لو لم تر الدم الا بعد العاشر لم يكن نفاسا والمسئلة عندك في غاية الاشكال وهو العالم بحقا

احكامه **المناسبات** عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت في العاشر وقبله كان الدم  
 وما بينهما نفاسا اذ المرحا ونزول الدم العشرة ومعه اذا كانت عادتها كعشر او كانت غير  
 ذات عادة وظاهر في عدم نفاسية النقاء وتوفيخ الذخيرة والاول مع كونه اشهر من غيره  
 الاحتياط وامر الشا منة يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض وكذا ينوب ما ينوب للحائض  
 ويباح ما يباح لها بخلاف جن في كل ذلك ويفرق بين الحائض والنفساء  
 في امور اقل **باب** في الاكثر على قول من يقول انه ثمانية عشر في النفاس **باب** ان الحيض  
 دليل البلوغ بخلاف النفاس الدلالة حصلت بالجلد او العدة تنقضي بالحيض والنفاس  
 وذلك ان نفضاء العدة انما يحصل بوضع الولد نعم قد يتفق انقضاء العدة  
 بالنفاس كما في الحامل من الزنا اذا اطلقها زوجها فانه لو قد هما قران سابقا  
 على الوضع ثم رأت بعد الوضع نفاسا انقضت به العدة ولو لم يتقدمه قران  
 عد في الاقراء هم ان الحائض ترجع الى عادتها في الحيض والنفساء لا ترجع الى عادتها  
 النفاس الحائض ترجع الى عادة نسائها بخلاف النفساء فانها لا ترجع عند  
 الاصحاب عادة نسائها **الفصل الخامس** في غسل الاموات وقد  
 جرت عادة الفقهاء بذكر احكام الاختصاص والدفن فيه فهذه اقسامه  
**الاول** في ما ورد في اجر المريض المومن وثواب العيادة وادائها **فصل**  
 في عيادة المؤمن **باب** في رفع راسه الى السماء فتبسم فتشعر بذلك فقال  
 نعم عجبت من الملك العظيم **باب** في التمسك بالارض بيمينه **باب** في مصلي  
 كان يصلي فيه ليكتب له عمله في يومه وليست له صلاة في يومه فمصره فرجا الى السماء  
 فقال لا ينال عبد فلان المومن التمسك في يومه ليكتب له عمله في يومه وليست له صلاة فيه  
 فوجدناه في حبال الفضائل عز وجل كتب له عمل ما كان يعمل في حياته من الخير من يومه وليست له



في حياته على ان يكتب اجرا كان يعمل اذا احتسبه عنه وعن ياقوت قال قال رسول الله  
 ان المؤمن اذا غلبه ضعف الكبر امر الله تعالى الملك ان يكتب له في حالته ذلك مثل ما كان يعمل و  
 هو في الشيطان صيحه والكافر اذا اشتغل بسقم في جسد كتب الله له مثل ما كان يعمل من شرا  
 و صحته اقول في عمل الشر في ذلك يكفر يستحل ارتكاب المحرمات وترك الواجبات  
 فهو في حال كفره وبقائه عليه كانه مباشر بكل ما فعل الله عنه فتعد به سبحانه  
 له بما امر بتكبه ولم يباشره في سقمه لا ينافي عدله سبحانه بل عدم تعذيبه بما لم  
 يعمل من شر في صحته تفضل منه سبحانه لما عرفت من انه مباشر لكل ما حرم الله  
 تارك لكل ما اوجبه الله ولعل هذا هو معنى قوله ارجع الامر اهل الجنة  
 والنار انما خلدوا فيها بالثبات اي بما ربط به قلبه واعتقد من حق لو باطل فانه  
 هو الباعث على الامتنان والاستنكاو وروى عن الباقر عليه السلام من مرض  
 افضل من عبادة سنة وعنه حتى ليله تعدل عبادة سنة وحي ليلته تعدل عبادة  
 ستين وحي ثلث تعدل عبادة سبعين سنة قال قلت فان لم يبلغ سبعين سنة  
 قال فلا يؤبه قلت فان لم يبلغها قال فليقر الله قال فان لم يبلغ قال فليجزيه وعن الرضا قال المرض  
 للمؤمن تطهير ومرحمة وللکافر عذاب وفتن وان المرض لا يزال للمؤمن حتى لا يكون عليه  
 ذنب عن جعفر بن محمد عن ابيه عن النبي انه لعن قال يا ايها الذين امنوا تسبح وصبا خليل  
 ونوحه على فراشه عيافة وقلبه مرجب الرجيب جفا في سبيل الله فان عوفي مشرك في الناس  
 وما عليه ذنب وعن الصادق عليه السلام عبد الله بن ابي طالب واتخذ واحدا من ثلث ما صداع  
 وامساخ واما رمد واعلم وفقد الله فع ان ما وعد المريض من الاجر انما  
 هو اذا قبل المرض صبر عليه ولا يشكو الى احد واصنافا وقد مثل للصالحين جدا الشك في حق  
 انما الشكوى بقول لقول بنيت ما يتبين احد ويقول لقد ضل ما لم يصرب احد او ليس بكونه ان

في رواية الباقر عليه السلام  
 ان من مرض

سهرت البارجة وصمت اليوم ونحو هذا فصل روى عن الصادق عليه السلام قال ينبغي  
للمريض منكم ان يؤذن اخوانه بمرضه فيعودون فيوجرونهم باكتشافهم الحشمة  
فكتب له بذلك عشر حشا ويرفع له عشر رجاء فيجي عنه عشر شيا ونحو  
فيه لمشا هم اليه وروى عن ابي الحسن اذا مرض احدكم فلياذن الناس من  
فيه فاما من احب الاول له دعوى مستجابة وروى عن الصادق عليه السلام قال فاما من احب  
الموت لا وكل به ابليس مرشدا طينه من باع بالكفر يشككه في دينه حتى  
يخرج نفسه فسر كان مومنا لم يقدر عليه فاذا حضرتم موتا فلقنوهم شيئا  
الا اله الا الله وان محمدا رسول الله حتى يموتوا وعن الصادق عليه السلام لا عيادة في مرضه  
ولا يكون عيادته في اقل من ثلاثة ايام فامضت فيوم ويوم لا فاذا طال ثلث المريض عيادته  
وعن ابي العباس في العيادة للثلاثة اليها شرا ان يكون مع من يعود نقاحا او سفر حلة او اترجة او  
مرطبات فلعنة عود بنحو قال فان المريض يستريح الى كل ما دخل اليه عن الصادق عليه السلام  
للمريض تضع يدك على ذراعه ويجعل القيام من عنده فان عيادة النوك اشدها علم المريض  
مروجه والنوك بضم النون الجمع ورجل النوك والجمع نوكي يقتل وعن مير المومنين اعظم  
اجرا عند الله سبحانه من عاد اخاه خف الجوارح الا ان يجيب المريض جلوسه فبسا له ذلك من  
ادبها ان يسئل المريض ان يدعو له فان دعا له مثل دعاء الملائكة فصل عر الط قال ابو  
حق علي كل مسلم اليه واحب اليه اذا كان في منه مشغولته ولم يمكن براءة الذمة الا  
لهما سواء في ذلك خواله بنحو وحو الناس مستحب في غير ذلك من الخيرات والمبرات استحبابا  
موكدا روى عن طريق اهل البيت الله تعالى يقول يا بن آدم تطول عليك ثلث سهرت  
عليك ما لو يعلم به اهلك واروك واوسعت عليك فاستقرضت منك فلم تقدم خيرا  
فوجدت لك نظرة عند موتك فثلثك فلم تقدم اقول ستوت عليك



يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى وَهُوَ الْعَالِمُ أَنَّ رَجُلًا لَوْ اطَّلَعَ عَلَى بَاطِنِ غَيْرِهِ مِنْ بَابِ الْخُرُوجِ  
إِلَى التَّبَاكَفُضِ الشَّدِيدِ وَالتَّنَافُرِ الْمَانِعِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ بِمَجْنُونٍ بَعْدَ الْمَوْتِ أَيْضًا قِيَّوْ  
ذَلِكَ تَرْكُ التَّدَافُقِ وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَلَمًا يَحُلُو عَنِ الْوَسْأَةِ وَفِي دِينِهِ أَوْ  
الْهَوْلِ حَبْلًا ذِي نَبَاةٍ فَيَتَأَيُّعُ وَقَلْبُهُ قَمْنَى أَوْ يَحْبِسُ بِمَنْفَعَتِهِ لَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا خُضْرًا  
لَغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَرِجْهَا عَمِدًا وَضَدَّابِلًا بِمَا يَدْفَعُ ذَلِكَ عَنْ قَلْبِهِ فَلَوْ اطَّلَعَ وَاحِدٌ  
عَلَى بَاطِنِ غَيْرِهِ وَاطَّلَعَ عَلَى تِلْكَ الْخَطَرَاتِ لَمْ يَرْضَهُ فِي دِينِهِ وَآتَمَهُ فِي عَجَبَتِهِ  
فَيَرْجِعُ فِي قَلْبِهِ عَمَلًا وَتَهُ وَلَمْ يَزَلْ تَقْوُ وَتَرْجِعُ أَدْنَى شَيْءًا فَتَشِيءُ حَتَّى يَصِيرَ ذَلِكَ بِكَ  
لِلتَّنَافُرِ الْكُلِّ وَعَرَى عَلَى أَمْرٍ صَحِيحٍ فَلَمْ يَحْجِزْ لَمْ يَرْضَ رِكَانَ مَنْ يَصْدُقُ فِي  
حَيَاتِهِ أَقُولُ لَمْ يَحْجِزْ كَلِمَ يَزِيدُ عَنِ الثَّلَاثِ وَلَمْ يَرْضَ لِلْوَرْتَةِ وَهُوَ الْعَالِمُ وَعَنِ الصَّاقِ مِمَّنْ  
يَحْتَضِرُ الْوَفَاةَ أَلَا رَحِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ مِنْ سَجْعَةٍ وَبَصَرَةٍ وَعَقْلَةٍ لِلْوَصِيَّةِ وَهِيَ الْوَلَاةُ الْوَقْفُ  
يَقَالُ لَهَا رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَيْتُ الرِّضَى أَيْ يَشْهَدُ عَبْدٌ مَوْتَهُ جَائِزَةً مِنْ إِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى عَقْلَانِ  
وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَضَرَ تَهُ الْوَفَاةَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ قَالَ اللَّهُمَّ فَطْرَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ الشَّهَادَةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اللَّهُمَّ اعْهَدْ إِلَيْنَا فِي دَارِ الْآخِرَةِ  
أَشْهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ حَدِّثْ لَنَا شَرِيكَكَ إِنَّ عَمْرًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ أَرَادَ الْجَنَّةَ  
حَقَّ وَالنَّارَ حَقَّ وَارِ الْبَعْثَ حَقَّ وَالْحَمْدَ حَقَّ وَالْقَبُولَ حَقَّ وَالْمِيزَانَ حَقَّ وَلَنْ الْمَدِينِ كَمَا  
وَصَفَتْ أَنْ لَا سَلَامَ كَمَا شَرَعْتَ وَأَنْ الْقَوْلَ كَمَا حَدَّثْتَ وَأَنْ الْقُرْآنَ كَمَا أَنْزَلْتَ إِنَّكَ اللَّهُ  
الْحَقُّ الْمُبِينُ جَزَى اللَّهُ عَمَّا خَيْرَ الْخَيْرِ أَوْحَى اللَّهُ عَمَّا وَالَهُ بِالسَّلَامِ اللَّهُمَّ يَا مَنْ عِنْدَ  
كَرْتِي وَيَا صَاحِبَ عِندِ شِدَّتِي وَيَا وَلِيَّ عِنْدِ نَعْتِي اللَّهُمَّ يَا أَبَايَ لَا تَكُنْ لِي نَفْسِي طَرْفَةَ بَصَرٍ  
فَلَنْ أَنْ تَكُنْ لِي نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ كَيْتَ أَقْرَبَ مِنَ الشَّرِّ أَعْدَدَ مِنَ الْخَيْرِ وَأَنْفِي فِي الْقَبْرِ خَيْرِي  
وَاجْعَلْنِي يَوْمَ الْقَاكَ مِنْ شَوْءِ الْمَقْصِدِ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ الْأَخْضَاءِ وَالسِّيَاحَةِ أَعَانَا اللَّهُ عَلَيْهِ

برحمته وهونه علينا بقدرته ومنها **المطلب الأول** اختلاف أصناف توجيهه إلى القبلة  
 هل هو أولاً مستحب والأول مع كونه احوط فحمل على القول بالوجوه ليقط بالموت <sup>مستحب</sup>  
 دوام الاستقبال في جميع الأحوال فها أمكن صرح بالأول الشهيد ويظهر من البعض الخروج  
 إلى الثاني وهو احوط ولو اشتبه القبلة فالظ سقوط التكليف لعدم إمكان الاشتغال و  
 احتمال في بقاء التكليف أيضاً فتوجه الجهة بعد جهة وهو بعيد ومعنى توجيهه  
 إلى القبلة <sup>القبلة</sup> على ظهره ويجوز أن يكون قد مره إلى القبلة بحيث لو جلس مستقبلاً **الثاني**  
 المشهور بين الأصحاب ادعى إجماع عليه أن أحكام الميت كلها وأحياة كفاية على من علم  
 موته من السبل بدق سقط التكليف عند تلبس من فيه الكفاية عن الباقي سقطاً <sup>مراعاة</sup>  
 باستمرار من تلبس به حتى يفرغ وهل يعتبر في السقوط العلم بإتيان غيره كجاء الشهيد <sup>نحو</sup> التمام بكيفية  
 الظن كجاء العلامة لعل لا شبهة أن يقال إنه إذا حصل العلم القاطن فلا إشكال على الظن في  
 أنه يقوم مقام العلم كما مر مراراً وأما مطلق الرجحان فلا دليل يدل على كفايته وهو العالم  
 قالوا أن أول الناس بحسب جميع أمورهم بميراثه **الثالث** في آداب الاحتضان  
 منها تلقينه الشهادتين والإقرار بالأمّة الطاهرة <sup>عليه السلام</sup> وكلمات الفهم حتى ينقطع عنه  
 الكلام روي عن أبي بكر بن الحضر <sup>رضي الله عنه</sup> قال مرض رجل من أهل بيته فأتته فقالت يا بني لك  
 عندك نصيبه اتقبلها قال نعم فقلت قل أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
 فشهد بذلك فقلت له هذا لا تنفع به إلا أن يكون هذا منك على يقين فذكر  
 أنه منه على يقين فقلت وإن هذا رسول الله فشهد بذلك فقلت إن هذا  
 لا تنفع به إلا أن يكون هذا منك على يقين فذكر أنه منه على يقين فقلت له  
 قل أشهد أن علياً وصيه وهو الخليفة من بعدي وإمام المفترض الطاعة من بعدي  
 فشهد بذلك فقلت إنك لا تنفع به حتى تكون منه على يقين فذكر أنه منه على يقين

لا بد من  
 بيان  
 وجه  
 توجيهه  
 إلى القبلة



سميت له الأئمة رجلا بعد رجل فاقربنا لك ذكراته على قديم قال سلم يلبث الرجل  
 ان توفي فخرج عليه اهله خرا شديدا قال فميت عنهم ثم اتيتهم بعد ذلك فرايتهم  
 حنا فقلت كيف تجدونكم قالت الله لقد اصيبنا بمصيبة عظيمة بوفاة فلان كان  
 شيخه بنفسه لروايته الليلة فقلت ما تلك الرواية قالت يا فلان لميت حليما  
 فقلت له اما كنت ميتا فقال بلى ولكن نجت بكلماتي فميت ابوبكر ولو اذالك  
 اهلك **اقول** وسبحا بالجم بمعنى سكن وروى عن الصادق قال حضر رجلا  
 الموت فاحضر النبي فغض معه اناس من اصحابه حتى تاه وهو مغشى عليه فقال يا  
 الموت كف عن الرجل حتى اسئله فافاق الرجل فقال النبي ما ريت قال بياضا كثيرا  
 وسوادا كثيرا فقال ايها كان اقرب اليك منك قال السواد فقال النبي قل اللهم اغفر  
 الكثير من معاصيك واقبل مني اليسير من طاعتك فقال ثم اغم عليه فقال  
 يا مالك الموت خفف عنه حتى اسئله فافاق الرجل فقال ما ريت بياضا كثيرا  
 وسوادا كثيرا قال ايها كان اقرب اليك قال البياض فقال رسول الله غفر الله  
 لصاحبكم وقال الصرا اذ حضرتم ميتا فقولوا له هذا الكلام فيقول له وفي بعض  
 الروايات قال له رسول الله قل لا اله الا الله وقال قل يا من  
 يقبل اليسير ويعفو عن الكثير اقبل مني اليسير واعف عني  
 الكثير انك انت الغفور الرحيم وقد اختلفت الروايات في  
 كلمات الفرج زيادة ونقصانا وتقديما وتأخيرا والذي ذكره  
 اشمل وصورة لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا  
 الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما وما تحتها من رب  
 العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ظاهر بعض الروايات هو متاخر  
 للملقن ولو كان قد اعتقل شكنا لظننا ان المتلفين ايقنوا ويستحب تكرار التلقين حتى يموت ومنها

في رواية  
 في رواية

ان يشد الحناك ويغض عيناه ويطي بالمحفة وذكر الاصحاب استحباب طي يده الجنبية  
 ولا يعرف فيه نقلا عن ائمتنا ومنها نقله الى مصلاة الذي يصل فيه او عليه  
 من استدراك الزرع فانه يخفف عليه ان كان في اجله باخرا ولا يستهل عليه قبل  
 يستحب نقله الى مصلا مطا ويستحب الدعاء له بان يقول اللهم سهل عليه سكر الموت  
 ومنها قراءة القارئ عنده وذكر الله قبل خروج روحه وبعد استدفا عنه  
 والاصناف صفاق نه لم يفرغ عنده كسرب من موت لا يحل الله رحته ومنها كراهة  
 مسكه كذا ذكر الاصحاب ولا يبعد التحريم ففي الموثق لا يمسه فانه انما يزد ضعفا وضعف  
 ما يكون في هذه الحال ومسكه في هذه الحال حار عليه وفي الفقه الرضا ايا ان يمسكه وان  
 وجد له كسر ايده او رجله او ساقه فلا تمنعه من ذلك كما فعله جماعة الناصريين الحسن بن الحسن بن محمد بن  
 قاتل عند الموت فعن رسول الله لا يموت احدكم حتى يحس طنبه بك الله فاجتر الجنة ويرى  
 بطريق اهل البيت ان يريدا الرجل على الخوف في مرض الموت ومنها انه يكره الحضور  
 الجنب عند الاحتضا وروي كراهة حضورهما عند المتلقين لعلة كراهة الاحتضا وتحمل الجوارح  
 نكروهما اذ هما الميت فيروا وعلل ذلك بالكراهة بانقطاع الدم قبل الغسل او بالتيمم مع عدم العذر  
 اشكال او لما مع العذر فاعل الظاهر عدم اليأس وروي جواز تقسيم الميت وظاهر الرواية الجواز بلا كراهة  
 ومنها الاسرج عند ارجاء الميت لا ذكر ذلك جمع من الاصحاب وتامل في ثبوت الاستحباب لبعض المتأخرين  
 وروايتهم ببعض الروايات استحباب اداء الاسرج في البيت الذي يسكنه الميت وروي انه لا يقصر  
 ابو جعفر امره ان الاسرج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض الصلوات موافق الحسنة عند ذلك  
 في بيت منها انه يكره ان يجعل على بطن الميت حديد قال الشيخ سمعنا من ائمة عن الشيعة عن العلاء  
 كراهة وضع شيء على طنبه غير الحديد ايضا وعبر الحنيفة خلافه فانه ذكر انه يوضع على طنبه  
 شيء يبرد بانه خلاف الاجماع ومنها انه يستحب التحجيل في تجهيز الميت الا مع الاشتباه



فيجب الانتظار حتى حصل العلم بالموت وتحديد الانتظار في الاخبار بثلاثة ايام لعده  
 منبر على الغالب فانه مضمون ثلاثة ايام لا يتغير الا مشيئة غالباً وورد في الروايات انه  
 يستبرأ ويستظلم للصديق والفرق في الثلاثة ايام وبعضها خمسة ينتظر منهم الا ان  
 يتغير والفرق والصديق المبطل والمهدوم والمدحون بالجملة لا بد من ان يستبرأ  
 وينتظر ايام لم يقطع الموت وخصوصاً بالنسبة الى هؤلاء فانه يفهم من الروايات انهم ينتظرون  
 والارام الا عانة على القتل ومنها انه يقر عند الرضا الميت الكرمي ويقول لا يخرج  
 الرضا منك رضوان اللهم اغفر له ذنبه جل ثناء وجهك ثم يقرأ آية السجدة ان من بكى  
 الله خلق السموات والارضين ثم يقرأ ثلث ايات من ايات البقرة الله ما في السموات ثم يقرأ سورة  
 الاحزاب وي انه كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الموت يدخل في القبر  
 ويمسح وجهه بالماء ويقول لا اعني على سكرات الموت في دعوى الراوي كان يروي  
 يقول عند الموت لا ارحمني فانك كريم اللهم ارحمني فانك حميد وعن القميه اذ مضى  
 يجاب يقول ان الله وانك اليه راجعون **المقصد الثالث** الغسل وهما غسل  
 ثلاثة المرات **الاول** في الغسل وفيه مسائل **الاول** الغسل واجب في **اول**  
 النكس به او لهم به من الرجال ولو لم يكن له فالا مام وليه ومع عيبته ووالديه  
 ومع عدله فاسلمون كلهم سواء والديهم من كلمات لا يصح ومن يروى ان هو ان تواتر غسله  
 او يتخير لا وجه له سواء بكثر بفساد او استغفانه ومع كونه او انداح باسم الميت ان كان  
 واجبة على غير ايم وتحمل ان تكون واجبة كمالاً بالنسبة الى غير عند عدم ايتيها واجباً  
 عيناً بالنسبة اليه حتى لو امتنع اجبر قد فسر غير واحد من الناس بالبيان المروي عنهم بمقتضى  
 النص في رواية صحيحة وقبل لا يبعد ان يكون المراد اشد الناس به صلاحه والمراد بتقديم الكرم  
 هو ان اصحاب المرتبة الاولى يقدمون على اصحاب المرتبة الثانية والارث وهكذا وانما تعصم اهل مرتبة

واحد اذا تعدد وانما تمام الكلام في ذلك في محث الصلوة انشاء الله وقد ذكر في  
 الذكر في هذا كان المقدم تابعا للارث انتفع مع عدة وان قسب كاتفا ظلما والرق ولعله الخ  
 واستقرب بعض المحن غير عدم انتفاء الاولوية مع عدة ولو كان لا وليا رجلا ونسأ ظاهرا  
 الاصح ان الرجال لول لكن اذا كان للبيت اثني ولا يمكن للولي عبا شقة غسلا فهل يصح لتفصيل  
 بدون اذ للحي ام لا فان احوط ان النكاح ولو لم يكن الاستيذان من الولي لمرضاه ونحو ذلك علم  
 بلا اشكال خلاف الثانية اظانه لا خلاف بين اصحابنا في ان الزوج احق بالصلوة عليها  
 بامر الله حتى يضعها في قديرها وقد ورد في بعض الروايات ان لا يخ احق بالصلوة عليها  
 زوجها ومن ثم استشكل الحكم في ترك حمل الشئ على التقية وقد اختلفوا في جواز  
 تفصيل كل من الزوجين الاخر من بعض الفقهاء الجواز مخرج اعم وجود المخرج وعن  
 الشيخ في احد قايده الجواز مع اشتراط كونه من وراء الثياب وقيد ذلك في كتاب  
 الاحبار بحال الاضطرار وعن ترك فضلية كونه من وراء القميص كما في مطلق لتفصيل  
 واظانه لا اشكال في جواز تفصيل كل من الزوجين الاخر عند الاضطرار من وراء الثياب  
 وتفصيل الزوجة الزوج من وراء الثياب عند الضرورة ايضا لا يخلو عن قبحه وباقى الصواب لا يخلو  
 المسألة عن اشكال ولا حجة ان لا يغسل احدهما الاخر بلا ضرورة قسط وان اضطر من وراء الثياب  
 هو العالم فروع قال بعض اصحابنا لا يقدح انقضاء عدة الزوجة في جواز التفصيل بل يجوز ان  
 تزوج في هذا الكلام بظاهره يشتمل عدة الوعدة وعدة الطلاق وفي كونه لا عبرة بانقضاء  
 عدة المرأة عند نابل ولو كانت جائزا لتفصيله وان كان الفرض بعيدا والمسألة لا يخلو عن اشكال  
 وسبيل الاحتياط واضح قال بعض الاصحاب لم يفت في كلام على تعيين ما يعتبر في التفصيل  
 من الجنين والظما ليشتمل جميع البدن وحمل الثياب على المعهود يقتضيه استثناء الوجه و  
 القدم والكف فيجب ان تكون مكشوفة واقول استثناءها وانما محتملا فيها لكن لا يحيط



هو مستر الجميع وقد ورد في بعض الروايات من وراء الثياب لا ينظر إلى شعرها  
يظهر من الروايات جواز مس جسدها الزوجية وقت الغسل هل يظهر الثوب بحجته  
من غير عصر قال الشهيد الثاني مقتضى المذهب علمه وعن الشهادة جازان بحجته  
بحجته لا يمكن عصره ولعله الوجه والاحوط ان يصرفه عما يمكن هرقه كرجوع  
الاصحابا انه لا فرق في الزوجة بين الحرة والامة ولا بين الدائم والنقطع والطلقة  
الرجعية والعدة نكاحه بخلاف البائن والشهور انه يجوز للسيد تعجيل امته  
الغير المزرعة والعدة ومدة وام الولد في جواز تعجيلها الا قال سدا الجواز مط  
وثانيها للتعطيل وثالثها تخصيص الجواز بام الولد والاحوط التمسك بالشأن  
انه لا خلاف في شرط المائة في الذكورة والاثوة بين الفاسل والمنسول مع الآثار  
في غير الزوجين والامة كما مروا استثنى ان جواز التعجيل مع المحرمية بالاخلاق  
لكن مروا عن الثياب بما يظهر من بعض المتأخرين جواز ذلك مطلقا وهل يشترط في  
الجوار فقد المأكل او يجوز مع المشهور هو الاول هو اوجب احوط والثاني هو المنقول عند  
ابن ادريس وورد في بعض الروايات انها تلف على يديها خرقه ولا يبعد حمله على الاستحباب  
نعم يجب ان لا ينظر الى العورة ولا يمسها وان اخرج ذلك فيلف على اليد بخرقه  
والمراد بالمحرمية حرمة النكاح موبداً بنسب او بضام او مصاحرة فلا تشمل الخنثى  
ونحوها واستثنى ايضا تعجيل الرجل بنت ثلث سنين هجرية وللهرة ابن ثلث  
سنين هجرية الا ان الشيخ قيد ذلك في عدم وجود المأكل وطريقه ذلك الصبية  
واطلاق حكم الصبي وعمره للقياس الجواز مط وانكار الصبي ابن خمس سنين وانكار اكثر من ذلك  
فمن الثياب واعتبر في الصبية كونها اقل من ثلث سنين في عسها هجرية وانكار  
اكثر من وراء الثياب واعتبر فيها مط فقد المأكل والحارم وعن الصدوق جواز

تفصيل الصبية اذا كانت اقل من خمس سنين <sup>عجوة</sup> وعن الحق عدم جواز تفصيل الرجل الصبي  
مطو وجوز التفصيل بالثلاث اختيارا واضطرارا اذا عرفت هذا سلك الله تعالى وفعله  
ان لا يشك في تفصيل النساء اثلاث سنين وفيما سلك في تفصيل الرجال اقل من  
في الصبية ان كانت دون خمس سنين والى التباين عند الاضطرار والادف في الغسل والصبيان  
تفصيل عند الاضطرار انما اقل من خمس سنين <sup>مرفوعة</sup> الشيا وفيما لم يفسر في غاية الشك  
الله في بيان غسله احوط ان يد في بل غسل لا طلاق وثقة بما على الصبيان والادف ثبت  
الاجماع على خلافه والتبادر كما في الحدائق وان كان في السر بينا وفي الصلاة انما هو بالنسبة  
وقيل في اعتبار ما بعد وان طالع يظهر من الحق الشيء على اعتبار ذلك وقت الغسل فروع  
اعند عدم المأثلة والحرية انما يعتبر هل يحتاج التيمم ام لا صرح بالتأثير في الحق وهو  
وعلى بقية جواز الغسل من ماء الشيا ووجوبه في تغيب العين والاطهر الاشارة ان يد في ذلك  
نعم يغسل في المركة من غير ان يمر بنظر احتياوان غسل مواضع التيمم مع عدم المكمل  
حسنا واعلم ايدي الله انما ذكر من جواز تفصيل غير الحار ليس اجل جهته النظر في  
لاجل شرطية المأثلة تعبد فلا يصح وان اتفوق وقوعه على وجه غير الحار كما في الحق المتناهي  
في احوال المشهور بين الاصحاب وان الله عليهم انه مع قذر المسلم والحر ميوزان  
يغسل الكافر المسلم بعد ان يغسل وهذا المرأة المسلمة يغسلها الكافر بعد ان يغسل ويشترط  
الحق المعتبر وفيه تغيب غسل فما استقر غير صحيح لو حيد بعد الغسل الاضطرار من غسل اختيارا  
فلا عاة الا الكافر اذا اوجج اعادة الغسل وان قلنا بجواز تفصيله وبمن استشكل في اعادة  
ايضا المبحث الثاني في الغسل والمسلم الغير الشهيد ويلحق به الصغار ومنفردا بالجماعا و  
تفصيل هذه الجملة يقع في المواضع الموضع الاول للشهور المتأخر <sup>كل</sup> من مظهر للشهادتين  
وان لم يكن معتق الحق يجوز تفصيله عند الخوارج والغلاة فيغسل الفخا غسل



الخالق وقد غسله غسل الامامية وقال القيد لا يجوز ان يغسل مخالفا الحق في  
 الولاية والسنة لا يجوز عن اشكال وان كان القول بعدم الوجوب لا يجوز عن قرب العلم  
 تنبيهات لا خلاف في ان المتولد من مسلم في حكم المسلم طفلا كان ومجنونا او  
 سقطا له اربعة اشهر فصاعدا واستوى خلقه وان كان وورثان لموتها مسامة ونظر  
 من بعض النصوص والتمام هو اربعة اشهر والمجنون في حكم الصحيح بالاختلاف ظاهر في  
 السقط دون اربعة اشهر سقط غسله وذكر الامامية انه يجب في خرقه واما اذا لم يعتد  
 اشهر وجب تكفينه على الاظهر وقبل غسل ثياب في خرقه ويدفن ب قال بعض اصحاب  
 يلحق بالمسلم سبيبه ولقيط دار الاسلام او دار الكفر اذا كان فيهما مسلم يكون  
 الحاقه به والطفل المخلق من الزنا وهو مع كونه احوط لا يجاوز عن حق واستشكل  
 الشك في ثبوت الحاق المسلم والمتولد من الزنا به قال بعض اصحاب بهم من عبارات  
 كثيرة من اصحاب جاز غسل المخالف كرجل على كراهة والمراد بالجويز الوجوب باعتبار  
 معناه لا عم وبالكراهة الشرع لم يجز له مع وجود الغير من المخالفين او مع نقص  
 اجزى بالنسبة القليل الموروث قبل ان قيل بوجوب تعمس المخالف كما مراد بالكنهه  
 منها المتعارف في العبادة والا كان تعمسها مكرها بالمعنى المصطلح او محرم  
 واما تعمسها غسل اهل الخلاف فاعلمه المشهور بدار اصحابنا ومنع عليه في  
 الحديث ورجح على القول بوجوب تعمسها ان يغسل غسل المؤمن لعله لا يحل  
 ان يجمع بين الغسلين الا ان يلجأ النقية فيغسل غسل اهل الخلاف وهو العلم والظاهر  
 انه لا خلاف في ان لا يجوز للمسلم تعمس الكافر وان كان ذميا ولا تكفيه ولا دفنه ولو كان  
 في بعض ما لم يركب من سوء قال الحسين هل بلغك ما صنعت بحجر ابراهيم من شيعة بيت  
 واصحاب قال نعم صنعت قال فظنناهم وكنهم وصلينا عليهم فحكى الحسين قال نعم القوم

يا معشر النكاح لو قتلنا شيعتك ما قتلناهم ولا غسلناهم ولا صلبنا عليهم ولا دفنناهم ولا  
 السيفان لم يكن من يوارسهم جازموا أنهم لثلاث ينقض قول يمكن أن يكون مراده جواز ذلك  
 تضمن ذلك إلا الذي ويظهر من كلام البعض جواز المواتة بالنسبة إلى الأبوين بل الوجه  
 لظاهر قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا والمثله لا يخلو عن إشكال ولو أراهما  
 اعظم ما أحقوقها ألا أكراما لها لعله كان يحوط والله يعلم الموضع الثاني لا خلاف بين  
 أصحابنا في أن الشهيد هو الذي قتل بين يدي النبي أو الأمام أو النائب المكلفات  
 في معركة الخوف لا يغسل ولا يكفن ولا يحيط بل يفرج كما يشابه به أو يسل  
 عليه إجماعا وإذا كان به رمق ثمرات غسل وكفن وخط وصل عليه فواشدا  
 قال بعض أصحاب الشهيد يشتمل من قتل في جهاد بحق ولو بدو نكاحا لو دهم  
 المسلمين عدوا يخاف منه على بيضة الإسلام والمثله في غاية الإشكال و  
 تفسيره كما هو المشهور لعله لا يخلو عن قوة وهو العالم بل قد صرح جمع من أصحاب  
 بعدم الفرق بين البالغ وغيره وبين الرجل والمرأة ولا بين المجنون وغيره والمثله لا يخلو عن  
 إشكال والله يعلم حقيقة الحال فإن قيل إن كان ملطحا بداهة ولم يوجد ماء يميم ولا غسل بنية  
 الفرية لم يبعد هكذا الحكم في المرأة إذا لم تكن القت نفسها في الهلكة والافاق حال غسلها  
 غير بعيد نعم لا فرق على الظاهر بين الحر والعبد والمقتول بالحلية أو الخشب أو الصدم  
 أو اللطم ولا بين مرعاب سلاحة اليه قتله وغيره على رواية متخير عنها بعمل الأصحاب  
 ح للمقتول وإن أهله وماله والفرق والمبطون ونحوهم وأطلقت الشهادة عليهم أخصا  
 لكم يغسلون ويحفظون ويكفنون اتفاقا لا التبادر من الموت في المعركة الموت فيها قبل  
 نفذ الحرب وعن الخلاف إذا خرج من المعركة ثم ما بعد سأكاة أو سأكاة قبل نفذ الحرب حكم  
 الشهيد ويظهر من البعض التفسير أن ما في المعركة قبل نفذ الحرب أو جديبه مئة وهو في غاية الضعف



هم اختلف اصحابنا في يدن مع الشهيد فمن الشيعة يدن جميع ما عليه الخفين وقد  
 انه اذا اصابه الدم دفن معه وقيل لا يزرع منه الا الجلود والبقايا يزرع السراويل  
 الا ان يكون اصابة الدم فلا يزرع عنه وكذا يزرع عنه الفرو والقلنسوة ان  
 دم ويزرع الخف على كل حال وعن ابن ابي عمير لا يزرع عنه شيء من ثيابه الا الخف للمنطقة  
 والقلنسوة والسراويل الا ان يكون فيه دم وعن ابن الجنيدي يزرع منه الجلود والحديد  
 والفرو المنسوج مع غيره ويجمع السراويل الا ان يكون فيه دم وعن ابراهيم بن  
 معه ما لا يطلق عليه اسم الثياب صابها دم او لم يصبها فاما غير الثياب  
 فان كان السلاح لم يدن وان اصابه الدم وان كان غيره وهو الفرو  
 والقلنسوة والخف فان اصابه الدم فقد اختلف اصحابنا فبعض يزرع بعض  
 لا يزرعه وهو القوي المشهور بغير المتأخرين هو دفنه بشيابه مطا اصابه  
 دم او لم يصبه والسلاح والجلود يزرع عنه مطو لعل العمل بقول ابن  
 ادريس احوط لكن ان حلت التكة عن السراويل كان حسنا وقيل  
 المشهور انه لا فرق في سقوط الغسل عن الشهيد بين كونه جينا او غيره  
 وعن ابن الجنيدي والسيد انه يغسل والمسئلة في غاية الاشكال ولكن ذكر في  
 الاصول ان الامر اذا ادين الوجوب في الحرمة ولم يكن ثم مرج ولم يكن النقص من  
 الحرمة فلا يجد تقديم رعاية الحرمة وان قيل يتم بنية القربة انما يطلبها بده والا غسل بنية  
 القربة كما جئنا وهو العالم واعلم وصلى الله على من لا ينال مثله في بنية القربة في هذا الاحتمال  
 والتردد فلما راد ان ياتي به لا يقصد ان يتركه كما قيل يقصد انه ان كان مطلوبا بامر الشارع والا  
 فثبت تغلدا عن التشريع للحرم وتماشيا عن القول في دين الله شرع وجزميت معركة  
 ظاهرا عن ثمر القتل فمن الشيعة انه في حكم الشهيد وعن ابن الجنيدي انه يغسل عن الشهيد التوق

والسئل بنية القربة اعلاه احوط صرح جملة من الاصحاب بان عدم تكفير الشاهد بغير  
 بقاء ثبارة عليه فلو جرت وجب تكفيره فان جرد بعض الثوابه فالظان بغيره لا عنه من  
 اثار الكفان ما يقوم مقامه فان نزع سراويله بدل عنه بالمير لكن ان نزع المتبصر  
 فلا يبعد ان يجعل بدله الرداء ويحتمل ان يحير الرداء بدلا عن السراويل الا في الاحوط  
 ان يكثر ثلثة اثار في كبريها منها ما بقي عليه وهو العالم ط من قتله البغاة من  
 اهل العدل لا يغسل ولا يكفن ومن قتله اهل العدل من البغاة على الاظهر لا يغسل  
 وعن الشيم في احد قوله انه يغسل في قطع الطريق يغسلون ويصلي عليهم  
 لان الفسق لا يمنع يا لو اشتبه مع المسلمين بالكفار فالوجه وجوب الصلوة  
 على الجميع من باب المقدمة ولو جمع الجميع وقصد الصلوة على المؤمنين منهم كان  
 حسنا ولو من احد بعد الغسل في جهتها اقولها عند جريان حكم النيابة على الامر الواقع  
 الثالث المشهور بغير الاصحاح بان كل اعرف مخالفا فيه انه لو وجد بعض الميت فان كان فيه  
 الصدور والصدور فهو حكم الميت في جميع احكام الا في المحنط وراي يظهر من اطلاق  
 بعض عبارات وجوب المحنط ايضا ولم يثبت نعم مع وجود حال المحنط او بعضها  
 وان لم يكن الصدور وكان فيه عظم غسل بالاخلاق بدين صاحبنا نعم راي يظهر من بعض  
 متأخر الحدادين التوقف في وجوب الغسل ليس في محله وقيل بوجوب التكفين قبل الجمل ان  
 يراد منه اللف كما يحتمل ان يراد منه التكفين قبل الاظهر يقال انه ان كان ميتا وله لقطعة  
 الثلث حال الاتصال او اثنتان كان ميتا وله القطعتان والا فواحدة وهذا وان كان  
 موصيا لكن القطع الثلث مباحط والظاهر ان العظم بذات العظم كما  
 يشعر به بعض الروايات نعم في ثلثي مذهب لك السن والظفر ولو قطع  
 معهما شيء من اللحم صرح بذلك المحقق العاصم في الجواهر دليل الاحوط



ح ان يغسل ويظهر من الخدايق انه لا قائل من اوجوب غسل العظم المحرم بالحجم  
 المحرم وهو عجيب مثله اذ قد ورد في النصوص غسل العظام وقد ذكر عن  
 الشهيد انه يصدق العظام على النامة والناقصة على ان الحق باالاتباع  
 هو ان عدم تعرض الاصحاب لمثله لا يدل على كونها خلاف المتفق عليه فلم  
 من مسائل فرعية وقضايا اهلها المتقدمون وتصديق الذكرها المتأخر قليل  
 هذا من اهلنا انك الله على كبرائه ما زلت فيه الاقدام والتبيل امر فيه على  
 بعض الاعلام فاذا وجدنا فيه شيئا مما دل عليه دليل خصوصاً او عموماً فلا  
 يحصل عن العمل به وان لم يجدنا مذكراً في عبادات الاصحاب نعم اذ اوجدنا راغبين  
 عنه اما بنص منهم او عرف ذلك كما قد اشتهر عليه فلا يجوز مخالفتهم اذ اعرفت هذا يدل  
 الله فاعلم سلمان الله ارجعنا الى التماثل في غسل الاعضاء احوط والظواهر ارجعنا  
 الترتيب امكن بعد الغسل يدفن بلا خلاف في صرح جمع بعدم وجوب الصلوة عليه  
 وهو المشهور بل ادعى الاجماع عليه وان كان عضواً تاماً وعين الجنب يدفن  
 يصل عليه ان كان عضواً تاماً او عظماً مفرداً والاول اظهر لكن لا بأس  
 ان يصل عليه بنسبة القرابة بل لعله احوط للدلالة بعض الصحاح عليه و  
 ارجعنا عظام الميت كلها فلا كلام في انه كالميت بل يظهر من كلام  
 المحقق للعاصم انه ارجعنا كثرها فهو ايضا عندهم في حكم الميت والله  
 يعلم والمباين من الحق كالباب من الميت على الاظهر خلاف بعض اصحابنا وان لم يكن  
 العلم اقصر على انه في خرقاة ودقته على المشهور بل يظهر من الحديث في الخلق عنه  
 الموضع الرابع المرحوم يغسل ويحفظ ويكفر ثم يرحم ويصل عليه ويدفن بلا غسل  
 وكذلك المرحومة والله اعلم به لا خلاف نصاً ومثلاً هل يشمل الحكم بل موجب قلة

كما هو المشهور بل ادعى الاتفاق عليه ام لا اقتصار على مورد النص كما استظهر في المنتهى  
 هل الاحوط ان يغتسل ويغسل بنية القرية <sup>تقديم</sup> اقل او مر بالغسل والتخصيص وجهه  
 ظاهر في الحدائق تخصيص وجوب الامر بما اذا كان بجمله لا بل قال في الروض في  
 تحته عليه والتحذير بدينه ويد غيبه بعد الموت لقيامه مقامه نظر هذا بالنسبة الى  
 الاخر اما بالنسبة الى المأمور فيجب عليه امتثال الامر وقال في الحدائق النص خال عن الامر  
 به الصكاحم وفي لالة الخبر على تقديم الغسل هل هو غزبية او رخصة وجهها اقربهما الله  
 ولعله احوطهما اقول ظاهر النصوص والفتا وهو كوز التقديم غزبية فعمل الاحوط مع النسبة  
 اليه والى الامر هو التقديم ج قال بعض الاصحاب ظاهر الخبر هو كوز هذا الغسل الذي يقدر به  
 مشتملا على الغسلات الثلاث فيه بحث الا انه احوط ان هل يدخل تحت هذا الغسل  
 مع تقديره شيء من الاغتسال فيحصل به التداخل ام لا المسئلة لا يجلو عن  
 امثكال وسبيل الاحتياط واضمهم لو سبق موته قتله لم يقطع  
 الغسل وقالوا لا يجب الغسل بعد موته هو الظاهر من النصوص من هل  
 يجب الغسل على مريض بعد برده ولعله الاحوط ان لم نقل بكونه  
 اظهر وجزم في الجواهر بعدم وجوب الغسل مع الظاهر انه لا يقدح الحدث  
 الا بعد برده ولا في اثباته واحتمل في الذكر مسأواته لغسل الجنابة وهو  
 محتمل وكذا لا يقدح الحدث الا كبر بعد وفي اثباته ولو كان جنابة  
 وان اوجبنا الاغتسال اذا تحقق وجوب غايته او مطلقا ط لو عدل عن قتله  
 بما اغتسل له الى اخر موافقا للاول كقول القضا ص عليه بقتل رجلين مراد والاحد  
 القضا ص غتسل لذلك ثم عفر عنه في مراد الاخر او مخالفا لقول والوجيم فمر الشهيد  
 وجوب التحذير ولعله الوجه وقول المحقق المعاصر عليه في حكمه من بعض اشترط الغسل



بتحقيق الامر فلو اغتسل من امره لم يكن مجزئاً وهو لا يجزئ عن جسد يانظر عن الرض  
 انه يعتبر في الاعمال يكون الامام او نائبه وقوى في الجواهر انه لا يعتبر وهو الموحى  
 قد يقال باعتبار الامر من يجوز له التمسك بعد الموت استظهر في الجواهر انه لا  
 وهو الظاهر **يب** لو ترك الامر لفعله فالظاهر وجوب التمسك **يج** قال في  
 الجواهر اقتصار الم على ترك الغسل عن المبسوط ترك ذكر التكفين وعن الجامع  
 ترك التحنيط لكن الظاهر منهم ارادة الاختصاص اذا الرواية التي هي المستند مشتقة على  
 ذكر الجميع والامر كما افاد يدل قال فيه ولو احداً من الاصحاب تعرض لغسل ما  
 يخرج منه الدم على الكفن ولا كيفية تكفينه ولعله يترك موضع القصاص  
 ظاهراً قول لعل لا حوط ان بطر الكفن كما ان لا حوط ان يظهر جسداً اذا لم  
 يثبت الاتفاق على علمه كما ثبت على عدم قسيلاه بعد الموت لكن على ما  
 في النصوص الفتاوى ربما يجعل قرينه على عدم وجوبه وهو العالم الى وضع  
 الخامس المشهور بين الاصحاب ان المحرم اذا مات فهو كالحل الا انه لا يقرب  
 الطيب فلا يحفظ بالكافور وغيره **ع** قيل انه لا يغطي راسه وهو ضعيف فوايه  
 الفرق بين احرام الحج والعمرة مفردة كانت او متعابها الى الحج ولا يبركون  
 موته قبل الخلق او التقصير او بعدة قبل طواف الزيادة واذا مات بعد ما غن  
 العلامة انه يحفظ وذكر في الجواهر احتمال وراي الحكم على الخلق والتقصير  
 ثم ضعفه وان قبل ادام فهو محرم فلا يحفظ كما رجسنا والله يعلم ولا يلحق  
 بالحرم المعتد بعد الوفاة لا المعتكف مرجح في حرير الطيب عليها البطلان  
 القياس عندنا **ج** ان وجد بعض المحرم فهو كالحرم لا يحفظ **المبحث الثالث**  
**والغسل** هو ناسط **الا** في اجر تفصيل الموضع ما يقال عند الغسل فغن

الباقر عليه السلام ايما من غسل مونا فادى حقيده الامانة لا يغفر الله قتلت  
 كيف يؤد فيه الامانة وقال لا يجبر ما يجر وحد لا الى ان يدين الميت قيل يحتل ان  
 يكون حده الحر من جرك الام الصادق وكيف كان جواز الاخبار بعد الا  
 بلا كراهة محل شكال واذا كان المقصود اظها شينته فلا يعبد التحريم فقد  
 روي عن رسول الله من غسل مونا فادى فيه الامانة كان لكل شعرة منه  
 عترة في الجنة ورفع له مائة درجة قيل يا رسول الله وكيف يؤد فيه الامانة  
 يستر عورته ويستر شينته وان لم يستر عورته ولم يستر شينته حط حرم  
 وكشفت عورته في الدنيا والاخرة وعن الصادق عليه السلام من يغسل مونا  
 يقول رب عفوك عفوك لا عفو الله تع عنه وعن الباقر عليه السلام كان  
 فيما ناجى الله تع به موثقه قال رب من غسل الموثقة لرب تم اغسله من نوبه  
 كما ولدته امة وعنه عليه السلام يقول الغاسل اذا قلبه للامر هذا بدن  
 عبدك المومن قد اخرجت وجهه وفرت بينهما عفوك عفوك الثاني يجب امام  
 الغسل إزالة نجاسة عذبة بالاخلاق ظاهر نصا وفتوى ووجه انزالتها  
 مع بقاء نجاسة الموت هو التعبد الثالث عن ابي الصلاح يجب ان يتوضأ  
 وضوء الصلوة امام الغسل وذكر المفيد وابن البراج الوضوء في صفة غسل الميت  
 وعن الشيخ في انه ان توضأ كان حوط الا ان عمل الطائفة على ترك العمل باور  
 فيه وعرب كثر المتأخرين القول بالاستحباب استقر في الحديث في  
 بالتحريم وما استقر به اقرب لكن لا بأس بان يتوضأ بنية القربة ولا  
 ينوي التعبد حذام من التشريع الرابع وكيفية الغسل في مشقة على الوجه المندوب  
 والمكره اما الوجه في مورد ان يغسل بالاباء المسنون بماء الكافور ثم بالماء القراح



بلا خلاف فضاؤا فوقه كذا انه حكم من سئل ان لا كفارة بغسل واحد عن ظاهر الحديث  
 حجة عدم وجوب الترتيب فيها وكذا القولين في غاية الضعف اختلفوا  
 فيما يضاف من السدر الى الماء فمن جمع يكفي من ماء وعن بعض ما يصدق عليه انه ماء سدر  
 وقدره المفيد برطل وابن البراء برطل ونصف في بعض الروايات سبع ورفقات في  
 صحبة شئ من السدر وشئ من الكافور والطاهر جعلها على قدر مسدود يحصل به  
 التطيف على قدر من كافور يحصل به رائحتها لكن مع ذلك لو لوحظ بقاء  
 اطلاق الماء كان لحوط وجمع فدا جازوا عدم بقاء الاطلاق ابتر وقد صرح  
 العلامة باشتراط بقائه وقيل انه المشهور ونظيره من كلام البهائي  
 التوقف يعتبر استهلاك ورق السدر سواء كان مطحونا او مرسا وقد سئل  
 الكافور بنصف مثقال في بعض الروايات ان امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام  
 غسل رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثة مثاقيل في خبة حبات كافور وفي اخر نصف بحبة  
 والظاهر ان الواجب ما ذكرنا ولا فرق على الظن الكافورين جلالة وغيره لكن  
 عن ظاهر بعض القديس وجوب كونه من الاول والمراد به قطع الجبار من الحام الذي  
 لا يطهر قبل غسله به عدم اجزاء المطبوخ انه يطهر بدين الخبز او قولوا ذلك  
 ثبت لم يخرج عند احد لكنه غير ثابت الاصل الطهارة وقد يقال لا يشبه الحام للخروج عن شبهة  
 الخلاء وشبهة النجاسة اول ما قال في الجواهر من ان الظاهر من اجزاء المطبوخ  
 غير الطاهر هو العالم بان يستر عورته اجمالا قال بعض اصحابنا وجوب الستر انما هو منع  
 فاذا امكن من دون الستر لم يجب ثقل ان الستر مستحب انما الحرام النظر للسئلة لا ينال عن  
 ولا حوط ان لا يترك الستر استظهاره في المنع وقد يستثنى من ذلك الزوجا والحوط السدر  
 اي عن المعبر عدم وسر السدر الصبي الذي يجوز للنساء تفصيله شرعا وعن بعض المتأخرين

عدم وجوب ستر عورة الصبي الذي يجوز للفناء تغسيله في حجة ولاحوط السائر  
 مطلقا مع الترتيب ريبا بالراس فخر الجاني من ثم لا يبر في الغسل الا بالثلاث واما  
 الاتفاق عليه وعن بعض المتأخرين يسقط الترتيب في الماء غسلة واحدة ولاول  
 مع كونه احوط اشهر اظهر ان غسل الفاسل بنية القرية وعمل هو الصانع او المقلد  
 هو الاول استظهر في الحدائق الثاني والاحوط ان ينوي كلاهما كما قال المولى  
 المجلسي ان كان الفاسل على الظاهر الصانع الظاهر من الاخبار ارا اعتبار المأثلة  
 انما هو القلب والكان احوط فيه ايضا اعتبارها والظاهر انه انما للوعليه  
 الفاسل اكلانه قد يوصل الماء بمقونة يد وكم لا شك ان يكون الفاسل اكلانه قد يكون الصانع المقلد  
 وقد خالفوا في انه هل بنية في كل من الفسل الثلاث يكتفي او لا يكتفي بها يظهر من كل البعض عدم اعتنا  
 الحق في اعتبارها والاول مع كونه احوط اظهر هذا كان كما ما شرع من الجبادات انما  
 يجوز العقل الاثيان بها سهوا وان كان مستبعدا عادة اولاد ذرية القرية والتعمد بها  
 على اعتبارها فيها وان كان فعل لا يفعل اختيارا الا بالنسبة فليس ما ذكره مبينا على  
 كونه النية عما نرى عن الحديث النفسى والنصور كما تصور في الحدائق فلا تغفل  
 عند الله هم اعدام الخلطان وجب التغسيل بالماء الفراح بالاخلاص ظاهر لكن  
 هل يجزئ غسل ام يجزئ مرارة قولان احوطهما الثاني ولو عبد الخليط او احدهما قبل  
 الدفن فالظاهر وجوب الاعادة وقد توقيت في الحدائق وليس لشيء ولو وجد بعد له  
 يثقت بلبثه وتغسله ولو لبس فزوجا فاعل الاحوط ان يغسل ولو عدم السد  
 في تغسيله بما يتقوى مقامه كما نخطى استشكل العلامة والظاهر ان الاشكال في الجواز  
 للنسب عدم الوجوب كما انكادى الجواهر والاستقبال لميت حال الغسل على قول  
 احوط والمشهور الاستحباب فيظهر من رواية الكاظمي وعباران الاستقبال



بما طر قدميه الى العسل وظهر من ركبتيه الى ابعجاز الحيا ويد ذلك ويد وجعله على النحر  
وجعل وجهه الى القبلة والاول مع كونه اشهر لحوط ثنبيه لاخذ الماء الغسل غير التطهير  
على الاظهر عن بعض اصحابنا ان لكل غسلة صاعا وقيل غسل بتسعة اطال في كل غسلة  
واما اللندون فاشبهوا ان يغسل عرايا مستور العورة على قول وعن ابن عقيل السنة ان يغسل  
قيصره وعن ابن جرير وجوب تغيبه مجردا وقيل بالحيار وهو اشبه وان كان غسله عرايا  
مستور العورة لا يخلو عن رجبان وهو العالم ان غسل في قيصره يظهر من بعض القول <sup>بطهارة</sup>  
القبض بطهارة البيت من غير عصران خلا عن نجاسة خبيثة والا وجب التها او لا وكذا النجاسة  
التي يوضعها على فرجهم والتي يلها على يدك تظهر من غير عصر يظهر من كلام بعض  
احتمال افتقار طهارة القبض الى العصر مع عدم الاحتياج الى تطهيره مادام على يد البيت  
عدم تنجس البيت وعن الشهيدي وجوب العصر والا قرب ان يعصرها امكن فيكون بطهارة  
ولا يتوقف طهارته على النزوع بفق القبض النزوع من تحتها ويظهر من كلام  
الاكثر استحباب ذلك لتغيبه عاريا ويستفاد من خبر عبد الله ابرهنا ان انه يخرج  
اذا فرغ من غسله وينزع من رجليه والاول ان يفتق اذا اراد نزعه سواء بعد الغسل او  
قبل الغسل لكن بشرط اذ الوارث فان تعدل لصغره او غيبته لم يخرج على قول  
قبل يجوز مطيما مع عدم تحقق النسي عنه والاول حاطح غسل اليد بـ الى  
نصف الزراع والفرجين ثلاثا في كل غسلة بما قبل الغسل ان يدخل مع  
النحر هو الاشارة غسل الرأس قبل الغسل برغوة الشار ذكر ذلك بعض اصحابنا  
والبدء اة في غسل الرأس المستحب بالشق الايمن ثم الايسر ويحتمل استحباب ذلك مطر  
غسل كل عضو ثلث مرة في كل غسلة ويظهر من الحداث ان الاثناء الواسع كالحميدة  
يقوم بغسله من الغسل لا الثلث الا حوط التثليث مطح ان لا يقطع الماء في كل

غسلة موهبة الغسلات واجبة او مستحبة حتى يتم غسل ذلك المصنوع وان غسل  
 الغاسل قبل التخصيل ذكر ذلك بعض الاصحاب ويظهر من كلام العفان انه يستحب  
 ارسبه وعن العلامة الحلي قبل باستحباب الغسل للتخصيل الميت فالتخصيل قبلها وان لم  
 يمسه في ان يجعل مع الكافور في الغسلة الثانية زينة وعن الشيخ انه فصب الطيب وهو  
 قصب من الهند وقال في تعريفه القمح يضم القفا وقم الجيم المشدود والحاء المائلة او قم  
 القاد اسكان الميم وكان رجل من اهل البحرين جاءه عندك في حديثي فسلت عنه فقال هو  
 هذا وأشار الى شجر يقال له في الهند التلس يضم التاء المشدودة وسكون اللام وكسر الشين  
 هو من اقسام الرمان شديدا الى الراجحة يعظمه مشركو الهند ويغشونه في معابدهم يا ائمة  
 الماء اذا بلغ حثويه حال الغسل ييب ثلثين صاعا ومفاصله برقوقا زانتعت  
 عليه فليدعها وليسحب ذلك قبل الغسل وعلو عقيق انه نقاء مطايع الرفق به حال  
 الغسل فلا يعصر ولا يغمره له مفصلا يلى وضع الخرقه على اليد حال تغطيته ما  
 سوى العورة ذكر بعض الاصحاب اما عند غسلها فواجب ان توقف التخصيل على المس ويظهر  
 كوى التردد فيه ولا وجه له يله تغطيته تحت السقف يوبى ذلك الماء الكثير في التخصيل فقد  
 روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصى على عليه الصلوة والسلام ان يغسله بتسع قربين  
 ان يدعوه عند التخصيل بالماء ثور وقد مر في ان يوضع على ساحة والظان المراد بها هنا  
 مطاوع الخشب قال بعض اصحابنا وينبغي ان يكون موضع الرجلين اخفض حاشا من اجزاء  
 الماء تحتها لئلا يجر به بعض الروايا وطاس يقدم الموح الذي يغسل عليه اليه ولا يجل  
 التي تروى بالخصيل ان يجدها الغسل خفيفا ومجلاه وكيف يكون الخفيف نكاح القبلة ويظهر من الحديث  
 احتمال تحريم ادخال الماء في الكف الثمين قال في كتابنا ان يجل من القطن لا يجزم منه ولا يجل من القطن  
 وصا الى القطر الذي به وعن سياره يوضع القطر على دبره وعن ابن سيرين يخشع خلفه الله



بالقطر ولا يخشى في دبره ولا على الاحوط ان يوضع على الفسل والمدر شئ من القطن  
 مخافة ان يخرج منه شئ ولا يجعل في الدبر والقيل شيئا فان المبيت حرمة كما لا يخفى  
 الفاسل على عينه ذكر جملة من الاصحاح والمنصوص على جانبها كمن تظنه امام  
 الفسلين الاولين سكاريقا ان لم يكن جلي لا يسم في الثانية فان خرج منه شئ بعد  
 الفسل فليتب ولا يعيد الفسل على الاشر لا ظهر خلا لا يعقل حيث لا يجد الاعادة واما  
 اذا خرج في اثناء الفسل فمن المشهور عدم الاعادة ولا راقف على نفس فذلك مسيل الخطا  
 واضح واما الجملي ففيل لا يجزى كما وجوب بل قيل لو حضت فغشوبة امه وبظهر من  
 الجواهر استحباب ترك المسح مع الرفق ومع العنف وجوبا والاول مع كونه احوط محتمل  
 ان ينشف ثوب بعد الفسل كما مرار اليد على حبل المبيت واما المكروهات فعدة  
 اشياء اقام المبيت على الاشر لا ظهر بل لا اعرف فيه مخالفا الا ان الحق في رطل في  
 ثوب الكراهة وما ورد في الامر بمحول على النقية وقلة الغشوبة حرمة رطل راسه ونحوه  
 ونسريه لحيته وقلراظفاره على المشهور وحرم ابن حمزة ونقل الشيرازي اجماع على حرمة  
 قص الاظفار وتنظيفها من الوسخ بالخلال ونسريه اللحية وفي الحسن او الصبر لا يمس المبيت  
 شعر ولا ظفرا فان سقط منه فاجله وكفه والقول بالحكمة مع كونه احوط لا يخفى  
 قبح ولا ظهر وجوب حمله مع المبيت كفه ولعله الاشر فحولا يحتاج احيال الماء في باطن  
 الاظفار ولو اوصى بذلك فعلى المختار لا يفقد وصيته واما على المشهور فير المبتاخرين فلا  
 اعرف ليل على وجوب انقازها وما وجد في كتمان الاصحاح لا يشعر بذلك فهم  
 كما عني العلامة مد ظله تعالى عن جدك العلامة اعلى الله في دار الكرامة مقامه  
 عن بعض علماء المراق انه حكم في رجل اوصى بتطليقة عاتقة بالنورة ان يفقد  
 وصيته وهو العالوج غسله بالماء المسخن بالنار عن الشيرازي لو خشي من البر

انقضى لكرا هتراقول ولا اشكال في الخشية وعن الفقهاء فليس يخرج قديلا ومنهم من  
 بعض المراسيل استحباب التسخين مائة كمال الميت عند بره يتوفى منها في الفقهاء  
 فيه بالفاتر الامر سهل وجعل الميت حال الغسل بغير رجلية وعند الضرورة لباس  
 هم الدخنة مسائل الجدود وغيره من خلاف من تغسيله تناثر جلد كالحرق بنميم  
 بالاختلاف لم يكن تغسيله بالصبي وان امرار اليد ولا غسل ويظهر من المبدأ المذكور  
 في وجوب النميم بغيره في صحبة عبد الرحمن الحجج عن الحبيب في الجنب والمحدث  
 والمتيم اذا حضر الصلوة ولم يكن معهم من الماء الا بقدر ما يكفي احدهم قال يغسل الجنب  
 وتدفق الميت بميم وميتيم الذي هو على غير وضوء ولا الغسل من الجنابة فريضته و  
 غسل الميت سنة مع اداها الجنب والنفساء والحائض والجنب الخائض كغسل الميت  
 على المعروف بغير الاصل ولا يجب غسل اعضاءه لا يستحب الحامل اذا ماتت ولولده ثلث  
 بطنها من الجانب الايسر ويخرج الولد ونحوه الموضع واما لومات الولد وهرجة يدخل الرأ  
 يدما في فرجها وقطعته واخرجه قطعا وعن المحقق فان لم يتيسر المرأة فالرجل من الجاه  
 فان لم يتيسر جازان يتولى غيرهم اقول وان قيل يتبعه الميم الشيخ الفاضل الحريم مع فخذان النساء  
 كما جسد لا يعده حجج الفاضل على المحرم لغير الفاني واذا ماتت لولدا يضر دفن معها الا  
 اذا خرج بعضه من العلامة انه يخرج ويغسل ويكفن ويدفن وان لم يمكن اخرا دفن مع آ  
 ويغسل الخارج وهو الموجه هم قال الشهيد لو بلغ الميت ثمان مات فهل يشق جوفه وحاف  
 احدها وهو الذي سرجه في الخلق سوا كان له او لغيره بقول النبي صلى الله عليه وسلم حرمة المسلم  
 ميتا كحرمة حيواته والثاني نعم توصل الى استيفاء المال عن العلامة ان كان له لم يشق بطنه  
 ويحصل ان يقال ان كان كثيرا جاز الشق واخرجه وعلله حسن ان كان لغيره فان كان  
 باذنه فهو كماله وان كان لغيره فانه فيجوز ان لا يشق بطنه ويؤخذ من تركته ويجعل



يشق بطنه اقول والمسئلة لا تخلو عن اشكال وعنده لو كان في اصبع الميت خاتم  
 او اذنه او يد شي من الجلي وجب ان لا يمكن ذلك بر من غير تمثيل لليت اقول  
 وهو الوجه وارايتلزم التمثيل فالحوط للورثة الا ان ياخذوا فان استغوا في المسئلة  
 موضع اشكال هو العالم المقصود الرابع في التكفير لا خلاف في وجوبه بديانة  
 المسلمين ومركب مؤمن كان فمركب كسوف الى يوم القيمة رأسه عن الباقر وعن  
 الصادق عليه السلام مركب كنهه في بيته لم يكن من العاقلين وكان عاجزاً  
 كلما نظر اليه وههنا مسائل **الاول** التكفير لا يجب في النية نعم يتوقف استحقاق الثواب  
 على نية التقرب يظهر من الروض اعتبار النية فيه واحتمال تحققه لا ثم احتمال لا يجب  
 هو في غاية البعد **الثانية** المشهور بدين الامتحان الكفن المفروض ثلث اثواب من  
 وقميص وازرار والميز بكسر الهم والحركة الساكنة واطلق عليه الاثر في اللغة والاختلاف  
 ويجري منه مساهة عرفاً على الظاهر حد لا بعض ما يستمر ما بين السرة والركبة معاً لا بانه  
 المفهومة منه وعن الجراسم ما يستمر من سرته الى حيث يبلغ من ساقه ويحتل الاكفاد فيه  
 بما يستمر العروة قبل استحان يكون سائر ما يبر صلبة وقد قال بعض المتأخرين وبعض  
 الزايد عن الواجب ان يكون باذن الورثة او وصية الناقذة وان ناقش فيه بعض لكنه احوط  
 والواجب من القميص مساهة على الظاهر والمعتبر انما هو عرف زمان الشارع وان جعل فاعل  
 بالاحتياط لعله لازم وقدرة بعض ما يصل الى نصف الساق واحتمل الاكتفاء به وان لم يبلغ  
 نصف الساق ويحتمل الى القدم بالشرط المقدم بل قيل يستحب ويعتبر في الاثر ان يشمل جميع  
 طوله وعرضاً بلا خلاف في استيجزادته طوله بحيث يكسبه من قبل راسه وجزءه  
 كما عن بعض ما يحجب عن التمهيد في المسئلة لا تخلو عن اشكال وسبيل الاحتياط واضح واما  
 زيادته عرضاً بحيث يوضع احد جانبيه على الآخر فمن بعض المتأخرين القول بالوجوب

وعن جمع القول استحبنا في الاول احوط وعرضنا في الاكفاء شيئا واحدا اختيارا فاعلمنا  
 اصحابنا والمذكور في الاخبار انما هو ثوبان وقبض او ثلثة اثواب في المتبادر منها نحو ما ينبغي  
 لجميع البدن واختاره جملة من متأخري المتأخرين والاول مع كونهم مشهورين عليه  
 ضحك الاخبار بل عليه جمع عليه بين علماء الاخبار الثلاثة لا خلاف بين اصحابنا  
 في انه عند تعدد القطع الثالث يحتمل ان لا يتيسر شيء في غير كفن الراية عن  
 الجنب ما نقول بالتخيير بين القميص واللقافة الثانية وان كان القميص افضل واختاره بعض  
 المتأخرين والقول المشهور احوط الخامسة اعتبار الستر في كل ثوب مع كونه  
 احوط محتمل من بعض الاخبار واخبر الشهيدي الثاني الاكفاء بموافقة البدن بالثلاثة فلو  
 كان بعضها رقيقا بحيث لا يستر العورة ويحكي البدن الجازع حصول الستر بجميع قطعها  
 من الحدائق عدم اعتبار حصول الستر بجميع ايضا الساسية الظاهر انه لا خلاف في عدم  
 جواز التكفين بالحجر المحص للظان انه لا فرق هنا بين الرجل والمرأة بل ادعى الشهيد الاتفاق  
 عليه وعن العلامة احتمال كراهية المرأة وفي المنع ج باللفظ الاشبه الجواز ولعل احوط  
 ان لا يفر في شيء غير القطن الخالص في الخبر الكثر كما في اسرار الجفون  
 به والقطن لا يفر في شيء ولا يشعر بغيره كلاف في جوار التكفين فيه وعن الصدوق انه لا يجوز  
 التكفين في النحان وهو احوط قيل وفي جواز بالجلود ترد اقول والاحوط بل الظن  
 هو القول بعدم الجواز وفي المتن من الشعر والوبر لعل المشهور الجواز ولا نحو عدم التكفين  
 واما اذا كان الشعر من نجس العرق فلا جواز في نزع وهو العار ولا يجوز التكفين بالنجس اجماعا  
 وكذا بالمغصوب وهذا كله مع الاختيار اما مع الضرورة فظاهرهم الاتفاق على عدم الجواز  
 بالمغصوب واما غير من الحرير والحرير والنجس فوجه ثلثة المنع والجواز ووجه ستر العورة  
 لا غير حالة الصلوة ثم يذرع ولعل احوط ان يذرع بغير كفن وليستر عورة له حالة



الساق الحجر او تراب و شئ مما يتسرع ان كان مما لا يجوز التكفين به وهو العالم  
 انما ان لم يكن الكفن دفن عارياً ولا يجب على احد من المسلمين ان يكفنه بل يستحب على من  
 بل ادعى اجماع عليه نعم يكفن مربي المال وجوبا واستحباً على اختلاف القولين  
 الثامنة يوضع الكفن من اصل تركته دون ثلثه مقدماً على الديون والوصايا  
 على الاشهر لاظهار ادعى اجماع على كل ذلك وفي تقديمهم على حق المومن  
 المحنة عليه تردد والظاهر تقدمه على غير ما انفكس التاسعة فيما زاد في الكفن  
 استحباباً فانه ان زاد للرجل على المشهور بل قبل اجماعاً حبره بكسر الحاء وفتح الباء  
 وهو ضرب من البرود تصنع باليمن المشهور ان يكون عبرية بكسر العين قبل او يفتتها  
 نسبة الى بلدنا اليمن او جانب ادنى شتر كونها غير مطهرة بالذهب او بالحبر والكر استحباباً  
 الزيادة جمع من امة آخرين ويظهر من البعض الاستحباب انما هو كون اللقافة التي من اجزاء الكفن  
 الواجب جريه والا اول مع كونه اشهر لا يخلو عن قوة نعم الظان لو اقتصر على المفروض فاستحب  
 ان يكون اللقافة حبرة ويظهر من الجواهر عدم البأس بل انظر بالحبر ولا يبعد استحباب الزيادة  
 للمرأة ايضاً بل ربما يدعى لا تقاؤه عليه ايضاً ويظهر من الجواهر احتمال استحباب كون الحبر تحركه  
 ولا يخلو عن تأمل وعمل الصديق المنشأ يجعل البرد معه حتى يدخله في قبره فليلقه عليه  
 ويظهر من صحيحه عبد الله بن سنان استحباب زيادة برد لا يلف به ولكن يطرح عليه  
 طرماً فاذا دخل القبر وضع تحت سجدته وتحت جنبيه ولعل من استحب الثلث للرجل كما عن  
 جميع من القاسماء عد منها هذه التي يفرق تحتها واستحباب الثلث هو الاظهر بسطها  
 تحتها وعدم تشبهها احوط ولعل منتهى الاحتياط ان يقتصر على اللقافة الواجب وحدها  
 فان بوء استحباب المرأة مط للرجل والمرأة لا يخلو عن شوب سكال وهو العالم فان  
 توجد الحبرة من جمع يستحب لقافة اخرى وعن بعض ان كان ثوباً من ثيابا كان احسن لا يخلو عن

منخرقة لفخذيه اجماعاً ونصاً وفوقه قال في الجواهر ولا فرق في استنباط قزوين  
الرجل والمرأة وعن المحقق عدم بوب الاستنباط بالنسبة اليها ويستحب ان يكون لحوطها ثلثة  
اذرع ونصف كعرض شبر ومنه العلم للرجل اجماعاً وصرح جماعة بان يعتبرها بالنسبة الى الطول  
ما يوجب الهيئة التأسيسية كما في بيان كيفية التكفين ان شاء الله وفي العرض ما يطلق عليه اسم  
العماء وقيل ان ذلك مستحب في مستحب وجعل المدا فيهما الى الثمن ينبغي ان يكون لها خك للتمتع  
عن هامة الاثر والظاهر انهما لا يشتمل على الخنك في كون الخرقه والعمامة من لكن خلاص  
يظهر الخرقه في نذر الكفر المستحب ومنه لفافه لثد المرأة على الاشهر لا ظهره وتوقف فيه بعض  
المنظر للمرأة كما في الحجة للرجل وعن جميع استنباطها مع الحجة فيكون لها ح ثلاث لفائف احدا  
الوجوب من العجب اليه قدس سره انكر وجود قائل باستنباط الثلث ويظهر من كلامه  
من قد ما اصبحت استنباط اربعة لكن يمكن تأويله وينافيه ما ذكرنا من اربعة خمسة فهو مستند  
والمستشهد عند اصحابنا ان المنط بالتحريك في خط طمعة للزينة فان لم يوجد جعل  
بدله لفافة على الاشبه ومنه قناع للمرأة يوضع لها بدلا عن العمامة بخلاف احد قبل وكنت  
للختم المشكل لان حكمه في الدنيا الاستتار بالقناع وعدم العمامة وهو جسد عور وفي الاحكام حكمه  
حكم المرأة ولا يخلو عن وجهه قال في الجواهر على الاحتياط في تحصيل مستحبين بالعماء والقناع وهو محل انامل  
بل لا يبعد ان يقال الحوط بالنسبة انه ان لا يعم ولا يحنك استلزام تضع المال الحرام مع عذره ونص  
في ذلك العائشة في كيفية التكفين المفهوم كما اكد الاستصحاب من الشرح في اجماع عليه انه لا يبعد ان يجره  
ليته ما بعد وضع القطر في الميت قبل المرأة وقد ذكر المحقق في غير انه يشد طرفها على خوي ومقيا  
منها فخذاه لفافه واحدة وعن الروض <sup>يط</sup> احد طرف الخرقه على وسط الميت اما بان يشق راسها او يحيل فيها  
خيطة او في الشق لعله او ثم يدخل الخرقه برفخذه ويضم بها عوته ضامدة او يخرجها من تحت الشهاد  
الذي على وسطه ثم يلف خويبه وفخذه بما بقى لفافه واحدة فاذا انتهت دخل طرفها في الخيط الذي تحت



اقول ولعل الاولى ان يقال واذا الف الفخذين الى الركبتين فليخرج راسها من تحت  
 رجله الى الجانب الايمن وليعمرها في الموضع الذي لف فيه الخرقه ونظهر من الجواهر ما  
 السنة بشدها من الخنوبين لفها على الفخذين يائى وجهه اتفق ولعله الاقرب و  
 ان كان ما ذكرنا حوطا واولا وقال فيه المراد شد هاتحت القيص لكر بعد المباسه  
 اياها استظهرها في التحفظ من انكشاف عورتها ويدل عليه فحوى بعض الموثقة ولا  
 يبعد القول بالخير مع رعاية التحفظ من انكشاف العورة وان كان الاحوط رعاية المشهور  
 وهو العالم وبعد الخرقه يوزر عليها كما يوزر المحي ثوبه لابس القيص ثم يعم تحتها واشتجبا  
 التحيك متفق عليه ويخرج طرفها ويلفه فضل الشق الايمن على الايسر على الايمن  
 يلتقيان على صدره على المشهور بل ظاهر البعض الاتفاق عليه وفي بعض الصحاح ويرد  
 فضلها على وجهه وهي اما مطروحة او ماوله بان المراد ح فضلها على الصدر فانما يرب  
 الوجه وفي رواية اطرح طرفيها من خلفه ولم اعثر على عامل بها الا انه قال وكشف اللثام و  
 يمكن التخيير بينهما وبعد ذلك يلفه اللقافة ثم الحبرة وشتهاكون الحبرة فوق اللقافة  
 متفق عليه وفيه من بعض الاخبار انه يوزر فوق القيص وهو المحكى عن ابن الجعفي  
 ولعل رعاية المشهور احوط وفي موثقة عما تشد الخرقه فوق القيص ثم الانزاد  
 الخرقه ثم اللقافة والمرأة تكفر ب كما يكفن الرجل غير انه يشد على ثديها خرقه  
 تضم الثدي الى الصدر وتشد على ظهرها ويصنع لها القطن اكثر مما يصنع للرجال ويؤم  
 لها بدلا عن العمامة والقناع والظاهر انه يستر عما راسها كما يقع المحي وفيهم كلام  
 الصدوقين من المنطوق الحبرة ولم اقف على المستند لكن لا بأس به بل رعاية او  
 واحوط وهو العالم الحادية عشرة في التخييط وهو واجب على المشهور بل  
 متفق عليه بين اصحابنا وخلاف سلاسه لم يثبت وهل هو قبل التكفين كما

عن العلامة اوبعد النكفين كما عن ظاهر الصدوق اوبعد الغايزر كما عن  
 حمزة وجمع اوتجيز هذه الظهور وان كان الاول تقديرا على الكفن كما اختاره في الجمع  
 لعل الاول لا يخلو عن قوة وهل يجب المسح كما صح بالحق ام بخبره الوضع ولا ماس  
 كما عن العلامة اوتجيز هذا ويستحب المسح كما عن ابن حمزة اوعيم الراحة ويوضع على ساير النسا  
 ولعل الاول مع كونه احوط لا يخلو عن قوة والمسح هو المسح بالسبعة وادعى الاتفاق عليه  
 قيل ومنها طرف ايماعى الرجلان ولعله يرجع اليه ما قيل ويصح طرف اصابع الرجلين كذا  
 ما حكى عن الشيخ عيسى ظاهر اصابع قدميه وعد العلامة وجمع من المسح طرف الاثني  
 آيتنا والظاهر عدم كونه منقطعا عن الصدوق ويحمل الكافور على بصره واقفه في مسامحة  
 وركبته ومفاصله كلها وهو ضعيف ما يدل عليه من اجبار اقرب محالها التقية وقيل باستحباب  
 تطيب مفاصله وظهر الكفيرة ورأسه وحنينه وصدده وعنقه والخر وموضع الشراك من القدمين  
 وباطنهما والفرج وقد يقال باستحباب تطيب المسامع والبصر والوجه والخر ايماعى والفرج عنه  
 خشو هذه المواضع بالكافور لا الوضع عليها واستحباب تطيب المواضع الاول ان كان محملا للكن  
 يخلو عن اشكال اما تطيب هذه المواضع فاشكال ولعل الاحوط ترك تطيبها فوايد  
 الميت المحرم لا يقرب الكافور واذا الشيعه الاجماع عليه انه يفعل باعداد ذلك جميع ما يفعل بالخلال  
 ويعطى رأسه ولا يطيب من الطيب الا في روفه وجوب الخيط بين الرجلين الساعين ينفذ  
 للواء من الكافور على الاستبراق قريب من راسه هذا اسم السهم به والاحوط ان لا يكون اقل من مثقال  
 ظاهر الصدوق ثلثة عشر درهما وثلث فان قلت فاربعة متاويل فان قلت فثقال وعن الشيخين  
 مثقال وعن الباقين درهم وعن الجعفي مثقال قلت مثقال في الخطب بترية الحبر عليه الصلوة والسلام  
 في المشهورين ايماعى بابل قال في المعتبر لا اعلم الا ايماعى في ذلك ان اقل المستحب من كافور نحو  
 درهم وافضل منه اربعة دراهم واكمل منه ثلثة عشر درهما وثلث في طبر البراج انه قد اكثر



بثلاثة عشر رها ونصفت قول الحق هو الاظهر لان تجد بالاكل بالدرهم ولو كان  
 فالنظر فيه فحال النصوص الا قبل مقدار متقال قبل المراد بالمتقال الدرهم ولو ثبت  
 هم هل يجب استيعاب المسجد بالسهم لا ذهب الى الاول اول الشهادتين <sup>الثاني</sup> ثانيا وتوقف  
 المتأخرين الاول مع كونه احوط لا يخلو عن قوة وظاهر اكثر وصرح جماعة ان كافور  
 السبل غير داخل في هذه التقادير وما كان بعض المتأخرين الى انه يوحذ من كافور الحنوط وهو الا  
 الثانية عشر في سائر منجها هذا المقام وهو اشبه الاول بتشيف الميت بعد  
 النسل شوطا من اجل الاول في تشيفه ان يجعله في ثوب ويحفظه او يطرح عليه ثوبا  
 يحفظه الثاني قل غير واحد من اصحابنا يغسل الغاسل قبل تكفينه ويتوصلوا قال جميع  
 المتأخرين انه خلاف ما يظهر من الاخبار فانها تدل على انه يغسل بعد التكفين وقال الحق يغسل  
 او يوضا وصرح جمع بان هذا الغسل عمل المرحوم عن الذكوة والنزهر وظاهر المعنى من الاستسقاء  
 المسوؤة للتكفين عن الفقهاء يستحب غسل البدن من المرفقين فل التشيف ثم الوضوء والغسل  
 بعد الا قول الاقرب انه يستحب له ان يغسل بدنه من العاتق ثلاثة مرات يمكنه ويجوز للمرفقين  
 ان يغسل عليه الالكبر ولا بعد ان يقال في هذا الغسل كغسله لاجل تكفينه مسوؤا  
 المتكفن هو الغاسل ام غيرهما ان الاقرب استحباب غسل المرحوم ووضوءه بعد التكفين وفاقا  
 للجواهر والدرر **الثالث** وضع جريدتين خضراوين مع الميت اجماعا نصا وموقفا للشيخ  
 وتبين في من طريق العامة في اصل التخيير <sup>ثانيا</sup> ثانيا لا انهم لم يرد نصهم على الشيعة في  
 خلافهم فذكروا كثيرا من ابيات من عراغة للشيعة حيث انهم يوافقون <sup>عليها</sup> ولو كان العباد  
 عا وحر لا يخبر الوارثة في فظها ما صحى في رواية عن الباقر <sup>عليه السلام</sup> الميت اما ان لا يغسل  
 معه الجريدتين فقال ثانيا في عنه العذاب والحسب ما دام العود طيبا وانما العذاب والحساب كله في يوم  
 واحد في عا وحر واحد قد مر ما يدل على ان في جميع القوم وانما جعلت السعة لذلك ولا يصيبه عذاب

ولا حسنا بعد خوفنا اقل والجريئة هي العود التي يجردها عنه الخوض كدام الخوض فيه فانه سمى سغفا والوارث  
 الروايات كلها الاصحى هو الجريئة ولا يبعد اطلاق السعف هنا على الجريئة توسعا وحكم على العجا استنباح جريئة واحدة  
 وهو انكار المتواتر وما علم من الشرح ضرورة نعم يمكن ان يقال ان استنباح جريئة وانما الجريئة انما افضل كما مقتضى  
 الجمع بين الروايات والعلل هذا هو مرادنا نذكر احتمال بعض المتأخرين بعد مجاز لاقتضابا بالواحد لانه تشريح فائدة  
 لا خلاف بيننا في استنباح كون الجريئة من النحلة انما الخلاف في بدلها لو تعدت فقبل كل شجر وطوب عن  
 الشجر في احد قلبه السد والافسح شجر طوب عن الحق فقه السد على الخلاف فهدية على الشجر الرطب وعن  
 الشهيد ان يوجد الخلاف في الزمان والافسح شجر الرطب قيل بالتخدير اقول لو قيل وان لم يوجد  
 النحلة فسر السد والزمان يتخير بينهما فان يوجد افسح الخلاف وان لم يوجد افسح الشجر الرطب كما احسنا  
 وما يظهر من البعض مع عدم وجود النحلة عدم مشروعية غيرها وكذا في جميع المراتب وفيه  
 تأمل واختلفوا في مقدار الجريئة فمن المشهور انه قد عظم الذراع وعرض الصب و ان كانت قد  
 لذراع فلا تناسر او قد شبر فلا بأس عريضة عقيل العنقا مقدار كل واحدة اربع اصابع الى  
 ما فوقها ومنشأ اختلاف هذه الاقوال اختلاف الروايات لا اني لو اطالع على مستند العما في  
 ولعل العمل بالمشهور او ربما بالشهيد ان لكل حسن جائز وما يظهر من كلام نادر السنة  
 بما كان اقل من اربع اصابع او طال عن النزاع وهو ان كان محتملا لذكر للبحث فيه حال  
 اختلف الاصحاب في عللها والمشهور انه يجعل احدها من الجانب الايمن من رقبته يلصقها بجذع  
 من الجانب الايسر يركب يد القبيص والانار وعربا بالجمع جعل الخنصر من رقبته يلصقها بجذع  
 ويد عليه قبضه واليسر عند كبر القبيص والاربع عن الجفأ احدها تحت الابط الايمن والاخرى نصفها  
 عما ان الساق ونصفها مما لا الفخذ وعما ان الساق احدها تحت الابط الايمن ويظهر عن الحق في  
 يراد من الصفة بوضعها معه في الكف في القبر كما في صورة شاة والعمل على المشهور لعلها  
 حر اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في استنباح الجريدين مع الميتين



كونه صغيرا وكبيرا عاقلا او مجنونا وقد صرح بجواز وضع الجريدتين مع الصغير والمجنون  
 الشهيد وكفر فيه تأمل لانها لرفع العدا والحسنا ولا عدا ولا حسنا الغير المكلف قد صرح الاصحاح  
 بانه لو كان الحال حال تقية وضعها حيث يمكن وروي انه ان لم يمكن وضعها وكفنه وضعها  
 في قبره وفي رواية فليستين بها لا يراها يجهد في ذلك جهدا وروي ان رسول الله صم مر  
 على قبر يعذب صاحبه فدعى الجريدة فشقها نصفين ووضعها على القبر جعل واحدة عند راسه  
 والاخرى عند رجليه ولعل الاحوط ان وضعها على القبر ان لا يخالف المأثور وان يجعل  
 الجريدة مشقوقة ثم اطلاق اكثر الاخبار والفتاوى يقتضي ان يكون الجريدة غير مشقوقة  
 وقيل باستحباب الشق ولعل الظاهر التخيير الرابع ان يطوى جانب اللقافة لا يسر على الايمن والايسر  
 على الايسر يظهر من الصدوق استحباب البداية بالشق الايسر وقال ان شاء الله يجعل الجريدة  
 معه حتى لا يخلو قبره فيلقيه عليه وفي رواية ابرس بن البركة يلفه لكن يطرح عليه  
 طرعا واذا دخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه وقيل لا يبعد التخيير بينه ما كان ماضيا  
 ابو كثر الصفاق عليه السلام كتب في حاشية كفن اسمعيل شهيد ان لا اله الا الله وذكر  
 الاصحاح استحباب ذلك على الحجرة واللقافة والقبض العامة والجريدتين وزاد ابر الجريدة وان عهدا  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزاد الشيخ وابن البراء اسماء النبي والائمة وظاهر دعوى  
 الاجماع عليهم وذكروا ان الكتابة تكون بترية الحسين عليه السلام ومع عدها طين وطاة  
 ومع صلب الاصبع وعلم المفيدة بالترية او غيرها من الطين لورعين ابن يايويه ما يكتب به  
 واشترط جملة من الاصحاب التأثير في الكتابه لانه المفهوم منها اقول انك التربة  
 الحسينية اشرف وافضل فان لم يوجد فما تيسر غير السواد فانه يكره او مطلق الصبغ كذا في  
 الجواهر ويحمل تقديم مطلق الطين على غيره وروي ان يكتب على الجوشن الكبير على الكفن  
 روي في العيون من ابن جعفر كفن بكفن فيه حبرة استعماله تبلغ الصبر خمسمائة دينار كما

عليه وعلى السيد أبرطاوس انه في فلاح السائل كان حيا ورام ابنه فاسر قدس الله  
 روحه وهو قريب من فعله قد اوصى ان يجعل فيه بعد وفاته فصر عقبه عليه اسماء ائمة  
 ذكرهم الله في ذلك اذ عرفت هذا سلم الله فاعلم حرسك الله تعالى انه لا ريب في ثبوت  
 مشروعية الكتابة على الاكلان بل استحبابها كما عليه الاصحاب وارجلت عباد اتم  
 فيما يكتب ويكتب عليه وعرض الشهاد التوقف في ذلك لعل وجه له ولكن مع ذلك لا يحوط  
 بل اللازم ان يحتجب اذا علم تلوثه بالنجاسة كاحالة كما يدعى في بعض الامراض ويحتجب عن  
 الكتابات في مواضع بعد جعلها فيها اهانة واستخفافا كالرجلين انا اوصياك بملك الله  
 ابراهيم ذلك مع وصية ان تكفي في اقطاع يكون عليها القرآن كله انشاء الله وان اهل  
 الاجل احسن الكفر في جوارح كما اتمنى انشاء الله وارمت في يدي هذا فاد  
 في جنب ذلك ان الله في دار الكرامة مقام عند جل جلاله العلامة المبرور قدس الله  
 روحه عسى ان يرجم الرحيم الكريم على بركة جوارحها ولكن لا تدرك نفس في ارض مؤمن  
 وقال الحق المعاصر في الجواهر لعل الكتابة على شيء ليست صحيحة مع الميب بحيث لا يصل اليه  
 شيء من القدرة اولى اقول لمراقبه وجه اولوية في ترك الكتابة على الاكلان والعدول  
 في الكتابة الى شيء يستصحب معه فانه انما يعلم التلوث بالقدرة عادة فالظن هو  
 لزوم ترك الكتابة على الاكلان فان احترام المحرم وتكريم القرآن من لوازم الايمان ليس  
 مدار الاهانة والاستخفاف على عجز النية وان ذهابها من حيث يشهد به العرف وانما  
 لم يعلم التلوث فخرج احتمال مع ثبوته عادة لا يصلح ان يكون موجبا لاولوية ترك ما  
 ثبت اولوية من الروايات المعتبرة بالشركة بين الاصحاب واما شتر حتى جمع من  
 احاديث مشائخ الطائفة الاثنا عشر الساس ان يكون الكفر قطعا بل هو الاحوط  
 خروجاً خلاف الخلاف كما عرفت المسامح ان يكون ابيض لا الحمرة فانه وحيث انما



ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة حرام ومنها يظهر استحباب عفا حرام الثامن  
 يستحق الكافور بين ويجعل بفضل عن المساجد على المشهور ويدرجها بين  
 التاسع ان يحاط الكفن بخيوط منه وان لا يبل بالرفق على المشهور ويدرجها بين  
 يأس على الظان بل بغيرة العاشر ان ينثر على الحجر واللفافة والقيصر بل على  
 سائر الكفن ذرية بل على القطر الذي يوضع على فرج الميت وعرا لعل متعدي  
 استحبابها على اللفافة الطاهرة وعن بعض عدم استحبابها على سائر الحجر واللفافة  
 في تفسيرها اختلاف كثير فقل إنها فضيلة بمعنى مغفرة وهي ما يزد على الشيء ولا بدح  
 ان يقيد بغیر ما ذكره تطيب الميت به كالمسك والغبر وعن جمع من القداماء هو الطيب المسحوق  
 ويحتمل حمله على المعنى الاول كما يحتمل ان يكون المراد المعهود بل لعله المتبادر من  
 عباراتهم وعرا الضعفاء طيب باليمن يجعلون اخلاطاً من الطيب يسمى فيها ذرية  
 وعرك في كفيها اللورد والسنبل والقرنفل والقسط والاشبه ويجعل فيها اللادن  
 ويدق وعرك طيب مخصوص معروف بهذا الاسم الا في بغداد وما والاها وعن  
 المقنعة انها الفحة قال في كرهة هي تضم القاف تشديد اليم المفتوحة والياء المملوءة  
 او فتح القاف والتخفيف عن الراوند فيل انها حوت شبه الحنة التي تسمى بالغم  
 تدرك الدقيق لها رائحة طيبة وقال المحقق المعاصرون الجواهر عباد ذكر ما ذكره وقاسير  
 اخرها القول بانها صنف شامل لجميع ذلك مما تقدم فليست هي كل طيب مسحوق مشتمل  
 خاص لا يخالو عن قوة وفيه نظر بل الظاهر اولوية الترك في صورة عدم تحق ما هيبة في  
 الحادي عشر التكفير بالحد يد ادعى عليه اجماع وقد روي عن الصادق أنه قال  
 اوصاني النبي فقال اشتر براء واحدا وعمامة واجدها في التوت يتباهون بها فانهم ولا  
 يستحب ان يكون الاكفان من لخن الشباب احسنها فخر الصادق تفوقوا في الاكفان فانكم

تبعثون بها وعن ابن الحسن لا دل كفتا في من الشريعة بأربعين دينار لو كان  
اليوم سبأ واربعا دينا الثاني عشر الخط التربة الحسينية على صاحبها  
التحية نحو طر الثالث عشر في الذكر وهات في شيئا ان يكفن بالسواد و  
ادعى العلامة اتفاق عليه ويظهر من النصوص كراهة كل مصبوغ كما ذكر  
الشهيد ومنع ابن البراء التكفير في المصبوغ وهو احوط وان يكفن بالمتنج بالخط  
اوله طوار من حبر ومنع ابن البراء والجواز مع كونه اشهر اظهر لكر اذا كان القطع من القبر  
الا فاحوط الترك لكر اذا استحال القطع لظ لزوم التراج القيصر المبتدأ للفكر  
اذ اخط ومنع ابن البراء وهو احوط ان يكفن بالكتان بل ترك احوط هم الطيب مسككا  
او غيره على الاشهر اظهر عن ظاهر الصدوق الجواز بل الاستحباب وان يجبره كان الاموا  
من ان تشيع جنازة حمزة ح ان يوضع على النعش الحنوط ط ان يجعل القيصر المبتدأ  
اكام واذا كان لبس فلا يقطع منها الا ان اراد وان كان مكفوقا لاول ان يقطع منه  
في ان يجعل الحنوط في سمع وبصر وداخل افه على المشهور واستظهر في النعش  
وهو احوط يا اريكتب على الكفن بالسواد ذكر جمع من اصحاب يابيل بالريق  
قال في ذكره الشيخ ورايت لا صحاح تحتوبونه وقال الشهيد ر واما بما في الريق فظاهر  
عدم الكراهة في قطع الكفن بالجد يد قال الشيخ سمعنا مذاكرة من الشيخ وكان علم  
عليه خاتمة تشتمل على المسائل او خروج من الميت نجاسة بعد الغسل وجب التماسه  
الاشهر اظهر لي اتفاقا ولا يعا الغسل وانكار حدثا واما لو اشد في الامانة فغير عجب استقبل  
به الغسل والمشهور عدم الاعادة وهو ان كان يظهر لكن لا حوط الاعادة ولو خرج منه  
نجاسة بعد وضعه في اللحد فبطل الظاهر من كلام الاصحاب اعتقادها وعن ظاهر الذكر في جو  
الامانة اقول ولا حوط ان يدخل في القبر برقا وانما للعسا ونظرها فيه فان تعذر وقف



ارا التمسك على خروجه منه فنظاها الشهيد وجوب الانزاله واخراجه منه وعن الحق الثاني  
 عدم وجوب الانزاله فيه من هتك الميت واذية له والمسئلة محل تردد ولا يبعد ان  
 يكون اخراجه من القبر تطهير احوط وهو العاقل وارا كتب النجاسة التي في قبورها  
 في اللحد غسل على الاشهر لا ظهر وجوبها وعن ابن جنات استحب اباؤه ان كان بعد صعبه فيه  
 فترى على المشهورين الاصحاب ما اصابوا التوابع على الاخر وعن الشيخ يقرب من مطرد  
 في تركه في وجوب الغسل مطلقا وعن الشيخ انما يترك في القبر الذي يمكن الغسل فيه  
 ويظهر من الجواهر الخيارات في الغسل والعسل والعمل بما كان امكن واسهل ولا يخلو عن جه  
 ولو تجبر معظم الكفن بحيث يفرغ لم يبق سائرا فالطح وجوب نظيرة بالماء واحتل وجوب  
 ابداله على الواو لو ثبت والظ انه لا خلاف في ان كفن المرأة على وجهها سواء كانت عاقله  
 ام مجنونة صغيرة او كبرى حرة او امة مطبوعة او ناشرة وخلاف البعض فيها ضعيف  
 لكن في شمول الحكم للمتع بها تردد ومسيل الاحتياط مع المعتدة الرجعية في  
 حكم الزوجة على ما ذكر الاصحاب صرح جمع من الاصحاب بان طاف مؤن التحية كثر البسامة  
 والكافور ونحوها انما عليه لا يلحق بالزوجة غيرها من مخرج النفقة الا الملوك ونحوها  
 الاصحاب الاتفاق على الحكمين لا فرق بين القرن والدرهم والوندو وبين الشرط والمطهر  
 ان لم يفر منه متى وان تحرق بالنسبة ما ذكر وجوب الكفن في مؤن التحية  
 عليه مشروطا بيسا ولو بامره من تركها فلو لم يتركها فصل له عن وقت يوم وليته  
 وما يستثنى في الذير كنهت من تركها ان كان لها مانع من العارمة وشيرة ولو اعسر  
 البعض كمل من تركها كل ذلك مع عدم وصيتها به اما لو وصيت سقط عنه ان فادته  
 هم ونبه في المنتهى بواحد الشيار ثبت انه تسبوع يعني الكفن كان للورثة الا ان يكون  
 نبرع به رجل فانه يعود اليه وهو حيد وانما الاشكال في كفن الزوجة فهل يعود الى الزوج

او يكون ميراثا لو شرها احتملا لان قول لا يعبد سراجا في الاول ان بالنسبة الى الزوج الثاني  
 ارجح واحوط ويستحب ان يكون الكفن من خالص اموال وطهوها فقد روى السند  
 قال لابي الحسن موسى احب تدعى اكنثك فقال انا اهل بيت مهور نسائنا وكنا  
 من طهور اموالنا وفي رواية المفيد عندك كفن المقصد الخامس في  
 الدفن وهو فرض على الكفاية لا علم فيه خلافا بين العلماء والقرض فيه موارد  
 في الارض على وجه يكفر حثته عن السباع ولا يذو اربعة على جنبه الا من وجها  
 الى القبلة قال في بر عليه اجماع المسلمين والنبى امر بذلك ووقف على القبور وفعله  
 قال بعض الاصحاب والوصفا متلازمان فلو فرض جواحد بما يذن الاخر وجها اخر وادعى  
 عليه اجماع لكن في الجواهر في الاجتهاد عيسى الدفن الاول مع كونها طهرا حوط ويتعين الحضر  
 اختيا فلا يجزئ التابو الكاثر على وجه الارض ان تعذر الحفر لصلابة الارض فظاهر  
 الاصح اجزاء النبأ عليه بما يحصل بالوصفا وان تعذر شي من ذلك في موارداته كيفما يمكن  
 ولو في التجر على قول اقرح واحوط ويظهر من المحكي عن بعض التأمل في الوجوب حم ولو امكن  
 نقله الى الارض يمكن حفرها وجب قال المحكي عن كرى وغيره وقال في الجواهر في حق الانتظار  
 به الى وقت الامكان لم اقف من اخبار الباب كلام الاصحاب على تحديد الامكان فهل  
 هو مخافة تغبر وظهور رايته وحصول العسر والمشقة او غير ذلك كذا الكلام بالنسبة  
 الى سائر الاجسام من الكافر والغسل الكفن ونحوها عدا ما في كشف اللثام حيث قال  
 ووقع في الحفر وامن الثقل الى ما يمكن حفره قبل ان يحدث بالميت شيء وجب قول ما  
 ذكره من التحريم لا يخلو عن قرب هو العالم قتل ولو دفن بآبوت في الارض حائرا لا  
 ان الشيعي نقل اجماع على كراهته والمسئلة لو لم يكن اجماعية محل نظر واحوط  
 ترك جعله فيه وعن الشهيد بن والعلامة وغيرهم حرمة دفن غير المسلمين في



مقبرة المسلمين لئلا يتأذى المسلمون بعدة ابرهم وادعوا على ذلك الاجماع و  
 مقتضى التعليل ان تم لا يدفن غير المومنين في مقبرتهم ويمكن ان يكون مرادهم من  
 المسلمين المومنين والشهداء لانه لو دفن غير المسلم في مقبرة المسلمين نشر كان في الوقت ولا يتأذى بالمشقة فانه  
 لا حرمته ولو كان في غير مكان من الراذ عن المسلمين اقول وان لم يكن وقتها كان ملكا  
 لهم وقد دفن بغيره فمهم فالجث في جواز النيشح ان دفن باذنهم فمقتضى التعليل  
 جواز نيشحه ايضا نعم الذمية الحاملة من المسلم تدفن في مقابرهم احتراماً ولو لها كبر  
 خلاف احد الا انه يظهر من المحكي عن الحق الرد فيه وعن المعيد عدم اعتبار  
 مو الوالد بعد ولوج الروح خلافا للمحكي عن ظاهر الشئ وقوى في الجواهر الاول يظهر  
 من فحوى بعض العبارات عدم الاكتفاء بمطلق الحمل ولو قيل تماميته واستظهر في الجواهر  
 والتفرقة بين الصوتين مشكل الاول ان لا يدفن في الصورتين لافي مقابر المسلمين  
 لا في مقابر الذميين هل الحمل من ذن المسلم كاعام لا قوت في الجواهر الثاني ولعل  
 الاحوط في هذه الصوة ايضاً ان يدفن في ارض علياً ولا قوت في الحاق طي الشبهة  
 بالحلال وظاهر جمع عدم الفرق بالذمية والمشاركة بل هو معقد اجماع الخلاف عن  
 ظاهر جمع اختصاص الحكم بالذمية والاول لا يخلو عن قوة ويظهر عن المحكي عن الحق في بر  
 عدم جواز دفن المسلم ايضا في مقابر اهل الذمة ويظهر من كلام بعض المتأخرين الرد  
 فيه وعدم الجواز بلا اذن منهم اظهرهم الاستيذان وحصول الاذن احوط واو  
 اذا عرفت هذا ايد الله فاعلم وفقك الله ان الكيفية المذكورة في الدفن لم ينقلها  
 خلافاً لاعلان بن حمزة حيث يجب الاستقبال ويظهر من الجواهر ايضا الرد في  
 وجوب الاضطجاع بل في الاستقبال ايضا والاول مع كونه اشهر بل متفقاً عليه اظهر احوط ولو  
 راس الميت والجسد المتكامل منه الرأس والصدر فيجب الاستقبال ايضا ولا يخلو عن قوة وقيل

كما يجب جمع الأجزاء مع التمكن بحيث يلتزم منه شخص مستقبل القبله وهو احوط  
 ويستثنى من وجوب استقبال الميت كالدفن مواضع اذا اعتذر معرفته القبلة في  
 اعتذاره لاستقبال كما لو كان يدبر وتعدرا خواجه وصرفه الى القبلة مع تركب البحر على  
 قول فانه اذا مات يغسل ويحط <sup>ويصل</sup> عليه اجاماً وينقل الى البراءة امكر وان اعتذر  
 قصير وضع في حايه ونحوهما ما يرسب في الماء لا يستقر على وجه الماء كالصندوق وشبهه  
 ويشد راسها ويلقى في البحر فيثقل ليرسب في الماء ثم يلقوه وعن ظاهر جمع جوارك  
 وان لم يتعد البرو اعلم ايديك الله ان ظاهر جمع التخيير بين الصورتين جمع اقتصر <sup>على</sup>  
 ذكر القام والماليه بعض المتأخرين وبعض الاول هو الاول بل احوان امكر وتذكر الحايه  
 بحيث يستلزم ادخاله فيها هكذا حرمة تقطع او كسر بعضا والا فالظاهر ان لوية الصوة القام  
 بل لا يبعد القول بتغيرها مع وظاهر كلام الجواهر عدم اعتناء باستلزام ذلك وان كان <sup>شبهه</sup>  
 وهو مستبعد جدا وانكار هذه القضية اطلاق الاصحاب والخبر الواحد في الباب  
 يظهر من بعض الروايات انه لو خيف <sup>عليه</sup> من النيش بقذف في البحر وعظاها العلامة  
 وجوبه وقيل ظاهر الرواية الاستحباب في الاول احوط وهل يجب الاستئصال به حال  
 الرعي كما عن الجنيدين او لا يجب كقوة في الجواهر الاول احوط وقا عليه <sup>بعض</sup>  
 الكلام في الوعاء والة الثقيل بالنسبة الى خروجها من اصل التركة او الثلث كاللحم في  
 غيرها من موان التجهيز لظهور كونها منه وصرح في الحدائق بعدم لزوم <sup>في</sup>  
 راكب البحر وترد في ذلك بعض المتأخرين وقال في الجواهر لا قوى الوجوب اما لو  
 علم التمكن وجب قطعاً ولعل ما افاده احوط اذا كان الميت امرأة غير مسلمة  
 فيستدبرها ليكون وجه الولد الى القبلة وظاهر اصحاب الاغواق عليه <sup>بعض</sup>  
 الحديثان توقف فيه وعن العلام على جانبها الا ليس ليكون الجنب <sup>على</sup> جازاً الايمن <sup>في</sup>



واطلق الكثير الاستعبار من غير تقييد بكونها على الجانب اليسر يمكن جملة على ما ذكرته  
 اذا عرفت هذا ايدى الله فاعلم سلمك الله ان للدفع سبنا وادايا ذكرها في مطالبة <sup>ثلاثة</sup>  
 المطلب الاول في اداب المقدمة عليه وهي امور **الاول** التشيع وهو من <sup>المستحب</sup>  
 المندوب واليها والموكل عليها المستفيضة روي عن الاصمعي بن بئانه قال قال علي بن ابي طالب  
 صلوات الله عليه من شيع جنازة كتب الله له اربعة قرايط قرايطا بابتا عترو قرايطا  
 عليها وقرايطا لا منتظا حتى يفرغ من دفنها وقرايطا بالمغفرة وقد ورد في الروايات ان القبر  
 جبل احد وعن الباقر عليه السلام كان فيما ناجي به موسى به ثلثان قال يا رب لمن شيع  
 جنازة قال وكل به ملائكة من ملائكة معهم رايات تشيعهم من قنورهم المحشورة  
 وعن الجابر عن الباقر قال اذا دخل المؤمن قبره نودي الان اول حباتك الجنة الاول  
 حباتك من اتبعك المغفرة والمعروف من هذا الاصح ان سنة التشيع هو المشي واء الجنازة واداء  
 جانيها وعن المعبران تغدوها ليس بكم وبالصباح وعن كرى كراهة اماها و  
 عنى الى الاكثر وعربى عليل يحى التاخر خلف العادي لذك القربى لما ورد من استقبالا  
 طليعة العدا اياه وعن ابي الجندى ثمينة حبات الجنازة بين يديها والباقيون ورايتها لما ورد  
 ان الصغار عن تقدم سرير ابنه اسمعيل بلا خذاء ورحاء والقول المشهور هو الاظهر ويحتمل  
 رجاء المشي خلف السرير عن المشي بين جنبى السرير وتقليط كراهة المشي امامه اذا كان <sup>عليه</sup>  
 وعن العلامة التشيع ان يتبعها الى المصلي فيصلى عليها ثم ينصرف او سطر الى النفن  
 واكمله الوقوف لعبد الدفن ليستغفر له واطن اذ في مراتبه ما يحصل به مساهة  
 فؤاد الطان استعبار التشيع انما هو اذا كان محل الدفن محتاجا الى النقل والاملاح  
 اخراجه ونقله للتشيع ثم ارجاعه الى مقامه كما ينبغي عند ذلك فعل المومنين عليهم السلام  
 في دفن البيه كذا في الجواهر قول ولا يبعد ان يقال بكونه من المناقاة للتجمل المستور

إليه **و** نقل جنازة من بلد موته فعلى القول بجوازها فالظان متابعها داخله  
 في التشيع المستحب على ان جملة من الاخبار قد اشتملت على مطلق التبعية ففى المرسى عن  
 امير المؤمنين **ع** ضمنت لسته على الله الجنة رجل خرج وجنازة رجل مسلم هناك فله الجنة  
**ح** كبره الركوب في التشيع ففى صحيح عبد الرحمن بن الصديق قال كنت جل من انصا من اصحاب  
 رسول الله **ص** فخرج رسول الله **ص** عتيق فقال بعض اتركه فقال لا اكره ان اركب المشرك بمشرك  
 قال في الجواهر والظاهر المشي مستحب في مستحب لو شيع مراكبا او جرد وهو جيد وتروى الكراهية  
 مع الحاجة ان الركوب عن العلامة اجماع عليه **و** يستحب للمشيح التمشيع والا تقاطر الموت  
 كما يكره له الفحل ولا شغل باللاهي فقد مر عن الصادق **ع** انه قال لا يصالح يا ايها العلم  
 اذا انت حملت الجنازة فاذا ذكر كانك المحول وكانك سئلت الرجوع الى الدنيا ففعل فانظر  
 ماذا تشاء ثم قل عجب لقوم جلسوا ولم عن اخرهم ثم نود فيهم بالرجيل وهم يلعبون وروى ان  
 عليا **ع** شيع جنازة فسمع رجلا يصيح فقال كاذب الموت على غيرنا كتبهم قال على ان يا بوبه في  
 ربنا الله اياك ان تقول ارفعوا يديه او ترحموا عليه او تعزب يدك على فخذك فيحيط اجرك  
 وعن الصادق عليه السلام عن ابياته قال رسول الله **ص** ثلاثة ما ذكر ابيهم اعظم حرمًا الذي مشى  
 مع الجنازة بغير دعاء والله يقول فقوا والله يقول استغفروا لله غفر الله لكم وعن الصادق **ع** ثلاثة  
 لا اذكر ابيهم اعظم حرمًا الذي مشى خلف جنازة في مصيبتها بغير دعاء والله يضرب المصيبة  
 والله يقول ارفعوا يديه او ترحموا عليه برحمة الله اقول اما النبي **ص** عن قوله ارفعوا يديه  
 فاعل ذلك لما فيه من تشييع الترحم والرفق بغير الله سبحانه مع انقضاء عهدهم وافقتكم  
 في رحمة الله فلا يسترحم له الا منه ولا يرحم له **ح** الا هو واما النهي عن قوله **ع** فقوا فلا  
 من اليعمال المندوب اليه وهو العالم ويستحب لصاحب العلم ان ينزع رداءه حتى يعرف من في الجواهر  
 ومقتضى التعديل تغير هيئة اللباس سيما في البلاد التي لا يعتاد فيها البس الرداء وقال **ع**



من مرسل الفقيه وضع رسول الله ﷺ في جنازة سعد بن معاذ فمثل عن ذلك فقال  
 اني رايت للملكة وضعت يدها فوضعت ايديها فوضعت ايديها فوضعت ايديها فوضعت  
 الاولي والعلما اقول فعل ترك النزع في مصيبة غير مطاوع واولى عموم قوله  
 ملعون ملعون من وضع الرءاء في مصيبة غيره قال في الجواهر يظهر من بعض  
 الروايات استحباب التخي لصلب المصيبة عن الشهيد بذكره للشيخ الجليل حتى وضع  
 الميت في الحفرة وعن الشيخ لا كراهة في يد النساء الا الجائز اتباع الجائز واما الخروج للصلاة  
 عليها فاعمله لا بأس به لما روي انه خرجت طهرت ونسائها ووصلت على اختها ربيب  
 يظهر من الحديث استحباب التشيع بالنسبة الى النساء ايضاً وان كانت شابة محببة الاع  
 بالجنازة وعن الشيخ الاتفاق عليه وعن ابن الجنيده يمشي بها جنباً والجنب ضرب من العبد  
 وهو موافق للعامة المتأني التبريع وهو مستحب مجتنبه او لها حمل السرير باربعة حبال  
 وثانيتها حمل الواحد كل من جوانبه الا ربع ففي الخبر انه يغفر له اربعون كبيرة وفي الاحرانه  
 يخرج من الذنوب انه من اخذ بقائمة السرير غفر الله له خمسا وعشرين كبيرة وقيل  
 الافضل ان يمد فيه بمقام السرير الايمن وهو الذي يلي امر الميت فيضعه على عاتقه  
 ثم يدور مروراً في الجانب الايسر بان يضع موخرة الايمن على الايسر واليسر على الايسر  
 حتى ينتهي الى المقام الايسر فيضعه على الايسر وقيل وهو المشهور يد الايسر والصواب  
 الشهيد المتأني ان المراد من جانب السرير الايسر الذي يلي امر الميت فيجعله او لا يجفقه  
 ثم يسو وجهه ينتهي الى الجانب الايسر الذي يلي امر الميت وذكر العلامة الصورة الاولى  
 الا انه قال يحمل الايمن باليسر واليسر بالايمن والصورة الاولى والاولى  
 ان يعلم المومنون بموت المومنين فيسبحون لها الجابة واسراع ففي عن عبد الله بن  
 سنان ينفخون لواء الميت منكم ان يؤذوا اخوان الميت فيشهدون جنازة ويصلون

عليه وليستغفرون له ليكتب لهم الاجر ويكتب لهم التوبة ولا يستغفرون له ولا يكتب لهم الاجر فيهم  
وفيما اكتسب لهم التوبة في غير ذلك من غير ان يكتسبوا التوبة عن الجنازة يؤذن لها التوبة  
قال نعم وظاهر استنباط ذلك حتى لا يخلو الوالد ولا ينافيه الرواية الا ان يكتسب التوبة عن الجنازة  
الا ان يرسل جنازة المصيبة الى من يتخضر به ولعل مراده كراهة التوبة بعد الدفن الرابع  
ان يقول المشاهد للجنازة الحمد لله المذكر لم يحل من السواد المحترم والسواد المتخصص  
والمراد ههنا الجنس ومنه السواد الاعظم والتمتع بالجمعة العاك وكذا ينافي هذا صاحب  
لقاء الله لا نه محمول على حال الاحتضار ومعانية ما يجب من بيع الصفاق وروى  
العامه عن النبي مراراً لقاء الله احب لقاء الله ومن كره لقاء الله كره لقاء فقيل لما لا تنكره  
الموت فقال ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشره من ان الله وكرامته  
فليس احب اليه مما امره فاجاب لقاء الله واحب لقاء الله وان الكافر اذا حضر الموت بشره عذابه  
فليس شئ اكره اليه مما امره فكم لقاء الله وكره لقاء الله وبقية عمر المؤمن لنفسه  
مقتدري لا يتم احدكم الموت لا يدع به من قبل ان ياتي به انه اذا انقطع عمله و  
انه لا يزيد المؤمن عمراً الا خيراً نعم ينبغي له ان يتمنى الموت على قلد يمان يكون عمره مستوفياً  
لعبه فكم قال مولا نازير العابد في دعائه مكارم الاخلاق اللهم عمره ما كان في  
يد يدي طاعتك فانك اعلم مرتعا للشيخ فاقبضني اليك قبل ان تسبق مقتك الي او  
يتحكم غضبك علي الخامس يقول الذي يحمل الجنازة بسم الله وبالله  
وسل الله على محمد وال محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات  
انه دعى الى اجازة ووليتهم الجنازة فانها تذكر الاخوة السابع روي عن  
النبي انه قال ليس لمن تبع جنازة ان يرجع حتى يدفن او يؤذن له اي ياذن له ان يرجع  
والاول لا يرجع وان اذن له الا العذر كما يروي بعض الروايات الثامن المشهور



انه تكلم جليستين على سرير جلين كانا امرأتين او رجلا او امرأة وعن ابن  
 ابراهيم عدم الجواز وانه بدعة ولا يبعد رجحان القول بالكرامة الا ان جواز  
 حمل رجل وامرأة على جنازة لا ينحلو عن اشكال وان اقيم اليه اضطر فلا بأس  
 التاسع لا يتابع النار فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يتبع الجنازة بحجرة ولو كان ليلا حاز  
 المصباح فقد روي ان الفاطمة لما قضت بجها و هم في جوف الليل اخذت في جمارها  
 فسأعته واشغل النار في جرائد الحبل مشى بالجنازة مع النار حتى صلب عليها و  
 دفنها العاشرة يستحب القيام لمن حرت به الجنازة الا ان يكون مسادا راحلها  
 او نيشجها نعم يجتنب استئجار القيام اذا طرأ نوب ولو راسه جنازة غير المؤمن الحاد  
 عشر صرح جملة من اصحابنا بان يستحب النعش هو سر الميت اذا كان عليه فاذا لم  
 يكن عليه فسرير يتأكد للنساء وروي ان اول نعش يحدث في الاسلام نعش فاطمة فيها  
 شكت سكوت التي قبضت فيها قالت لا سما اني نخلت ذهاب لحمي الى الجحيم لي شيئا  
 ليسترني قالت لا سما اني اذا كنت بارض الحبيشة رايتهم يصنعون شيئا وان كل فذعت  
 اسما لبرها فكتبه لوجه ثم دعت بجرأيد فشدتها على قوائم جلته ثوبا فقال لست  
 اصنع لي مثله استرني ستر الله من النار وفي رواية ان فاطمة قالت لعل اعمل  
 لنعش رأيت الملكة بصورته فقال عليه السلام لها اريتي كيف صورته  
 فادته ذلك كما وصف لها وامرت به الثاني عشر ان يحضر القبر قدسوة  
 او الى الترقوة وادعى غيره احد الاقارب عليه الا ان الوارد في المصوص ان حدة القبر  
 الى الترقوة الثالث عشر ان يجعل له الحدافانه افضل من الشق مع صلاية  
 الارض وفي عنه الخلاف بل ادعى عليه الاجماع وادل عليه بعض الصحاح واما  
 ما ورد ان ابا جعفر اوصى ان يشوله في رد في بعض الروايات انه انما اوصى به من اجل

انه كان باذنا فما يظهر من الجحيم الشوق عليه لا وجه له والمراد بالخبز القبر  
 انتهى الى الارض القبر جفرت في مكانا يوضع فيه الميت ينبغي ان يكون واسعاً بقدر ما يمكن  
 فيه الجلوس ليسهل عليه الجلوس لمنكر وتكبر ولا فضل ان يكون درعين شبارا وشق  
 ان يجفرت في قعر شبه النهر يوضع فيه الميت فيسقف عليه الرابع عشر ان يوضع الميت  
 دون القبر يذراعين في ثلاثة هنيئة مما يلي بجليده ان كان جلا وعماثل القبلة ان كان امرئ  
 الخامس عشر روي في العلل اذا نلت ميت لقبر فلا تقدره فان للقبر احوال  
 عظيمة ونفق من حول المطم وكمر صعه قرب شفير القبر اصبر عليه هنيئة ثم قدم قليلا  
 واصبر عليه لياخذ هنيئة ثم قدم الى شفير القبر فيثبثا لوضع في النقل الثالث اللزول و  
 طاقها يقتضيه نعيم الحكم بالنسبة الى الرجل والمرءة ومن عرف في الجواهر تخصيم  
 هذا الحكم به دونها غير محله اقول واني وجدت رواية في كتب بعض اصحابنا تدل على  
 ان الاهلية انما يحتاج اليه للرجال والنساء ليسوا خيرة الايمان وليكن الاحتفظ  
 لان رايها ولكن مع ذلك لعل الاول التميم اذ عدم الاحتياج لا يستلزم الاختصاص  
 الجميع يكون الحكم بالنسبة الى الرجال وكذا فكر بعض الاصحاب استلثت الموضع وهو غفلة  
المطلب الثاني في الاداء المقارنة وهي امور ان يرسل الميت القبر يرفق سابقا براسه انكار جلا  
 عنها وانكار امراته ولا يخل في تعبير ولا خفي ولا عمت ولا حاء ولا شوق ولا وطيب او ان يزل زارده  
 ح ان يقول اذا نظر الى القبر اكرم اجله ورضته من بياض الحنة ولا تجعله خفا من جفرت النار اذا دخل القبر  
 فليتعوخ من الشيطان الرجيم وليقرأ ام الكتاب والمعوذتين وقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَاِنَّ الْكَرْسِيَّ  
 فَاذا توسط في القبر فليقرأ الحمد كُمُ التَّكَاثُرُ ويقراء منها خلقا كُمُ وَفِيهَا قُنُوتُكُمْ  
 وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى واذ تناول الميت يقول سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِاللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
 وروي ان علي بن الحسين كان اذا دخل القبر الميت قال اللهم جالسا لا مريض فيه ومعدا



ولقد منك رضوانا هم اذا وضع اليدين فليجل عقدا كفته وفي رواية بشق الكف  
 هو ضالفة لما عليه الاصحاب يمكن ان يراد بالشق التفتيح وليستوحدة بارض ونظير من  
 اكثر الروايات ان يقول ذلك تلقينه او بالسريه وان لم يمكن فليفوض الى عقل  
 الناس كرجل اسمه ويدكر الله وفي رواية اسم الله ويصل على النبي واله ويحوي  
 من الشيطان وقراء ام الكتاب المعوذتين وقل هو الله واية الكرسي وقول بسم الله و  
 بالله وفي سبيل الله وعلى همة رسول الله اللهم افتح لي قلب والحقه بنبيه ثم يقول  
 اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وانكار مسيئا فاعف عنه وارحمه ونحوه وزعنه وفي نسخة  
 الرضوى اذا وضع خذ على التراب يقول اللهم جبال الارض عرجبيه واصعد اليك روحه و  
 قد منك رضوانا ثم يدخل يده اليمنى تحت عنقه الايسر ويضع يده اليسرى على عنقه  
 الايمن ويحركه تحريكا شديدا ويقول يا فلان ابراهيم لان الله ربك ومحمد نبيك والسلام  
 عليك علي ذلك امامك ثم يسمي الائمة واحدا بعد واحد ثم يبعد عنه التفتيح من اخره  
 وضع عليه يقول اللهم انشروا حسنة وصلو حدته برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم عبدك  
 برحمتك نزل بسا حرك انت خير منزل به اللهم انكار محسنا فزد في احسانه وانكار مسيئا  
 فحاور عنه واعف عنه انت الغفور الرحيم ويظهر من رواية انه يضع عند التفتيح  
 يده على اذنه وفي رواية يضع يده على اذنه وفي رواية يدنو اذنه من اذنه وفي رواية  
 اسحق ابن عمار يضع يده اليسرى على عضد الايسر ويحركه تحريكا شديدا ثم يقول يا  
 فلان ابراهيم اذا سئلت فقل الله شري ومحمد نبي والاسلام ديني والفراق بيننا  
 وعلى امامي حسنة يستوي الائمة ثم يعيد عليه القول فيقول انك يا فلان قال فانه يحجب  
 يقول نعم ثم يقول تبتك الله بالقول الثابت هداك الله الى الصراط مستقيم عرب الله بينك وبين  
 اولياك في مستقر من رحته ثم يقول اللهم جبال الارض عرجبيه واصعد برحمة اليك

رفته منك برهاناً اللهم عفوك عفوكم ثم يضع الطين واللين ولما دست اللين  
 والطين تقول اللهم صل وخذ وانس وحشته واسن وعته واسكن اليه من رحمتك  
 رحمة تغنيه عن جنته من سوالك فانما رحمتك للظالمين ثم يخرج من القبر ويقول يا الله و  
 انا اليك راجعون اللهم ارفع درجته في اعلى عليين واخلف عقبه في اغابر  
 عندك لحسنه بار العالمين قال موسى نا المجلس في زاد المعاد الا وان يدخلك الجنة تحذ  
 منكبه الايسر يضع يده اليمنى على منكبه الايمن ثم يحركه تحريكاً مستديراً ويلقن قوله  
 ولعل الاوان يد فوفه الاذنه ايضاً ثم قال والنلتين الجامع اسم افعول اسم افعول  
 يا فلان فليكن هل انت على العهد الذي فتننا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده شريك  
 له وان محمد عبده ورسوله وسيد النبي وخاتم المرسلين وان علياً امير المؤمنين وسيد الوصيين  
 امام اقرض الله طاعته على العالمين ون الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن  
 علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن  
 محمد والحسن بن علي والقائم للحجة المهدية صلوات الله عليهم ائمة المؤمنين في حجج الله  
 على الخلق اجمعين واثبتك واثمة الهدى الا باري فلان ان فلان اذا انك  
 الملك المقربان رسولين مرعوبين من عند الله تبارك وتعالى وسألك عنك وعن  
 وعن بنك وعن كك وعن قبلك وعن ائمتك فلا تخف وقل في جوابها  
 جل جلاله ربي ومحمد نبي والاسلام ديني والقراز كك والكعبة قبلتي  
 وامير المؤمنين علي بن ابي طالب وامام الحسن بن علي المجتبي وامام الحسين بن علي  
 الشهيد بكربلاء وامام علي بن العاردين وامام محمد باقر علم النبيين انا وجعفر  
 امامي وموسى الكاظم امامي وعلي بن الرضا امامي ومحمد الجواد امامي وعلي الهادي امامي  
 والحسن العسكري امامي والجهة المنظر امامي هو لا صلوات الله عليهم اجمعين ائمة



وشكاني وقادني وشققنا بهم انوني ومن اعدائهم ابداء في الدنيا والاخرة ثم اعلم  
 يا فلان ابن فلان ان الله تبارك وتعالى نعم الرب ان محمد النعم الرسول وان امير المؤمنين  
 علي ابي طالب لاده الاثم الاحد عشر نعم الاثم وان ما جلد به محمد صلى الله عليه  
 وآله حق وان الموت حق وسوال منك في تكبير في القبر حق والبعث حق والنشور حق  
 والصراط حق واليزان حق وتطائر الكتب حق والجنة حق والنار حق وان الساعة  
 آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ثم يقول ان ههنا يا فلان في الزمان  
 انه يجيب نعم ثم يقول ثبثك الله بالقول الثابت ههنا الله ال صراط مستقيم في  
 الله بينك وبين اوليائك مستقر مرجع ثم يقول اللهم فجا الارض عن جنبيه ومعه  
 روحه اليك لقه منك برهان اللهم عفوك عفوك قال في الحديث هو التلقين  
 اي اذا التلقين اول عند الاحتضار كما تر وبعضهم جعله ثالثا باعتبار استحسان التلقين  
 عند النكفين لواقف على مستند اقول لا بأس بلزقته بنية القربة وان يجعل له وسادة  
 مرتبة ليحل خلف ظهره مدبره لئلا يستلف ذكر ذلك بعض اصحابنا من ان يوضع الترتيب  
 الحسينية على مشرفها افضل الصلوة والتهيئة معه واحتلف موضع جعلها في المقيد  
 يوضع تحت حدة وعن الشئ تلقاء وجهه وقيل في كنفه وعن العلامة الكل جازع عده ونقل  
 ان امرأة قد دفن في القبر هو را لانها كانت تهنئ وتحرف اولادها وان اها اخبرت الصفاق بذلك  
 فقال اها كانت تهنئ بآب الله ابعلاو معها شيئا من التربة فاستقرت اقول وقد ورد في  
 روايات لا مري موضع التربة ومن لم يطعم عليها انكر وجود المستند الذي ورد في بعضها  
 هو صعرها تلقاء وجهه فيها ولا يضعها تحت اسه وفي الفقه الرضا في كنفه  
 ان كان الميت امرأة فلا بد خلها في قبرها الا زوجها وحارها او النساء فان تعذر فاني  
 صالح وان كان شيخا فهو اول وان كان جلا فلا ولا يزال خله في قبره الا نجا واما النزول

في القبر وكشف الوجه فلا يتولد ذلك في المرأة الامرئ <sup>كان</sup> يراها في حيواتها فان قيل  
 فالنساء ولا يتولد ذلك الا جانب في الرجل يتولد ذلك اولى الناس به الا الا بوالا فمن في  
 اليه ولا يتولد ذلك للنساء وربما يتوهم الخلط بين المسبلتين في كلام الفقهاء فلا يفرق  
 بين النزول والانهال فلا تغفل <sup>لشدة</sup> الله وبعد تحير المقام عثرت على ذلك جوهر الكلام  
 والحمد لله على الوفاق ط قال جمع من الاصحاب يستحب تطهير قبر المرأة حال الدفن وعن جمع استجاب <sup>ذلك</sup>  
 في الرجل ايضا وانكر ان يراى فيها والقول الاول غير بعيد يظهر من رد الاستجاب بسبب التو  
 على قبر المرأة بعد الدفن ايضا دون قبور الرجال وربما وقع الخلط في كلام بعض اصحاب  
 بين الامرين في ان يتوضأ المني اذا دخل الميت القبر <sup>يأ</sup> ان لا يفرش القبر بالساج الا ان <sup>يكون</sup>  
 ندية وقيل يجوز بلا ذكر اهة مطوفيه بعد والاو ترك بسبب القطيعة ايها الا اذا كانت  
 الارض نارية لا بأس بسبب طهارة فطرح عليه فتمت خلا وحشية اذا دخل القبر كما مر ذكرها  
 وروى انه يجوز ان يطبق على الميت الساج قبل المراء بتطيق الساج عليه حمله في جوار <sup>فيه</sup>  
 كانه وضع وقابوت قول لا بأس به ان احتيج اليه ويحمل الجواز مطو والمراد بالساج مطو الخشب  
 يابس القبر بما عليه رحليه فلا يدخل ولا يخرج الا من قبل الرجلين وقيل لا يدخل من حيث شاء  
 ولا يخرج الا من قبلها وقال بر الجنيدي في المرأة تخرج من عند اسرها يسير تشريح اللحن بالماء و  
 الطين وهو بناؤه وتنضيدا على جده يمنع دخول التراب اليه روى انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مات سعد بن معاذ فقاموا واصحابه فلما ارسلوه وكفوا وجل على سريره تبعه رسول الله  
 فكان يأخذ من السرير مرة ويسير السور مرة حتى انتهى الى القبر فزار رسول الله حتى لحقه  
 وسقى عليه اللبن وجعل يقول لا ولى حجرا فاولون تراه يا ربها يشد ما بين اللب فلما ان  
 فرغ وحشى عليه التراب سقى قبره قال في لا علم انه سبيل ولا ذكر الله به عبد اذا  
 عملا فاحكم ويقول عند ذلك ما مر من الفقيه الرضوي قال العلامة يقوم مقام اللين

القول



فما يمنع من تعدي التراب اليها كما الحجر والخشب لان اللبنة اقل ولا ريفية فانه المنقو  
وللتعاريك النمايل عليه التراب وظلم القبر ولا يطرح فيه من تراب غيره فانه ثقل على الميت  
ومن يطرحه لا يزيد على ثلث اكنة يدعو بعد ارميسك التراب فقد روى الصفاق يطرح  
التراب على الميت فيسكه عتاف دين ثم يطرحه ولا يزيد على ثلث اكنة فسل عن ذلك فقال كذا  
ايانا بالحق تصدقنا بعتك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم  
نرحمنا يا انا وتسلما ويظهر من دايات اخوان يمال التراب فيطهر الكفن صرح به جملة من الصحاح  
وعن ابن الجنيدي يطعم من تراب القبر وقت الدفن ولا يكثر يطعم بعينه بعدد وكبره اها له دار  
فان ذلك يورث القسوة في القلب من قسا قلبه بعد عن به يله اذا خرج من القبر قال  
انا لله وانا اليه راجعون واما الاداب المتلخ في ايضا امور ان يرفع القبر عن الارض  
ليحترم ويترحم وحده مقدار اربع اصابع مضومة او مفرجة جمعا بين الاخبار واقتصر ابن  
على المضومة وللنفيد وجمع على المفرجة وعن ابن هرة انه خير من اربع مفرجا والشبر طيل  
على الشبر يحمله على النقية وان يرفع القبر لقوله القبور ترفع ولا تسلم والمراد بالرفع ما  
له اربع زوايا قوائم لا المربع المتساوي الاضلاع ومنه يستفاد استحباب التسليم بل يسلكا  
التسليم حراما ان تسلم بقصد الشرح ارجح على القبر المأفود ويانه يتجاف عنه العبد  
مادام النذل في التراب وفي كثر الروايات اطلق الرش والصبي ظاهرها استحباب ان يكف  
وظاهرها لا يصح تقبيل الاستحباب يكون الصبي قبل اسه ثم يدور عليه مع احتراق يسير في  
التعبير ولكن قال في الجواهر هو غير مراد وطعنا في مستحب لقول الصفاق عليه السلام  
في رواية موصى السنة في شئ الماء على القبر ان يستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس  
الى عند الرجل ثم تدور على القبر من جانبك خرم يشر على وسط القبر منه يظهر استحباب  
استقبال الصفا الى القبلة ويستحب ايضا ان لا يقطع الماء وظاهر الروايات يدل على استحباب الرش اذا

سوت القبر لكن روي كثر ان على اربع مائة او صد ان يمشي قبره اربعين يوما  
 او اربعين شهرا كل يوم مرة والشك وقع من الراية ويظهر رواية ان استجاب الرب شرو وضع  
 اليد بعده على القبر فخص بالهاشمي واما مطرحة او مائلة ان يوضع اليد على القبر  
 راسه بعد شجبا الماء مقرحة الاصابع غامرا حتى يبلغ الكوع ويقول خمتك من  
 الشيطان ان يد حلتك ويناكدا شجبا الوضع ان يوضع اليد على الصلابة ولا يبعد ان يكون الوضع عند  
 الراس والعرض شجبا في مستحب فليسحب الى وضعه عند غير الراس كما لو وضع عند غير التعيين عند  
 غير واستجاب لزيادة الغرحة يبلغ الكوع بغير الهاشمي ويستحب الاستقبال ويستحب ان يقول اللهم  
 ارحم غربة وصل وحدته والروح حشته وامر بوجعته وافض عليه من رحمتك واسكن  
 من رحمة عفو وسعه غفرانك رحمتك يستغني بها عن حترسواك واحترامهم من كان  
 يتوكل ومتى زلت قدم فادع بهذا الدعاء وانت مستقبل القبلة ويستحب ايضا ان يقول لا  
 فجا الارض عرجسه واصعد اليك روحه ولقه منك ضوانا واسكن قبر رحمتك  
 ما تعينه عن حترسواك هم وهل يستحب وضع اليد كلما يزار القبر ويختص بحال الدفن لعل  
 الظاهر الاول لما روي عن الرضا من انه قبر اخيه ثم وضع يده على القبر فراء انا انزلناك سبع  
 مائة من يوم الصرع الاكبر وعنده ما مر عبدنا رقيمو من قفراء انا انزلناك سبع مائة من الغفر  
 ولصنا القبر يستحب استقبال القبلة عند زيارة القبر مطاوعة في الجواهر ومن حجان الاستقبال هنا  
 يفرق به زيارة المعصوم وغيره فيقبل القبلة بيد كفيه في المعصوم وفي وجهه غلظ  
 ثم ذكر عن بعض اصحابنا انه قال في رواية ان زيارة غير المعصوم مستقبل القبلة وزيارته  
 مستقبل ومستند بها وقلت لكن النبي عليه السلام في زيارة العيا على النجسين الأكبر  
 رضوان الله عليهم انهم يزارون بخوارية المعصوم لانهم ليسوا كغيرهم ولذا لم يزار احدا  
 عامهم بالنسبة الى فرانه الفاتحة وانا انزلناك معاملة غيرهم مع اعنبا مقابلة الزائر للزور



وهو لا يجاوز عن قريب انتهى **الخصم** وأرسله بالماثور بعد انصرف الناس عنه وهو **الشيخ**  
 الثالث به يندفع سوال منكر وكبر كما نطق به الجواب في انه يضع فيه عند اسه  
 يقول كمال بن ابي نجران قال ان قلادة بنت فلان على العهد المذكور فتنا عليه شهادة ان لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله سيد المرسلين **عليه السلام** وصلى الله عليه وسلم  
 الوصيين انما جده به محمد بن علي بن ابي طالب والبعث حي وان الله يبعث من في القبور  
 قال فيقول منكر وكبر انصرف بنا عن هذا فخر حجة وفي رواية بعد شهادة الرسالة  
 وان عليا امير المؤمنين املك ثم نذكر لامة كلهم سلام الله عليهم فبعضهم لا يدخلان  
 قال في الجواهر الطاعن ان التزام بالماثور وان كان اولى كمال ان الطاعن التزام كونه  
 من الجواب الطاعن كفاً بمن يأمرون لولي ايضاً كما هو معتقد اجماع الذكركم والاجزاء بالمتبع  
 لا دليل عليه اقول لا يبعد الاجزاء كما في الحديث وفي الجامع يلقن بالولي وغيره ولكن يلقنه  
 برفع صوته ان لم ينفعه تقيته ولا اخرا سراً وفي استقبال القبلة والقبول للملقن واستدراكها  
 واستقبال الميت في الاذن والمخاض ان يلقن حيث يشاء قريب القبر لكن الاول ان يلقنه عند  
 ويقض على الذاب بكيفية قال في الجواهر لا يبعد ان يكون اشتراط انصرف الناس ووضع اليهم  
 عند الراس للتقية والا ومرتبات ذلك محل يلقن الطفل قولان احوطهما ان يلقن اذا كان نيراً  
 وخصوصاً المراهق وهو العالم وان يصل لامة الدفرك **كعبان** في اول الجرد اية الكبر وفي الثانية  
 الجرد والقدر عشرة اذ اسلم قال في الجواهر اصل على من الجرد بعث ثوابه اية كعبان في رواية اخرى  
 بعد الجرد التوحيد الاول والثانية الحكم الثامن عشر ثم الدعاء المذكور لا يصلح التنبه  
 على القبر ولا الجلوس عليه ولا تجصصه ولا تطينه ولا الصلوة عليه ولا الشيل  
 بين القبور قال الشيخ ويكره تطيله والمشي عليه ولكن روي عن كاظم عازه قال  
 اذا دخلت المقابر فطهر القبور فان كان مؤمناً استترح ذلك ومن كان ضالفاً

الله وحمل على القاصدين بآثارهم بحيث لا يتوصل إلى قبره إلا بالمشي على حزن وقيل يختص بالكرامة  
 بالقبول وادعى الشيخ الاجماع على كراهة المشي عليه وذكر ايفاء كراهة الاستناد اليه  
 مدعى عليه الاجماع وعبر الجنب لا يحب ان يقضف ولا يخصن ذلك في نية ولا يأس بالبناء  
 عليه ونصب الفسطاط لصونه اقول قيل القضيض هو التخصيص بكرة التخصيص مط ابتداء او  
 بعد الانداس كما عن ظاهر اكثر الامحاب قيل يخص الكراهة بالعادة كما عن الشيخ لما روي  
 ان الكاظم امر بعض مواليه بتخصيص قبر ابنته ماتت بالقيد هو قاصد الممانعة وتكاتبها  
 على وجعته في القبر قيل يخل كراهة تخصيص القبر جواز تخصيص الظاهر قيل يجوز تخصيص التخصيص  
 بهم وباولادهم وقيل يحتمل ان يكون المراد بالتخصيص تطيين غير طين القبر اذ روي جواز  
 اذا كان مرطبه وقبل المراد بالبناء على القبر ان يخذ عليه بيت او قبة قال العلامة <sup>في</sup> <sup>تخصيص</sup>  
 الكراهة بالمواضع المباحة المسئلة واما الاملاك فلا وفيه نظر بل لا يبعد الكراهة <sup>مط</sup>  
 بل قد يكون البناء في السبل للقبور محرما ويستثنى عن ذلك قول الانبياء والاوصياء  
 عليهم السلام بل العلماء والصلحاء لان ذلك تعظيما لشعائر الاسلام ولما فيه  
 كثير من المصالح الدينية طرأ على امير المؤمنين مرجع قبر الوصل منا لا فخر  
 عن الاسلام قال في الفقيه اختلفت ما بيننا وهذا الخبر فقال محمد بن الحسن الباقري  
 بالجم لا غير وكان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد يحكم عليه انه قال لا يجوز  
 تحديد القبر وتطيين جميعه بعد مرور الايام عليه وبعد ما طين في الاول لكن  
 اذا ماتت فطير قبره في اخر ان يرمى سائر القبور من غير ان يحد وذكر سعيد ابن  
 عبد الله انه كان يقول انما احد قبر بائنا الممثلة يعني به من ستم قبرا وذكر  
 عن البرقي انما هو جد قبره فسر الحد بالقبر فلا يدرك ما عني اقول لعل مراده بنسب القبر  
 لاجل دفن ميت فيه مرة ثانية كما قال شيخ الطائفة ثم قال والله اذ يبيت اليه احد



بالجيم ومعناه ينش من ينش قبل فقد جدد<sup>لان</sup> واحوج التحديد ثم قال ان جميع ما ذكره داخل  
 في معنى الحديث ثم ذكر ما معنا انه من فعل شيئا من ذلك بدعة فقد خرج عن الاسلام  
 وقال الشيخ فييب بعد ذكر ما ذكر من وجوه الاختلاف كان شيخنا محمد بن نعمان يقول  
 انه بالجاء البجعة والدالين الخ هو الشق فالمعنى عنه هو الشق اما ليدفر فيه او على جهة  
 النش وقا وكلما ذكرنا من الروايات محتمل والله اعلم بالمراد الذي صدر عنه الخبر وبعض  
 الاختصاص ضعف الخبر قال لا ضرورة الى التنازع بتحقق منه والشهيد في الخبر صحيح الرواية  
 بالجاء البجعة واعلم ايها الله ان المشهور كراهة التحديد بعد الانذار من استدلال الخبر  
 قال في بن هو غير بعيد ان اشعر ظاهرا بالتحريم فانه لا يخفى على من ينس بالخبر انهم كثيرا ما يروون  
 للكره ما يكاد يلحقها بالهرا كما كيد في الزجر عنها والمستحب بما يكاد يبين خطا في خير الواجبات  
 القياسها اقول لاختلاف هؤلاء الاجلاء وهذه اللفظة مما ينعكس اعتماد على الخبر اللهم  
 الا ان يكون الاختلاف في رواية اللفظة لا في تعيينه فانه يحسب ان يكون  
 مستند الجميع ما ذكره ولعله مراد الصدوق وان كانت العبارة قاصرة عن تادية المراد بل ظاهرة في غير  
 المراد وهو العارفي وضع الحناء وهي الحصى الصغيرة على القبر لتكن جرأ كما يدل عليه  
 ابان يا بستم ان يوضع عند اسه حجر او علامة ليزاد ويرحم عليه واركتب عليه  
 كان افضل ثمرة ظهرت تشمل على مسائل الاولى في سماعة عن ابي عبد الله  
 لا ينس عند القبور منسنا وعن البيهقي لا ينشد اقرب قبلا ولا يصح ما قال الشهيد ولا ريب ان الامامية<sup>مطابقة</sup>  
 على افضلية الصلوة في المشاهدة القدسية الشرف فلا بد من القبح فيما يدل على النبي  
 عن الصلوة فيها ويظهر من كلام بعض اصحابنا ان المنع عن بناء المساجد المقابر انما  
 هو اذا كانت موفقة لاجل الدفن فانه لا يجوز التضرع فيها على وجه يمنع من تحصيل  
 الغرض المقصود وبناء المسجد يمنع من الدفن الذي هو الغرض المترتب عليها اقول

يحتمل كراهة بناء المساجد عند القبور الخ لم يكن محبوباً أو مملوكة للخير والاحرام الثانية  
 المشهورة كراهة دفن ميتين معاً في قبر واحد قالوا مع الضرورة ترسل الكراهة أقول بل  
 ما زاد عن الاثنين كالأشجار في الكراهة ونزولها عند الضرورة وإما لو دفن ميت في قبر  
 فهل يجوز نبشه ودفن الآخر الظاهر المحرم بل عن الشهيد عليه إجماع المسلمين عن الشيخ  
 وحضر فوجد عظاماً لم يدفن فيه شيئاً ويظهر من كلام بعض المتأخرين عدم ثبوت  
 حرمة الدفن إذا لم يستلزم النش في كل إذا وقع النش لعله الوجه وقال في المدارع  
 أما في السرايا فيجوز مطاؤه ولا يخلو عن توقف وقال في بقية هذه المسئلة بجميع استوفى  
 توقف الثالثة الظاهر خلافه لا يصح في تحريم النش يدل عليه بعض الروايات  
 مضاهية الإجماع واستشهدوا قالوا إذا وضع القبرالة فيه وإن قل ولكن بكثرة الحمل <sup>القليل</sup>  
 ولا يجب قبول القيمة وقالوا إذا دفن في أرض موصوبة أو مشتركة بغير إذن الشريك <sup>للمالك</sup>  
 والشريك فله ولا يجب قبول القيمة وإن كان لا فضل للمالك تركه خصوصاً القرابة وقد  
 يقال بالوجوب مع تعذر الدفن في غيرها ولو فر باذن المالك جائزه الرجوع فله بطم لا بعد  
 قال في الجواهر في الحاق تلك المنفعة وجه قوي وإن كانت العير ملكاً للغاصب كما يقوى  
 الحاق من كان ابتداء وضعه فهو شرعاً لا وجه على الاستدانة ويحمل الجمع بين <sup>المتن</sup>  
 بالرأى القيمة إذا حصل العلم والقطع بأنه بالبيت صار مباحاً ولعله لا إشكال فيه  
 لعدم ثبوت تحقق النش في ويبلغ استثناء قبور الأنبياء والأوصياء بل لا يبعد الحاق قبور  
 العلماء والصالحين والشهداء وقالوا ولو نش وجد عظاماً مدفوناً وجوباً ومتى علم  
 صبرورته ربما لم يجر نقويرة بصورة القبر في الأرض المسبلة والتعليل على <sup>ثوب</sup> إذا كان  
 معضوباً في العلامة بينه وبين الدفن في الأرض الموصوبة فقال هنا يرجع القيمة  
 والشهيد ضعف الفرق واحتمل في صورتين جرمة النش هم للشهادة عليه عيئه



لا ثبات لأمور المرتبة على موته ولو علم تغير الصورة بحيث لا يعرف حرمه وإذا دفن بغير كفن  
 أو صلو أو غسل أو إلى غير القبلة وقطع في بطنه بعد النبش لأجل الغسل وعن العلامة  
 نبشه إذا لم يوحى إلى الفساح الغسل واجب كذا في الدفن في غير القبلة وظاهر الاتفاق  
 على عدم النبش في الكفن والصلوة من إذا دفن في أرض تربة تربة من التربة في الأرض لا يجوز  
 نقلها من مكانها ولا فصلها من كفنها ولا فصلها من النبش ولعله لا يظهر في كل في الحدائق بعد ذكرها  
 الصور والمسئلة بجميع شقوقها وفروعها لا يخلو عندكم من الاشكال ولعل الأمر كما ذكر  
 في صورة صين ورمها وقد ادعى بعض الأصحاب إجماع فيما سبق الصورة السابعة ولم يثبت  
**الرابعة** المشهورة أنه يحرم نقل الميت بعد دفنه إلى غير المشاهد المشرفة وإذا جمع  
 الإجماع عليه واليه على المشهور وعن جمع الجواز وقيد في الروض بعد استلزامه حكمه  
 مثله وعن ظاهر البعض الكراهة ولعل الأول مع كونه أحوط أقوا وأما النقل قبل الدفن  
 فإذا لم يستلزم حكمه ومثله فلا بأس به بل النقل إلى المشاهد المقدسة أفضل بل يجوز  
 النقل إلى مقام العلماء والصلحاء لتناوله بركاتهم وأما إذا استلزم ما لقول بالتحريم أظهر  
 هو العام وقد استثنى جمع الشهادتين الأولى فيهم ومصارعهم الحامسة قد صرح جماعة  
 من الأصحاب بتحريم شق الثوب على الأقدام لا يخفى وقيل يجوز ذلك للنساء كقطوعهن من  
 التحريم مطون يظهر من كتاب الام بعض المتأخرين الميل إلى الكراهة واحتل في الجواهر استبعاد  
 الشق عليها والقول الأول أن كان لا يخلو عن قوة لكن لا حوط الترك مط فقد روي عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخردل وشق الخيوط وعن أبيه في قوله تعالى  
 ولا يصيبناك معروف المعروف أن لا يشق جيبا ولا يطرر وجهها ولا يدعون وبلا  
 يستثنى من ذلك مولا نأثر عبد الله ففحسنة معونة عن الصادق كل الخزع والبكاء  
 كراهة ما خلا الخزع والبكاء لقتل الحسين وروى عن جابر عن الباقر أشد الخزع الصالح

ثلاثة أيام روى عن الصادق عليه السلام ليس لأحد أن يجتهد أكثر من ثلاثة أيام إلا امرأة  
 على زوجها حتى ينقض عدتها روى أن رسول الله أمر فاطمة يوم قتل جعفر أن تضع الطعام ثلثاً  
 لأهل البيت أن تفعل ذلك لسماء بنت عميس ونعصب إليها ونسائها وروى عن أبي جعفر  
 ينبغي لغير صاحب المصيبة أن يطعموا عنه الطعام ثلاثة أيام وروى في الحسن  
 أن أبا جعفر أوصى بثمان مائة درهم لما تهرؤا وكان ينبغي ذلك سنة لأن رسول الله  
 قال اتخذوا آل جعفر طعاماً فقد أشعلوا ويطهر من هذا الرواية وغيرها عدم  
 كراهة الجلوس والاجتماع للتعزية وعن الشيخ يكره الجلوس للتعزية إجماعاً وتبعه  
 جمع ولعله ضعيف قد أنكر ابن دسريس روى على الشيخ روى إجماعاً وقال أنه لم  
 يذهب أحد من أصحابنا للمصنفين إلى ذلك ولا وضعه في كتاب وإنما  
 هذا من فروع المخالفين وتخريجاتهم وإحدى كراهة في جلوس الإنسان  
 للقاء أخوانه والدعاء والتسليم عليهم واستجلاب الثواب لهم في لقاءه وغرائه  
 وبظهر من كتابهم أنه استجاب هو غير بعيد لكن يظهر من الجواهر عدم  
 رجحان الجلوس والاجتماع بغير اعتبار ما ظهر وان كان ربما يرجح بالعارض بل قد  
 يصلح أن المحذور واجب واليهمة بحسب اعتبار أن في دلالة في أخبار المائتة على  
 الاستحباب لكونه مع الاجتماع للنساء وقال قد تعارف في بلادنا المشهد المروي  
 على مشرقه السلام الجلوس لذلك وصف القهوة والنق ويزل الطعام إلى أن قال وروى  
 انتهى إلى بطلان كثير ولا بأس به إلا أن بل قد يجلبه يودك هتك حرمة المعترفين  
 بتركه وان كان أصله مرجوحاً كما عساه يورى إليه قول الصادق "أكل عند أهل المصيبة  
 من عمل الجاهلية وغيره مما يشعر بعدم التكلف لأهل المصيبة لما هم فيه من الشغل  
 أقول وما ذكر من الوجوب في الصورة المرفوعة محل تأمل بل قد يشكك الجواز إذا



ذلك الأسراف والتضرع فقد شوهه ان بعض الناس مع فقد الاستطاعة بل  
 عدم القدرة على اتفاق من لم يلزم اتفاقية يستقرضون ويبدلون وذلك يصير  
 في الاتفاق بل يعجزون عنه اذا عرفت هذا ايدك الله فاعلم اقبال الله ظاهر الأدلة  
 عدم الفرق في استحباب التعزية لكل مصدا ذكر وان شئ كبير وصغير ولو بنوع من التباطؤ  
 اذ المقصود من التعزية تسلي المصائب كما يمكن وقيل بكونها تعزية النساء الشابات  
 للرجال وقيل لاسنة في تعزية النساء وقيل يستحب على وجه لا يخاف منها الفتنة ويوافق  
 هو روى عن رسول الله ﷺ انه قال من مسح على رأس يتيم ترجم الله له كتب الله له بعد كل شعرة من  
 عليها دية حسنة وعمر الباجر اذا بكى البيتيم اهتز له العرش فيقول الله تبارك وتعالى  
 مر هذا الذي بك عبدك سألته ابويه فوغرت وجهه وجراله وارفع مكانه لا يسكته عبد  
 الا وجبت له الجنة وهل يستحب التعزية لاهل العزاء بعضهم بعضا توقيه اليه تعزية رسول الله ﷺ  
 عيان جعفر مع انه من اهل العزاء ثم لا يستحب التعزية لاعداء الدين اهل الذمة وغيرهم وكذا  
 الخالفين لا فرق في كونه مسلما كافرا او كافرا وهل يتباح كتمان الشهيد ام لا كما عر ظاهر  
 المحقق لعل الاول اشبه وكذا البحث في العبادة واذا ادعت ضرورة فلا كلام في الجواز بل قد يصل  
 الرجل الوجوب كذا يحرم اذا استلزم مودة او دعاء بما كفى عنه قيل وينبغي ان يكون دعاء  
 حيث يخالف الخوف بالهام الصبر لا بالاجر ويجوز لهم الدعاء بالبقاء ووجه نظر الظاهر عدم  
 الجواز الا عند الضرورة واذا كان في قتاله منفعة للمؤمنين فبدعو لا جرح ذلك كما قيل يجوز ان  
 يقول للذي اخلف عليك لا تقصر عني حيث يكون مقصود كثرة الجيرة ﷺ يحلف  
 في التعزية ان يراه صاحبه طاف افضل التعزية وابلغها المأثور روى النبي لما توفي  
 جابر بن عبد الله في البيت ﷺ وقاطرة والحسن والحسين فقال السلام عليكم يا اهل بيت  
 الرحمن كل نفس ذائقة الموت وانا توفون جوركم يوم القيمة الا ان الله غفر من كل

حيا والاخر ميتا كتبت اما الميت فحسن جائزا ما لم يخل الا بالبر والصلة وروى بطريق  
 عليه عن الامامة يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وفعاله الحسن وروى عن من عمل من  
 المسلمين عملا صالحا عر ميتا اضعف الله اجرة وروى ربيعة عن عائشة قالت رسول الله  
 فقال يا رسول الله اني ادر كنهه فريضة الحج شيئا منكم لا تستطيع ان يخرج ان تحت  
 عنه انه ينفعه ذلك فقال لها ارايت لو كان علي ابيك دين فقضيت اكان ينفعه  
 ذلك فقالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء وروى ان صفوان ابن يحيى وعبد الله  
 بن جندب وعل بن نعمان تعاقدوا في بيت الله الحرام مرقات منهم يصلي من يقصلا  
 ويصوم ويحج عنه مادام حيا فان صابا جافق صفوان وكان يقي لها ذلك فيصلي كل  
 يوم خمسين مائة ركعة وهو لا مراعيان مشايخ اصحاب الامم والرواة عنهم الفصل  
 السادس في غسل الميت وفيه مسائل **الاول** المشهور رواية وفتوى وجوب  
 الغسل على مبرم ميت الانسان بعد بره وقيل تطهير بالغسل كما روي ذلك العامة  
 والخاصة اما ما روي من طريقين كثير مستفيض اما ما روي من فنه ما فسر به اوج  
 في بار الغسل للجمعة عن عائشة انها حدثت النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربع من الجنابة  
 ويوم الجمعة ومن الحجامة من غسل الميت عن الرضا انه يستحب وهو ضعيف قد صرح جملة  
 من الاصحاب بانه لا فرق في وجوب الغسل للمسلم بين كون الميت مسلما كان او كافرا و  
 احتلج في الكافر عدم الوجوب **الاول** مع كونه اشرك لا يخلو عن قوة وفي التيميد  
 الغسل احتمالا في احوطهما الغسل بماء وفيمن غسل قبل موته كالمرحوم ومن غسل مع  
 فقد الخليلين فجمع القول بالوجوب في الصورة الاولى اقرب في الثانية احوط وفي  
 استقرب الشهية عدم الوجوب وجرم في بق الوجوب المسئلة لا يخلو عن شك في الثانية  
 لومسه قبل البرد لم يجب الغسل بلا خلاف نعم قد اختلفوا في ثبوت النجاسة في فتن الشهية



التاكيد بثبوت الفحاسة والتنجيس عن جمع الطهارة والقول الاول حوطا ووجه التاكيد  
 لو مسح عضو اكل غسله فهل يجب الغسل بماء ام لا قولان احوطهما الوجوب وهل يظهر من  
 الحديث بما يفهم من الحديث انه من الميسر عندهم لكن المسئلة لا ينالون عن تردد الرابعة  
 في بق ظاهر كلام جملة من اصحابنا من الميت من جملة الاحاد الموجبة لنقض الطهارة المتوقف  
 ارتفاعها على الغسل اما خاصة كما اخترنا او مع الوضوء على المشهور وعن ربك انه  
 توقف في كونه ناقضا والاول مع كونه اشهر واحوط اظهر ان المسئلة لا يشهد بخيل  
 المسئلة يجب الوضوء ولا يجب الصوم ولا لدخول المسئلة في الاقرب اقوال وما استقبلنا  
 المسئلة المشهورة بل الجمع عليه وجوب الغسل بمس القطعة الميانية في العظم من حي  
 او ميت وقد توقف المحقق في وجوب احتمال الاستحباب والاول اقرب هل يجب الغسل بمس العظم  
 المحرم متصلا او منفصلا قولان احوطهما الوجوب ويظهر من البعض التفصيل ففي الانصاف  
 الوجوب في الانفصال عدمه وواجب الغسل بمس شعرة وظفر ايضا على اشكال الكلام فيه  
 مجال قيل وينفع على وجوب الغسل بمس العظم والوجوب في مقبرة فانما مقبرة المسلمين  
 الغسل جلا لافعال المسلمين على الصلوة وان كانت مقبرة للكفار وجب القول والتعجيل بالاول  
 فيلوعن علة اذ الحمل على الصلوة لا يوجب وقوع الغسل لجواز الدفن عند الضرورة  
 بلا غسل فلا يبعد ان يكون حكما حكما ولو تناوب عليه الفريقان ولا ريب ان الاحوط  
 الغسل والله يعلم **المطلب الثاني** في الاغتسال المستحبة وهي كثيرة قد اناها موالنا  
 بحر العلوم في المصباح المكي ثمن ثمانين غسلا وقال هذه هي الثابتة من النص وغير  
 واما ما لم يظفر على دليله فني تقرب مرانة وهاتين كرجلة وافية منها فنقول غسل  
 الجمعة على الاشهر لا ظهر بعرض الصدوقين الكليني القول بالوجوب ويحمل حمل كلاهما  
 على التاكيد والتاكيد لا يكد حتى ورد الامر بالاغتسال من تركه وفي خبر الاصنع كان

أمير المؤمنين إذا اراد أن يوجع للرجل يقول والله لا نتأخر من التارك غسل يوم الجمعة  
 وانه لا يزال في صلاة الجمعة الاخرى وفي رواية العلل في يتم يدك في طهر وقتها بين طلوع  
 الفجر الى الزوال على المشهور عن ظاهر على ابن بابويه الاخرة ولو بعد الزوال عن الشيخ في أحد  
 توجيهه الى الصلاة الجمعة وعن المحققين حديثاً بما قبل الزوال عن بعض احتمال استحبابه  
 الغروب والاحتياط ان يكون الفراغ قبل الزوال بعد ذلك الغروب لا يجوز الا قضاء  
 بل يغسل بنية لقراءة وان كان لا ظهر قوت قته بعد الصلوة وقد صرح جملة من الأصحاب بأنه  
 كما قرب من الزوال كان افضل فلم يعل في رواية يدل على هذه الكلية نعم يظهر من بعض الروايات  
 الصحيحة ان افضل اوقاته القريب الى الزوال به قال بعض أصحابنا كالصدوق والشهيد  
 وغيرهما في المرسى من اغتسل يوم الجمعة تم بكرة وابتكر فقبل الجمع بينهما بتزليل الاول على  
 ما يرتب له التكبير والتأخر على من يسير له وقبل ذلك من باب تغلب استحباب فتح المصلي  
 اليه يرجع ما وعرفنا من استحباب تقديم الغسل لمزيد البكور اقول وصحيح نزدنا عن الباقر  
 ويمكن فراغك من الغسل قبل الزوال فاذا زالت فقم رباً يدل على ان المراد بالتبكير  
 هو عدم التأخير عن الزوال وهو العالم ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عور الماء  
 على الاشارة لا ظهر لكن يجوز ذلك اذا خاف الثوب لغير عور الماء كما عن الشيخ وغيره ام  
 كما عن جمع المسئلة لا يخلو عن اشكال فتخصيص الخميس بشعر اعدام حوازه في غيره  
 وعرف فهدى وظاهره اشهر ان ليلة كيومه ولا يخلو عن نظر و يظهر من كلام جملة من الأصحاب  
 تقدير التعجيل على القضاء عند التعارض هو وان كان اظهر بانسبائه الى قضاء ما بعد يوم الجمعة  
 نكر في قدره قضاء بقية يومه لا تخلو المسئلة عن تأمل وانما تكبر الغسل قبل الزوال على الظاهر  
 يظهر من كلام البعض التردد في وجوب قضاء جماعاً وقت صلاة يوم الجمعة بعد الزوال على القول بيقوتها بعد  
 فاقتضى يوم السبت الرضا وبعد من الايام قال في الجواهر انما لا بد واما ليلة السبت فظهر



جمع ان يكون ولا يخلو عن انشكان عن ظاهر جمع ثبوت القضاء وان تركه عدلا خلافا لظاهر موخر اذ العباد  
 وظاهر بعض الروايات مضده كما يوضحه بشرائط يوم السبت في جواز القضاء اذا قلنا  
 يوم الجمعة كما عن الشيخ وقيل يقضى يوم الجمعة ان تركه عدلا ولا يقضى يوم السبت <sup>ويستحب ان</sup> <sup>عنه</sup> عوا  
 غسل يوم الجمعة بما روي عن الصادق الاطهر عليه السلام **كل افترق بيني وبينه ويطهر على**  
**اجلته من البواكير ويجلني من الطهرين** بل غسل اول ليلة من شهر رمضان اغتسل  
 في فرجه وصب عليه اربعة فلتين كفا من الماء طهر الى شهر رمضان من قابل وذكر بعض  
 اصحابنا انه استحباب غسل اليوم الاول بصباح غسل ليلة النصف منه ثم غسل ليلة  
 سبع عشرة منه ثم غسل ليلة سبع عشرة منه وغسل ليلة احدى وعشرين  
 منه ثم غسل ليلة ثلث وعشرين منه وفي مضمون زيد لا يغتسل  
 مرتين اول الليل و آخر الليل وروي استحباب غسل ليلة السابع والعشرين وليا العشرة  
 الاخيرة ما يبر العتاة ورجح بعض اصحاب استحباب الغسل في الليالي الا فراد من شهر رمضان  
 ولا بأس بالعمل بكل ذلك بنية التقرب ط غسل ليلة الفطر وقت غروب الشمس يطهر من  
 كلام جمع الاجتهاد كجزء من الليل كان الاول احوط في غسل يوم العرفة عند زوال  
 وقيل بمبدأ امتداد اليوم ولا يختص بالناسك <sup>وقته</sup> يا <sup>الشمس</sup> و <sup>الشمس</sup> العبد في الفطر والا ضحى  
 قبلها واجبا واختلفوا في وقته فقيل بمبدأ امتداد اليوم وقيل من طلوع الفجر الى  
 قبل الخروج الى المصلي ولا ريب في تأكيد قبل الصلوة وبعد ما تمهل في غسل ليلة النصف  
 من حجة راية عن النبي مراد لك شهر حجة فاغتسل في اوله ووسطه واخره خرج  
 من ذنوبه كيوم ولدته امه <sup>قال</sup> غسل النساء والعشرين منه هو يوم مبعث سيد المرسلين <sup>قال الله</sup>  
 ثم غسل الاحرام على المشهور واوجبه ابن شمس ونا في تحقيقة انشاء الله في كتاب الحج  
 ثم غسل الحرم لدخول الحرم <sup>ثم</sup> غسل حوله مكة <sup>ثم</sup> زادها الله شرفا ثم غسل دخول

المسجد صط غسل دخول البيت ثم غسل يوم التوبة كما غسل دخول المسجد  
 كغسل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم غسل زيادة النبي ولا يبعد الا كغسل دخول المدينة من هذا  
 الغسلين اذ لم يجد وكل يستحب الغسل لزيادة الاشهر على الاشهر كغسل المولود على الاشهر  
 قبل يحيط ان يغسل حين الولادة واحتمل جواز التأخير ما دام يتحقق معه غسل المولود  
 وقد ورد في رواية اغسلوا اميئناكم والعمر فان الشيطان ايثم العزم فيفرغ الصبي والعمر بالتحريك  
 سج اللحم وما تعلق باليد بن مرداس ويظهر من كلام جمع من الاجل ان المأمورية فيها  
 غسل بالضرورة الغسل كغسل صلوة الحاجة وصلوة الاستحانة ونظير من الفقهاء الرضوي  
 استحبابهما للاستحانة والحاجة كغسل صلوة الاستحانة كغسل صلوة الشكر  
 كغسل اخذ التربة الحسينية كغسل قبل الزرع قال في الجواهر والظاهر انه مأثور  
 وروى من قبله كان كمن قتل شيطانا ل غسل من البيت بعد تغيبه على قول لا رادة لتفليس  
 او تغيبه ذكره الشهيد في الغسل للتوجه الى السفر كمن حضر اصحابنا وامامنا في ليلة الحسين فوجدته  
 مرويا عن ابي عبد الله عليه السلام كغسل التوبة سواء كان عن فسق او كفر لاد غسل  
 المفطر في صلوة الكسوف والخسوف مع احتراق القرص على الاشهر وقيل يجب غسل يوم المباحلة  
 وهو الرابع والعشرون من الحجة على المشهور لو الغسل للمباحلة لز غسل يوم النذر وحج  
 غسل يوم الغدير اط غسل ليلة النصف من شعبان الاول وما يغسل للفعل والمكان <sup>بقدم</sup>  
 عليهما وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله الثانية اذا اجتمعت مندوبة تكفي على الظاهر <sup>واحد</sup>  
 نية التوبة الثانية ان بعض فقهاءنا وجوه غسل موعود الى مصلو للبراه عامدا بعد ثلثة ايام منهم  
 مريد يستلزم يكون من المبلين لا تقتيد الرضا فان قلت لا يستحب اشهر امشه **الباب الرابع**  
 في التيمم فيه نص **الفصل الاول** في ما يسوغ مع التيمم وثلثة امور **الاول** عدم وجوب ما يكون المأوى  
 للوصوة او الغسل على الاظهر لا سيما والاقول يتبع بعض الظاهر انما هو لبعض العامة من يكره الى



الشيخ في بعض أقواله المصيرية ولم يثبت أنه مر عاده أنه قد يذكر في التوفيق بين الإخبار المختلفة  
 على سبيل الاحتمال فلم يذهب إليه أحد من فقهاء كفايته عليه ابن ادريس في السرائر ولعل ذلك  
 أحاله على فهم الناقد البصير فانه يحتمل أن يكون محالاً لما ذكره الطائفة على النسخة إذ عرفت هذه اللفظ  
 الله تع فاعلم أن الله تعالى يحب الطلب أعوان الماء ولو اخل به مع التمكن لم يعتد به هوذا  
 علمائنا اجمع وأما الرواية الدالة على عدم الطلب فموردنا وعملها الخوف وقد اختلف أصحاب  
 في عدم الطلب فمن الشيخ بطلب قبل قضيت الوقت عن جميع جوانبه رمية سهم أو سهميات  
 به لا يجوز له التوجه نحو الوقت لا بعد طلب الماء وعن المفيد رمية سهمين من كل جانب  
 إذا كانت الأرض سهلة ورمية سهم إذا كانت حرة وادعى ابن زهير عليه الإجماع و  
 عن المحقق الوجه أن يطلب في كل جهة يريها الأصناف ولا يكلف البناء كما يشق قال في  
 المدارك المعتبر الطلب من كل جهة يريها الأصناف بحيث يتحقق عرفاً عدم وجدان  
 الماء وإن قيل متى توقع حصول الماء وجب عليه الطلب أن يتضيق الوقت في ارتداد أو  
 تقصر ذلك طلب من كل جهة بما في وسعه لكان جسيماً لو تيقن عدم الماء في جميع الجهات  
 سقط تكليف الطلب لو تيقن عدمه في جهة سقط الطلب فيها بلا خلا على الظاهر هل الطر يقو  
 مقام العلم قولا أو قولها عدم سقوط الطلب لو تيقن جود الماء فلا بحث في أنه يلزمه  
 السع إليه ما دام الوقت والمكانة حاصلة فروعاً عن العلامة لو طلب قبل الوقت  
 لم يعتد به إذا أمكن تجد الماء في موضع الطلب هو حسن قيل يجوز الاستنباط في الطلب  
 ويشترط عدالة النائب والمسئولة لا يخلو عن اشكال نعم لا بأس بالاستنباط مع تعذر الطلب نفسه  
 بل حكم القول بالوجوب فيه اشكالاً وخصوصاً إذا تمت الاستنباط على الأحرار وعلى القول بالوجوب ظاهر اعتبار  
 في التنازع لو فاق بالطلب عوض مطلوبه بخلافه كما احتجنا في سبب شهيد السقوط عن الحق والوجوب عن التبريد  
 التوقف والقول بالسقوط على تقدير الضرر وهو الوجه لو خاف على نفسه وماله

أو عياله بمخارقة رجله على الطلب فلم لو اخل بالطلب في ضاق الوقت ثم يتم وصلي  
 فقام ثم وكن صحتهم وصلواته على الأطهر الأشهر عن الشيخ عدم الصحة ولو اخل بالطلب  
 وضاق الوقت فتم وصلي ثم وجد الماء فالمشهور وجوب القضاء وعن الأبرج سبيل الصحة  
 ولعله الموحى والاحق القضاء شرع المرتضى ولو نسي الماء في رجله وصلي بالتيه من اجزاء  
 وعن الشيخ انه ان اجتهد في طلب بعد وهو الاظهر في ذنب المحل فليس له وجوب الاعادة  
 مع سعة الوقت طلب لم يطلب وهو احوط من كان ربعه ماء فراه قبل الوقت او  
 مر به قبل الوقت فلم يتطهر ثم لم يجد الماء تيم وصلي ولا اعادة عليه اجاعا وان بعد  
 دخول الوقت فالتفاهة اية هو عدم الاعادة واحتمل الشهيد الاعادة ط لو كان الماء  
 موجودا عند فاخل باستعماله حتى ضاق الوقت عن استعماله فاعاد التيم ويؤدى  
 عن الحق يتطهر ويقضى واحتمل المحقق الثاني الا انه فرق بينه وبين بعد الماء بحيث لو سوا ليد  
 خرج الوقت فوجب في هذه الصورة التيم والمسئلة محل اشكال ولعل الاحوط ان  
 يتيم ويؤدى ثم يتطهر بالماء ويقضى وهذا الحكم اذا لم يتسع الوقت لازالة النجاسة في  
 صرح جمع من اصحابنا بالانضار وجدت ما يقع للوضوء توضع عن الاصفه تيم يد عن  
 الفصل على المشهور من وجوب الوضوء عليها وهذا الحكم انما يكون التكليف تطهرا رتين يا  
 لو وجد من الماء فلا يكتفيه للطهارة الا يمزجه بالماء على وجه لا يسلبه الاطلاق  
 فلا شبهة وجوب المبرج والطهارة كما مرو عن الشيخ عدم الوجوب وجواز التيم لو كان على  
 بدن المصلي او ثوبه نجاسة وكان عذبا ومعه ماء يكتفيه لا حد الطهارة رتين يتطهر عن النجاسة  
 تيم وادعى الفاضلان عليه الاجماع ونهيك بها مرشاهد ير عبد الله والعجب من  
 المحدث الجبراني انه اوجب الاحتياط بان يتطهر بالماء ويصلي بالنجاسة مع اعترافه بعدم  
 نص في المسئلة وبانه انما يعتمد عليه قال والتيم عندهم مخصوص بوجود ما يتيم به و



والاوجب لوضوء ذلك الماء والصلاة بالنجاسة وصرحوا ايضا بتقيد الحكم بالنجاسة  
 الغير المعفوعة ويكون الثواب لو كانت النجاسة فيه فيما يضطر اليه ولجميع ما لا إشكال  
 فيه على القول المذكور الامر الثاني عدم الوصلة اليه والبحث هنا يقع في مواضع الاول في  
 عدم الثمن ولا اشكال في صحة التيميم وفي حكمه اذا وجد الماء ثم مضى بحاله الى حال الشراء كما  
 قيل وغير التيميم لم يضرب بحال المكلف حال الشراء وفيما بعد لا يخرج عن قوة فان لم يضرب بحاله  
 وجب الشراء على الظاهر لو ما تألف على قدر جد سارع عن التيميم به اذا كان غالب التيميم  
 ويصل ثم يعيد بعد وجوب الماء والشهيد ايضا جعل الاجحاف بالمال سوغا للتيميم  
 العلامة وفيه اشكال والنظر اعم من العطب مما يشق ولا يحتمل عادة وبعض المحققين  
 خص بالاول في فقدان الالة ففي صحيحه عبد الله بن عوف وعتبة ابن مسعود عن الصادق  
 اذا التفت البير وانت جنب كاد لو لا شيئا تعرف به فتيمم بالصعيد فنزل الماء يوم  
 الصعيد لا تقع في البير ولا تقصد على القوم ما تم واعلم ايديك الله تعالى اذا لم تكن في التيميم  
 الا بمشقة لا تحمل عادة او تعزير نفسه ولا وجب الطهارة المائية ولو امكن الاية الشراء وجب على  
 الشرع على الظاهر لو بذل الماء والالة ثم لم يجد عليه عند الحول فمن العلامة وجوب  
 الشراء واستشكل بعضهم ولا ريب في انه احوط ولو امكن الماء او الالة بالاستيميم  
 لو امكن عادة الالة فمن المشهور انه لا يسوغ غلبة التيميم ولو ذهب الثمن لم يجب  
 القول عن الشئ به انه اوجب القبول هو احوط الثالث في الزحام  
 المانع يوم الجمعة او يوم عرفة عن الخروج للوضوء ولا بحث في جواز التيميم  
 وهذه الصورة لكن هل يجب الا عادة كما عن الشئ به وعقبه ام يستحب كما عن  
 جمع من المتأخرين الاول لا يخرج عن قوة الرابع في الخوف ههنا مسائل الاولى  
 في خوف السبع والارض ونحوها لا فرق في جواز التيميم بين الخوف على نفسه

او على ما له بلا خلاف ظاهر نعم استشكل بعض المحدثين جواز التيمم في صورة الخوف  
 على المال خصوصاً اذا كان على الغير الحق بعض الاصحاب يخوف على المرض والبضع سواء  
 في ذلك الرجل والمرأة وكذلك ان فحاح على اهله ان مضى الى الماء لصلاً وهو الاظهر وجراً  
 في الاعتبار ان الخوف الحاصل بسبب الجبر كالك ونظرفيه، لعل امره وهو المشهور والمعتبر  
**الثانية** في خوف المرض سواء كان خوف حد وثبات او زبادة او بطوء برائة سواء  
 كان المرض عاقباً لجميع البدن او مختصاً ببعضواذا عرفت سلك الله هذا فاعلم  
 حرصك الله ان المشهور بغير الاصحاب عدم الفرق بين متعل الجناية وغير وعن  
 الشيخين من اجنب غنار الميزان التيمم وان خاف التلف الاول هو الاظهر على  
 المختار هل تعاد الصلوة بعد الغسل وجوباً او استحباباً ذهاب الى الاول الشيخ في احد قوليه  
 يصرح بالثاني بعض الاصحاب وهو محتمل والظاهر الفتاوى والنصوص اباحة  
 للجناية مع استشكل في جوازها بعد الوقت قبل فعل الصلوة فمن العلامة في  
 المسئلة لا يخلو عن اشكال **فوائد** يعتد في المرض الميسر للتيمم امران  
 احدهما عدم امكان الطهارة المائية بالمسح على الجبهة وثانيها المشقة الشديدة  
 في معيشته نزاره قال سالت الصائغ صاحب المرض الذي يفطر به الرجل ويدع الصلوة  
 من قيام فقال لا تشاك على نفسه بصين هو اعلم بما يطبقه والمراد بالطاقة ما  
 محتمل عادة بلا مشقة شديدة اذا التكليف انما يتعلق بوسعة بمعنى لا مشقة  
 شديدة فيه دور الطاقة كما تدل عليه الروايات المستفيضة واما عند سهولة  
 المرض فلا يجوز التيمم وادعى عليه الاجماع ويظهر من الذكر تعليق الجواز على  
 مطلق المرض لعل الاحوط الجمع بين الطهارة رتين وقد صرح جمع بأنه لو خاف شيئاً  
 جازله التيمم ولا فرق بين شدته وضعفه ولم اقف على المسند نعم اذا كان عماً



بوجوب الاذى والابتقاء الشديدة فلا يجتنب جواز التيمم والظن ان الماء في ثوب الصبي  
 على ظنه سواء حصل من مجرية او اختياراً عرف او غيره صبياً كان او فاسقاً بل وان  
 كان ذمياً ويظهر من المنتهى عدم قبول قوله ولا يبعد ان يكون مراده عدم قبوله اذا  
 كان متهماً في الدين فإنه لا يحصل الظن من قوله وهل الشك والوهم القريب الذي  
 لا يستبعد العقل كالأظن استقر به شيئا المحقق المعاصر في الجواهر لعله الموجه  
 لكن هذا انما كان الشك والوهم معمولاً به عند العقلاء واهل الجزم موجبا للتوفي  
 والا فلا عبرة به وكان البناء على الظن والعلم ج اذا توقف استعمال الماء على التخيير  
 وجوب احتياج الشارع حطب او استجار من يستخرج جيب المكنة اذا استوعبت  
 الجبابرة والقروح العضو المغسول او المسوح فلا حوط الجمع بين الطهارة وبين الله  
 سبحانه هو العالم الثلاثة لو كان الحكم هو التيمم وخالف المكلف وتوضيها  
 او اغتسل فهل يجزئ ام لا لعل التيمم مع كونه احوط اوجه الامر الثالث خوف  
 العطش لا خلاف بين اهل العلم والانتقال الى التيمم وكل الحكم اذا خاف  
 العطش الى رفقته او دابة تضر بعونها او لم يتضرر خلاف الحد الجاهل في  
 صورة عدم الضرر ولو كان معه ما كان طاهراً نجس خيم العطش المحقق انه  
 تيمم ويستيقظ الطاهر يشربه قال في المبدل وهو جديان ثبت تحريم شرب النجس مطلقاً  
 وهو مؤخر بالمناقشة في التحريم والاول اوجه **الفصل الثاني** فيما يجوز التيمم به  
 وما لا يجوز وههنا مسائل / يفهم من إطلاق كلامنا جمع كثيراً يجوز التيمم بكل ما يقع عليه اسم  
 الارض تراباً او حجراً او حصياً او خماً وعراً السيد وغيره انه لا يجوز الا بالتراب وهذا  
 القول مع كونه احوط لعله لا يخلو عن قبح نعم لو لم يجد التراب ولا الغبار ولا حصى التيمم  
 بكل ما يصيد عليه اسم الارض وجوز ابن عقيل التيمم بالزئبق والحل ايضا لانه يخرج

على راحة على المشهود وكذا الرجل وعلى الجنب المنع من الشيخ والمسئلة  
لو لم يكن اجماعية فالنظر فيها حال يد ايكه التيمم بتراب يوطى عليه به قيل  
يجوز التيمم بالارض المستقلة ويختار اجزها بل لا اقول لا بأس بذلك عند الضرورة  
والا فالمسئلة موضع اشكال نعم اذا اتى التراب في جف فلا بأس على الاظهر بالتيمم برين  
يجوز التيمم بالتراب المستعمل وفسر بالمسوح به والساعن محل الضرب ولا المضرب  
عليه فانه ليس بمستعمل اجماعا يميز اذا امتزج ما يصح التيمم به بغيره اعتبر الاسم على  
الظاهر عن الشيخ لا يجوز التيمم به سواء علب على الخليط او لم يغلب له خلا  
بين اصحابنا في عدم جواز التيمم بالرماد سوى رماد التراب فالعلامة جواز التيمم  
به وعن جمع اناطه الحكم بالاسم وذهب بعض المحدثين الى عدم الجواز ولا  
يخلو عن قوة يوطى لو فقد ما يجوز التيمم به لعقيد او حبس في مكان ينجس  
نحو ذلك فمن بعض اصحابنا وجوب الصلوة اداء وقضاء وعن البعض انه نكرا  
في اوقات الصلوة وعن المحقق غير سقوط اداء والقضاء وعن السيد وجوب  
القضاء وعن الشيخ رة النجس بغير الصلوة والاعادة والتاخير والمسئلة محل اشكال  
والاحوط ان يصل بنية القرية او لا ثم يقضى **الفصل الثالث** في كيفية  
لتيمم وبيان افعاله وهي خمسة **الاول** النية وما عرفه عينه الا انه لا يجوز  
هناك نية الرفع بل ينوي في الاسماحة فقط على المشهور ومنهم من اجاز والتزاع  
عنده في نية النزاع اللفظي اذا العانعون فيسرون الحديث بالمنازع والجوزون  
بالمنع وارتفاعه مسلم عند الكل فلا نزاع وهل يجب نية البدلية مطاعن  
الشيخ رة او اذ قلنا بالضربة في الاضغرة والضرب في الاكر كما عن بعض  
ولا يجب مطاعن عامة المتأخرين لعله لا يخلو عن قوة لكن الاول احوط واو



وعلى القول بنية البدلية يستثنى تيمم الصلوة على الجنائز والتيمم للغوم بشرط تيمم  
 فيها مع مكان الطهارة المائية وكل التيمم للخروج من المسجد برتبة على من  
 من يزعم انه شرع له وان امكن البسمل واعلم حرسك الله ان الظاهر انه  
 يلزم ان يكون الضربة بنية التيمم فلو احدث بعد الضرب قبل التيمم  
 بعيدا عن ماله في احد قوليه انه لا يلزم ان يكون الضربة سببه وانما  
 طارئة عن حقيقة التيمم ومنهما منزلة اخذ الماء للطهارة المائية وهو ضعيف  
 ويجب استدامة حكمها حتى الفراغ الثاني في الضرب باليد على الارض  
 اجمع الاصحاب على وجوبه واشترطوه فلو لصق الصعيد بيديه وهو  
 الريح لم يجز ذلك وهل يكتفى الوضع مكانا عن الشهادتين ام يجب الضرب الذي هو  
 الوضع باعتماد كما استقر به الحديث الثوري الاول لعله لا يخلو عن قبح كذا يدرك  
 عليه موثقه سماعة وغيرها والثاني احوط ويعتبر الضرب ان يكون سببه  
 الكفين قال بعض الاصحاب في نقد فالتجاوز باليد ولعل لا حرج ان لا يقتل  
 المصنف نحن مكاله عواذرة اليه فوائدا قال بعض الاصحاب لا يعتد في  
 ضرب عليه كونه على الارض فلو كان التراب على توبه او دونه اجزاء وعن  
 السيد في رك عدم الاجزاء وقال في مكان المراحاة يضرب على التراب الذي  
 في موضع المسح ويجزى بذلك لظانه غير حجره ان كان المراد انه يضرب عليه  
 عليه ثم يرفع يده ويسبح به فالظان لا يمتنع عنه اقول اما الصورة الاولى فلهذا  
 في عدم جوازها واجزائه واما الثانية فار صدق الضرب على التراب لظانه  
 حجره لا غير حجره على الظاهر لا عند الضرورة وظاهر الاخبار وكلام الاصحاب  
 انه لشرط في وضع اليدين في وقت فلو ضرب احدك يده ثم اتبعها بالآخرى لم يجز

مع السجود بغير احتيائنا انه لا يجب علوق شيء من التراب عن ظاهر  
 ابن الجنيد ولا وصيح جمع من متأخري المتأخرين وجوبه وهو مع كون الاحتياط  
 محمدا قال جملة من اصحابنا ان قطعت من الكفير او كف ضرب بما بقي وان لم يبق  
 شيء سقط الضرب بهما والواجب هو مسح الجبهة بالتراب عن الشئ سقط  
 التيمم والصلوة وتوقف في ثوبه والاول مع كونه احوط واشهر لا يخلو عن  
 قوة ومثل ذلك لو كان في كفيه قروح يمنع من الضرب لو كان كفه نجسا  
 بخامسة يتعدى مع تعدد الاثر لانه يضرب بظلم الكف واحتمل التولية والاحتياط  
 الجمع بين المسح بالظهر ووضع الجباير والسم علىها وان لم يمكن اقتصر على مسح الجبهة  
 ثم مضى بنسبة الفرية والاحتياط تقتضي في الصورة الاولى ايضا ثم اختلف  
 الاصحاب في عدد الضربات فمن السبعين واكثر المتأخرين ضربة للوضوء وضربا  
 للفعل وعمر البسند وابن الجنيد وابن عقيل والمفيد واحد قوله ضربة في  
 الجميع واخراجه جمع من المتأخرين وعن ظاهر علم ابن بابويه وثلاث ضربات  
 ضربة للوجوه وضربة للامنة وضربة للسر والاحتياط بل الا انهم لا يمتان في  
 الحجابة الجمع بين الضربة والضمين ان كان القول الثاني لا يخلو عن قوة وهو  
 الثاني وعز بعض اصحابنا وجوب التيمم في غير الجنب بناء على وجود الوضوء  
 هنا بل وما ذكر من الاحتياط وان كان يحجبه تيمم واحد على الظاهر الثالث  
 مسح الجبهة وقد اختلف اصحابنا فالشهور مسح للجبهة مرقصا الشعر  
 الى طرف الاف الا على عراصة يدوق عيسر حنبيه وحاجبيه وعن ابن بابويه  
 يمسح الوجه فاحمه وعن المعتمد مسح الجبهة والجبين والحاجبين خاصة  
 اقول اما مسح الجبهة فلا بحث في وجوبه فانه من فوق عليه والاحتياط مضم



الجنبين بل الحاكين انهم واحتل البعض استحباب مسح اوجهما مسائل  
 يجب اليه اذ في المسح بالاعلى الا شرا لا ظهر بل لا اعرف فيه خلافا  
 انه يظهر من بعض المتأخرين التردد فيه بوجوب المسح بالكفين معا على الاظهر  
 الاظهر خلافا لابن الجنيده حيث اجترأ باليد اليمنى بمسح يجب استحباب  
 المسح بلا خلاف نصا وفاقا وهل يجب مجموع الكفين لعله احوط واستظهر  
 جمع عدم وجوبه وهو كمنعوا عن قوة الاربعة مسح الكفين على المشهود  
 وحدهما من الزند الى رؤس الاصابع والزند مفصل الكفين والزماع وسيم  
 الراس يضم الراية ثم السين المائلة ثم العيد الجمجمة وعن الصادقين من المرفقين الى  
 رؤس الاصابع وقيل انه مستحب عن بعض اصحابنا من اصول الاصابع الى رؤسها  
 الاول الاظهر ولم يثبت استحباب المسح من المرفقين مسائل ايحى اليد اليمنى من الزند على  
 المشهود بل لا اعرف فيه خلافا الا ان في بن تاهل في وجوبه بوجوب غسل المسح في  
 الكفين ظهورهما لا يطونهما على الاظهر لا يظهر بل ينفذ عليه عند الغسلين فجميع  
 المسح بما جاز يجب طهر الكف دون ظاهرهما الا ان يحصل السد من المسح به فلهذا  
 المشهور جواز المسح بالظهر واحتل التولية الاحوط الجمع بين المسح بالظهر ووضع  
 الجبائر والمسح عليها لو كان على اعضائه جبار مسح عليها هم لو كانت الموضع  
 المسوحة نجسة يتعذر تطهيرها فالطهور مسح عليها بل قال في بن لا خلاف فيها  
 اعلم وكذا لو كانت النجاسة في الاعضاء المأخوذة واذا كانت النجاسة متعدي  
 فهل يسقط الغرض ويجري عليه حكم فاد الطهور وكما استظهر في الحديث انما هو  
 غير كما احتمل هو فيه او يضع الجبائر ويقيم عليه كما امر به لك والى المارة  
 احله الله في دار الكرامة مقامه عند انبلائه بالقرح اوجهها و احوطها الاصل

وجب سبباً للمسح كما تقدم واطلاقاً كما لا يفتقر علم الفرق  
 بين ان يكون الاحلال به عهداً أو سهواً ولا بين القليل والكثير  
**الفصل الرابع** في بيان سائر الواجبات ودراسيها الزنوب والظواهر المتفق  
 عليه عند اصحابنا المتأثرة اتفاقاً ولو تفرقت في الظاهر جواز التولية بالاحلال  
 فيه لكن هل يضرب بالثواب بيد العليل على الارض ثم يرضها ويمسح بها وجهه  
 ويدبه ان امك او يضرب بيده نفسه ويمسح بها وجهه وكفيه احتمالان  
 عمل افرجهما الاول كما صرح به جمع ولا بد للمريض من ان يمسح ولو لم يكن  
 ج المولاة ويظهر من كلام جمع دعوى الاجماع عليه الا ان بعض المتأخرين  
 قد تأمل في وجوبه الاول اظهره اشهره صرح جمع من اصحابنا بوجوبه  
 مواضع التيمم ويظهر من بعض دعوى الاجماع عليه وعن جمع عدم الوجوب الاول  
 احوط هم اتفقوا على انه لا يصح التيمم للفرصة قبل دخول الوقت وانه  
 يصح مع تضييقه وانما الخلاف في انه هل يصح مع صحته السعة ام لا فعلى الصحيح  
 جمع الصحة وعن المشهور انه لا يجوز الا في اخر الوقت وقبل ان يركع او يركع  
 وجود الماء الى اخر الوقت حازا التقديم والا فلا والقول الاول ان كان لا يخلو  
 عن قول لكن العمل بالقول الاخير احوط بل لا يركع وعلى القول بالمضايقه الاظهر جواز الصلوة  
 مع السعة اذا دخل الوقت وهو متيمم ولو صلوات فاية خلافاً للنهي حيث توقف  
 في الفوائت والمحكي عن العلامة حيث اوجب التأخير وط ويظهر من اطلاق صحيحة جازماً  
 وغیرها هو من لف الماء حواضر التيمم قبل دخول الوقت الا انه حكمه بواحد الاجماع  
 على عدم جوازه كما عرفت اعانك الله لكن مع ذلك قد صرح جمع  
 بجوازه للكون على الطهارة قبل دخول الوقت واجازته للدخول في الصلوة به



وهو فاسد الاجماع هو عدم جواز التيمم قبل الوقت لذات الوقت ويظهر من البعض  
 احتمال الجواز للتأهب للفرض وفيه تأمل وعن المولى السبكي انه اوجب التيمم اذا  
 علم عدم التمكن من التيمم قبل الوقت وظنه تواترا قد صرح جماعة من الاصحاب بأنه  
 يجوز التيمم للنافلة الراجعة بدخول وقتها ولغير الراتبة عند ارادة فعلها ومنهم  
 من قطع بعدم الجواز في الاوقات المكروهة وهو ضعف ويصح الدخول به  
 في الفرائض **وفي** ظن ضبط الوقت فيقيم وصى ثم انكشف فساظنة من الشيخ  
 وجوب الاعادة وعن المحقق عدمها وهو استنبه **ج** عن الشهيد يتيمم الالية بحصولها  
 للجنازة محضها الى ان قال ويمكن دخول وقتها بتغييره بل بموتها لانه  
 الموجب للصلاة وتيمم الاستسقاء باجتماع الناس **في المصلح** ولا يتوقف **على** صحتها  
 والا قرب جوازها بالخروج الى الصلوة بل يمكن بطول الشمس في اليوم الثالث  
 قال بعض اصحابنا لو تيمم المصلي او قراءة القرآن وظهر استباحة ما يتوقف  
 ما يتوقف على الطهارة صحته وكما اقول وقد مر في بحث نية الوضوء  
**فصل الخامس في الاحكام وفيه مسائل الاولى**  
 قال غير واحد من اصحابنا ان التيمم يستقيم ما سبقه التطهر بالماء والظاهر  
 منه كما صرح به جمع كالشهيدان وغيرهما **كل** عاية منع الحدث  
 اصغرا واكبرا استباحة ولو كما لا وكان الماء حار فذلك المانع والتيمم يقوم مقام  
 عند تعذره فيجوز لوجوب تلك العاية ونزولها حتى الكون على  
 الطهارة نعم يستثنى من ذلك التأهب للصلاة والتجديد تأمل بعض يظهر  
 من كلام البعض دعوى الاجماع على هذا التفسير وهذا هو الاشبه  
 لكن لا ريب في ان المراد ما لو كل مسوغا التيمم موجودا **كل** غايه غايه من المصير

فان فقد بعد التيمم ثانياً فالجواب في تركه واطلاق كمالهم يقتضيه انه  
 لا فرق في ذلك بين اربعين من الوقت مقدار ما يسع الطهارة وعدمه وهو  
 مؤيد بعد مشروعية التيمم عند النسيق وقال في الجواهر انه لا ينفذ في جده  
 مع النسيق اقول وما غرابة السيد في الاصحاب لم يثبت وقد مرث المسئلة وثانيها  
 ان يحيد بعد الفراغ والمشهور بل النفي عليه انه لا اعادة سجدة كما مر لكن ينقضي  
 تيممه وثالثها ان يحيد بعد الدخول في الصلوة <sup>فصل</sup> الى عقيل وغيره يرجع ما  
 لم يرجع وعن الشيخ في احد قوله لم يحز له الرجوع ولعله المشهور وعن سائر يرجع  
 الا ان يقرأ وعن ابن الجنيده يقطع ما لم يرجع ركعة الثانية وبعد ركعة الاولى يقطع  
 الوقتان خاف ضعف الوقت قبله لا بد من قطعها وعن حمزة يجب قطعها مطلقاً مع ظن  
 سعة الوقت والا لم يجب ويستحب ما لم يرجع وعن العلامة جواز العدول الى  
 النفل قيل وهو ما انفرد به والقول الاول لا تخلو عن قوة وان كان الاحوط  
 اتمام الصلوة ثم الاعادة وهذا كله مع سعة الوقت ولو كان مضيقاً مضى في  
 صلوة لله على الظاهر لا شره لكن لو فقد الماء بعد اتمام الصلوة فهل ينقض  
 تيممه بالنسبة الى الصلوة اخرى كما عن الشيخ لولا كما في الجواهر ولعله الظاهر  
 على مذهب الشيخ قيل لا يجوز العدول عن هذه الفائفة سابقه <sup>من</sup> عن الشريفة  
 حكم النافذة حكم الفريضة وعن كذا يحتمل قويا انتقاض التيمم فيها مطلقاً  
 هو احوط **الرابعة** لو احدث التيمم في أثناء الصلوة سهواً ووجد الماء فعن  
 الشيخين يتطهر في سببه وقيل تبطل هذه المسئلة من فروع مسئلة وقوع الحدث في الصلوة  
 سهواً فاعلم ايدي الله تعالى ان المشهور لا بطلان مطلقاً وانه لا فرق بين العمد والسهو  
 قبل يتطهر في سببه وعن المحقق وغيره ان كان دخل في الصلوة بتيمم ثم سبقه الحدث فاصاب



ماء يتوضأون به وان كان خل فيها يوضوء ثم سبقه الحدث يتوضأ وليست بالقول بالاطاعة مطلقا  
 مع كونه احوط لا يخلو عن قول لا ينبغي قطع الصلوة اذا دخل فيها بالتييم مع سعة الوقت بل  
 يظهر ويقيم ثم يعيد وهو العام الخامسة قال بعض اصحابنا اذا اجتمع ميت ومعد وكان من الماء  
 ما يكفي احدهم خاصة وان كان ملكا لحديم فخص به ولم يحسب له بذله لغيره ولو كان مباحا لكان من سبق  
 اليه ولو تها بصدقة اشتركا ولو كان ملكا لهم او مالك ليسع به فللمالك  
 الخيرة في تخصيص من شاء انما الكلام في انه من الاول من هو كذا فعن الشيخ رحمه  
 اولوية وعنه في احد قوليه يغتسل الجنب ويقيم الحدث ويقيم الميت ويظهر  
 عن ابراهيم بن ابي ريس انه يغتسل به الميت اذا المرتعين اداء الصلوة الخوف فانهما وكذا  
 ان امكن جمع الماء ولم يخالطه نجاسة عينية وحك تغتسل الميت به مطلقا  
 اغتسال الجنب اشبه فواندا لو امكن الجميع لجمع الغسالة وجب على النول بالحق  
 المستعمل في الحدث الاكبر ولو جبا معهم ذات دم او ما من ميت والعطشان  
 فقيل التحير حسن استعماله الفرعة اول اقول يقدم العطشان ان خيف عليه  
 الا فلا شبهة تقديم غسل الجنابة فانه الفريضة وما سواه من الاعمال سنة وان  
 لم يكن فيه جنب او كان اثنا جنبا فالفرعة اول ب لو كان الماء صابحا وجب  
 على الجميع المأذرة اليه فان اتفقوا جميعا اشتركوا ولو تغلب واحد على  
 اخر في سبب اذنه بعد استوائهم في السبب عليه فلا خلاف في انه باثم ولكن يترك  
 هو دون الاخر لا فتنار ملك المباحات الى الحيازة وعن الشهيد الاستشكال  
 في تملكه وتوقف في رواية تحقيق ذلك انشاء الله تعالى في غزوة  
 قال المحقق هل يجوز لمالك الماء ان بذله لغيره مع وجوب المصلود والشهادة عند  
 الوجه لا اقول وهو الوجه السادسة الظاهر انه لا يحد او نصا وغيره

انه متى وجد الماء وتمكن من استعماله ينقض تيممه كما امر فلو فقد  
بعد ذلك وجب عليه اعادة التيمم وعدم التمكن ويعم العذر الشريف  
من مرض وخوف عطش وهل يعتبر مضي زمان يتسع لفعل الطهارة المائية ثم  
لا تفرق احوطها الثاني ولو تمكن من ماء صالح للوضوء او الغسل لاحتج انتقاضه  
معابذك او ما يخاره المكلف من الماء القرعة اوجه احوطها الاول المسا بعد  
الشهور بل ادعى عليه الاجماع ان المختلم في مسجد الحرام ومسجد الرسول لا يجوز له الخروج  
منه الا متيمما ولا بأس بالمرور في غيرها من المساجد عن غير جهة استحباب التيمم وهو ضعيف  
فوائد اذا خالف الاصحاب في تعيين الغسل في الصورة المذكورة لو وجد الماء في  
المسجدين قبل الواجب التيمم وقيل ان يمكن الغسل مساوي زمانه زمان التيمم ونقص  
عنه وجب يظهر من كلام بعض المناخين الميل الى لزوم الغسل حلقا ويلوح  
من كلام البعض انه لو عرف بتعديده مطلقا فائق اقول تعديده مطلقا  
حصل الامن مرتبة الى المسجد اشبه وقد عرفت انك الله في امر ان  
الفتوى لبني مع عدم الظفر فائق به مع انه راجح في عمومات الادلة خصوصا  
حيث كان مندرجا تحت عمومات الفتاوى ايضا لا يستلزم مخالفة الاصحاب  
ولا بأس به ويكره من شواهد من مسائل عدل وان شنع به بعض  
القاصرين وخفف اصره على غير الماهرين بصرح جمع من الاصحاب بان لا  
يرفع في هذا الحكم من المختلم وبين ما جنب فيه عما اودخله جنبا وناظر  
فيه بعض المناخين والمسئلة لا يخالو عن اشكال هل تلحق بالجنب المختلم  
صرح به جمع بعض اصحابنا وهو محتمل وان كانت المسئلة موضع تردد وانكره



المحقق في الاشارة لظهوره لا يلحق بالسجدين غيرهما من المباحة في مشروعية  
 التيمم وعن الشهيد انه استحب استحباب التيمم فيها وهو ضعيف هم قال في الدراية  
 يظهر من كلام الاصحاب انه لا يتوعد في هذا التيمم البدلة عن الغسل انما  
 يتوعد بنية استحبابه المروء فلا يكون سببا للصلاة ونحوها ويجب عليه الخروج بين  
 فصل ويختار اقرب الطريق وعن الشهيد الثاني ان كان الغسل جهكاً في مسجد ولم يقل  
 بجوازه فلا اشكال في عدم اياحه هذا التيمم غير الجواز وكذا ان لم يكن في المسجد  
 في خارجه وان تعذر في الخارج ايضاً فالوجه كونه سبباً في ذكره حسن الا ان في  
 طلاق الصورة الاولى نظر اذ يجزئ كونه سبباً مع التعذر في خارجه على  
 القول بعدم جوازه فيه مطلقاً وان كان الاحتياط في الاعادة مطلقاً  
 الشا من المشهورين المتأخرين تحريم الطهارة وضوء او غسل وتبسم في المكان  
 المنصوب ادعى على ذلك الاجماع بل عن الشهيد الثاني ان الحكم في المسألة بالعبادة  
 المشتمل على فعل كاد أو الزكوة وقراءة القرآن المندود واما الصوم  
 فقد قطع الفاضل بجوازه واستشكل في صحته ائمه عن جميع صحة الطهارة وفساد  
 الصلوة اقول في القول بالبطلان فيما سوا الصوم مع كونه احوط لا يخلو عن  
 قوة الا انه في الزكوة محل تردد واشكال التاسعة الظاهر انه لا خلاف  
 في استحباب التيمم للنوم ولو مع وجود الماء ولكن يظهر من الرواية مشروعيته من  
 غير الوضوء ثم ذكر على فراسته ويظهر منها ايضا جواز التيمم من الدثار كما ان كان  
 المشقة المشهورة مشروعية التيمم لصلوة الجنادة مع وجود الماء وعن المحقق مشروعيته  
 اذا خاف فوات الصلوة ورعايته احوط الحادية العشرة هل يجب  
 التيمم في كل موضع يستحب فيه الغسل او الوضوء عند تعذرهما لعله

أشبهه رعي في السهيد بن كاشي كال في جواره أي ما كان المعدل منه مراضا و  
 اما في غيره فوجهاً وليستحجب بها عن غسل الاحرام مع تعذره على القول برفع الغسل  
 المندوب لحدث سجدة بسبب اليه المرتبة لا اشكال في الاستحباب يكون سبباً للصلاة  
 الثانية عشرة المشهورة بل المجمع عليه ان اذا اتيمم الجنب يلجأ عن الغسل  
 ثم احدث اعاد التيمم عن الغسل سواء كان حدثاً أصغر أو أكبر عن المرتبة ان  
 الجذخ اسبغ ثم احدث حدثاً أصغر فوجد ما يكفي للوضوء بوضوءه واول  
 اشبه وهو العالم الباب الخامس في النجاسات في احكامها وما يتعلق  
 بذلك وفيه مطالب اول فذكر النجاسات فيه فصول الفصل  
 الاول خلاف في نجاسة البول والغائط من غير الطائر من حيوان لا يؤكل  
 لحمه وان كان ذا نفس سائلة والمراد بها الدم الذي يجتمع في العروق وانما  
 الطائر من الشهور انه كغيره ويظهر من اطلاق عبارة الصدوق وجميع  
 القول بطهارته خسر الطائر وبوله مطلقاً واستثنى الشئ منه الخفاش  
 فانه نجاسة زرقه وبوله وبعض المتأخرين استظهر طهارة زرقه في الطائر مط  
 وتوقف في البول والقول المشهور لا يخلو عن قنن وعن المحقق التمسك في جميع  
 ما لا نفس له كالذباب الخفاش الاظهر كاشهر الطهارة وذهب جميع العلماء  
 بول الخفاش وجعل بعضهم الامر الوارد في غسل التوب عن بوله على الاستحباب  
 وانول بالنجاسة غير بعيد فواتداً عن العيب لا من لا فرف في غير ما كوال اللحم  
 بين ان يكون تحريماً أصلاً كالاسد وبين ان يكون لغرض كجلال  
 المشقة او لو تكرر اجتمع عليه فللنظر فيها مجال ببول الرضيع على الاشهر  
 الاظهر منه خلافاً لابن الحميد رحمه الله وروى الدراج والحلال الطاهر خاف للحكم



عن أبي سعيد رض د ابوالخيل والحير والبعال وارواحها طاهر على الاثر لظهور  
 خلافا لابن الجنييد والشير في احدا قوله نعم القول بالكرامة اقرب عن  
 بعض المتأخرين التوقف قال بعض المحققين في نجاسة ابوالدور  
 الاثرات الفصل الثاني لا خلاف في نجاسة مني الانسان وكذا  
 من غير الانسان اذا كان له نفس سائلة الا ان بعض المحققين قد توقف فيه  
 واما مني ما لا نفس له فمر ظاهر جملة من الاصحاب لطهارة والمسئلة لا يخلو  
 اشكال ومن ثم ترد فيه للحقق واما ما يدل من الاخبار على طهارة مني الانسان  
 فاقرب مما حمله النقية مسئلة المشهور بيد الاصحاب انه ليس بشئ مما حرم  
 عن الذكر نجس سوى البول والمني وعن ابن الجنييد ان المني اذا كان يعقب  
 شهوة غسل منه الثوب الجسد هو خلاف المنفق عليه وكذا كليا  
 يخرج من القبل والدماء فهو طاهر عدا البول الغائط والدم والمني الفصل الثاني  
 اجمع الاصحاب على نجاسة الدم قليلة وكثيرة اذا كان من ذئب نفس  
 عدا ابن الجنييد فانه قال اذا كان سبعة دون درهم وسعته كفء الاها  
 الا على ما يخرج الثوب اما ما يدل على طهارة الدم من الروايا فاما مولة او مطرحة  
 قال بعض الاصحاب لا علام الدم اما ان يكون دم حيوان ذئب نفس سائلة والا  
 اما مسفوح او غير مسفوح وغير المسفوح اما ان يكون من خلفا بعد الذبح الشرعي  
 او غيره والمختلف في اللحم بعد الذبح اما ان يكون دم حيوان كقول  
 اللحم او غيره في نفس السائلة اما ان يكون دم السمك او غيره فهذا  
 اقسام وتفصيل القول في ذلك ان الدم المسفوح ابي المصعب من العرق نجس  
 لا خلاف بين علماءنا الا انه قيل ان دم سمك الله صلى الله عليه وآله

ان يخرج من سائر

وسلم ظاهر كذا بوجه صم أقول ولا حاجة تدعو إلى البحث عنهما وأما الله  
 المختلف بعد الذبح إذا كان دم ما كَوَّل اللحم فهو طاهر حلال من غير  
 خلاف يعرف واستثنى من المختلف ما يجذب به الحيوان بنفسه إلى باطن  
 الذبيحة فإنه نجس حرام وأما إذا كان دم غير ما كَوَّل اللحم ما يقع عليه الركوع  
 فظاهر لأصحاب نجاسته إلا أن بعض المتأخرين قد توقف فيه ولمعله لا وجبه  
 وأما ما خرج من ذي النفس السائلة بلا فؤق وانصباب كاسم الشوكة والعشرة  
 فظاهر لأصحاب الاتفاق على نجاسته إلا أن ظاهر العلامة طهارته أفول  
 كلام غير صريح قابل للتأويل على تقدير تسليمه فلا ريب في أنه في غاية  
 الضعف أما دم السمك فلا ريب في طهارته أيضا وعن ظاهر الشيعة نجاسة  
 دم السمك والبق والبراغيث ولم تثبت أما دم غير السمك مما لا نفس له فلا  
 إشكال أيضا في طهارته والخلاف لم تثبت فروع **الأول** عن الشيعة  
 العلفة نجسة وادعى إجماع الفرقة عليه واستنظر فيه في المعالم وعن المحقق  
 أن العلفة التي توجد في بيض الدجاجة وشبهه أيضا نجسة وقال في  
 المعالم إلى الطهارة والقول بالنجاسة مطمع كونه أحوط لا يخلو عن  
 رجحان الثاني من وجه دما في بدنه أو توبه ولم يعلم كونه من  
 الدماء الطاهرة والنجسة فالوجه الطهارة والأحوط الاحتياط هكذا  
 الحكم في كل شيء له أفراد بعضها طاهر وبعضها نجس كذا قيل والوجه  
 عند توقف الحكم على عدم كون الأصل فيه النجاسة كما في الجلود و  
 هكذا الحكم إذا اشتبه دم معفو عنه بغير المعفو عنه الثالث عن  
 الشيعة طهارة الصلبة وعن المحقق نجاسته قال لأنه يخالطه دم يسير



ولو خالف ذلك لم يكن نجسا وخلافا مع الشيخي يؤول الى العبارة لا يوافق على هذا التفصيل  
 وما ذكره استبه الرابع المسك ظاهره لا خلاف انه احب الطيب الى نبيائهم عليه  
 الصلوة والسلام **الفصل الرابع الميته** من حيث النفس الساكنة مأكول اللحم كان ام غيره نجسه  
 بلا خلاف وباتوقف بعض المتأخرين في نجاسة جلود الميتة من حيث النفس غير الالهية وليس  
 وفيهم من كلام ابراهيم بن جعفر من الروايات عدم جواز استعمال شيء من اجزاء الميتة في حال  
 ادعى على ذلك الاجماع وعلى الطيبين جواز استعمال الالية المقطوعة في الاستصباح ولا يخلو  
 عن قوة والا حوط الترتيب مسائل الا ترى في نجاسة ميتة الانسان بعد دمه بالهوت  
 وقبل تطهيره بالغسل واما قبل البرء فهل يلزم غسل ما أصاب جسد الميت كما  
 ورد في بعض الروايات أم لا يلزم لعله المشهور بل لم اتفق على قائل بلزوم الغسل  
 من احكامنا كذا قبل القول بان نجاسة وان لم يبرء كما عن العلامة وغير غيره واصل  
 النجاسة عينية محضة فيجس ما يلاقى الميت برطوبة كان او سيوسه ويتعدى  
 نجاسة الملاقاة الى ما لا قاله برطوبة او حكمه معنى انه انما تتنجس بها ما يلاقى الميت  
 ولو رطب بادون ما لا قاله او بمعنى انه لا يتعدى نجاسة ما يلاقى الميت  
 يابسا الى غيره وان صار هو متنجسا او انها عينية مع الرطوبة خاصة  
 او مع السيوسه فلا اثر لها اقوال اربعة والقول بالاختلاف لعله لا يخلو  
 عن قوة لكن يحتمل استحباب الغسل مع السيوسه وسبيل الاحتياط هما  
 امكن لازم واما حمل الكاشاني اخبار نجاسة الميت والكافر على مجرد خضت  
 الباطن دون المعنى الشرعي الموجب لغسل الملاقاة لها برطوبة فهو مثلا  
 مذهب لطائفة المحقة ايدهم الله واما نضر بن الشافعي فربما عن الحق ان نجاسة  
 ما لا نفس له ساكنة على طهرتها ومثله قال القائل وادعيا لاحما عرو عن الشيخ نجاسة

مية العقرب والوزغ وانه عند نجس عيناً كالكلب الاول اشهر اظهر  
 حيا عن الشيخ طهارة مية الضفدع وهما لا يؤكل لحمه اذا كان مما يعيش  
 في الماء وان كان قد انفس لم يثبت الطاهر انه لا خلاف في كل ما نجس  
 بالموت اذا قطع مرجبه حيا كان او ميتا فهو نجس ثم قال العلامة الاقرب  
 طهارة ما يحصل من بدن الانسان من اجزاء الصغيرة مثل التبور والثالول و  
 ما استقر به اقرب بل لا يعلم فيه عكفاً وافق الاصحاب من غير خلاف يعرف  
 على طهارة ما لا يحل له الحيوان وهو العظم والظفر والقرن والحافر والسعر والوبر  
 والصوف والرئيس والناب والسنن اذ اكتسب طهارة غلباً ولا نفحة وكذا على  
 حل الانفحة والبيض من مأكول اللحم من غير ان يفرق بين طهارة الصوت  
 والوبر والشعر والرش بيد كونهما مأخوذة بطريق الخرا والقلع وغيره الى  
 الشيخ اشتراط الحر والاول اشهر واظهر عن الخونساري انه جعل الغسل  
 مع الخبز الاحوط وهو ضعيف بغيره الغسل في صورة الخبز ايضا اذا فرض ملاقة  
 لجسد الميتة على القول بتعاقب النجاسة مع اليسوسة والظاهر حكم القرين و  
 السات الحافر والظفر انظف حكم الشعر احتمل خلاف الشيخ هنا ايضا  
 في اشتراط الكسر والقطع بسكين ومخمس عن المشهور انه لا فرق في الحكم  
 بطهارة هذه الاشياء من الميتة بين كون الميتة مما يؤكل لحمه لو ذك  
 ودين غير وعن العلامة انه في النجاسة في بعض الجلال وما لا يؤكل لحمه  
 والفول بالطهارة كما ذكر بعض المتأخرين لا يخلو عن قرب وعنه انه قال ما  
 الانفحة من غير المحلل كالموطوء في طهارتها احكامان ادعوى هذا اليه  
 الله تعالى فاعلم بذلك الله ان اهل اللغة قد اختلفوا في الانفحة من النجاسة



ان لا نقية بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرسن الجمل والجدر في حال الجمل  
 وعن القاموس لا نقية بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد يكسر الفاء والنقبة والسفحة  
 شيء فيخرج من بطن الجمل في المراضع اصفر فيصير في ضوفه فينظف كالجبين فيصير  
 الجوهري لا نقية بالكسر وهو عن النجدنيك يكون لا نقية الا نكل ذي  
 كرسن لا نقية الا وهو رضيع فاذا رعى قبل استكرش اي صعد  
 الا نقية كرسن اقول ورد اية الثاني ربما ندل على ان لا نقية هو اللبن المستعمل  
 لا الكرسن كما في القاموس اذا عرفت هذا حركت الله تعالى قال  
 اعانك الله وار بعض المناخرين رشح تفسير لا نقية بالكسر لان ذلك الماء لا  
 وان فرض طهارته لكنه نجس بملاقات الجلب الذي يجويه وكأنه راء  
 ان ذلك الماء المجد لا يفضل للتطهير لما فيه من الدهنية بخلاف الكرسن  
 الا فال كرسن ايضا بانقصاله من اجزاء الميتة نجس ايضا وبعضهم احتل  
 عدم احتياج الكرسن الى التطهير لا طلاق النصوص عن الذكر  
 انه حل تطهير ظاهر الكرسن اولى وعن ظاهر المعص وجوب التطهير فيه  
 عزت سلمك الله انه يظهر من كلام اكثر اهل اللغة ان لا نقية  
 مخصوص بها اذ الورد عن الذكر في الا نقية ظاهرة من الميتة والمذبوحة  
 وان اكلت النحلة غير اللد اذا عرفت هذا وحقك الله قال علم ايدك الله  
 ان الورد اذ اوفى بالا احتياط وبه يمكن الجمع بين الادلة ان يقال  
 ان لا نقية اي الشيء المجد في الكرسن ظاهرة في حد ذاتها لرب سبب  
 الملافة الجلفة التي يجوبها يحتل بنجاستها فلا وفي ان يدفع منها  
 ما اتصل بها ان امكن فانه يحتمل ان يكون باس وكلها واما الكرسن فالحل

بطهارة في غاية الاشكال والله يعلم بحقيقة الحال ط قال بعض الاصحاب  
 طهارة البيضة ثابتة وان لا قت الميتة بالرطوبة وربما يعزى الى  
 الاكثر عن العلامة وجمع القول بجاسة الملاحة وهو الاسد  
 وظاهر اطلاق الفناء في طهارة البيضة ان يكسبه الفناء على قيل  
 ان الظاهر انه اتفاق وظاهر اطلاق كثر الروايات التي منها الموثقة الظاهر  
 ومن ثم صرح جمع من المناجر بعدم الاشتراط والقول الاول مع كونه  
 احوط لا يخلو عن قوة وهل يشترط كونه صلبا كما صرح به العلامة  
 في بعض كتبه ويدل عليه روايتون عيات ام لا كما يدل عليه  
 اطلاق الفناء في الروايات لعل الثاني اقرب **الفصل الخامس**  
 عن الشئ الذي في ضرع التاة الميتة ظاهر وقيل انه المشهور بل عن ابن هرة  
 ودعوى الاجماع عليه وعرفا ضلن وجمع الجاسة بل عن ابراهيم  
 بحس غير خلاف عينة الحاصلين مراصحا بنا والمسئلة عند موضع توقف  
 وسبيل الاحتياط واضح **الفصل السادس** الشهيد المشك طاهر  
 اجماعا وفاقا وان اخذت من غير المذكور وعن العلامة و**المسئلة**  
 المسك اذا انفصلت عن الظمية في حيوتها وبعد التذكية طاهر وان  
 انفصلت بعد موتها لا قرب الجاسة والا حوطا اجنبيا وخصوصا في  
 الصاولة الا عن المباشرة بعد التذكية كما يفهم من ظاهر حديث عبد الله  
 بن حنبل اذا يظهر منها كمن غير حكم النصوص عدم جواز الصاولة في الميتة و  
 ان كان مما لا يتم الصلوة اياه **الفصل السابع** الخسر جس  
 الخسر على الاظهر لا يظهر بل عن الرضة وابن الادراس انه لا



خلافة في غايته بين المسلمين وقال الصدوق لا بأس بالصلاة في  
 ثوب أصابه خمر عن أبي بصير في القول بالطهارة والقولان في غير الضعف  
 والسند وفي حكم الخمر لا يبدل المسكر عندنا وعن بعض  
 المتأخرين القول بالطهارة واستحبوا الاجتناب هو في غاية الضعف  
 والظن اتفاق كل من أصحاب على تخصيص الحكم بنجاسة المسكر بما كان  
 مانعا بالأصالة وإن عرض له الجلود وزال حامدا وإن عرض له الميعان  
 مسائل الأولى القفاح خبر مجهول استصغر الناس وأما علماء وفهم  
 مطبقون على حتم بل وعلى نجاسته أيضا إلا أنه يظهر من بعض المتأخرين التوقف  
 في تميزه ف يطلق اسم القفاح على ما ليس بمسكر ولا مغلي والمراد من  
 غلبته هيجانه فهو ظاهر حلال قال بعض أصحاب ظاهر الغناوة  
 والروايات أنه لا يعتبر بلوغه حدا لا سكار بل المناط الغلبان قوله  
 ولا بعدان يدل على أنه بالغلبان يصير مسكرا كما يظهر من كلام أهل  
 الخبر لكنه غلبان خاص يحصل بالعمل الثاني ما اتفق جميع  
 من الأصحاب على المسكرات في الجاسة العنيفة إذا غلا واشتد ولم  
 يذهب ثلثاه وبعض على مجرد الغلبان وبعض على الاشتداد  
 وقال المحقق وأما حكم الخمر مع الغلبان فذهب الثلثان ووقف  
 الحاشية على الاشتداد والمراد بالغلبان انقلابه وصيرورة أسفله أعلا  
 وبالأشدد العاطل والخانة وقال بعض الأصحاب لا ريب أن الخمر يبدل  
 على مجرد الغلبان بلا خلاف نصا وفوقه وسر بما يدل كلام المحقق على  
 تحقق الخلاف كما كان الخبر ثمانية عشر ثغيبان وإن غلا بنفسه أو

وبالنسبة وقيل ان العسلين يستلزم الاشداد وحبل النجاسة  
 والتحريم متلازمين كانه رعم ان الاشداد هو مطلق النجاسة وان لم يدرك  
 بالشاهد اذا عرفت هذا فاعلم ايديك الله ان القول بالنجاسة يعبرى الى الشهود  
 وعن ابن عقيل في القول بالظهار والمسئلة محل توقف وسبيل الاحتياط  
 واخر الثالثة عصير الزبيب لا ينجز بالغليان بل بخلاف ظاهر  
 ولا يحرم عند الاكثر ولعله لا ينحو عن قبحه ولا حوط الترك وكذا  
 عصير التمر واما اذا سكر فلا ريب في حرمة منه وكل ما سكر كثير  
 فقتله حرام لكن اذا وقع في قدر شئ قليل من غير المانع بأكاله فله جد  
 بحيث يتهلك بالقول بالجواز اشبهه وربما يظهر من المقدس ان رد سبيل  
 الترد فيه اذا عرفت هذا ايديك الله فاعلم حفظك الله ان العصير اذا طهر  
 مع غير فعل القول بالنجاسة لا يبعد لزوم الاجتناب واما على القول  
 بالظهار فلا يبعد حلبة بعد ذهاب الثلثين ويظهر من بعض المتأخرين  
 خلاصة مطلقا اعتدادا على رواية ومى فاصرف في دلائلها على المدعى  
 الرابعة اذا طبخ العنب فان خرج مائه وعلى فلا اشكال على الظاهر  
 في تحريمه وان لم يخرج فاشهره محل كلام وسبيل الاحتياط وافر النجاسة  
 معتصية الاصل والعصومات حل ماء الحصرم ولا اعرف قاتلا من اصحابنا  
 يتحريمه الا ان بعض الافاضل من المتأخرين قد ترك جعل استعماله قتل ذماب  
 الثلثين اولى الفصل الثامن من المشركون نجس اجماعا وفي حكمهم  
 جسيم اصناف الكفار قال غير واحد من الاصحاب والضابط من خرج  
 من الاسلام مائة او اقله وحده ما علم من الدين ضرورة والاو شاك



للتخاف لا يصلح والمرئى الكافي وغيره الكتابي والثاني التواضع هم  
 المعانون بعداوة اهل البيت والخوارج والغلاة وقد اجمع من ساطين  
 على انما كالسيد والشير والعلامة الاجماع على ذلك وربما يشتركون  
 البعض بوقوع المحلقة في اليهود والنصارى ولم يثبت الا من ابن الجنيدي وقد  
 بعض من المتأخرين والقول بالنجاسة هو الاظهر قد ورد في الواكعة  
 مع اليهود والنصارى اذا اكل من طعامه ولم يأكل ما يطعمون وما وصل  
 اليه ايديهم فانه يصير نجسا مع الرطوبة وكذلك الجوس اذا خوضوا ما  
 قوله تعالى طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكفر فالمراد بطعامهم ما يطبخ  
 من الجوزيات واشباهها مع عدم العلم بما بشرتهم لها بالارطوبه كما يدل  
 على ذلك الاختيار الصحيح فواشد اقل بعض الاصحاب الظاهر انه لا خلا  
 بين الاصحاب في نجاسة ما تحله الحيوة وما تحله من الكافرا الا ان السيد حكم  
 بطهارة ما تحله الحيوة من نجس العين في المشهور بين من خرفه الاصحاب  
 طهارة الخالفين وذهب السيد وجميع النجاسة اقول ولا ريب في  
 انهم مثل الكفار عند وز في النار كما انه لا ريب في نجاسة  
 من بيع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النصر على وصاية علي عليه السلام  
 وثبت عند الضرورة ثم حجب فانه لا جرم من المدعي الكفر والاعمال  
 الذين نتاجهم بعد وقوع الفتن والتباس الامر فلم يثبت دليل على  
 نجاستهم على انشوت معلومة الاثمة لهم وعدم وجود امر منهم ببطنتهم و  
 ذوي اسرارهم بالطهارة اذا اشتهروهم بالارطوبه بشعهم كلبون في  
 يدل على انهم كانوا محكومين بالطهارة ومن ثم يثبت طهارتهم جميع

فرق الشيعة بطريق اولي الامر انكر امامة احد من الائمة بعد سماع النص من  
 الامام الذي قتله بعد كونه فارقيه فانسيده سبيل من انكر امامته على  
 عليه السلام بعد سماع النص عن رسول الله عليه واله وسلم والله يعلم  
 وذهب بعض المحدثين الى نجاستهم ايضهم مطوعة عجيبة الاحتياط واخذوا  
 من الفلالة من بفضل عليا واطنه عليها السلام على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بكمز كفرة والحجاء حكم عليه في ظاهر الشرع بالاكراه والابعد عدم سماع  
 التاويل كما يدل عليه اطلاق ما ورد في من قال اني نبي الله قتل وغير ذلك  
 والحالة ما كان المجازات التي ورد به الشرع او كان من المجازات الشاعية او قام  
 قرينة واضحة عند الاطلاق على اداء الجواز فلا بأس بذلك ولا فهو غير  
 جائز والقائل به محكوم بالكفرهم ظاهر جميع من اصحاب ان ولد  
 الكافيين بما والنجاسة الذاتية بغير خلاف واستقرب ذلك العلامة و  
 القول بالطهارة غير بعيد وسبيل الاحتياط استقم مستقيم واما اذا شبهه  
 المسلم فهو محكوم بالطهارة ونفى عن ذلك الخلاف الا ان بعض المتأخرين  
 استشكل ذلك على القول بنجاسة ولد الكافيين بظهور كلام الحق  
 ايضا التردد واما ثبوت تبعيته للمسلم في اجراء جميع احكامه عليه  
 فنحل خلاف والمسئلة موضع تردد وقد اختلفوا في نجاسة المبيزة  
 والجنين والاطهر نجاسة الحية واما المبيزة فان اعتقد الجنين صراحة فهم  
 كالحية وان انكره اذ لك والزم عليهم فنجاستهم غير ثابتة **الفصل التاسع**  
 المشهور بين اصحابنا طهارة ولد الزنا اذا كان معتقدا لله لا طهر وعن  
 المرتضى القول بالنجاسة **الفصل العاشر** خلاف بين اصحابنا في



نجاسة الكلب والخنزير البرين ولا ظهر الا شهر نجاسة الشعر ولا تحله الحيوة  
 من اجزائها بل بلا خلاف في ذلك بين اصحابنا الا عن السيد فانه حكمها  
 مسائل اختلفوا في نجاسة المولود منها اذا بايها في الاسم فمن شيان  
 الشهيدان النجاسة وعن سبطه في المدلالة الطهارة وعن العلامة توقف  
 وذهب بعض المتأخرين الى القول بالطهارة اذا كان المولود منهما بصورة حيوان  
 طاهر المسئلة عندي على توقف في سبيل الاحتياط واخبر واما الجهر فلا في  
 حرمة فيقال بعض اصحاب المولود من اجدها وحيوان طاهر يتبع الاسم  
 والمسئلة لا يخلو عن اشكال والله يعلم حقيقة الحال من المشهور بين اصحابنا  
 طهارة الكلب والخنزير البرين ولا يخلو عن قوة وعن ابن ادريس نجاسة الكلب والخنزير  
 الفصل الحادي عشر المشهور بين قدام اصحابنا نجاسة عرق الجنب  
 من الحرام بل ادعى الشيخ الاجماع عليه واكثر المتأخرين على الطهارة والقول  
 بالنجاسة لا يخلو عن قوة فروع **الاول** على القول بالنجاسة لا فرق بين  
 ان يكون رجلا وامراة ولا ان يكون الجنابة من زنا او وطئ غلام او بجملة او  
 ميتة او كانت زوجته سواء كان اترلام جامع او لم ينزل ولا ستمتد باليد  
 كالزنا كما ذكر في المنتهى واما اذا وطئ في الجفص او الصوم فاستقرت العلامة  
 طهارة العرق والمسئلة لا يخلو عن اشكال ولو طئ الصغير جنبية والجنابة  
 حكم الجنابة ففي نجاسة عرقه اشكال كما افاد العلامة الثاني للحكم  
 على الجنيدانه قال عندي الاحتياط ان كان جنبا من احتلام ثم عرق في ثوبه  
 اقول وعرف ذلك انه لا يتوق في الانسا ز غايبا في النوم اذا عرق لكن ربما  
 يشعر صد كلام المنقول بوجوب الاجتناب احتياطاً وبعده لا وجه له  
 من ثم قال في العالم ولا تعرف لكلامه وجهها ولا دانيها له وفيها الثالث

الحائض والنفساء والاستحاضة والحجيب من حلال اذا خلأ ثوبهم عن عین  
 النجاسة فلا بأس بمرقهم اجماعاً غير يستحب على الظاهر الحائض اذا كانت في حيا  
 تلزمه ان يغسل بعد غسله **الفصل الثاني عشر** في اختلافوا في  
 عرق الابل الى لالة فمن الشيم وجمع من القدماء النجاسة وعن عامة المتأخرين  
 الطهارة والمسئلة لا يخلو عن اشكال في القول بالطهارة فلا قرب الكرا  
 كما عن بعض المتأخرين **الفصل الثالث عشر** في اختلافوا في المسوخ  
 والا شهر لا طهر الطهارة والمسوخ القيل وهو كان ملكاً زينة الذئب هو كان غلاماً  
 ديوثاً والارنب كانت امرأة تحب زوجها ولا تغتسل من جبرها والوطواط كان  
 يسرق ثوب الناس والفردة والحنازير قوم من بني اسرائيل اعتدوا يوم السبت  
 والبحريث والضب فرقة من بني اسرائيل لم يؤمنوا حيث نزل المائدة عليه  
 ابن مريم علي نبينا وعليه الصلوة والسلام والفارة هي القويسة والعقرب كان  
 ثمناً والتب والوزغ والذئب وكان الحما يسرق في المزارع في رواية الكلب  
 ايضا عن المسوخ وفي خمسة ذئب الطاووس في اخرى منها الحرك والذئب والكلب  
 والذئب والذئب وفي اخرى منها الدعوص والحريث والعقرب سجيل والقند  
 والزهر والغضب كعبوت الرواية الاولى لعلمها او ثوب ولا جتاب عن جميع ما ذكر  
**الفصل الرابع عشر** في الاربيب والتعلق بالفارة والورع على  
 الاشهر لا طهر طاهر السور بعد استحباب المتن عن سورها محتمل وادرجب الشيم  
 في يد غسل ما يصيبها من ثوب او البدن برطوبة مع انه نقر الباس عما وقعت فيه  
 الفارة من الماء فذلك الكتاب ومبحث المياه **الفصل الخامس عشر** في  
 الحاربة على المتهور والمنصور طاهر خلافاً لبر الجند وكذا الف والنجاسة وكلما



يخرج من البعد إلى الفهم أو ينزل من الرأس طاهراً عن الشبهة قال بعض أصحابنا إن  
 نحن الفصل السادس عشر عشر قال في الحدائق لا عرف فائلاً بنجاسة  
 الحد يد لا أنه ربما يفهم من بعض الأخبار ذلك ثم قال ويدل على طهارته مضافاً  
 إلى إجماع الأصحاب قد بما وحديثاً روايات عديدة ثم اعترف بأن الروايات  
 المشعة بالنجاسة مطروحة بإجماع الأصحاب قول وهذا الحق الذي لا يمتري فيه إلا  
 أن استجاب مسم الرأس بعد الخلق ومسح الأظفار بعد القطع بالماء محتمل كما  
 ذكر بعض الأصحاب **المطلب الثاني** في الأحكام ومنها مسائل **الأول**  
 كل نجاسة عنية وكأي كلما حكم بنجاسته شرعاً موثراً في تنجيس ما يلاقيه  
 برطوبة الماء إل كثير والنابع لكن وقع الخلاف في حد نجاسة الميتة  
 مع اليبوسة فمن العلامة القول بالنقد مع اليبوسة وقيل الشهيد الثاني  
 يمتنع الإنسان وعن البعض عدم التعدية مع اليبوسة مطلقاً وقيل الملك  
 به نجاسة حكمية فلا نجس ما يلاقيه والقول بعدم التعدية مع اليبو<sup>سة</sup>  
 بالنسبة إلى الميت الأنس كك ما هو المشهور وإن كان لا يخلو عن قوة ذكر المسألة  
 موضع اشكال وأما بالنسبة إلى غير الأدمي فالقول بعدم النقد مع اليبوسة  
 له الأظهر يظهر من بعض عبارات إيراد ريس كونه نجاسة الميت مط  
 حكمية وإنها لا يوجب غسل ما يلاقيها ويحتمل حملها على مذهب العارفين  
 بأن ذلك في صورة اليبوسة والكاشاني نفرد بالقول بأن المتجسر بعد إزالة  
 غير النجاسة عنه بالشم لا يفتدي بنجاسته إلى ما لا يقيه برطوبة وهو خلاف  
 المذهب **فأشرف** أعلم أي ذلك الله تعالى قال بعض الأصحاب أن النجاسة  
 العينية تطلق في كلام الفقهاء على معان وثقاً بلها الحكمية وأحد ما يتعد

نجاسته مع الرطوبة وهو مطلق الخبث وهو الاكثر خورا في كمالهم  
 فانها ما كان عينه محسوسة مع قبوله الطهارة كالقول قبل جفافه وثالثها ما كان  
 عينه غير قابلة للتطهير كالكلب المراد بالوطوبى التي يتوقف تأثير  
 النجاسة عليها كما صرح جميع ما يتعدى منه شيء الى الملاقي واما ما لا يتعدى  
 منه شيء فهو في حكم اليوسفة ويدل عليه اخبار روى الفارة في الدفن الجمد  
 وانه يؤخذ ما حولها والباقي ظاهر الثانية هل الظن بملافة النجاسة يقوم  
 مقام العلم لا مذنب <sup>تأثير</sup> مط وهو المنقول بين الدراج <sup>ب</sup> الكفاءة  
 من وهو المنقول عن أبي الصلاح <sup>ج</sup> انه يقوم مقامه ان استند الى سبب  
 تدين من شهادة العدلين واخبار ذي اليد ان لم يكن عدلا ولا فلا والله  
 ذهب جمع من اصحاب كماله لعلامة وغيره وربما قيد بعضهم قبول خبر العدلين  
 بذكر السبب خلافا للعلماء <sup>والمقتضى</sup> للتجسس قيد جمع قبول اخبار <sup>حد</sup> العلماء  
 بنجاسة زائنه بما اذا اجبر قبل الاستعمال فلو اخبر بعد الاستعمال لم يقبل  
 ان استند الى سبب كقول العدل فهو كالعلم وان لم يستند ككتاب  
 مدني في الخبر وطبن الشوارع لم يحكم بالتجسس قول والد في تقوى عنده هو  
 ان الظن باذكار صلح العلم لا وجه انه مثله وكذلك اذا استند الى سبب <sup>سبب</sup>  
 ومن ثم المبيع اذا ادعى المستر بنجاسة قبل العقد ان شهد العدلان  
 بالنجاسة وفي العدل الواحد اشكال وسبيل الاحتياط واضح اذا عرفت  
 هذا اي ذلك الله فاعلم رحمك الله ان هنا استكما لا وهو ان الغالب جاهل <sup>بعض</sup>  
 وخصه <sup>بعض</sup> في اذنا عند الاجتناب من النجاسات وتعلم مباشرة بعضهم <sup>بعض</sup>  
 فقد يحصل الظن بمتلك العلم بلاقات النجاسة ومثل كالبعض هل عصرنا من



اهل الفضل والوعاء الترمظهم بالجسد والشياب في اوقات كل صلاة فلو  
 فرض لزوم الاجتناب عن الجميع لا تضي الى العصر والجمع المنفرد قد اريد  
 التخصيص عن ذلك بان الشارح لم يجعل شيئا من الامور منوطا بالواجب  
 ونفس الامر فالجس ليس له واقع وهذا خلاف الواقع كما نبهنا  
 عليه في الشرح فلا يسمي ذلك ولا يغني عن جوع والحق ان يقال انه  
 كما يحصل الظن بل العلم العاقل بمباشرة لهم بالخاصة كل تعلم علماء عاديا استعما  
 المظهرات ورجح لا يحصل لنا العلم والظن المتأخر له ببقائهم متجسدين اما مطلق الظن  
 فلا نزاع حجة في ذلك فافقه ذلك جعل الله من التقاء ولا تضيق على  
 ما وسع الله عليك ومن ثم يعاب على من يقصد حصول الطهارة اليقينية ويعد  
 من الوسواس وكان رجل من اصحاب عيسى ادام الله ظله العالي ورضي عنه  
 صلواتنا المظهير في الماء الكثير في وقت كل صلاة وقد ضرت اليه يوما مع  
 عنه مد ظله العالي فقال لعله الى الان لا فرغ عن عمل المستحاضة ثم ضل وضاعت  
 الثالثة قال بعض الاصحاب ظاهر الاصحاب اتفاق على قبول قول مالك  
 في طهارة ثوبه وانائه ونحوهما ونجاستها وربما توقف في ذلك بعض  
 المتأخرين ولعل الظاهر هو القبول عدل كان او غيره ويظهر من اكثر الروايات  
 والفتاوى جواز ابتياع الجلود من غير العارف بلا سوال لكن ظاهر بعض  
 الروايات استحباب التنزه عن اكل ما يحتمل كونه حلالا عندهم  
 حراما عندنا الرابعة احتمل بعض الاصحاب جوب الاخبار اذا وجد عدل  
 في ثوب لغير نجاسة ونفى الويب عن كونها أولى وعن العلامة الوجوب مطسوا  
 كان الخبر عدلا او فاسقا ولا ظهر عندي عدم الوجوب كراهة الاخبار كالت

عليه صلح الاختيار لكن لو رآه المأموم في أثناء الصلوة في ثوب لا مأم غاسنة  
غير معفونها فهل يجوز الاقتداء به أم لا فمن بعض المتأخرين الجواز وعن آخرين  
وجوب الاعتقاد وكلاول وان كان لا يخلو عن قوة لكن لا حوط الاتمام ثم إعادة  
وهل صلوة الامام باطلة في نفس الامر وان كان معذوراً أم صحيحة في الواقع ولو  
والقول بالصحة النفس الامرية لعله اوجه وسر ذلك ان الشرط في صحة الصلوة  
ليس الا اجتناب عن معلوم الغاسنة وقد اُجِد في الواقع نعم لو كان الامام  
سأهياً لا تجزئه القول يكون صلوة باطلة في نفس الامر وحيث تستشكل صحة صلوة  
المأموم ولكن اذا لم يعلم المأموم ان الامام جاهل ام ساه فوجهان وسبيل  
الاحتياط واخيراً الخامسة الظاهر حرمة بيع العجين اذا عجن بالماء الخس  
واللينة اذا اتبع المسلم تدل عليها صحيحة الحلبي وصحيحة ابن ابي عمير وبيع من  
يتحل الينة وفي بعض الروايات يدفن ولا يباع وعله احوط واعلم ايديك الله انه  
لو اشتراه واحد غير الكل كان يمتاعه لتعليق حيوان ونحو ذلك جائز ويجوز  
اعارة الثوب الخس ايضا ليرصلي بلا اعلام ولكن اذا استعار للصلوة والسكز  
لا تخلو عن اشكال وقد يستشكل بعض الحد ثبوت ثوب حرمة بيع العجين الخس ايضا  
من اجل دلالة الرواية على جواز اعارة الثوب الخس ليرصلي السادسة متى علت  
الملاقاة الموجبة للتنجيس اشتبه محلها فان كان الاشتباه محصوراً وجب اجتناب  
عن الجميع وان كان غير محصور لم يظهر للغاسنة اثر وكذا الحكم اذا اختلط الحرام  
بالحلال كما دل على ذلك النصوص من اصول المذهب وحسب اليه كافة  
الاصحاب فانزع بعض المتأخرين في الحكم المذكور قال بعض اصحابنا اذا حكم بما  
شيء توقف الحكم بطهارة على العلم بحصول ما يثبت به كونه طاهراً وتقوم مقامه



شهادة العدلين ويحتمل ألا كفاً بخبر العدل لعموم مفهومه إن جاز  
 فاسق ولا اعتباراً بخبر العدل إلا أن ينضم إليه الفرائض المفيدة للعلم  
 ولو أقادته منفردة بكتفت أقول الظاهر في مقام العلم بالضم إذا استأجر مسلماً  
 للتطهير ويحتمل ألا كفاً بالظن الغالب أيضاً كما يدل عليه صحة  
 معونة بن عمار عن الصادق عليه السلام لا تغتسل مكانها لأن الحمام  
 موطن إذا كان ينطقه **المطلب الثالث** فيما يجب التمسك من النجاسة  
 وما يعفى منها وهذه مسائل **المسئلة الأولى** اتفق أصحابنا على أن الجنيد  
 عليه السلام يجب إزالة النجاسة عن الثوب المبدى للصلاة والطواف ولو جبين  
 عدل الدر على التفصيل الذي أنشأ الله تعالى وفهم من عبارة أبي الجنيد رحمه  
 ما سوى دم الحيض والمنية من النجاسات إذا كان ذو ربيعة الدرهم ولا يبعد  
 أن يكون مرادة من الطهارة العفو كما ذكر الأصحاب عنه تنبيه قد صرح  
 جمع من الأصحاب بأن اعتبار الطهارة في ملبوس المصلي بمحموله فيما  
 ينقل ويتحرك بترك المصلي ولو في بعض أحوال الصلوة فإذا ارتك على رأسه  
 طرف عمامة وهو ظاهر وطرفه الآخر على الأرض وعليه نجاسة فلم تبطل  
 وقد ذكر الأصحاب من المواضع التي يجب فيها إزالة مسجد الجبهة ومكان  
 المصلي بأسره عند المرفضي والمساجد عند كونه الصالح والمأكول والمشرب  
 وأما ما مع الملافة بالوطوبى وأما أمر الشارع بتغطيتها المصنف والضريح  
 المقدسة وقد نقل الأجمل عليه وظاهر جمع منهم الفاضلان أنه  
 لا فرق في ذلك بين النجاسة المتعدية وغيرها حتى قال العلامة لو  
 كان معه خاتم نجس صلى في المسجد لم يصح صلواته والقول بعدم تحريم

ادخال النجاسة غير المتعدية الى السجود غير مبني وكذا في الفريضة والله  
 ولا ريب في ان الاحتياط في ادخال مط وجبوضا اذا وضعهما غير بالاجل  
 والمفهوم من كلام اصحابنا لقطع الوجوب بالانزال على الفور فلو اخل  
 بالانزال ثم ولو صلى فاما كان في ضيق الوقت فلا خلاف في الصلوة واماني التسعة  
 فتكون والقول بالاطلاق ان قيل بالوجوب على الفور غير مبني فرفع الاول  
 وجب بعض المتأخرين تخفيف النجاسة طلقا عنه تعداها لثباتها وان ذلك ثلث  
 اضطراري للطهارة من النجاسة كبدلية التيمم للطهارة من الاحداث وثبت  
 الا انه احوط الثاني نزول حكم النجاسة متوقف على نوال عينا او استحالتها  
 ولا عبادة بما بقي من اللون والرائحة بلا خلاف الثالث الظاهر خلاف دين  
 الاصحى في الاكتفاء في طهر البواطن نزول العين الرابع من احكامنا من قال  
 بان الجسم الصقل كالسيف والمرأة اذا اصابته النجاسة كفي في طهارته  
 من النجاسة ولم يثبت وغير بعض المتأخرين ان توقف الطهارة بعد نزول  
 عن النجاسة على مطهر مخصوص بالثوب والبدن والانية واما غير الثلاثة  
 فانه يطهر نزول العين المسئلة الثانية لا خلاف على الظاهر احكامنا  
 فيكون دم الجرح والقروح وان كثر عفو انعم قد اختلف في حد  
 العفو فمنهم من حد بالبرق ومنهم من حد بالانقطاع وهو كآدين مطلقين  
 مقيد بكونه في زمان يتسع لآثار الصلوة ونائط العلا اثره العفو يحصل  
 للثقة بالانزال في احد قوليه وفي آخر عدم وقوف حرا بها واشتغال  
 في به وجوب زالة البصم الى شيق وادى الى الثوب مع الامكان  
 وعن الشيخ انه ادعى الاجماع على غسل وجوب عصب الجرح وتقليم اليد



بل يصح كيف كان وان سأل وتفا حش الى ان يبرأ والقول باناطة العفو  
 بحصول المشقة مع كونه احوط لا يخرج عن قوت والله يعلم فروع  
 الاول يستحب على الظاهر صاحب القروح والحروح غسل ثوبه في  
 كل يوم مرة واحتمل بعض المحدثين الوجوب لم يثبت الثاني  
 اذا تعدى الدم من محل الضرورة فله المختار يجب الازالة والتطهير  
 واحتمل بعض المحدثين كونه عفو اذا لم يتعد بتقريطه والاوجب  
 الازالة الثالثة لو اقي هذا الدم نجاسة فلا عفو وان اصابه طابع  
 طاهر كالعرق فمن الاصحاب من جعله عفو وهو غير بعيد منهم  
 من اوجب التطهير هو احوط الرابع اذا اقي في هذا الدم جسم  
 برطوبة فله في الجسد متوابع صاحب العذر او بدنه فمنهم  
 من جعله عفو كما صله والاحوط التطهير والله يعلم المسئلة  
 الثالثة لا خلاف ولا اشكال في ان الدم الناقص عن سبعة  
 الدرهم المسفوح ما سويك الدماء الثلاثة اذا كان في الثوب فهو  
 معفو عنه واما اذا كان في البدن فالمسئلة محل مراد نعم اذا كان  
 بقدر الجحصة سعة فيقول بكونه عفو اقرب اما اذا كان الدم في  
 سعة تلك الدرهم مجتمعا فذهب الاكثر الى ايجاب الازالة وعن البرقي  
 عدم الوجوب الاول مع كونه احوط واشهر واظهر لو كان متفرقا فمن سائرهم  
 اكثر المتأخرين انه عفو وان نزل عن الدرهم الا ان يفسا حش والوجه  
 فيه الى العرف عند المحقق وهو المحقق ومنهم من قدما بالشبهة وقد  
 ابو حنيفة يرفع المتوابع عن ابن ادريس العفو مطلقا وقيل حكمه

المجتمع ان بلغ درهمًا وجب ازالته والا فلا ولعله لا يخلو عن قوة و  
 اما الدم المنفرد في الشياك المتعددة او فيها وفي البدن فاحوط <sup>ظها</sup> ولا  
 ان يضم احدها الى الاخر وليس لكل واحد حكمه ولو اصاب الدم  
 مانع طاهر لم يبلغ المجموع الدرهم فقولان احوطهما ووجه الزوم الاثر  
 والدم اذا تفتش من جانب الى اخر فهو على الظاهر واحد كما يشهد به  
 المعرف وغز الشهيد لو تفتش الدم في الرقيق فواحد وفي الصفيق اثنان فروع  
 عن الجلامه اذا كان الدم في <sup>البعد</sup> شيء فاعخذ ذلك بيدك وصله وهو حامل احتمال الجواز  
 والمنع قليل ولا وجه <sup>بالبيد</sup> للشخصين البعير والكثير سيان والمسئلة موضع تردد و  
 سبيل الاحتياط واضرب عن الشهيد لو اشتبه الدم المعفوع عنه بغيره  
 فالاقرب العفو ولو اشتبه الدم الطاهر بغيره فالاصل الطهارة والطاعة  
 انه لو كان هناك دمان احدهما معفوع عنه واخر غير معفوع عنه او احدهما طاهر  
 واخر غير طاهر اشتبههما فالواجب الاحتياط من كليهما ولو كان  
 دم واحد ولا يعلم انه دم يبرغوث او دم انسان مثلاً ففعل ما  
 اكد وهو المتنجس دم الحيض غير معفوع عنه وان قل عن الداهم من غير  
 خلاف يعرف وعنه الى الشئ الحاق دم النفاس الاستحاضة به وهو  
 احوط وعن الراوندى الحاق دم الكافر والكلب والخنزير ولا يخلو  
 عن قوم ومرفوعة البني ان كان دم غيرك قليلاً كان او كثيراً فغسله  
 قل نيب اعلم ايديك الله وربك الله فهاك املا ان الروايات  
 الواردة في تجديد الدم المعفوع عنه بالدرهم عملة تفسير وتقدير الا ان  
 ظاهر الاصح كما قيل لا تقا في <sup>ثلاث</sup> انه البغلة وهو الواقي ووزنه درهم و



والبغلي بناءً على التحقيق البعض للنبي على تفسير البعض مفتوح العين مشددة اللام و  
عن الشهيد البغلي بأسكان العين وعن ابن ابي ابيس به يقرب سعد من سعة  
اخضر الراحة وانه اوسع من الدنيا وعن ابن الجنيبة ان سعد كعقار  
الا بهام الاعلى وعن ابن عقيل به انه بسعة الدنيا وعن الشهيد الثاني  
انه قد يعقد بالوسطى ايضاً والعقل بالقدر الا قل مع كونه احوط  
لا يخلو عن قوة المسئلة الرابعة الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في  
ان كل ما لا يتم الصلوة فيه منفرد كالقلنسوة والخف عن خباسته وان كانت  
حيض عن نهيقه انزاله الخباسته عنه وذكر المفيد ان المتنزه عن خباسته الخف فصل  
ولم اقف على نص في ذلك صحيحه عبد الرحمن صل في نعليك اذا كانت طاهرة فان ذلك  
من السنة اذا عرفت هذا اي ذلك الله فاعلم وفقك الله انهم رحمهم الله مع اتقان  
على اصل الحكم فختلفون فمنهم من عزم بالنسبة الى اللبوس المحمول ومن هؤلاء  
من خص المحمول بالملابس ومنهم من عزم وخص ابن دريس بالملابس متبعة العلامة  
فقال لو كان معه دراهم نجسة لم تصح صلاته وعن ظاهر الراوندى قصر الحكم بخمس أشياء  
القلنسوة والتكفة والجورب الخف والنعل والقول الاول غير بعيد <sup>قتصار</sup> والا  
على ما ذكر الراوندى احوط وقد ورد في بعض الروايات ان العمامة  
ايضاً كما لا يتم الصلوة فيه وقد افتهى بالصلوة فان وقال المولى المجلسي العمل  
على خلافه الراوندى حصل العمامة على نحو العصابة فانه لا يمكن  
ستر العورة بها وهو الاقرب والله يعلم فروع الاول عن  
الحقق به لو حصل حيواناً طاهرًا غير ما كوى اللحم او صبيغاً  
لم تطل صلاته فقد ركب الحسين عليه السلام طهر حذاءً وهو ساجد فظهر من هذا

ان المحصول لو كان حيوانا نجسا بطلت الصلوة وقدنا مل في ذلك بعض  
 المحدثين والمسئلة لا يخلو عن اشكال ولا احتياط هما امكن لازم وهو  
 العالم الثاني في ذكر جمع من اصحاب انه اذا جبر عظم بعظم نجس  
 كعظم الكلب الكافر قلعه ما لم يخف التلف والمشقة وادعى عليه الاجماع  
 واحتل في الذكرى عدم الوجوب اذا اكتم اللحم لا تخافة بالباطن وما احتمل  
 المحتمل متجه الثالث عن العلامة لو ادخل ما نجسا تحت جلدة وجب  
 عليه اخراجه مع عدم الضرر واعادة كل صلوة صلها فظاهر جمع من  
 متأخر المتأخرين عفو وهو وان كان غير بعيد لكن الاول احوط ولو خرج الداء  
 من الجسد ولم يبق بقضاء اليد فالظان عفو ويغري في الشهية الجرح  
 بوجوب اخراجه ايضا والظاهر كإصابته ذكره على سبيل الاحمال وعنه  
 لو شرب نجسا فاقرب وجوب استفرغه ان امكن ولم يثبت وعن  
 العلامة لو شرب خمر او اكل ميتة فف وجوب القى نظرا والاقرب الوجوب  
 وقيل هو احوط والا فبعدم الوجوب في الخمر واذا علم حصول الاسكار  
 فالطرح وجوب القى حذرا من الاسكار والقيح طوى كماروي عن ابي الحسن  
 انه بعث غلاما ليتري له بيضا فاخذ الغلام بيضه او بيضتين فقام  
 بهما فلما اتى به اكلهما فقال مولى له ارفيه من القمار فادعى بطست فتقيا  
 على القول بالوجوب فهل تبطل الصلوة قبل الاظهار التخي وان قيل بالبطان  
 لكان متجه المسئلة الخامسة المشهور بين اصحابنا انه يعفى عن  
 نجاسة ثوب المرتبة للصبي في الثوب الواحد اذا اغتسلته في اليوم مرة وهو  
 غير بعيد للرواية المنجزة فيها بجل غير واحد من اصحاب ولا يعيد شمول  
 الحكم للصبية ايضا اذا اوضح في الرواية لفظ المولود وبعض المتأخرين



استتر على شموله لها والظاهر انه لا يتعدى المحكم الى غير البول وعن الشهيد  
تعديه الى الغائط ايضاً وهو بعيد والحاق بالدم ونحوه كما يفهم من  
اطلاق بعض عبارات العبد والحق بعض المربية المربية وانكم اخرون و  
هو مع كونه احوط اقرب والحق بعض الاصحاب بالواحد المتعدد ولا  
وجه وعن الشهيد الثاني انه توقف ويظهر عن بعض المتأخرين عدم الحاق  
وهو احوط قليل ولو كان لها اكثر من ثوب فان احتاجت الى لبس الجميع  
لبن ونحوه فالظاهر انه كالثوب الواحد وهو الموجه وقد صرح جمع من الامامية  
بعدم التعدد في الحكم الى البدن وتقرى الرخصة فيه الى سيد الحسن من  
مستأخر الشهيد الثاني واعلم برحمك الله انه قد دل هذا الخبر والفتاوى  
على تعيين الغسل في بول الصبي هنا وان كان الحكم في الصبي الذي لا يتنظم  
انما هو الصبي غير المقام وقد ذكر كثير من الاصحاب ان المراد باليوم ما يشمل  
الليل ايضاً وهو غير بعيد وادعى الشيخ عليه الاجماع وتوقف في ذلك  
بعض المحققين وقد ذكر جيع ان الافضل ان يجعل غسل الثوب اخر النهار  
لتوقع الصلوة الا ربع بالطهارة وقال الشهيد في وجوبه اشكال ولاظهر  
الاستحباب وعندك في ثبوت الاستحباب ايضاً نظر فضلاً عن الوجوب  
الا انه لا ريب في انه احوط وهل يجب ايقاع الصلوة عقيب غسل  
الثوب التمكن من لبسه متى اقتضت العادة بتنجسه بالتأخير ام لا وجهان  
لعل اوجهها الاول ولو اخل بالغسل فقبل الطوبى قضاء اخر الصلوة  
لجواز تأخير الغسل الوقت وهو الموجه والله يعلم المسئلة السادسة  
لا اشكال ولا خلاف في العفو عما يتعدى اذا الله من النجاسة التي في

البدن وأما في التوب فذهب جمع كثير من الأصحاب إلى عدم العفو و  
 وجوب لصلاة عارياً وعن الشهيد بن الصلوة فيه أفضل وهو مشعر بالخير فيصبح  
 ابن الجنينة واقفي بأعادة الصلوة في الوقت إذا وجد ثوباً طاهراً وجعل الأعادة  
 خارج الوقت فضل المسئلة موضع اشكال ولعل الاحتياط ولا سيما مع سعة  
 الوقت ينصلي فيه ثم يصلي عارياً ثم يعيد إذا وجد الماء أو وجد ثوباً طاهراً  
 فرعان أقل بعض أصحابنا لو نفذت الخامسة في التوب البدن واختصر التعذر  
 بأحدهما وجب إزالة عن الآخر ولو كانت الخامسة متفرقة وامكن إزالة بعضها  
 وجب على تقدير اجتماعها فكانت دماً وامكن تقليله بحيث يصل إلى أحد العفو  
 وجب في الوجوب نظراً لا عرفاً لهذه التفرقة وجهها كما أفاد في الحديث  
 بـ خلافي أنه لو اضطر إلى الصلوة في الثوب النجس لبرد ونحوه فإن صلواته  
 صحيحة وإنما الخلاف في وجوب الأعادة والقول بعدم الأعادة لعله أقرب  
 المسئلة السابعة ذهب جمع من الأصحاب إلى العفو عن نجاسة ثوب الخصى  
 الذي تواتر بوله إذا غسله في النهار مرة وإن قبل أن يحكم حكم السلس  
 كما اختاره بعض المتأخرين كما نرى حسناً والله يعلم الباب السادس  
 في المطهرات وههنا مسائل الأولى من المطهرات الشمس وعن جمع ما يتجفف  
 الشمس لا يطهر لكن يجوز استعماله مع اليبوسة حتى في السجود عليه  
 كما عن الراوندية وابن جرير وعن ظاهر المدارك التوقف في السئلة وقد  
 اختلفوا أيضاً في أنه ما الذي يطهر بهما من النجاسة هل هو البول مخصوصه أم كل  
 نجاسة ليس لها جرم بعد اليبوسة أو كانت لها عين فارتليت بوجه غير مطهر وما  
 الذي يطهر بهما من المواضع فمن المحقق والعلامة وهو جميع طهارة الأرض ولا ينقل



ولا يجوز عادة كالأشجار ولا بنية ولا وتاد الداخلة والقواسم على الشجر  
والحصص والبوار من المنقول مع زوال غير النجاسة أي نجاسة كانت وعن العلامة  
في المنتهى تخصيص النجاسة بالبول وعن ظاهر الوسيلة تخصيص الموضع بالأرض  
والحصص والبوار وأما المنقول سو كما مر فلا يظهر اتفاق القول بالطهارة أشبه  
جميع ما مر مع التخفيف في زوال غير النجاسة أي نجاسة كانت وعن بعض المتأخرين  
احتمال عدم الظهور إذا جف البول بالشمس لم يبل الموضع بالماء وهو احوط  
لما يدل عليه بعض الروايات من جواز الصلوة على الحصص وغيرها مع جفافها  
بغير الشمس أيضا فهي وإن كانت تشع بظلمتها جواز السجود عليها أيضا لكنه  
خلاف المذهب ما يظهر من التردد فيه من كلام بعض المتأخرين  
الحدِيثين لا وجه له ولا دخل للريح وتخفيف الشمس كما يؤيد به بعض الروايات  
كلام الشيخ وإنما له دخل في جواز الصلوة في ذلك الموضع ادعى  
الطوبة فتعد النجاسة إلى البدن فلا يجوز الصلوة بها ويظهر من كلام  
المحقق المنقول أنه إذا تجسلا أرض البول أو غيره وبيل الموضع بعد زوال العين  
وجف بالريح طهره كنه لم يصح به بل يلزم عليه من دليله وإذا اشرقت الشمس  
على شيء متجسر طيب وأصاب بالريح فازا شدة الجفاف إلى الشمس طهره وإن كان للريح  
أيضا دخل وأما استدلاله غيرهما مع اشتراكها عليه أيضا فوجان والحدار للوصوع  
من الطين إذا اشرقت الشمس على أحد طرفيه فهل يطهر طرفه الآخر فيه ثم دلو  
بقاء حكم النجاسة الثانية الماء وقد سبق ذكر حكمه وأقسامه ومنها المهم  
كيفية إزالة النجاسة به وما يتعلق بذلك ويلحق به فلهذا **الاول**  
المشهور بين الأصحاب وجوب المراتين في تطهير البول عن الثوب والبدن في

غير بول الرضيع وعن الشيخ والمحقق عدم التعدد مط في غير الخلوخ ولا أول مع كونه  
 احوط لا يخلو عن قوق وهل يلزم الفصل بين المرتبتين كما عن الشهيد الثاني كما  
 صلب الماء بقدر الغسلتين كما هو مختار السيد السند حسن الاعرج وعنه  
 المدارك الاول فيما يعتبر فيه العصر والثاني فيما لم يعتبر فيه ورعاية القول بالاول مط  
 احوط لكن في الجارية كما في المرة والحق الراكد الكثير لا يخلو عن قوق وعن  
 نجيب الدين عدمه والظاهر الفرق بين الثوب والبدن في الاستغناء بالمرة في  
 الجارية وتردد بعض المتأخرين في غاية البعد اما حكم غير الثوب البدن كما في  
 من بعض المتأخرين وجوب المرتبة في نجاسة البول مط سواء كان المتنجس بدنا او ثوبا  
 او غيرهما والمرق في غير البول وعن المعتزلة انه اعتبر المرق بعد ازالة النجاسة مط وعن  
 ابراهيم بن حبيب المرتبة فيما له قوام كما في دون غير والقول بالمرتبة في  
 البول مط وفيما له شئ مع كونه احوط لا يخلو عن قرب الاحوط التعدد مط والله اعلم  
 الثاني يجب العصر فيما يمكن فيه من غير خلاف يعرف بعدم غسله ولم يصرف  
 جف باطوا او الشمس فمر العلامات التوقف عن الشيخ وجمع عدم الطهارة وهو  
 الاقرب هل يجب العصر مرتين فيما يغسل كما او مرة كما عن المحقق اورد في المرة  
 مط كما في الشهيد وهل كما في العصر بين الغسلتين على القول بالاجزاء كما في المرة  
كما في الشهيد او انه بعد ما كثر الصدوق وابيه كما في الطين الاول الثاني  
 ومن الثاني القول بالتعدد احوط وقال بعض المتأخرين ان قلنا ان العصر  
 داخل في معنى الغسل كما عن المعتزلة كما بتعدد الغسل وان قيل انه  
 لزوال اخزاء النجاسة الراخنة في الثوب كما اعتباره في الغسل الاول وان قلنا  
 انه لاخراج الغسالة المتجمعة كما عن العلامة كما اعتباره بعد الغسلتين



وربما يفهم من إطلاق كلام الحق باعتبار العصرين في الكثير أيضا و  
 هو ضعيف جدا وجرم العلامة سبق طه فيه وهو الوجه الثالث اعتبر  
 العلامة ذلك في تطهير الجسد وغيره من الأجسام الصلبة ولم يثبت  
 نعم لو توقف إزالة الخاسة عليه وجبوع عن ظاهر الاعتبار لا استحباب هو  
 غير ثابت نعم قد يكون الغالب على الجسد ونحن اليوسنة فاذا بل الجسد من  
 قبل يكون اتصال الماء سهلا وقد ورد في بعض الروايات ان الله سبحانه  
 الأسهل لا يسر في الاستحباب محتمل الرابع روي عن عبيد بن جعفر انه  
 سئل اخاه موسى عن الفرائض يكون فيه كثير من الصوف فيصيبه البول  
 كيف يغسل قال يغسل الظاهر ثم يصيب عليه الماء في المكان الذي أصاب البول  
 حتى يخرج الماء جانب الفرائض الاخر وقد اعتبر العلامة ذلك والتميز فيما  
 يتعد فيه العصر هو احوط وكك تعد صب الماء مرتين الخامس عن  
 جمع من الاصحاب ان ما لا يفصل عنه الغسالة بنفسها ولا بالعصر ولا بالت  
 كالصابون والورق والفواكه والخبز والحبوب وما يجري هذا الجري  
 يتوقف طهارته على الغسل في الكثير وعن اخرين يطهر بالغسل في القليل  
 ايضا ولا شبه الطهارة اذا صب عليه الماء بحيث يخرج منه الغسالة بان  
 يوضع في انية مشبكة ويصب عليه الماء وتحرك الانية ولا يضرب لبقابا  
 المستخلعة من الغسالة ويمكن تطهيره ايضا بكن يوضع في ثوب ويصب عليه  
 الماء وتحرك حتى يخرج الماء من طرفه الاخر فيحصل اليقين بوصول الماء  
 الى جميع اجزائه ويمكن اخراج الغسالة من بالذق الخفيف ايضا لكن  
 الخبر اذا كان صلبا فطهارته موجهة وانما في لين بحيث يصير كالعجير فالظ

عدم الطهارة والصابون الذي يصنع في بلادنا طهارته ايضا محل كلام  
 سواء غسل في الكثير او القليل لانه يصير ظاهرة سطحه لرخا كالبخير  
 وان فرض صلبا بحيث لم يصير الماء كالبحرين انفصل عن ظاهر سطحه طهر  
 الظاهر ان لم يوجد فيه الدهنية المانعة عن وصول الماء واما اذا انتفع  
 الصابون في الماء النجس والسموم والخطاة وما اشبه ذلك فعن العلامة  
 انه كالبخين لا يطهر الظاهر طهارة الصابون حج لا في القليل ولا في الكثير  
 طهارة الخطاة ونحو ذلك كثيرا اذا انتفع فيه بحيث يحصل العلم بنفوذ  
 الماء فيه وفي السموم ونحو تامل من اجل الشك في وجود الدهنية المانعة  
 عن تطهير وصدقها والله يعلم وعرف العلامة انه نقل عن بعض العامة ان اللحم  
 اذا كان مرقه نجسا يطهر بان يغسل ثلاثا ويترك حتى يجف كل من فكل ذلك  
 كالصبر قوله هو الظاهر في عبارته انه قواه باعتبار قوله التطهير وكيفية  
 وبالحاجة الماثلة والمستهور بين الاصحاب هراق المرق وجواز اكل اللحم  
 بعد الغسل لكنهم اطلقوا والظاهر اختصاص الحكم بصورته عدم سرابة النجاسة  
 في باطن اللحم والا كان حكمه حكم المستقع في الماء النجس كما صرح به الحق  
 ثم هذا اذ لم يكن فيه الدهنية والا فلا يطهر الا اذا زالت السادس  
 اختلفوا في البخين المعنى بالماء النجس فعن العلامة في احد قوله عدم قبوله  
 التطهير في القليل والكثير الا بذهاب عير البخين واستهلاكه  
 في الكثير وعنه في قوله الاخر اذا مزج بالماء الكثير حتى صار رقيقا  
 يصل الماء النجس جزاءه طهر ويمكن جملة على القول الاول نكن ربما يؤهم كلام  
 البعض بطهارته اذا صار رقيقا ولا كثيرا مع امكان الانتفاع به كما هو ظاهر بعض



آخره ضيف السابغ غير الماء من المانعات قبل التطهير فإدام باقيا على حقيقة  
 وعن العلامة من الدهن للتنجيس إذا طهر في كبره وصل الماء في جميع أجزائه طهر فهو في غاية البعد  
 ولا يظهر هو بقاء على النجاسة لعدم حصول المانحة كما صرح جمع الثامن لا  
 تنفصل منه الغسالة كالطين إنما يطهر إذا طهر في الماء الكثير وعن العلامة أن  
 الكائن مثله وهو باطلا محل تأمل التاسع لا خلا في أن الأرض من النجاسة  
 يطهر الكثير والجائر والمطر والشمس على المشهور وقيل بالماء القليل أيضا على القول  
 بطهارة الغسالة وأما القائلون بنجاسة الغسالة فهم فيه مختلفون فمن الشيخ طهر  
 به إذا كثر ولا يحتاج إلى نقل التراب ولا قطع للكان عن الحق طهارة تبرز إذا جرى منه  
 إلى موضع آخر يكون انتهى إليه نجسا أقول هذا هو الأشبه من غير فرق بين الصلبة  
 والرخوة لكن طهر سطحها الظاهر ينجس بآثارها التي وصل إليها الغسالة إذا عرفت  
 هذا سلمك الله فالعلم أن الأرض إذا كان فيها علو وانحدار متبدلين بحيث إذا  
 وقع عليها الماء مال إلى الانحدار مريعا فلا أشكال في الطهارة وأما إذا توقف الماء ثم  
 سأل فالظن عدم الطهارة العاشرة قال بعض الأصحاب بخلاف على المشهور  
 من نجاسة الغسالة في أوجه التطهير بالماء مشروط بامرئ الأول غلبة الطهر  
**الثاني** أن يكون قاعا للنجاسة **الحادي عشر** الثوب  
 المصبوغ بالتنجيس المائم يتوقف طهره قبل الجفاف على استهلاك الماء لا جوف  
 المائعة ولو توقف ذلك على تكرار الماء أزم بالحيلة المعتبر في التطهير على  
 الظاهر سلاطات الماء ونفوذ مع بقاءه على طلاقه وأما بعد التخييف  
 فيطهر مع بقاء آخر الصبغ إذا علم نفوذ الماء في جميع تلك الأجزاء **الثاني عشر**  
 المشهور بين الأصحاب أن يفرج في صب الماء في بول أو رضيع من غير غسل بل عن الخلاف

دعوى الاجماع الفارقة عليه وهل التجارية ككلامه كما عن الصدوق  
ام يجب في بوطها الغسل كما هو المشهور الاول لعلة لا يخلو عن قنوس سبيل  
الاحتياط واضح وهل المراد بالرضيع من لم يفتد بغير اللبن كثيرا بحيث يربيه  
على اللبن وليس اويده ولم ينجس كوز الحولين كما عن الشهيد وعامة المتأخرين او من  
لم يأكل بشهوانه كما عن العلامة او من لم يبلغ السنتين كما عن ابن  
ادريس والاوسط لعلة الاوسط اذا عرفت هذه اقاله ايدك الله ثم ان  
جميعا من اصحاب الفرق ادين الغسل والصب في الثوب ونحوه باعتبار العصر  
الغسل وعدمه في الصب وقيل الفرق بينهما باعتبار التقاطر وانفصال الغسل عن الصب  
وقال النجاشي والشرعاني لا وعنه ظاهر الذكر من ائمة الرضا والصب عن العلامة لا يستعمل في  
جعله انحصار النجيم وفرقه بينه وبين الغسل باعتبار السيلان في الغسل  
دون الرش وعن اهل اللغة ان النجيم والرش بمعنى وقد استبعد صدقا  
عنه بدون الاستيعا قول والظاهر ان الرش والنجيم بمعنى كما يدل عليه كلام  
اهل اللغة ولا حاجة فيهما الى الجريان قطعا لكن اعتبار الاستيعاب حوط  
محتمل وانكار للبحث فيه محال في الغسل على الظاهر من الجريان سواد جري  
بنفسه او بمعاون والمعتبر في باب الطهارة هو الاخص الما جرى بنفسه  
والجواب يستلزم الانفصال والصب يدل على الكثرة وليس يعتبر في مفهوم  
الجريان الا ان الكثرة غالبا يستلزم الجريان فالظان بذكر الصب الغسل عموم  
وخصوص مط لكن قد يطلق الصب على الرش والنجيم ايضا لتقارب المعنى  
ولا يبعد ان يكون المراد من الصب في بول الرضيع الغسل كما يدل عليه  
بعض الروايات ويحتمل ان يكون هذا هو مراد اصحاب رواية ابراهيم



من هاشم الواردة في الاستتاف بالصبي في بوله وبالعسل في بول ذي الكلى  
 محتاجة أيضاً لأن يكون المراد بالعسل فيها العسل الكامل المراد فيه الاحتياط  
 كما يؤيد البيه قوله من فيها يغرس غسلاً وبالصبي لا تكون المباغظة  
 ذلك جلال الله من الفقهاء **الثالث عشر** ورد الأمر في الروايات  
 التضمن في أشياء منها مس الكلب جاف وهل هو واجب كما عن ابن جهمرة أم مستحب  
 كما هو المشهور ولعل القول الثاني لا يخالو عن قوة الأول احوط والله  
 به مبني على التعبد كما صرح به بعض المناخير وجعله الشيخ مستحباً في مسائل  
 النجاسات أيضاً إذا قت بلبوسة ولم يثبت ومنها مس الخنزير جاف والمشهور  
 هنا أيضاً الاستحباب عن ظاهر المفيدة الوجوب هو احوط ومنها مس الفأرة  
 استحباباً على المشهور وعن ظاهر البعض الوجوب وقال بعض المحدثين ان  
 قيل بطهارة الفأرة لقبح القول بآية استحباب الاحتال الوجوب تعبداً وهو  
 ليس بشيء وعن جمع القول بالنظير في الفأرة الرطبة ومنها مس ثوب الخبيث  
 استحباباً بلا خلاف ظاهر ولكن إذا علم ملاقاته له برطوبة ومسه برطوبة  
 وجب غسله بلا خلاف ومنها المذي استحباباً أو أبا حبة على احتمال ومنها  
 بول البعير والفضة ومنها وقوع الثوب على الكلب الميت يابساً ومنها  
 ما شك إصابته البول له من جسده وثيابه وقد ورد في رواية الأمر بالتشيف  
 أيضاً ما شك إصابته المني له أو الدم والظاهر أن الحكم في جميع النجاسات  
 وعربلاً وجوب لرش الأول اقرب ومنها عرق الجنب في الثوب استحباباً  
 أو أبا حبة ومنها وجع الندي والصفحة من المبقعة إذا كان فيه جرح وصرح  
 باستحبابه جمع وهذا محمول على ما إذا يكن مستيقناً بكونه دماً أو لا

فلا بد من حمل الرشد على الغسل وسيا انشاء الله فجملة منها ما كان نذير  
 الشئ من الانساز بين كلبا او خنزيرا او ثعلبا او ارنبا او فارة او ورة او  
 او صر في ذميا او ناصيا معلنا بعداؤا الى محمد صلى الله عليه واله وسلم وجب  
 غسل يدا ان كان رطبا وان كان يابسا مسح بالتراب اقول وجب لغسل عضو  
 الثعلب الارنب والفارة والوزغة كما يدل عليه ظاهر كلام غير  
 ثابت في عمر المقيده في مصافحه الكافر بغير رطوبة المسح ببعض المحطان  
 او التراب عن ابن هزيمه ايجاب مسح البدن بالتراب اذا اصاب الكلب او الخنزير او  
 الكافر بغير رطوبة وعن الشئ في المبسوط استحباب مسح اليد بالتراب اذا  
 اصابته لبدن خاصة من نجاستها كذا وجدت محكما عنه والظاهر  
 كلمة البدن من سهو الناسخ نراد النونية في الاصل كان لفظ اليد ويحمل  
 ان يكون في الموضعين لفظ البدن وبالجملة القول بالوجوب مجهول حليله  
 والقول بالاستحباب ان كان كك ومن تأمل فيه العلامة لكنه ما يتساءل  
 فيه في كفي فيه نصريح هو لا الاحكام به والله يعلم الرابع عشر  
 الظاهر يعتز اذا لة النجاسة من القليل ورد الماء على النجاسة فلو عكس  
 لم يظهر لعله المشهور بل لا اعلم فيه مخالفا من اصحابنا ويؤيده النصوص في  
 الواح في كثرها كلمة صب الماء عليه وعموم كدل على تنجيس القليل لفته  
 لتنجيس الملاقي له خرج ما خرج بالدليل فيبقى الباقي مندرجا فيه وكل من غسله في  
 المركب من تبيكين تعقيد اطلاقها بغيرها وبالجملة لا اشكال عند  
 في المسئلة والله يعلم الخامس عشر خلاف بين اصحابنا في انه اذا علم  
 موضع النجاسة في ثوب ونحن غسل ذلك الموضع خاصة واما اذا اشتبه



فيجب على الاظهر الاشرع غسل كل موضع محتمل كونه نجاسة فيه بل  
 عن الحق انه مذنب علمنا اذا حصل الاشتباه في ثوبين وجب تطهيرهما  
 ولو قدر صلى الصلوة الواحدة فيهما مرتين وعن ابن ادريس بطريق <sup>بصحة</sup>  
 عريانا قال بعض اصحابك وقع الاشتباه في ثلثة فان علم كون واحد منهما  
 فانه يصلى الفريضة الواحدة في اثنين واذا تعدد النجس فانه يصلى فيما  
 زاد على النجس بواحد وهو الوجه لكن هل يلزم من اجل الرعاية الترتيب  
 تقديم المقدمة في كل ما حكم بانان الصلوة فيه ثم الايمان بالتأخر كالم  
 يجوز انهما في ثوب ثم اخروهما كذا عن جمع الاول وعن اخوين الثاني ولا يخلو  
 عن قوة لكن الاول لم يوطى صلى الظهر في احدهما ثم صلى العصر في اخر ثم صلى  
 الظهر في ما صلى فيه العصر صلى الظهر وجب إعادة العصر مرتين في كل واحد منهما  
 واذا تعددت الثياب ضاق الوقت عن التكثير فقل يصلى عاريا ثم يقضه  
 ولو كان معه متيقن الطهارة فهل ينعين الصلوة فيه ام يجوز ان يصلى في الثانية  
 المعلوم طهارة احدهما كما عن بعض المتأخرين لعل الاول اقوى ولو كان  
 عنده ثوبان يكون احدهما طاهرا واخر نجسا بخاسة معفو عنها فمن العلامة  
 الاولى له الصلوة في الطوك كذا اذا كان احدهما نجسين المعفو عنهما في  
 الثوب قل من الاخرى كان الاول الصلوة في الاول ولم اقف على المستند  
 ومنهم من سلم الصورة الاولى وتامل في الثانية ولو فقد احد المشبهين قبل  
 يصلى في الموجود وعاريا وقبل بالاكتماء بالصلوة في الباقي والا اول مع كون  
 احوط لا يخلو عن قوة الساس عشر كل الشئ اذا اصاب الثوب نجاسة  
 فغسل نصفه طهر النصف عنده فيه اشكال اذا الماء بعد انقطاع ورد على

بما يجاوره فيتجسس ويخسر ما يلاقيه نعم اذا جعل ما يطهره على لحيته الطهارة السابعة عشر  
اذ اصل في النجاسة فان صلى عالماً عامداً بطلت صلواته ووجوب الاعادة وقتاً و  
خارجاً بلا خلاف بين اصحابنا وقد صرح جمع في انه لا فرق في العالم بالنجاسة  
بين ان يكون عالماً بالحكم الشرعي او جاهلاً او عن بعض المتأخرين وجوب الاعادة وقتاً  
في صورة الجهل والتردد في القضاء وعن ائمة الجاهل الساذج توجب المعذرة  
وان كان شاكاً في الحكم الشرعي او ظاناً فهو غير معذور وهو ان كان اشبهه لكن  
الكلام في وجوب الاعادة وذلك موضع تردد وان صلى جاهلاً بالنجاسة  
فعله الاشارة لظاهر صحة صلواته وعن الشيخين بعيد في الوقت لا في خارجه  
وعر الشبهة انه حصل ذلك على من يستبرأ بدنه وثوبه عند المظنة وعن  
جمع دعوى الاجماع على عدم وجوب القضاء لولم يعلم حتى يخرج الوقت  
فكلام الشيخين في الخلاف صريح في وجوب الخلاف وعن المفيد وجوب  
الاعادة على من ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجساً وهو اغنى  
لزوم الاعادة اذا كان شاكاً في عرق من النجاسة لثوبه الطاهر وان كان لا يجلو عن قف  
الا ان النظر غير واجب عليه من قبل كما ورد في رواية زرارة فله على ان يشكك  
في انه اصابه شيء ان انظر فيه قاله وجوب الاعادة وقتاً وخارجاً من الروايات  
محتمل وعن بعض وجوب الاعادة خارج الوقت فقط ولم اقف على المستند  
ان صلى ناسياً فالقول بوجوب الاعادة وقتاً وخارجاً لا يجلو عن قف وعن ظاهر الاعتبار  
عدم الاعادة مطوع عن الشيخين بعيد في الوقت خاصة وعن ظاهر جمع استحباب الاعادة  
مطعماً عن بعض احتمال استحباب الاعادة في جميع الصور التي لا يلزم فيها الاعادة تنبيه  
اعلم ايها الله تعالى ان ظاهر كلام الاصحاب لفرق بين نجاسة الاستنجاء وغيرها



اذ المشهور فيما بينهم في ناسي الاستنجاء وجوب الاعادة وقتا وخارجا وعن ابراهيم الجبدي  
 اذا ترك غسل الموال سببا يجب الاعادة في الوقت ويستحب بعد الوقت عن جعفر بن  
 باويه اعادة الوضوء والصلوة في ترك غسل الذكر وعدم اعادة الصلوة في  
 ترك استنجاء الغائط وعن الشيخ عدم الاعادة مطي في قول وفي اخر الاعادة في الوقت  
 دون الخارج والقول الاول لا يخلو عن قوة الكلام هنا مواضع **الاول** ان  
 يرتب نجاسة وهو في الصلوة فان كان جاهلا حال دخوله في الصلوة وقد علم  
 سبقا بقربة فمن المشهور يجب عليه ازالة النجاسة او القاء الثوب الخس ستر العورة  
 بغيره مع الامكان وان لم يمكن لا بفعل المبطل ابطالها وان لم يعلم سبقا فالحكم  
 كما في الصورة السابقة وعن الحق لزوم الاعادة في صورتين على القولين لزوم  
 اعادة الجاهل وعن صاحب المدا لعمارة احتل ستمباب الاعادة فيها والاحوط التمسك  
 بالصلوة بعد التطهير والقاء الثوب ستر العورة بغيره ان امكن والا في الثوب الخس  
 ثم الاعادة لكن اذا ضاق الوقت من الصلوتين فان كان لم يستدبره ولو به مع احتمال  
 فقطع الصلوة ثم القضاء لا يخلو عن قوة والا فليض في صلواته ثم يقض الله علم  
 الثاني اذا صلى ثم ركب النجاسة وشك في كونها حال الصلوة وعده فلا  
 اشكال ولا خلاف ظاهر في صحة صلواته **الثالث** قال بعض اصحابنا  
 وقعت النجاسة في أثناء الصلوة ثم زالت ثم علم ثم ستر على صلواته اقول لعله شك  
 فيه **الرابع** اذا ضاق الوقت عن تطهير الثوب فخر الشيخ يصلي في الخس  
 توقف بعض المتأخرين والاحوط ان يصلي في الخس ثم يقضي **الثالثة** النار  
 تطهر ما حالته رمادا او دخانا وعن الشيخ في حقه قوله نجاسة الدخان المختولا  
 ان يقال انه اذا علق بقاء اجزاء النجاسة بلا امحالة كما يدعي في ذن الدهن

النجس ولا شبيهه النجاسة اعتد نجاسة تلك الأجزاء وما يلائمها برطوبة وآلاف المص  
 الطهارة ولا يظهر النجس المتنجس في الحكم مبدآن وهل تظهر ما يصدق فحما كما عن بعض  
 المتأخرين المسئلة لا يخلو عن اشكال لكن القول بالطهارة غير بعيد وأما الطين  
 النجس إذا طهر بالإناء حتى صار خزان أو جراف من الشيخ والشيخ القول بالطهارة وعن  
 الشهيد الثاني عدم وعن المحقق التوقف هو الوجه وأما العجين المحبوس بالماء  
 النجس فالمشهور عدم الطهارة وعن الشيخ في أحد قولي الطهارة والاول أظهر إذا  
 عرفت هذا فاعلم أيها الله قد اختلفت الروايات فيما يصنع به فمن رواية  
 تباع من يستحل كل الميتة وفي آخره يدفن ولا يباع وفي آخره جواز بيع  
 العجين إذا قطر فيه خمر أو دم أو نبيذ من اليهود والنصارى بعد أن يبين لهم وعن  
 الشيخ جواز بيعه بلا اشتراط إعلام وهو محل نظر وعن أبو إدريس عدم  
 جوارحه مط وهو أحوط والقول بجواز بيعه منهم بعد إعلام لا يخلو عن قوة و  
 عن جمع جواز بيعه من المسلم أيضاً بعد إعلام لأن له منافع محله كاستعماله في  
 علف الحيوان وربما يظهر من كلام البعض أن هذا هو المشهور ويظهر من كلام  
 بعض المتأخرين عدم وجوب إعلام بالنسبة إليه أيضاً وهو لا يخلو عن بعد  
**الرابعة** الاستحالة فالنطفة والعلقه إذا استحالت حيواناً والخمر إذا قلبت  
 خلاً والدم إذا صار فيجاً طهرت إجماعاً وكذلك الماء النجس إذا استحال بؤلاً للحيوان  
 المأكول اللحم والغذاء النجس إذا استحال روثاً له وأما الكلب إذا وقع في المملحة  
 فصار طحاً وكذلك الخنزير وشبيهه إذا وقع فيها فاستحال طحاً والعدس في  
 البيرة فاستحالت حمأة فمن المحقق والعلامة النجاسة وأنه قول أكثر أهل العلم  
 وعن غير واحد من المتأخرين الطهارة ولا شبهة عندي في تلك الصور



الاستحالة ابتداءً تخفف في توجب الطهارة لكن اذا كان الملاقي لما احتال بحب  
 ربطا فالظابقا على النجاسة فاذا وقع الكلب شبهه في ماء الطهارة واستحال  
 طمأنا لا شبه بقاءها على النجاسة ولا حذر طهارة ماء المصلحة قبل التلاقي كما  
 ذهب اليه جمع من الاصحاب الخامسة الاسلام السادسة  
 وهو داخل في الاستحالة كاقبال الحجر خلا كما مروى في اطلاق الفناء  
 من الروايات على طهارة الطرف ايضاً تبعاً ومن ثم قد بعد من الطهارة المتابعة ايضاً  
 في مواضع منها هذا المذكور ومنها الرشاء والدلو كما مر في بحث البير  
 منها ولد الكافر اذا اسلم اتى على القول بنجاسة ولده ومنها مسية المسلم  
 السابعة نقصان العصير كما تقدم الثامنة الاثقال وهو في  
 الدم المنتقل الى البغوضة والقبل متفق عليه واما في غيرها فمحل كلام  
 بل غير ثابت في الله يعلم التاسعة استبراء الحيوان الحلال العاشرة  
 الارض وقد اختلفوا فيما يطهر بها ومتى تطهر فمنهم من خص بالنخل والخمير القدم  
 ومنهم من لم يذكر القدم ومنهم من عد في ال مثل الغلين كالتفقات اخرون  
 الكل مما يوطى به ولو كان كحبة الاقطع وبعض اسفل العكاز والصن  
 وبعض الكعب الرمح وامثال ذلك ويطهر من كل كلام لبعض عدم طهارة  
 بالطن الخن وبعض اشترط طهارة الارض وبعض حرم بالعموم وبعض اشترط  
 جفافها وبعض جفاف القدم وبعض اشترط المشي خمسة عشر ذراعاً وبعض  
 خمسة عشر قدماً وبعض كفى مجرد السح ولعل الظاهر ان القدم بم كل ما سوط  
 به تطهر بالارض لكن اذا مشى خمسة عشر ذراعاً بالاشمال ويجهل فونا  
 الاكتفاء بمجرد السح ايضاً واما ختية الاقطع فتعد في الكوا اليها محل نزود

وكذا أسفل الرحم وبأشابهها واعتبار طهارة الأرض بكونه أحوط محمل  
كما أن اعتبار البيوضة أحوط وأما الرطوبة الباردة التي لا تتبعه فغير راحة  
على القولين كما قيل في الحادية عشر من الغيبة وقد مر ذكرها في منتخب  
الإشارة **الباب السابع** في أحكام الأواني وههنا مقصدان  
**الأول** فيما يجوز اتقاؤه من الأواني وما لا يجوز لا خلاف بين الأصحاب في تحريم  
استعمال أواني الذهب والفضة لأكل الشرب كالأواني غير ذلك  
كالطبخ والصدوق أنه يكره ولا يبعد أن يكون مراده الحكمة روى عن علي  
أنه قال النبي يشرب في أنية لذهب للفضة أنا يخرج في بطنه ناراً وفي الصحيح  
محمد بن اسمعيل بن مريم قال سئلت لرضاء عن أنية الذهب والفضة فكرهها  
فقلت قد روي أنه كان في الحسن امرأة طلبت فضة فقال والله أنا كانت لها  
حلقة مرفضة وهي عندي ثم قال إن العباس حين عذت بالعين المملوءة والذات  
المعجزة له اختن عمل له قصيب تلبس من فضة خوفاً يعمل للصبي ما في ماله  
أبو الحسن عليه الصلوة والسلام فكسر وعن أبي الحسن موسى عليه الأنية الذهب والفضة  
منافع الذين لا يوقنون وروى عن الصادق عليه السلام أنه قال لا بأس بقدر صفر  
وعنده أنه كم الشراب بالمفضض قلت إن يد من من مفضض المشط كك  
وروى عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الشرب في أقداح المفضض فقال يغزل فمات عن  
موضع الفضة وروى أن الصادق عليه السلام قد أتى بقدر من ماء فيه ضبة من  
فضة فرائته يزرعها من أسنانه وقد رخص المتعبد في فضة وروى أن ذو الفقار سيف  
رسول الله الذي نزل به جبرئيل من السماء كان جلقته فضة وروى أنه كان في درع  
رسول الله مخطفات مرفضة وروى عن موسى أنه سئل عن المرأة لها حلقة



فضة فجاز وقال انما يكره ما يشرب به ورواه عنه مسئلة اخاه عن السرج والجام فيه  
الفضة اركب به قال لكان هو هذا لا يقدر على نزعه منه فلا بأس الا فلا يركب اذا  
احطت خبرا بما ورد في ذلك عن اهل الذكوة واعلم ان الله انما يبيح هذا فقده  
مسائل الطهارة للتهور ان الفم عن اكل في اواني الدسب الفضة انما ينصرف الى  
الاحذ والتناول منها واما ما فيها فلا يتعلق به فهي ولا تحريم وعن ظاهر المفيد  
تحريم التاكيد والمشرب ايضا ولعل مراده ابيض من غيرهما كغيرهما حال كونها  
فيها الا انه من فعل محرما واخذ منها يجب عليه ان يطهرهما كما توضع بين  
المتأخرين وما يشعر بذلك مآول من فعل محرما وتلقاها من غير المتأخرين  
والحق صحة الطهارة وعن الدلالة انه استوجب الباطل والمستلزم المحو  
عن اشكال وخصوصا اذا لم يوجدا الماء في غيرها وان يبيح ثم تغير  
اذا وجد الماء واعاد الصلوة لكان احوط <sup>في</sup> المشهور وتحريم اتخاذها لاني  
ايضا والبحث فيه مجال عن العلامة انه استقر بجواز بيعه على هذا  
الاختلاف ممنوع منها جواز كسر الانية وعدم ضمان لا من لو كسرها  
الاولون الثاني ومنها جواز بيعها بدلا من الكسر وعدمه وان كان المشرك  
ممن يوقوبه جاز بيعها بالاكسر على الاول ايضا وهذا يجب السبك  
كما عن ظاهر الذكرى او يكفى مجرد الكسر لعله لا يخلو عن قوة لكن اذا خرج  
عن اسم الانية وحكم الصلح هذا حكم البيع قد اختلفوا في المفضض  
فمن الشبهة في احاد قوله حرمة استعمالها وعن عامة المتأخرين الجواز  
ولعله الظاهر لكن يكره استعماله واختلفوا ايضا في وجوب عزل الفم عن موضع  
الفضة واستحبابه فمن الشبهة في احاد قوله الوجوب في الاخر الاستحباب وهو

غير بعيد لكن اجتناب اولهم حل المذهب كالمقضي كذا ذهب اليه بعض  
 المتأخرين او هو ممنوع كما ذكر الشهيد احتمالاً ثم ضعفه ام يجوز بلا كراهية القول  
 الاول لا يجلو عن قوة الوجه الثالث محتمل ولا فر في حرمه الاستعمال بين  
 الرجال والنساء والخم لا يجب على ولي النجوى والطفل منعهما ام لا لعل الشك  
 اقرب نقل ابن ادريس عن بعض الناس جواز اوان الذهب للنساء وهو خلاف  
 مذهب الطائفة ثم قال العلامة في النهاية والشهيد في الذريعة ان الحكمة وفطر  
 الغالية داخل في الاناء وتردد بعض المتأخرين في ذلك والطائفة هو المحرم بثبوت  
 دخولها فيه بشهادتهما ثم قد صرح جملة من الاصحاب جواز اتخاذ الحلقة للقبضة  
 وقبضه السيف والسلسلة واتخاذ الاف من الذهب ربط الاسنان به وظاهر  
 كالمهم جواز ذلك بلا كراهية والقول بالكراهية غير بعيد ثم الموهوب  
 بلا كراهية وربما يشعر بعض الروايات بتحقيقه ايضاً وتردد العلامة في جواز  
 استعماله ثم قد صرح الاصحاب من غير خلاف يعرف بجواز استعمال الاناء  
 المتخذ من الجواهر ان علامته وشكاً ظاهر جمع من الاصحاب تحريم الحجر لكن يظن من  
 البعض احتمال تخصيص الحرمه بوقت اشتغالها على النجس وبسط ثوبه عليها فاذا وضع  
 النجس فيها وكانت بعيدة لم ياتم استقرب حرمه فوضع النجس فيها وما استقربه اقرب  
 قال ويختص التحريم بمن يضع النجس فيها واما من يشتم الراية فلا يتناولها ولا  
 ان يقال انه ان استتم بتقريب الكف منها او يقرب بها منه واحضارها في مجلسه  
 حرم وبوبد ذلك ما قال في الجار من ان احضارها في المجلس استعمال لها واما ما قال من  
 انه بالنسبة الى غير صاحب البيت الذي يباشر شيئاً من ذلك واستتم ذلك شكاً  
 ووجه نظري احتمال حرمة الخوض في مجلس الفسق والطائفة مجرد احتياط اذ



حرمة الحضور غير ثابتة بل الظاهر عندنا وخصوصاً إذا كان المقصود منه امر  
 مندوب إليه كما يدل عليه ما رواه الكليني والشيخ في الحسن والصحيح عن زينة كذا  
 خذ أبو جعفر جنازة رجل من قريش صرخت صارخة فأنامعه وكان فيها  
 عطاء فصرخت صارخة فقال عطاء لتسكنين والرجل قال فلم تسكني  
 فقلت جعفر فقال لمضينا فلما إذا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تركناه  
 الحق لم يقض حق مسلم نعم إذا كان الحضور مستلزماً لمحرمة مادة احتل قوماً  
 المحرمه كالخضور في مجلس في سوق محبر على محرم وكما الحضور في مجلس الغنا مع علمه  
 بأنه إذا دخل أمرت إلى نفسه من استماله ونحو ذلك يبطل ظاهر جماعة من  
 القناديل وغيرها ينصب فيه الشموع لكن الظاهر أنه لا اشكال في الاستئذان بالشمع  
 المنصوف فيها الغير المباشر على وجه لا يصدق ولا يتحقق الاستعمال كان يكون في  
 دار كان هناك ضوءه فقراؤ شيئاً وربما يظهر من البعض الرد فيه أيضاً  
 فيشكل الأمر في المشاهدة المقدسة التي ليسج فيها في قناديل الذهب الخندنا وما  
 ما يصنع البعض فيأتي بشمعه فيقرأ فكانه لا ينفع إلا إذا لم يسل إليه من ضوء  
 تلك الشموع قال السيد السند نتيجة المشايخ الكرام العجب من بعضهم أصراً  
 أنه كان يرسل شمعه إلى الروضة الرضوية على مشرفها السلام والحية لرغبه  
 أنه ينفعهم أقول وكل ذلك مبني على ما هو خلاف التحقيق ويظهر من  
 العلامة الجلس الفرق بين حضور المجلس الذي يسج فيه ويروى أنه سجد  
 أن جواز الاستئذان عند عدم حضوره أجد من ورود الاستئذان بخلاف  
 الأول ولا ريب له وجهاً وجهاً يحيى قال بعض الأصحاب قلاد الأواني بالبريد  
 حكمه حكم القنية وقبل الظاهر منه وارتبنا بجزائها المقنية والأول

لا يخلو عن قوة **تشبه** لباس بالشرب من انية فيها دراهم ودنانير  
اتفاقاً **تشبه** قل العلامة لو استاجر صاعاً ليعمل له اناء من ذهب او فضة  
فان قلنا يحرم الاتخاذ لم يستحق اجرة كما لو استاجر ليعمل صدق وقيل  
يستحق الجواز كون ذلك لضرورة مسوغة حالاً لفعل المسلم على الصحة  
والقول الاول لا يخلو عن قوة الا اذا ثبتت الضرورة المسوغة فيستحق **الاجرة**  
في صورتين يوافق اذا **الاشبه** اراينية هل هي من التقليد ام مما يجوز استعماله  
فحرمة استعمالها غير ثابتة على الظواهر وان كان احوط ويعتبر هنا شهادة العدلين  
وهل يكون اخبار المالك كالبينة ام لا استقرب بعض المتأخرين **الشك** اذا  
حصل منه العلم ولم يعتبر الظن فلم يحز الاعتماد على الشيع المقيد للظن ولا  
يبعد الوثوق على قوله واما اذا كان قوله موثقاً بفعله فلا اشكال على الظن في  
جواز الوثوق عليه **ب** ينقل عن الجاران المفضل انواع منها ان يكون بعض  
الانية فضة وبعضها خاساً او غيرها متميزة لكل منها عن الاخر كما تستعمل  
ظروف صلها من الخذف وما يشبهه وفيها من الفضة واعترف بشمول اخبار  
المفضل لهذا النوع اقول وما جاء في عزل الفهم عن موضع الفضة في المفضل ربما  
يشعر بعدم شمول تلك الاخبار لهذا النوع اذ لا يمكن فيه عزل الفهم من جواز  
نهما ما علق عليه قطبة او حلقة او سلسلة من الفضة ويطهر منه جواز ذلك  
انما هو الاظهر منها ما كان مسوهاً وهو قسمان احدهما طلع بقاء الفضة  
اذ اعرص على النار لا يتفصل منه شيء والثاني ما لبس بالسبائك واستظهر في  
الاول الجواز وفي الثاني المنع مع احتمال الجواز ولعل الامر كذلك لكن اذا  
كان ما نسب به من السبائك مشبكه ولم يطلق عليه اسم لانية فالجواز **عبر**



وكك اذا كان السائل قطعاً لم تكن محتوية للانية كلها ومنها ان يخلط  
الفضة بشئ آخر ويصنع الانية ويستخرج اعتبار صدق الاسم مع عدم اعتبار  
الغالبية وهو الوجه وثم ما نقش بالفضة والجواز هنا ايضا شبهه **فصل** اجاز  
جمع من الاصحاب استعمال الذهب في اموالهم منها غلبة المصا <sup>حفت</sup> وعن الشئ  
لا يجوز <sup>الحل</sup> المصنف بفضة والاول اظهر ويدخل في الخلية التعشير والمخطوط  
والنقوش والكسابة والجلد ونحو ذلك لكن ترك الكسابة اولى ويلحق بالقران والجواز  
سائر الكتب الدينية ومنها الكسابة وطرف الغالبية وعن العلامة والتهذيب النظم  
ولا يخلو عن قولهم كك امرو ووقف جمع للتك في انه هل هو انية ام لا <sup>اللفظ</sup> كان هذا  
اكثرهم احالوها على العرف وقال بعضهم الا ناء والانية الوجة والاوعية الوعاء  
ما يوضع فيه الشئ واعلم وفك الله تعالى ان الظاهر ان المراد من ليس كل ما  
تحقيقه الظرفية واستقرار الشئ عليه اذ نحو السهم غير داخل في الا ناء قطعاً و  
كذلك الدار لم يني من الفضة والصندوق الكبير ونحوها فمراد منه ما لا  
عليه اسم الوعاء عرفاً وشمولاً لما يوضع كل الطعام فيه ويشرب منه متيقن <sup>كك</sup> بل  
ما يطبخ فيه الطعام واما ما يوضع فيه غير الطعام مثل ما يوضع فيه الافيون فصغير <sup>كك</sup>  
ام كبيراً ودخوله في الا ناء مشكوك فيه وكذلك الحجر وما يوضع فيه اشعور  
وغير ذلك من الظروف التي يوضع فيها الشئ او يخرج منها للاستعمال الا ان جماعاً  
من الاعلام مع كونهم من اواخر العرب اهل اللسان عدوا تلك الاشياء <sup>الا ناء</sup>  
فلا يقل مرثوت الشك في المقام وعلى هذا التقدير يلزم الاجتناب عما حققنا  
في الاصول واما ما ينصب فيه الشئ او يحمل الة بعد وضع شئ فيه كما يوضع <sup>السهم</sup> في  
ونحوه في سببكة فضة يحمل طرفاً لقائمه فلهذا لا بأس به وبالجملة كلما علم دخول

في الأناجيل ربي وجوب الاجتناب عنه وكلما شك في دخول شيء شكنا شيئاً عن  
 اختلاف من قوله مستند في تحقيق المعنى اللغوي فالظان به واجب الاجتناب كما  
 مروا ما غير هذا وذلك فالظان به لا بأس باستعماله ومنها الميل للمكحلة من الذهب  
 والفضة وقيل بالكراهة ومنها الخاتم وأما خاتم الذهب لظاهرة الحمة للرجال ومنها  
 تحلية السيف وإن يكون قبيحة من الفضة ونعله منها وإن يكون ثمة ملبوسة  
 من صفاتها ويلحق بالسيف سائر آلات الحرب وعن العلامة كراهة الصفايم في  
 قثم السيف هل يجوز تحلية السيف بالذهب أم لا أول منقول عن الشهيد وهو  
 غير بعيد وإنما عن العلامة وهذا الكلام في اللجام ومنها ضمة الأناة وإن كان من  
 الذهب على الظاهر وتوقف في الذهب الشهيد وعن الشيخ رحمه الله كراهية  
 تصديق الأناة بالفضة أيضاً وهو غير بعيد ومنها حلقة الفضة وإن كان من الذهب  
 ومنها تحلية المرأة بالتقدين واحتمل التبرئة الحمة ولا فرق في جميع ذلك بين  
 الذكر والأنثى والخنثى ومنها اتخاذ الأغلة من ذهب وفضة وكسك سائر الأغنة  
 المقطوعة كما هو في الذهب تكال لكن الجواز عند الحاجة غير بعيد منها تحلية المنطقة  
 من الفضة للرجال ومنها من الذهب للنساء وقد استقر بعض المتأخرين جوازه للرجال  
 أيضاً وهو غير بعيد ومنها تقضيض الحارثي تذهيبها ومنها ترثيد المساجد وللشاهد  
 بقتاديل الذهب والفضة استقر به بعض المتأخرين كما مروا عن بعض خولها  
 في النبي والتردد في التحريم لأن تصبها من العتيق وعلى القول بكونها داخلية في النجاسة  
 التحريم أظهر ويجوز ترثيد المشاهد المقدسة والضرائح المقدسة والصناديق المنصوبة على  
 القبور الشريفة بالذهب والفضة ومنها ترثيد سقوف المساجد والشاهد والخطا بالفضة  
 وبالذهب حرم ذلك ابن ادريس القول بالجواز غير بعيد بل ذهب جمع إلى جواز ترثيد



سقوط الدور والخطار أيضاً وهو محتمل وعن العلامة كراهة تزويج الحيطان في السفوف الفضة  
فوائد **الاول** من اتخاذ الذهب او فضة وموهبه بهما عن غايب عن التذكرة  
والذكرى حرمة الاستعمال هو **الاشبه الثانية** حله الرجل حرم على المرأة و  
حليها على الرجل وصريح غير واحد بان حلية السيف محرمة بالنسبة الى المرأة **الثالثة**  
لا فرق بين كثير الحلي وقليله في الاباحة ويجوز ان يحل الرجل اهل من النساء  
والجواهر بالذهب والفضة وكذلك الصبي على الاظهر فقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام  
انه قال اني خطي ولد ونسائه بالذهب والفضة وقد ورد في بعض الروايات المنع من حلية  
الصبي والظلمة على الكراهة مع حمل الصبي على الميز وحمل الاول على غير الميز **الرابعة**  
اذا لبس السرير وبعض اجرائه بالذهب او بالفضة جاز استعماله على المظان لكن لا يحوط في  
الذهب الترتل واما ماء الذهب فلا بأس **الخامسة** قد روي عن الرضا عليه السلام  
انه سئل عن السج واللجام فيه الفضة ام يركب به قال لا يمكن عموماً لا يقدر على تركه  
فلا بأس ولا يركب وقد مر ذكر الرواية في المفسر أيضاً وهي رواية صحيحة على الظاهر  
لكن ظاهر الاحكام حملها على الكراهة وهو غير بعيد **السادسة** روي ان  
ابا جعفر عليه السلام قد شرب في ودح من خذف وروي ان رسول الله صلى الله عليه و  
اله شرب في اقداح القوارير التي يوتي بها من الشام وكان يقول في القدح الشامي  
انظف انيتكم وكان يشرب في الاقداح التي يتخذ من الجلود والخدق وورد النهي في  
روايات عن ابي كل شيء طين في فخار مصر من كل شيء وعنه غسل الرأس بطينها  
يذهب بالغيرة وتورث الرثاثة وروي عن ابي جعفر عليه السلام انه كان يأكل  
زيتاً وخلاً في قصعة سوداء مكتوب في وسطها قل هو الله احد **السابعة**  
كل ما ورد فيه النهي والذم في الروايات ما هو غير داخل في الاناء الاظهر فيه

الكرامة الثامنة ان تشييك الاواني على الظاهر لا يبيح استعمالها الا اذا  
 لم يصدق عليها اسم لانية التاسعة اواني المشركين طاهرة حتى يعلم النجاسة  
 بالاخلاف على الظاهر المقصود الثاني في تطهير الاواني واما الثالث الاول  
 اختلف في تطهير الاواني من ولوغ الكلب بالمترا القليل في مشهورنا تطهيرها  
 ثلث مرارة او يهن بالتراب عن المفيد وسطا من بالتراب عن الصمد وقوله  
 بالتراب عن ابن الجني لا تغسل سبع مرات او يهن بالتراب القول بوجود الثلث  
 واستحباب السبع غير بعيد احتل بعض المتأخرين الاكتفاء بالمترا الواحد بعد  
 التعفير الحق بالولوغ اللغا والشرب وقوع الكلب من جزء منه وهو احوط  
 بل الحاق الشرب به لا يخلو عن قبح واختلافوا في الغسلة التي بالتراب يجب المزج  
 فيها بالماء ام لا <sup>في الاول</sup> والاولى وبغيره الثاني الى المشهور ولعله الاقرب  
 الا حوط ان تغسل او لا بالتراب في بالتراب المزوج واشترطنا في الشهادة ان  
 لا يخرج التراب بالمرج عن اسمه وربما يفهم من كلام القائلين باعتبار المزج اعتبارا  
 مرجح على وجه يحصل به الجريان فيحصل حقيقة الغسل والاول اشبه وقد استشكل في  
 الذكر اجزاء ماء الورد وشبهه عوض الماء وربما يظهر من بعض المتأخرين عدم اجزائه  
 واحتمال الاجزاء لا يخلو عن قبح وهل يشترط طهارة التراب كما عن جميعه او لا كما عن الاول  
 لعل الثاني لا يخلو عن قبح والاول احوط واولى وهل يشترط ذلك اذا امكروا لان النجاسة  
 الاقرب خلافا لظاهر البعض وعن ابن الجني لا اجزاء بمقام مقام التراب ايضا وهو بعيد  
 عن الشيخ وان لم يوجد التراب قصر على الماء ولم اقف على مستند اوضح وربما يعزى اليه  
 ان ذلك اذا لم يجز بالجرى هجرة كالا شأن وهذا ايضا مشكل الا ان ثبت من باب التنقيح هل  
 يجزى ح المراتن ام يلزم ثلاث مرات ام لا يظهر احتمالات وهل يلزم بتخفيف الماء تغسل



كما عن ظاهر بعض الفقهاء أم لا كما عن عامة المتأخرين لا أول مع كونه احوط محتمل  
 لو خيف فشا الخل باستعمال التراب فمن العلامة أنه لا يجزئ بالماء مرتين ومنهم من  
 احتل الثلث كما في فاقدا التراب قبل بقائه لانه على النجاسة وهو احوط ولو لم يكن  
 او كان في الحكم كما كان على الاشهر الاظهر بل بلا خلاف من انهم ان وقع في  
 الاثناء رغم الاستيناف لا يعتبر التراب لا العدد فيما يجب على الولوع على المشهور و  
 استقر العلامة الحاكم بالولوع وتوديق رواية الفقه الرضوي وهو احوط ولا يعتبر  
 التراب في الولوع في غير الأتربة والعسالة على الاشهر الاظهر ليس لها حكم الولوع بل  
 لو وقع في نجاسة في أثناء التطهير فكانت في عدد مسكولها كان كافيا ولا يلزم في  
 ما تراشد وبالجمله اذا عدت نجاسة في تساو في الحكم تداخلها وان اختلفت كان  
 الحكم للافاظ وكل يجب يحتاج الى العدد اذا غسل في الماء المكي كما يروى عن المشهور  
 سقوط التعدد لكن لا بد من تقديم التغير في اناء الولوع وعن الشيخ عدم سقوط  
 ولو يذكر حكم التغير عن الحق بتبدل سطوح الماء الجاري بمنزلة تعدد العسلات وعن  
 نجيب الدين اعتبار العدد في الركدة ون الجاري وعن العلامة ان الخفض في الاركان  
 بمنزلة التعدد والقول المشهور لا يخلو عن قول الثانية اختلفوا في الله عليهم في الولوع الخ  
 فمن المشهور وجوب السبع وعن الشيزان حكمه كالكلب عن الحق انه كغيره النجاسة  
 وهو اختار المرة فيها والقول المشهور مع كونه احوط لا يخلو عن قول الثالثة  
 عن المشهور في النهر وجوب السبع وعن الحق في احد قوليه الثلث وقيل المرة الواحدة  
 بعد ازالة عذ النجاسة كما عن العلامة او مطا كما عن ثاني الشهيدين والقول المشهور  
 والحق جميع المسكرات لما يعة بالنهر كما عن الشيخ غير بعيد قلبيه يظهر من عبارات  
 اكثر الاصح ان اوانه النهر كما قبل التطهير به. وذلك ان الماء ليس بصفه غير كائنه

والخشبة والخزف ودون ابن الجنييد عدم طهارته والقول الاول لا يخلو عن قبح  
كل اناء علم نفوذ الخمر في اجزائه الباطنية بسبب كونه فيه ثمة ناعمة كقطره  
بالقليل لا يخلو عن اشكال الا هو طاهر ان يدخل الماء في الماء حتى يعلم نفوذ الماء فيه  
ثامنه يعلم **الرابعة** قبل يجب غسل الاثنا وسبعاً اذا مات فيه الخمر وهو حي  
ومنهم من الحق به القار وهو محل نظر **الخامسة** اختلفوا في غسل الاثنا من ياقية  
**النجاسة** الجنييد الشيخ والشهيد وجوب الثالث فيما عدوا الووغ ولا يخلو عن قبح وعن  
المحقق المرة وقيل لمرتان ويدل على الاول رواية عماد فضل الاثنا ثلاث مرات يصيب  
الماء فيحرق فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء وهكذا يفعل ثلثاً وقد ظهر قل بعض النجاسة  
لو ملأ ماء احترأ عن تحريكه وهو غير بعيد وقيل يكفي في التفرغ وقوله بالالة بشرط  
عدم احادتها والاحوط رعاية المنقول وقيل هذا اذا كان الاثنا مثبتاً **الباب**  
**الثامن** في احكام الجلود ومنها ما هي **الاول** المشهور بين الاصحاب ادعى  
عليه الاجماع ان جلدة الميتة مما هو طاهر في حيوته لا يطهر بالدباغ وخالف في ذلك  
ابن الجنييد فاقى بطهارته به لكن منع الصلوة فيه ودعا لبعض الصلوة وايضاً  
القول بالطهارة وثابه جنح بعض المتأخرين والمعتد هو المذهب المشهور **الثاني** في  
ابن الجنييد في حصول الطهارة بالدباغ ان يكون ما يدبغ به طاهراً وهو الوجه على ما  
واذا دبت بالنجس بعد التذكية ظهرت بالغسل وجاز استعمالها في الصلوة وربما عرفت  
لكن البعض القول بتحريم الدباغ بالنجس ولا يبعد ان يجعل على الساعة ويأول بخبر استعمال  
**الثالث** على المختار من تقا جلود الميتة بالدباغ على النجاسة فهل يجوز استعمالها  
بها في غير الصلوة مع البوسنة ام لا صرح بالثاني الفاضلات وغيرها والمثلية موضع تردد  
وسبيل الاحتياط وافهم **الرابع** قال بعض الاصحاب لا يخلو عن قبح ان ما عدا الكلب



والخنزير والانس من الحيوان الطاهرة يقع عليها الزكوة وانما الخلاف في انه بعد الذكوة هل يشترط  
 في الانتفاع بجلد الدبغ ام لا المشهور الاول وعن القاضين الاستصحاب بما يعرف ان السيد  
 والشيوخ والقول بجواز الاستعمال مع عدم الطهارة بدو الدبغ وقيل بالكراهة والمذهب  
 المشهور لا يخلو عن قوة ويظهر من الجواهر ان الاصل عدم التذكية في كل حيوان شك  
 في قابليته لها وعدمه فالمسوخ والحشرات باقية على مقتضى الاصل والقول بها فيما كان القول  
 بعدها في السباع لا يصح عليه وادعاء عدم الخلاف في وقوع التذكية مطعون والكلب نحو ما يتحققه  
 بل المحقق خلافه وهو الوجه وربما يظهر من بعض المتأخرين الميل الى جواز الانتفاع بجلد السباع بدو  
 التذكية ولو اتفق على قائل به صرحا من اصحابنا واعلم انك الله تبارك وتعالى يستثنى من جواز الاستعمال  
 الصلوة والسجدة عليها اتفاقا نصا وقولا **الخامس** اختلاف اصحاب طهارة الجلود اذا كان في جلد مستعمل بليته  
 بالدبغ فعلم العلامة التوقف عن الشهيد الحكيم بالخجاسة وخوم الخنزير المعاصرة بالطهارة وقول بل يستفاد  
 من الموثق كما يصحح لا بأس بالصلوة في القصر النجس وفيما صنع في رضى الاسلام اذا كان الغالب عليها المسلمين طهرا  
 في غير العلم اسلام اذا كان الشق سوفهم والبلاد بلادهم اقول اما القول بطهارة ما كان مستعمل  
 بالذباغة فلعلة الاشبه واما ما اخذ من الجمل الاسلام في حق المسلمين فمسئلة محل اشكال والله يعلم المشهور  
 بغير التأخير بنجاسة الجلد لو وجد مطروحا وانكار في بلاد المسلمين جديلا او عتقا مستعملا او غير  
 مستعمل وكذا اللحم ومنظر جمع القول بالطهارة والحليبة والاو لمع كونه حيا لا يخلو عن قوة  
 الا اذا علم ولو من القرائن كونهما مسلم والله يعلم **الخاتمة** في سنين الاستطابة وادائها  
**فصل** في نعيم البيت الحرام يذبح الاذى ويذكر النار ويذهب البرن وروى  
 من اطاع امراته تدعى الى النيكاح والعشاء والحمام والنياب والرفاق فيجبها اكبه الله على  
 منظره في النار وروى التزام الحمام غبا يكثر اللحم اذ ما نه كل يوم ما يجب شحم الكليتين وفي  
 رواية انه تورث السل وروى ان من اراد ان يصوم كان كثير اللحم فليد حل اللحم كالحريم و

وروي عن أبي عبد الله عليه السلام ثلثة يمين ادمان للحمام والظان المراد ادمانه غيًّا  
وشم الرايحة الطيبة وللبين الثياب اللينة وثلثة يمين ادمان لكل البصر  
السمك والطلع وروي جواز النكاح في الحمام بلا كراهة وفي الماء وورد البهيمة  
عن دخول الحمام على الرقيق ومع الجوع وان ظن المتضرر حرم كما انه لو دأب  
منفعة جاز بلا كراهة فقد روي ان دخول الحمام على الرقيق ينقي البلغم ويذهب  
ينقي امه وورد لكل شئ قبله يطعم المرواة ويسكن حرارة الجوف يستحب التلبس  
التعميم عند الخروج من الحمام في الشتاء والصيف بكم الاستلقاء في الحمام فقد روي  
عن علي عليه السلام انه يذهب شحم الكلبين وكذا لا يضطجاع ولا يدكن رجليه بالحمام  
فانه يورث الخنازير وروي من حلق في الحمام جسده بالخذف فاصابه البصر فلا  
يلو من الاغصان وروي ان من التذلل بالخذف يبلى الجسد وفي رواية انه يتكسر  
الجسد عليك بالخزق وتختل الكراهة مطلق الحمام وغيره وتخصيص الخذف  
بخذف الشام من غير مستند والتعميم مع كونه مسنداً معتدلاً ايات في مراد  
عن غسل الرأس بالطين فانه يبيح الوجه وروي ان ذلك طين مصر وهو محتمل اذ روي  
ان فاطمة غسلت اسن لدير الحسين عليها السلام بالطين لكن لم اجد الرواية في  
الكتب المعتدلة وروي ان الصادق دخل الحمام فقال صاحبه تخليعة لك فقال لا ان لمؤنة  
خفيف المؤنة وفي رواية انه قال عاقل من خشي من ذلك روي ان الرضا اذا جاء الحمام  
يخجل له صاحبه الحمام وديك كان ذلك حياء منه وكان عدم اخلاصه حتى انكسار  
وكل امرئ فانوي واخلاقه الرضا بلا اطلاع مستبعد جداً اذ الرواية نزل على  
ان فعله ذاك كان بالروام عند خوله بل ربما يدل ذلك على انه كان باصم ولا اقل  
من انه كان مريضاً فمما ذكره بعض المحدثين من ان اخلاصه مكرهاً غير منقضي ومن ثم



يلوح ان الشيء الواحد باختلاف اعتبار النية يوصف بالكفر والمندوب ولا يغير عندك  
 سقائك الله من حيث التحقيق ان ذلك اعني تبدل الاحكام باختلاف النية انما  
 يتصور فيما سوا الواجب والحرام فما ظن بعض المتفقه من الحديثين الرقص استماع  
 الغناء وانظر الى الحارم والملاعبة منهم ونحو ذلك اذا كان لا بنية التلذذ بل  
 بنية العبادة ونحوها فهو جائز غير جائز قطعاً بل الفتوى بجواز الكفر صريح والله العاصم اعلم  
 وفقك الله انه يستحب التحية عند خروج المؤمن عن الحمام بان يقول الله غسلت  
 او طاب حمامك ولا يقول طاب حمامك واجابته بان يقول طهرت الله او اغتم  
 مالك وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام  
 الا بغيره وروى انه سئل الصاق عليه السلام عن قول الله عز وجل قل للذين آمنوا ان ينظروا انفسهم و  
 يحفظوا فروجهم ذلك اركبكم فقال كل في كتاب الله عز وجل من كتاب حفظ  
 الفرج فهو من الزنا الا في هذا الموضع فانه المحفظ من ان ينظر اليه وروى عن  
 قال دخلت حماماً فابعد يمينه واذا شيخ كبير وهو قير الحمام فقلت يا شيخ لم نرنا  
 الحمام قال لا يا جعفر بن محمد قال فقلت كان يدخله قال نعم فقلت كيف كان يصنع  
 قال كان يدخل فيه فيطلى عاتقه وما يليها ثم يلف اذنان على اطراف اجليته ويدخل  
 فاطلى سائر بدنه وقد روى عن علي بن الحسين انه قال لجدتي حين دخل الحمام  
 يا كهيل ما يمنعك من الخضايب قال يا كهيل اني مخضب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خضب  
 روي ان موسى كان اذا اراد ان يدخل الحمام امر ان يوقد له غلياً ثلثاً فكان يمكنه  
 دخوله حتى يدخله السوح ان يبلقون له اللبوح فاذا دخله قمر قاعد ومرت قائم و  
 وقد ورد النهي عن التسليم على من في الحمام ولعله محمول على ما اذا كان عارياً  
 اذا عرفتم هذا وفقك الله تعالى فاعلم ايها الله ان ما جاء في حكم الحمام فاعلم على الدخول

بلا ميرزا وعل التقية واما النبي الوارد في النساء فيحمل على ما اذا كان هناك سرية و  
 لم اقف على قائل بالحكمة مط واما وجوب الميرزا فانما هو اذا كانا ظاهرا محترما ولا فلا با  
 بالدخول عاريا لكنه ايضا قد روي عن امير المؤمنين عليه السلام قال اذا تعرض  
 احدكم نظر اليه الشيطان فيقطع فيه فاستروا واما الاكل الوارد في غص البصر في الحكم  
 فيحمل على ما اذا كان فيه عاروا احتمل الافتتان قد روي جواز النظر الى عورة الكافرة والآن  
 وهو خلاف المشهور بين اصحاب ظاهر الايات في اخبار عموم الحرة ومورد الخلاف اذا كان  
 لا بشهوة وتلاذذ واما اذا كان بشهوة حرم بالا خلاف واما الله الوارد عن دخول الحكم مع الولد  
 فيحمل على ما اذا كان عاريا ويظهر من الصدوق الكراهة لغير المعصوم قل فريب ان  
 اغتسل عاريا مع وجع الناطر فليل يصبغ غسله وان فعل محرما ولا يخلو القول بالبطالان  
 عن قول **فصل** روي عن الصادق ع انه قال قليم الاظفار والاخذ من الشاة في غسل  
 الرأس بالخطم ينفي الفقر ويزيد في الرزق وعن عيسى ع غسل الرأس بالخطم يذهب البذر  
 وتنقى الكبد وروي انه امان من الصلح وبرائة من الفقر وروي انه نشرة وروي ان  
 غسل الرأس بالسدر يجلب الرزق جلبا وعن الصادق ع اغسلوا رؤسكم بوبر السدر  
 فانه قدسه كل ملك مقرب وكل نبي مرسل ومن غسل الرأس به فسر الله عنه وسوته  
 الشيطان سبعين يوما ومن صرغها الله عنه لم يعص الله ومن لم يعص الله دخل الجنة وترو  
 انه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه اغترب يوم كاف من جبرئيل ع ان يغسل راسه به  
 فلاحه **فصل** روي عن امير المؤمنين ع ان النورة نشرة وظهور للجسد وعن علي ع  
 قال شعر الجسد اذا طال قطع ماء الصلح ادخل المفاصل ورث الضعف والسلو  
 ان النورة تزيه في ماء الصلح تقوي البدن وتزلي في شحم الكليتين ويسمن البدن  
 وعن الصادق ع من اراد الاطلاء بالنورة فاخذ منها بأصبعه فشمه وجعل على طرفه



وقال صلى الله على سيدنا بن اود كما امرنا بالنوق لم تحرقه النوق وعن علي بن الحسين  
 من قال اذا اطل بالنوق اللهم طيب ما طهر من وطهر ما طاب علي وابد لي شعرا طاهرا لا  
 يعصيك الا قطر ابتغاء سنة المرسلين ابتغاء رضوانك ومعصيتك فحرم شعرك  
 وبشر على النار وطهر خيفة وطيب خلقه وزك عملي واجعلني ممن يلقاك على الخفية  
 السحرة السهلة طه ابراهيم خليلك ودين محمد رسول الله حبيبك ورسولك  
 عاملا لبشرائك تابعا لسنة نبيك اخذاه ومتادبا بحسرتاديبك وتاديب  
 رسولك وتاديبك لبياتك الذين غلبتهم بادبك واودعت الحكمة في صدورهم  
 وجعلتهم معاد لعلمك صلواتك عليهم طهر الله من الاذناس في الدنيا  
 ومن الذنوب بدله شعرا لا يعصيه وخلق الله بكل شعرة من جسده ملكا يسبح  
 له الى ان تقوم الساعة وان تسبحه من تسبحهم تعدل بالفسحة من تسبح  
 اهل الارض ويظهر من الروايت التختين في تقديم العانة والتأخير روي  
 ان ابا جعفر ابشرا بانرا فقط ركبتيه وسرته ثم امر صبا الحكم فطلى ما كان  
 خارجا من الارار ثم قال اخرج عني ثم طله هو ما تحتها بين ثم قال هكذا فعل بسحب  
 الاطلاء وان قرب العهد ولو بعد يومين ويؤكد في كل خمسة عشر يوما فان  
 عليك عشرون يوما ولو يكن عندك شيء من الصفاق فاستقرض على الله وعلم  
 الشورلى دعين شديدا الكراهة حتى ورد فيه انه ليس بمومن ولا مسلم وعن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يترك حاق عاتقه فوق الاربعين و  
 المرأة لا يدع فوق عشرين والتطلية في الصيف او كما من الشتاء في الصادق  
 طلية في الصيف خير من عشر في الشتاء وعن النبي صلى الله عليه وسلم من دخل الحمام فطلى ثم تبعه  
 بالحناء من فرقة الى قدمه كان امانا له من الجحون والحنام والبرص والاكلة الطلبة

مثلها وفي رواية عن الصادق عليه السلام في عن أحمد بن عبد الله وسماه قال  
 رايت ابا جعفر قد خرج من الحمام وهو من قرنه الى قدمه مثل وردة من اثرا الحناء  
 عن الصادق عليه السلام الحناء يذهب لك سحر في يدي في آثار الوجه ويطيب النكهة و  
 يحسن الولد وروى عن ابي جعفر انه قال ان الاظفار اذا اصابتها النورة غيرتها حتى  
 تشبه اظفار الموصية بالحناء ونظير من الروايات استحبنا اختصاب جميع اليدين  
 بالحناء واختصاب الاظفار او كل كما عرفت واما اختصاب اليدين فقط فقد ورد فيه ما يشعر  
 بالكراهة ولعل المعنى انه اقل ثوابا كما يشهد اليه عموم ما ورد في فضيلة الحناء والتلو  
 يبول قائما وان بال قاعد اخيف عليه الفسق وروى عن اسحق انه سئل ابا عبد الله  
 عز التملك بالدقيق بعد النورة فقال لا بأس قلت يزعمون اسراف قال ليس فيما يصير  
 اليدين اسراف انما الاسراف فيما اتلف للمال واضرب اليدين ويكر المتور يوم الاربعاء  
 فربما ينبغي للرجل ان يتوقى النورة يوم الاربعاء فانه نجس مستمر ويجوز في سائر  
 الايام ولا يكر الاستحمام فقد روي قلوه الاظفاركم يوم الثلاثاء واستحبوا يوم  
 الاربعاء وزعم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال خمس خصال يورث البرص النورة يوم  
 ويوم الاربعاء والتوضئة والاغتسال بالماء الذي استحمه الشمس الاكل على الحناء  
 وغشيان المرأة في حوضها والاكل على الشبع وحملت كراهة النور يوم الجمعة  
 على النقية وفيه تامل **فصل** وروى ان الخضاب من السنة وهو هذا محمد بن رسول الله  
 وان فيه ثلاث خصال مهيبة في الحرب هيبة الى النساء ويزيد في البكاء وروى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تشبهوا باليهود والنصارى وروى ابن علياء لم يمتنع  
 من الخضاب الا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمتنع هذه من هذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم نفقة  
 درهم في الخضاب **فصل** من نفقة الف درهم في سبيل الله ان فيه اربع وعشرة



خصلة يطرح الرمح من لاذين ويحلو الغشاء عن البصر بلين الخياشيم ويطيب  
 النكهة ويشد اللثة ويذهب بالضماء وقيل سوا الشيطان وخرج به الماء مرة ويستتر  
 به المؤمن ويغيب به الكافر وهو زينة وروى انه طيب برأته في قبره ويستحي منه منكره  
 ويكره نضول الخضايب لا يكون تركه في مصيبة وكان خضابا للهيبة من البسنة كك  
 خضاب الجوامع روى انه قيل لابي الحسن بلغنا ان الخنايزب والشيب قال اي شيء يزيد  
 في الشيب لشيب يزيد في كل يوم ولا بأس بالخضاب كله لكن السواد افضل فعلى روى  
 عن النبي اح خضابكم الله الحالك ثم الاصفر ثم الاحمر وروى عن علي بن الحسين  
 كان يختضب بالخضاب والكم وروى ان الحسين قتل وهو يختضب بالوسمة وروى بالخضاب  
 وروى والكم وروى عن ابي جعفر الخنايشل الشيب روى عن النبي انه قال الخضايب  
 بالخنايجلو البصر ينبت الشعر ويطيب الوجه وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم  
 امر النساء بالخضاب اذا البعل للزينة وغيره ان البعل لئلا يشبه به ما يد الرجال وعن  
 الصادق لا ينبغي للمرأة ان تعطل نفسها ولو ان تعلق في عنقها قلادة ولا ينبغي لها  
 ان تدع يدها من الخضايب وان تسميها بالخنا مسحا وان كانت مسنة **فصل** روى  
 ان الكحل يعذب الفم وانه ينبت الشعر ويجد البصر ويعيد على طول السجود وانه يزيد في  
 المياضة وانه يخفف الدعة وعن ابي الحسن الرضا من كان يوم من بالله واليوم الآخر  
 فليكتحل وروى عن رسول الله انه ليكتحل بالاثمد اذا وى الى فراشه وتراو في  
 راية اربع في اليمن وثلاث في اليسار وعن ابي جعفر الاكحال بالاثمد يطييب النكهة و  
 يشد اشفار العين وعمر الصادق انه يحلو البصر وينبت الشعر في الجفن ويذهب  
 بالدمعة وعنه من نام على اثمد غير مسك امن من الماء الاسود ابدام ينام  
 عليه وروى انه كان لابي الحسن ميل من حديد ومكحلة من عظام والاثمد حجر كحل

وعن بعض الفقهاء هو الأصح قيل ولم يحقق قال بعض المتأخرين قيل يجب لكل من العيين وقت  
الوضوء لانه يكون حائلا عن وصول ماء الوضوء الى تحتها ويكون الماء المتوضأ وليست بمغز  
كيف خفي هذا المعنى الذي اهتم به المصنف على السبب واهل بيته الذين كانوا يكملون ويأمرون  
به اقول انما استبعاد في وجوب لانه ما يكون مانعا عن وصول الماء بعد ثبوت وجوب  
ايقال للماء الى ظاهر البشرة والاكحال والامرين لا يتنافى لانزاله افسا كما انهم صدوا الله  
عليهم كانوا يتدنون ويأمرون بالندح من فعل يصير ذلك سببا لجواز التوضأ مع وجوب الد  
المانع عن وصول الماء كالماء في عدم وجوب لانه عن باطن العين فصل عن الرضا  
ثلاث مرسبات البرسل العطر اخذ الشعر وكتم الطريقة وعن الصادق استاصل شعرك  
يقال رنه ودوابه وورثه وفلظ رقبك وعنا عني لخلق في كل جمعة وعن أبي  
الحسن اول شعر الرأس اذا طال ضعف البصر ذهب لضوء عورة وروي ان خلق الواحدة  
بالشاذ وقر الشيم وما يدل على عموم الاستحباب اوثق واكثر وروي ان بابا الحسن رأى رجلا خلق عند  
موضع النقرة فقال اي شيء هذا ذهب خلق رأسك وعن الصادق عليه السلام خلق  
القفاء يذهب باصم وعنه من اتخذ شعرا ولم يفرقه فرقه الله بفشار من يغار وكان شعر  
رجل الله صم وفرقة لم يبلغ الفرق وروي عن محمد بن مسلم قال ربه ايا جعفر عليه  
والمحام يأخذ من الخبيث فقال ورواه وروي ان النبي مر برجل طويل اللحية فقال  
ما كان هذا الوهي الخبيث حتى بالجبدين اللحيين ثم دخل على النبي فقال هكذا فاضوا  
وعن أبي حمزة انه كان يأخذ عارضيه ويطن لحيته قال في اوثق بطن الحبة ان  
يوجد تحت الدق وشعر الصفاق كثرة وضع اليد على اللحية بشين الوجه وعنه ما راد  
عن اللحية عن القبطية فهو في النار وعنه من يتدبر عقل الرجل في ثلثة في طول اللحية  
في فقتل خاتمه ويكنينه وعنه من قص الشارب من السنة وعن النبي من السنة



ان يأخذ الشارب حبة الاطاروانه ان طال فالشيطان يستتر به وعن الصادق عليه السلام  
 حبة الصقة بالعيب روي ان خلق العانة وثقب الابط من الخيفية وعن علي عليه السلام  
 انه سئل ما جذبني مروان فقال اقوام حلقوا اللحي وقتلوا الشوارب وعن الصادق  
 الخيفية عشرة اشياء خمسة منها في الراس اخذ الشارب واعفاء اللحي وطم الشعر والسوا والخل وخمس في اليد  
 حلق شعر اليد والخنز وقليم الاظفار والغسل من الجنابة والطهور بالاناء وعن النبي اخذ الشعر من كفا  
 تربة في الجبال وعن الصادق المشط للراس يذهب بالوباء قال هو الحنجرة والمشط للحية يشد الاضراس  
 ان المشط يذهب بالوباء بالنون وهو الضعف وان كثرتا يقلل البلغم وان كثرة  
 تشريح الراس تجلب لزق ويريد في الجماع وانه يخر الحكة ويستحب عنه كل صلب ورضيه  
 وناقلة وكار الصنا وتشتط اذا فرغ من صلواته وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الحجة  
 اربعين من يبله به وقيراً اكاثر لئلا ومن فوقها سبع مرات قيراً والعارضا ويقول اللهم  
 شريح عني الهوم والغموم ووحشة الصاور ويقول انه يزيد في الذهن ويقطع البلغم  
 عن ابي ابراهيم تمشطوا بالعاج فانه يذهب بالوباء وروى ان تشريح الذوا بين يدي  
 بيلا بل الصدور تشريح الحاكبين امان من الجذام وعن علي عليه السلام التشط من قيام يورث  
 الفقر وعن موسى انه يورث الضعف في القلب والمشط جالساً يقوي القلب  
 يحج الجلد عن ابي الحسن امرار المشط بعد تشريح الراس والحية على الصدر يذهب  
 والوباء ويستحب في الشعر والظفر والدم وروى اخراجات في الجحش ايضا ومن اخذ  
 شعراً فليكرمه ولحين ولا يهمل ولا يفسخ ولا يابس من الشعر وثقته اشد كراهه حتى  
 ورد في نائف شبيهه انه لا يكلمه الله يوم القيمة ولا ينظر اليه وله عذاب اليم واليا  
 على جماله على الكراهة نفي اليأس في روايات منها حجة عبد الله بن سينا روي عن بعض  
 انه محمول على ثقب جميع الشيب **فصل** روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاظفار يمنع الداء الا

ويذكر الزرق وتكون الاطفاً ومقبل الشيطان منه يكون النسيان وروى عن الصادق عليه السلام  
انه قيل له انما اخذ الشاذ والاطفار يوم الجمعة فقال سبحان الله خذها ارشدت في يوم الجمعة وان  
في سائر الايام وترى قصراً اذا طال ويستحب لغيره الاطفاً في السجدة والمكارة ويستحب للنساء ان يتركن  
اطفارهن اذ قصصن شيئاً فانه اذن من حق ونهى رسول الله عن تقليم الاطفار بالاسنار عن الجحامة يوم  
والجمعة وقال كل الحية من الوسور ويستحب تقليم اطفاره يوم الجمعة بيد من خص من اليد اليسرى  
ويختصم بخصم من اليمنى ويقول بسم الله وعل سنة محمد وال محمد عليهم السلام وعنه جعفر عن اخيه  
اطفاً وشكراً به كل جمعة وقال حين يأخذ بسم الله وعل سنة رسول الله ووفى الفقيه وعل سنة محمد وال محمد  
يد قطع منه قلامة ولا جراحة الا كتب الله له عتق نسائه ولا يمرض الا مرضه الذي يموت فيه وعنه  
قال جل عبد الله بالحسين عليه شياً في الرق فقال الزم صلاتك اذا صليت الفجر طالع الشمس  
فانفتح فطلب الزرق من انقضى الارض فخر ذلك ابنا عبد الله فقال لا اعلك الزرق ما هو فخر  
من ذلك قال قلت له قال خذ من شاربك واطفارك في كل جمعة واشتبه عينيه قليلاً من اطفاره  
كل خيس عتق لا يطغى الراجحة المكروهة وهو طهور سنة وعلها ما ندب اليه النبي بالنسبة الى  
اطالة الشعر او انه اذا لم يمكنه الحلق والطلب اذ قد روي يداً على دمة من ان تضعف البصر وفي رواية ضعف  
وارحلته افضل منه وطلبه افضل من خلقه فصل روي انه لا ينبغي للرجل ان يدع الطيب كل يوم  
وانه من اخلاق الانبياء وسنن الرسل ان يشد القلب بزياد في الجماع ويستحب تطيب الشارب وتطيب  
اول النهار لم يزل عقله معه الى الليل وكان رسول الله ينفق في الطيب اكثر مما كان ينفق في الطعام وقد  
لا يجعفر غانية باربعة آلاف درهم وطيب النساء ما طهر لونه وخرط طيبه وطيب الرجال ما طهر رجليه وخرط  
لونه وخرط من ان يسمي ما كان يطيبه الخلو او روي ان الطيب كرامة ولا يات الكرامة الا حاد وعل من الكرامة  
الحسنة وروى انه كان يري بعض السالك من مفرق رسول الله وخرط عن الصادق صلوة متطيب  
افضل من سبدين صلوة متطيب روي عنه انه قال لطيب الغبير الزعفران والعود ونكر



ادامة الخلق وارتبيت متخلفا ويستحب ان يغير ثيابه اذا كان قد مر في موضع من مسوح وجهه بما الور  
لم يصبه في ذلك اليوم بؤس ولا قذر وروى عن علي ع الدهن يلين البشرة ويبيد في اللهاغ ويسهل  
حجته الماكرو يذهب القشفت ليعرف اللون وكان النبي ص يقول الدهن يذهب البؤس وكان اذا ذهبت  
بداء براسه ثم الحية وروى بداء بجانبه ثم شاربيه ثم يدخل في اقله ونشتر ثم يدهن راسه  
وروي ان دهن الليل يحرق في العرق وروى البشرة ويبيض البشرة وروى بداء بالياقوت  
وان يقول اذا اخذ الدهن على الراحة اللهم اني اسألك الزين والزيانة والحياة واعونك من  
الشين والشناز وللفت من ارجه من مؤمنات كتب له بكل شعرة نور يوم القيمة ولكن اكله اكله <sup>هان</sup>  
للرجل بل يدهن في كل جمعة مرة او مرتين وروى في كل شهر مرة **فصل**  
من تناول بحبنة فتمها ووضعها على عينيه ثم قال صل على محمد آل محمد لم يقع على الارض  
حتى يغفر له وهذا اخر ما اردت ابراده في الجزء الاول من اجزاء هذا الكتاب المسمر  
**بارشاد المبتدئين** ويملوه الجزء الثاني في حيث الصلوة بعون الله وحسن توفيقه

وقد فرغ مولفه العبد المذنب **محمد بن الحسين بن علي** عفا الله  
عنهم في واسط سنة الف وثمانين ثلث وسبعين من الهجرة المقدسة يا ولي الله وثمان فوادي  
اطال الله بقاءك وحسنك عنك كل مكرم وفك لقد اوتيتك في هذه الرسالة من مسائل  
الطهارة ما قدني اليه الدليل ما وحده اوفق بالاحتيا فانه اوضح سبيل ولقد اشبهت ذكر الخلا  
في مطان الاختلاف في سبيل الرشاد بازالك امر فيم الانتفاع بها في حيوته وبعد حماي  
نشاء الله تعالى ذكره فان اخذ بالاحتياط والعمل به جازم سالك في كل حال وقت مسير الدمنة

منج من الباس واللفت والله سبحانه هو الوفي

انتهى

صفحة	سطر	غلط	صحح	اصلاح جميع غلاته	اصلاح جميع غلاته	صفحة	سطر	غلط	صحح
٥	٢	نفس	نفس	نفس	نفس	٥	٢	نفس	نفس
٥	١١	من	من	من	من	٥	١١	من	من
الم	١٢	ملاكا	ملاكا	ملاكا	ملاكا	الم	١٢	ملاكا	ملاكا
ايض	١٣	موردوا	موردوا	موردوا	موردوا	ايض	١٣	موردوا	موردوا
الم	١٢	يظهر	يظهر	يظهر	يظهر	الم	١٢	يظهر	يظهر
ايض	١١	كما	كما	كما	كما	ايض	١١	كما	كما
ايض	ايض	لبض	لبض	لبض	لبض	ايض	ايض	لبض	لبض
ايض	ايض	المنج	المنج	المنج	المنج	ايض	ايض	المنج	المنج
ايض	١٩	ينزج	ينزج	ينزج	ينزج	ايض	١٩	ينزج	ينزج
ايض	ايض	المائع	المائع	المائع	المائع	ايض	ايض	المائع	المائع
٦	١١	المعيد	المعيد	المعيد	المعيد	٦	١١	المعيد	المعيد
ايض	١٢	الكلب	الكلب	الكلب	الكلب	ايض	١٢	الكلب	الكلب
ايض	١٥	خمسة	خمسة	خمسة	خمسة	ايض	١٥	خمسة	خمسة
ايض	١٤	وطواي	وطواي	وطواي	وطواي	ايض	١٤	وطواي	وطواي
٤	٩	نزع	نزع	نزع	نزع	٤	٩	نزع	نزع
ايض	١٥	المبرز	المبرز	المبرز	المبرز	ايض	١٥	المبرز	المبرز
ايض	١٩	المائة	المائة	المائة	المائة	ايض	١٩	المائة	المائة
ايض	٢	كاسن	كاسن	كاسن	كاسن	ايض	٢	كاسن	كاسن
٦	٣	يليه	يليه	يليه	يليه	٦	٣	يليه	يليه
ايض	١٢	صيروا	صيروا	صيروا	صيروا	ايض	١٢	صيروا	صيروا
ايض	١٤	موتد	موتد	موتد	موتد	ايض	١٤	موتد	موتد
ايض	١٦	محاسة	محاسة	محاسة	محاسة	ايض	١٦	محاسة	محاسة
ايض	١٩	الاخي	الاخي	الاخي	الاخي	ايض	١٩	الاخي	الاخي
٩	١	مطلقا	مطلقا	مطلقا	مطلقا	٩	١	مطلقا	مطلقا





صفح	سطر	غلط	صح	صفح	سطر	غلط	صح	صفح	سطر	غلط	صح	صفح	سطر	غلط	صح
٣٦	٢	لا يجوز الايجوز	٢١	٢٨	٣	لا تظفر	لا تظفر	٢١	٢	بله	بله	٢١	٢	الماء	الماء
٣٤	٦	على الظاهر عليه	٢٠	٢٧	٣	الطرف	الطرف	٢٠	٩	ايضا	ايضا	٢٠	٩	هنا	هنا
		بالظن	٢٢	٢٨	٦	حالة	حالة	٢٢	١٢	ايضا	ايضا	٢٢	١٢	يؤخر	يؤخر
١١	١١	القرن القول	٢٣	٢٨	٤	علم	علم	٢٣	١٩	ايضا	ايضا	٢٣	١٩	الثوب	الثوب
١٢	١٢	الفرق الفرق	٢٤	٢٨	٤	جملها	جملها	٢٤	٢٠	ايضا	ايضا	٢٤	٢٠	في آخر من آخر	في آخر من آخر
١٣	١٣	على عن	٢٥	٢٨	٤	زمانها	زمانها	٢٥	٢١	ايضا	ايضا	٢٥	٢١	لفقهها	لفقهها
١٤	١٤	الحمار الحمار	٢٦	٢٨	٩	ليس	ليس	٢٦	٢٢	ايضا	ايضا	٢٦	٢٢	الصدق	الصدق
		مخفي	٢٧	٢٨	١١	ذكر	ذكر	٢٧	٢٣	ايضا	ايضا	٢٧	٢٣	الوضوء	الوضوء
١٥	١٥	منع منع	٢٨	٢٨	١٦	الظن	الظن	٢٨	٢٤	ايضا	ايضا	٢٨	٢٤	اللبث	اللبث
٢٠	٢٠	لعله ولعل	٢٩	٢٨	٢	يظهر	يظهر	٢٩	٢٥	ايضا	ايضا	٢٩	٢٥	والنجم	والنجم
٣١	٤	اجزاء اجزاء	٣٠	٢٨	٢	اتباعه	اتباعه	٣٠	٢٦	ايضا	ايضا	٣٠	٢٦	قراءة	قراءة
١٦	١٦	مرة مرة		٣١	٣	ولا عاذا	ولا عاذا	٣١	٢٧	ايضا	ايضا	٣١	٢٧	شرطه	شرطه
٢٠	٢٠	وان وان	٣٢	٢٨	٢	اطلاق	اطلاق	٣٢	٢٨	ايضا	ايضا	٣٢	٢٨	لا يغلو	لا يغلو
٣٩	١	ولا يطل	٣٣	٢٨	١٣	مطلقا	مطلقا	٣٣	٢٩	ايضا	ايضا	٣٣	٢٩	امتاج	امتاج
٤	٤	فيل من قبل	٣٤	٢٨	١٢	لغله	لغله	٣٤	٣٠	ايضا	ايضا	٣٤	٣٠	الحديق	الحديق
١٣	١٣	اليه واليه	٣٥	٢٨	١٢	الثانية	الثانية	٣٥	٣١	ايضا	ايضا	٣٥	٣١	احد	احد
١٤	١٤	نصا ونصا	٣٦	٢٨	١٤	اجازة	اجازة	٣٦	٣٢	ايضا	ايضا	٣٦	٣٢	اجرى	اجرى
١٨	١٨	بالاولى	٣٧	٢٨	١١	الحكم	الحكم	٣٧	٣٣	ايضا	ايضا	٣٧	٣٣	ظاهر	ظاهر
٢٠	٢٠	العصا	٣٨	٢٨	١٩	الاختياط	الاختياط	٣٨	٣٤	ايضا	ايضا	٣٨	٣٤	الشيخ	الشيخ
٥	٥	نزدوم	٣٩	٢٨	٢٠	مخرجها	مخرجها	٣٩	٣٥	ايضا	ايضا	٣٩	٣٥	في باطن	في باطن
٦	٦	يجوز يجوز	٤٠	٢٨	١	مخرجها	مخرجها	٤٠	٣٦	ايضا	ايضا	٤٠	٣٦	باطن	باطن
٦	٦	السمي	٤١	٢٨	١	الثانية	الثانية	٤١	٣٧	ايضا	ايضا	٤١	٣٧	يؤثره	يؤثره
١٣	١٣	أخون آخر	٤٢	٢٨	٣	للذة	للذة	٤٢	٣٨	ايضا	ايضا	٤٢	٣٨	يتحجب	يتحجب
٢٠	٢٠	يتوخا	٤٣	٢٨	٢	رغمه	رغمه	٤٣	٣٩	ايضا	ايضا	٤٣	٣٩	فيما	فيما
٤	٤	المسألة	٤٤	٢٨	٢	لا يغلو	لا يغلو	٤٤	٣٠	ايضا	ايضا	٤٤	٣٠	الفتور	الفتور





صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٦٨	٤	الصيام	الصيام	٤٢	٥	قال	وقال	٤٢	٥	قال	وقال	٤٢	٥	قال	وقال
اليف	١٩	ملك	تلك	اليف	٦	ماذكر	ماذكر	اليف	٦	ماذكر	ماذكر	اليف	٦	ماذكر	ماذكر
٦٩	٢	او	ضعفه	اليف	٩	لسته	لسته	اليف	٩	لسته	لسته	اليف	٩	لسته	لسته
اليف	١٠	لا	لا	اليف	١٢	تقضى	تقضى	اليف	١٢	تقضى	تقضى	اليف	١٢	تقضى	تقضى
اليف	١٣	و	او	اليف	٢	ان	ان	اليف	٢	ان	ان	اليف	٢	ان	ان
اليف	١٤	ما	ما	اليف	٢	يحقق	يحقق	اليف	٢	يحقق	يحقق	اليف	٢	يحقق	يحقق
٤٠	٣	و	تختلف	٤٣	٢	انما	انما	اليف	١٦	حقته	حقته	اليف	١٦	حقته	حقته
اليف	٣	ادعى	ادعى	اليف	٤	ونقصا	ونقصا	اليف	١٦	مختيار	مختيار	اليف	١٦	مختيار	مختيار
اليف	١	وثبو	وثبو	اليف	١	باخرة	باخرة	اليف	١٩	بوقين	بوقين	اليف	١٩	بوقين	بوقين
اليف	١	المراد	المراد	اليف	١٠	عشر	عشر	اليف	٢	محققا	محققا	اليف	٢	محققا	محققا
اليف	٩	عنه	عنه	اليف	١٣	القائد	القائد	اليف	٢	فاحكم	فاحكم	اليف	٢	فاحكم	فاحكم
اليف	١٠	التنه	التنه	اليف	١٥	ان	ان	اليف	٢	محملا	محملا	اليف	٢	محملا	محملا
اليف	١١	الاشكال	الاشكال	اليف	١٦	المتاخر	المتاخر	اليف	٩	بالبع	بالبع	اليف	٩	بالبع	بالبع
اليف	٢	الطلب	الطلب	اليف	١٤	اتأخير	اتأخير	اليف	٩	الظهر	الظهر	اليف	٩	الظهر	الظهر
٤١	٤	مق	يق	اليف	١٩	فالعصر	فالعصر	اليف	١٠	مع	مع	اليف	١٥	و	و
اليف	١	الحد	الحد	اليف	٢	ما	ما	اليف	٢	العزم	العزم	اليف	١٤	من	من
اليف	٩	بصفة	بصفة	٤٢	٣	المسوء	المسوء	٤٢	٥	العينه	العينه	اليف	٢	انما	انما
اليف	١١	او	وانك	اليف	٢	حادي	حادي	اليف	١	سحلة	سحلة	٤٩	٥	و	و
اليف	١٢	صفة	صفة	اليف	٦	فيل	فيل	اليف	٩	لحد	لحد	اليف	٦	كل	كل
اليف	١٣	او	تخاط	اليف	٦	كلا	كلا	اليف	١١	الاخيا	الاخيا	اليف	١٣	ليتبغ	ليتبغ
اليف	١٤	تعلمها	تعلمها	اليف	٤	العاشر	العاشر	اليف	١٢	العقول	العقول	اليف	١٣	لستبي	لستبي
اليف	١٥	صور	صور	اليف	٤	فصيح	فصيح	اليف	١٤	نظير	نظير	اليف	١٦	اصحابا	اصحابا
اليف	٢	لم	لم	اليف	١	فصيح	فصيح	اليف	١٩	درهم	درهم	اليف	٢	عسل	عسل
٤٣	٣	لجفن	لجفن	اليف	٩	فصيح	فصيح	١٠	٦	ع	ع	١٠	٦	ع	ع
اليف	٥	لجب	لجب	اليف	١١	لكن	لكن	٤٤	٢	التحد	التحد	اليف	٤	لانقطاع	لانقطاع



صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح
١٠	١٣	هو	هو	١٤	١١	قال	قال لرب	١٤	١٢	١٥	١٥	١٣	هو	هو	١٠
١٣	١٣	المصدر الرصود مع القلة ولا الغسل	١٩	١٢	١٢	لا تها	فايها	١٩	١٢	١٥	١٥	١٣	١٣	المصدر الرصود مع القلة ولا الغسل	١٣
١٤	١٤	تقطع	تقطع	١٥	١٣	هذ	هذا	١٥	١٣	١٥	١٥	١٣	١٣	تقطع	١٤
١١	٢	لجد	لجد	١٢	١٢	الااله	الااله	١٢	١٢	١٥	١٥	١٣	١٣	لجد	١١
١٥	٥	يكن	يكن	١٤	١٤	صوره	صورته	١٤	١٤	١٥	١٥	١٣	١٣	يكن	١٥
١٥	٥	لمطون	المطون	١٥	١٥	انه	انه قال	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	لمطون	١٥
١٥	٦	اسحا	والمسحا	١٥	١٥	يصب	يصب	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	اسحا	١٥
١٥	٤	تخفف	تخفيف	١٥	١٥	فكتب	فكتب	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	تخفف	١٥
١٥	٤	ولاحو	فلاحو	١٥	١٥	يؤخو	يؤخو	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	ولاحو	١٥
١٥	١٥	انتو	انتو	١٥	١٥	فيه	عليه	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	انتو	١٥
١٥	١١	نفاسا	نفاس	١٥	١٥	يشكل	يشكله	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	نفاسا	١٥
١٩	١٩	لجدم	لجدم	١٩	١٩	نضع	ان نضع	١٩	١٩	١٩	١٩	١٣	١٣	لجدم	١٩
١٢	١	عشرة	عشر	١٢	١٢	اعاد	اذا عاد	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	عشرة	١٢
١٢	١٢	علت	علت	١٢	١٢	مشغو	مشغولة	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	علت	١٢
١٢	١٢	عشر	عشر	١٢	١٢	لها	بها	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	عشر	١٢
١٢	١٢	باللت	بالنسبة	١٢	١٢	عنى	حتى	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	باللت	١٢
١٥	١٥	وزارة	وزارة	١٥	١٥	ضرر	زك	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	وزارة	١٥
١٥	١٥	المضطر	المضطر	١٥	١٥	نضيق	وان	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	المضطر	١٥
١٥	١٥	اذا	اذا	١٥	١٥	القبول	ليتم	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	اذا	١٥
١٢	٢	وصف	وصف	١٢	١٢	فشهد	ليشهد	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	وصف	١٢
١٥	٩	سناد	استناد	١٥	١٥	صبنا	واقول	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	سناد	١٥
١٥	١٠	مفاست	بنفاست	١٥	١٥	اقول	المذكر	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	مفاست	١٥
١٥	١٥	وظها	وظها	١٥	١٥	ما لم يصب	ما لم يصب	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	وظها	١٥
١٥	١١	استقام	استقام	١٥	١٥	استله	موبدا	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	استقام	١٥
١٥	١٩	عن	عن	١٥	١٥	اغفر	بببب	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٣	عن	١٥

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٩٥	١٩	تكنه	تكنينه	٩٩	٢	الغص	المقتص	١٢	١٣	قطع	القطع	١٠٥	٢	ابن	ابن ابي
ايض	١٩	صنعت	صنعت	١٠	١	استطاع	استطاع	١١	١٢	وهو	هو	ايض	٢	حيث	حيث
ايض	١٩	اسك	ابيك	ايض	٩	هذ	هذا	ايض	١٤	الابصار	الابصار	ايض	٨	تطهر	تطهر
٩٤	٢	ذلك	ذلك	ايض	١٢	هو	هو	ايض	٢	المصبى	عور المصبى	ايض	١٥	المدن	المدن
ايض	٣	فصى	افصى	ايض	١٣	واعلم	لعله	١٢	١	المصبى	المصبى	ايض	١١	والحق	المحب
ايض	٤	او	و	ايض	١١	والى	ولى	ايض	١	تقيل	للرجال	١٩	٣	عه	عه
ايض	٩	يتقل	يشمل	ايض	٢	عن	عن	ايض	٢	ان	بان	ايض	٥	يعرف	تعرف
ايض	١٠	يخاف	يخاف	١١	١	يتحقق	يتحقق	ايض	٦	المجلى	المجلى	ايض	٦	الحرين	الحرين
ايض	١٢	لا بين	بين	ايض	٨	منه	منه	ايض	٤	القلب	القلب	ايض	٢	ابن	ابن
ايض	١٣	واكلا	اكان	ايض	١٣	ابن	ابن	ايض	٤	لن	اطلق	ايض	١١	يغزو	يغزو
ايض	١٣	اذ	اذا	ايض	١٥	الزيارة	الزيارة	ايض	٨	اما	او	ايض	١٢	ذكر	ذكر
ايض	١٥	الحبيب	الحشب	ايض	١٤	ما دام	ما دام	ايض	٩	اختلفوا	اختلفوا	ايض	١٣	الحب	الحشب
٩٤	٣	اصابة	اصابه	ايض	١٩	لا	ولا	ايض	٩	كل	كلام	ايض	١٩	ويجبل	لا يجبل
ايض	٤	او	و	ايض	١١	البطلان	البطلان	ايض	٩	ترب	تردد	ايض	٢٠	صاف	اضاف
ايض	١٣	ين	بين	١٢	١	فيه	فيه	ايض	١٥	مرات	مرات	ايض	٢٠	حلف	حلقة
ايض	١٣	جنا	جنا	ايض	٢	وقال	قال	ايض	١٥	حل	وجد	١٠٤	١	يخشى	يخشى
ايض	١٥	ولم يكن	ولم يكن	ايض	٩	يقول	ويقول	ايض	١٦	لى	بشى	ايض	٢	رفيقا	رفيقا
ايض	١٦	يتم	يتم	ايض	١٠	رب	رب	ايض	١٤	منه	نبشه	ايض	٢	جبل	حلى
ايض	١٩	معركة	المعركة	ايض	١١	انه	امه	ايض	١٤	لن	نبش	ايض	٢	الثانية	الثالثة
ايض	٢	يفضل	يفضل	ايض	١٢	ص	ص	ايض	١٠٥	العلم	القبله	ايض	٥	لابن	لابن ابي
٩١	١	النل	الفضل	ايض	١٢	يؤضا	يؤضا	ايض	١	البها	البها	ايض	١٠	قناد	اقناد
ايض	١٤	وح	وجب	ايض	١٩	يؤضا	يؤضا	ايض	١	الحيار	الحيار	ايض	١٩	سطلن	بتطلبة
٩٩	٣	احق	الاحق	ايض	١٩	يؤضا	يؤضا	ايض	١	على	على	١٠١	١	فليخو	فيسخى
ايض	٥	هذ	هذ	١٠٣	٢	سبع	سبع	ايض	٢	الماء	الماء	ايض	٢	كالحرق	كالحرق
ايض	١٠	لغسل	لغسل	ايض	٣	والمراد	المراد	ايض	٢	مستور	مستور	ايض	٥	يكى	يمكن











صفر	سطر	غلط	صحيح	صفر	سطر	غلط	صحيح	صفر	سطر	غلط	صحيح	صفر	سطر	غلط	صحيح
١٣٣٦	١	شرب	لا شرب	١٣٣٦	٣	واما	وهي اما			٩	القبر	في القبر	ح		
١٣٣٦	١٠	ون	وان	١٣٣٦	٣	ند	عند	٢	رحد	وحيد	١١	قلعه	قعه		
١٣٣٦	١٢	صلوات	صلوات	١٣٣٦	٤	وسيا	رشد بالماء	١	نفض	يختص	١٣	تلك	ملك		
١٣٣٦	١٣	وامه	ائمة	١٣٣٦	٥	محضه	محضر	٢	المعنى	المعنى	١٣	وجعل	عنه		
١٣٣٦	١٣	ان	ابن	١٣٣٦	٤	بغير	بقبر	٤	ابتداء	ابتداء	٣	طاهر	طاهر		
١٣٣٦	١٣	بنك	بنك	١٣٣٦	٩	سواك	من سواك	٤	تجصيص	تجصيص	٣	بيعت	بيعت		
١٣٣٦	٩	روحه	بروحه	١٣٣٦	١٢	سواك	من سواك	٤	تجصيص	تجصيص	٢	رده	رده		
١٣٣٦	١١	الاباس	الاباس	١٣٣٦	١٢	وهل	هل	٤	التجصيص	التجصيص	٩	فقد	فقد		
١٣٣٦	١٩	النساء	النساء	١٣٣٦	١٣	وسج	سج	٩	التجصيص	التجصيص	١	استلزم	استلزم		
١٣٣٦	٢	فرض	فرض	١٣٣٦	١٢	مرآة	مرات		تطين	تطين	١٢	سلم	سلم		
١٣٣٦	٩	بط	مط	١٣٣٦	١٢	فقرا	فقرا	١٠	المثله	المثله	١٤	يلطن	يلطن		
١٣٣٦	١٠	ادخل	ادخل	١٣٣٦	١٢	غفرله	غفرالله	١٢	لان	لان	١٩	عذابه	عذابه		
١٣٣٦	١٢	تشرح	تشرح	١٣٣٦	١٦	به	بهي	١٣	روي	روي	٦	يقول	يقول		
١٣٣٦	١٥	صلعما	صلعما	١٣٣٦	١٦	غيره	غيره	١٥	عليه	عليه	٤	بصية	بصية		
١٣٣٦	١٤	يمينه	يمينه	١٣٣٦	١٦	وقلت	قلت	١٦	انما	انما	١٠	الاجرة	الاجرة		
١٣٣٦	١٤	ليسه	ليسه	١٣٣٦	١٦	الان	الان				٢	النهي	النهي		
١٣٣٦	١٤	فنز	فنز	١٣٣٦	٢	اعتبار	اعتباد	٢	المسائل	المسائل	٩	المومن	المومن		
١٣٣٦	١٨	ليشد	ليشد	١٣٣٦	٣	شهادة	من شهادة	٢	معه	معه	١٠	الملائكة	الملائكة		
١٣٣٦	٥	يعتك	يعتك	١٣٣٦	٦	لكير	لكير	١	بن	بن	١٢	ولد	ولد		
١٣٣٦	١١	مفرجا	مفرجا	١٣٣٦	٩	كما هو	كما هو	٥	بالحر	بالحر	١٦	حدها	حدها		
١٣٣٦	١٥	الزوات	الزوات	١٣٣٦	١١	اجرا	اجراء	١٥	استل	استل	١٩	من	من		
١٣٣٦	١٦	الاستخاء	الاستخاء	١٣٣٦	١٣	بكفة	بكفيه	١٤	الناهد	الناهد	١٩	سب	سب		
١٣٣٦	١٦	ليقبل	ليقبل	١٣٣٦	١٦	رواية	رواية	٢	مع	مع	١٠	الانسان	الانسان		
١٣٣٦	١٩	جانب	الجانب	١٣٣٦	١٤	والنوب	التوحيد	٢	لعل	لعل	١١	استحلال	استحلال		
١٣٣٦	١٩	يوش	توش	١٣٣٦	١٤	والثانية	وفي الثانية	٤	عذري	في عذري	١٥	الغروي	الغروي		
١٣٣٦	١	لكشي	الكشي	١٣٣٦	١٦	تطشه	تطيه	١	الظ	الظ	١٦	التن	التن		



صغر	سطر	غلط	صحيح	صغر	سطر	غلط	صحيح	صغر	سطر	غلط	صحيح	صغر	سطر	غلط	صحيح
١٢٥	٢	اتفاقه	اتفاقه	١٥٣	٣	يحتل	يحتل	١٥٦	١١	سجل	سجل	١٢٥	٢	اتفاقه	اتفاقه
ايضا	٢	ليست	ليست	ايضا	٣	اعوا	اعوا	ايضا	١٣	تأنيها	تأنيها	ايضا	٢	ليست	ليست
ايضا	١٢	كان او ام	كان او ام	ايضا	٤	تضييق	تضييق	ايضا	١٢	المرض	المرض	ايضا	١٢	كان او ام	كان او ام
ايضا	١٦	واذا او اذا	واذا او اذا	ايضا	٩	يرجوا	يرجوا	ايضا	١٦	يحتل	يحتل	ايضا	١٦	واذا او اذا	واذا او اذا
١٢٣	٢	وقار	وقار	ايضا	١١	اتوقع	اتوقع	ايضا	١٦	يوسف	يوسف	ايضا	١٦	وقار	وقار
ايضا	١٠	بناء بنا	بناء بنا	ايضا	١٢	من كل	من كل	ايضا		بعض ما لا	بعض ما لا	ايضا		بناء بنا	بناء بنا
ايضا	١١	حاجة حاجته	حاجة حاجته	ايضا	١٩	توقت	توقت	ايضا	١٦	الذكر	الذكر	ايضا	١٦	حاجة حاجته	حاجة حاجته
ايضا	١٢	يدعوا يدعوا	يدعوا يدعوا	ايضا	١٩	عوض	عوض	ايضا	١٥٤	الحزم	الحزم	ايضا	١٥٤	يدعوا يدعوا	يدعوا يدعوا
١٢٤	١	وان الله ان الله	وان الله ان الله	ايضا	١٩	كالخطا	كالخطا	ايضا	٦	للتو	للتو	ايضا	٦	وان الله ان الله	وان الله ان الله
ايضا	٣	موده مفرقة	موده مفرقة	ايضا	٢	هو هو	هو هو	ايضا	٥	استجار	استجار	ايضا	٥	موده مفرقة	موده مفرقة
ايضا	١١	عليه على الميت	عليه على الميت	ايضا	١٥٢	رحلة رحلة	رحلة رحلة	ايضا	٩	الجبا	الجبا	ايضا	٩	عليه على الميت	عليه على الميت
ايضا	١٦	رجل رجل	رجل رجل	ايضا	١٢	هكذا هكذا	هكذا هكذا	ايضا	١٣	الى الى	الى الى	ايضا	١٣	رجل رجل	رجل رجل
ايضا	١٤	والدش والدش	والدش والدش	ايضا	١٢	هكذا هكذا	هكذا هكذا	ايضا	١٣	البحر	البحر	ايضا	١٣	والدش والدش	والدش والدش
ايضا	١٤	اجرا اجرا	اجرا اجرا	ايضا	١٥	وجه وجه	وجه وجه	ايضا	١٢	ما كان	ما كان	ايضا	١٢	اجرا اجرا	اجرا اجرا
١٢٦	١	بطرق بطرق	بطرق بطرق	ايضا	١٩	البحر البحر	البحر البحر	ايضا	١٥	يتمتع	يتمتع	ايضا	١٥	بطرق بطرق	بطرق بطرق
ايضا	٥	ان ينفعه ان ينفعه	ان ينفعه ان ينفعه	ايضا	١٩	اعترف اعترف	اعترف اعترف	ايضا	٢	ابن ابن	ابن ابن	ايضا	٢	ان ينفعه ان ينفعه	ان ينفعه ان ينفعه
ايضا	١	يقى يقى	يقى يقى	١٥٢	١	لبيه لبيه	لبيه لبيه	١٥١	٢	هو هو	هو هو	ايضا	٢	يقى يقى	يقى يقى
ايضا	١٢	من ومن	من ومن	ايضا	٥	بخال بخال	بخال بخال	ايضا	٦	على على	على على	ايضا	٦	من ومن	من ومن
ايضا	١٥	كان او او	كان او او	ايضا	٥	لا يخلو ولا يخلو	لا يخلو ولا يخلو	ايضا	٦	يعل يعل	يعل يعل	ايضا	٦	كان او او	كان او او
ايضا	١٩	الوجه بالوجه	الوجه بالوجه	ايضا	٩	بالاول	بالاول	ايضا	٦	الى الى	الى الى	ايضا	٦	الوجه بالوجه	الوجه بالوجه
١٢٩	١	حوط حوط	حوط حوط	ايضا	١٠	تعرف تعرف	تعرف تعرف	ايضا	١٣	الوجه الى الوجه	الوجه الى الوجه	ايضا	١٣	حوط حوط	حوط حوط
ايضا	١	المبائة ذات	المبائة ذات	ايضا	١٢	وجوب وجوب	وجوب وجوب	ايضا	١٢	يعدل يعدل	يعدل يعدل	ايضا	١٢	المبائة ذات	المبائة ذات
ايضا	١٦	المطلبة المطيب	المطلبة المطيب	ايضا	١٥	لواظي او امكن	لواظي او امكن	ايضا	١٦	نصف نصف	نصف نصف	ايضا	١٦	المطلبة المطيب	المطلبة المطيب
ايضا	٢	جامنه جامنيه	جامنه جامنيه	ايضا	١٦	وعن وعن	وعن وعن	ايضا	١٤	ثم - ا - ا	ثم - ا - ا	ايضا	١٤	جامنه جامنيه	جامنه جامنيه
١٥٠	١	العجز العجز	العجز العجز	١٥٦	٢	المتجه المتجه	المتجه المتجه	ايضا	١٦	يغفر يغفر	يغفر يغفر	ايضا	١٦	العجز العجز	العجز العجز
ايضا	١	عسل عسل	عسل عسل	ايضا	٥	سواء وسواء	سواء وسواء	ايضا	١٩	التأخر التأخر	التأخر التأخر	ايضا	١٩	عسل عسل	عسل عسل

صفحة	سطر	جمل	صحيح	صفحة	سطر	جمل	صحيح	صفحة	سطر	جمل	صحيح	صفحة	سطر	جمل	صحيح
١٥٨	٢	الزمان	الغبار	١٦٣	١	الحنين الجبينين	١٦٦	١	ركعة	في الركعة	١٤١	١٤	الوضوء	الوضوء	صحيح
١٥٩	١	قيم	يتقيم	١٦٣	١	الوجه الوجه	١٦٦	١	ركعة	الركعة	١٤١	١٤	القيم	القيم	صحيح
١٦٠	٢	عن	عن	١٦٣	٢	خلافا خلافا	١٦٦	٩	الوقت	ان كان	١٤١	١٤	مشرقة	مشرقة	صحيح
١٦١	٣	مجلس	يلبس	١٦٣	٣	سما	١٦٦		ضيق	ضيق	١٤١	١٤	العشرة	عشرة	صحيح
١٦٢	٤	التخفيف	التخفيف	١٦٣	٩	عن	١٦٦	١١	ما	ما	١٤١	٢	على	على	صحيح
١٦٣	٥	جفا	الجفاف	١٦٣	١٣	المسح	١٦٦	١٢	ولعله	ولعله	١٤١	٣	الان	الان	صحيح
١٦٤	٩	لم	لوم	١٦٣	١٢	والا	١٦٦	١١٩	عدت	عدت	١٤١	٤	الحرب	الحرب	صحيح
١٦٥	١٢	يصنع	يصنع	١٦٣	١٥	الحياض	١٦٦	١٢	جازه	جازه	١٤١	٥	ان كان	ان كان	صحيح
١٦٦	١٤	لو	لو	١٦٣	٢	بالقد	١٦٦	١٢	الاول	الاول	١٤١	٦	والجلال	والجلال	صحيح
١٦٧	٢	اكراه	يكراه	١٦٣	١	سما	١٦٦	٤	اولوية	لا اولوية	١٤١	١٢	تقبله	تقبله	صحيح
١٦٨	٥	ولا	ولا	١٦٣	١٠	من	١٦٦	٩	مطلقا	مطلقا	١٤١	١٥	النفس	النفس	صحيح
١٦٩	١٢	غير	وغيرة	١٦٣	١١	قتل	١٦٦	١٠	لو	لو	١٤١	٢	بلا خلاف	بلا خلاف	صحيح
١٧٠	١٣	والا	والا	١٦٣	١٢	مع	١٦٦	١١	جامع	جامع	١٤١	٢	عليه	عليه	صحيح
١٧١	١٥	لقيم	القيم	١٦٣	٣	وطنه	١٦٦	١١	الوطنة	الوطنة	١٤١	٦	ادعى	ادعى	صحيح
١٧٢	١٦	ولا	ولا	١٦٣	١٢	ما يتوقف	١٦٦	١٢	صالحا	صالحا	١٤١	١٢	خاصا	خاصا	صحيح
١٧٣	٢٠	ولا	ولا	١٦٣	١٦	القيم	١٦٦	١٦	حيازته	حيازته	١٤١	١٥	او	او	صحيح
١٧٤	١	لمشرو	لمشرو	١٦٣	٢	مسوغا	١٦٦	٢	وعم	وعم	١٤١	١٢	الاختصاص	الاختصاص	صحيح
١٧٥	٣	الغسل	الغسل	١٦٣	٥	بشرع	١٦٦	٥	والقرعة	والقرعة	١٤١	٢	ومما	ومما	صحيح
١٧٦	١٠	البحراني	البحراني	١٦٣	٤	كتابة	١٦٦	٩	نقص	نقص	١٤١	١	اذ	اذ	صحيح
١٧٧	١٣	ندعو	ندعو	١٦٣	١٥	صححا	١٦٦	١٠	حلقا	مطلقا	١٤١	١١	الحزب	الحزب	صحيح
١٧٨	١٣	الا	الا	١٦٣	١٦	وحد	١٦٦	١٢	حصول	مع حصول	١٤١	١٢	الحزب	الحزب	صحيح
١٧٩	١	السهو	السهو	١٦٣	١٦	عن	١٦٦	٢	بعض	بعض	١٤١	٢	صوفه	صوفه	صحيح
١٨٠	١	الجمع	الجمع	١٦٣	١٦	عقيل	١٦٦	١	مشرقة	مشرقة	١٤١	١	وان	وان	صحيح
١٨١	١	مسح	مسح	١٦٣	١٩	واما	١٦٦	٥	مسجد	المسجد	١٤١	١٢	النفس	النفس	صحيح
١٨٢	١١	عقيل	عقيل	١٦٣	٤	لعيد	١٦٦	١	طلاق	اطلاق	١٤١	١٥	مخضو	مخضو	صحيح
١٨٣	١٥	في	في	١٦٣	١٣	الصا	١٦٦	١٢	المشتملة	المشتملة	١٤١	١٦	لبس	لبس	صحيح
١٨٤	١٩	الحنين	الحنين	١٦٣	١٣	اني	١٦٦	١٦	مشرقة	مشرقة	١٤١	٢	فالحكم	فالحكم	صحيح



صفر	سطر	غلط	صحيح	صفر	سطر	غلط	صحيح	صفر	سطر	غلط	صحيح	صفر	سطر	غلط	صحيح
١٤٨	٩	الخامس	الخامس	١٤٩	١٢	مخدون	مخدون	١٥٠	١٢	مخدون	مخدون	١٥١	١٢	مخدون	مخدون
١٥٠	١٢	دعوى	دعوى	١٥١	١٢	المردى	المردى	١٥٢	١٢	المردى	المردى	١٥٣	١٢	المردى	المردى
١٥١	١٣	المشك	المشك	١٥٢	١٢	عليان	عليان	١٥٣	١٢	عليان	عليان	١٥٤	١٢	عليان	عليان
١٥٢	١٣	العلامة	العلامة	١٥٣	١٢	البوى	البوى	١٥٤	١٢	البوى	البوى	١٥٥	١٢	البوى	البوى
١٥٣	١٤	الطبة	الطبة	١٥٤	١٢	الامام	الامام	١٥٥	١٢	الامام	الامام	١٥٦	١٢	الامام	الامام
١٥٤	١٥	الادريس	الادريس	١٥٥	١٢	قبلة	قبلة	١٥٦	١٢	قبلة	قبلة	١٥٧	١٢	قبلة	قبلة
١٥٥	١٦	العص	العص	١٥٦	١٢	التاويل	التاويل	١٥٧	١٢	التاويل	التاويل	١٥٨	١٢	التاويل	التاويل
١٥٦	١٧	المسكر	المسكر	١٥٧	١٢	الحارث	الحارث	١٥٨	١٢	الحارث	الحارث	١٥٩	١٢	الحارث	الحارث
١٥٧	١٨	مانا	مانا	١٥٨	١٢	سبأ	سبأ	١٥٩	١٢	سبأ	سبأ	١٦٠	١٢	سبأ	سبأ
١٥٨	١٩	علانا	علانا	١٦٠	١٢	هو	هو	١٦١	١٢	هو	هو	١٦٢	١٢	هو	هو
١٥٩	٢٠	نجاسته	نجاسته	١٦١	١٢	وانكا	وانكا	١٦٢	١٢	وانكا	وانكا	١٦٣	١٢	وانكا	وانكا
١٦٠	٢١	وقال	وقال	١٦١	١٢	واجب	واجب	١٦٢	١٢	واجب	واجب	١٦٣	١٢	واجب	واجب
١٦١	٢٢	الوجه	الوجه	١٦٢	١٢	لا في	لا في	١٦٣	١٢	لا في	لا في	١٦٤	١٢	لا في	لا في
١٦٢	٢٣	كفا	كفا	١٦٣	١٢	الثالث	الثالث	١٦٤	١٢	الثالث	الثالث	١٦٥	١٢	الثالث	الثالث
١٦٣	٢٤	ليس	ليس	١٦٤	١٢	المسوخ	المسوخ	١٦٥	١٢	المسوخ	المسوخ	١٦٦	١٢	المسوخ	المسوخ
١٦٤	٢٥	كانه	كانه	١٦٥	١٢	عليه	عليه	١٦٦	١٢	عليه	عليه	١٦٧	١٢	عليه	عليه
١٦٥	٢٦	قيل	قيل	١٦٥	١٢	الفوليه	الفوليه	١٦٦	١٢	الفوليه	الفوليه	١٦٧	١٢	الفوليه	الفوليه
١٦٦	٢٧	المانع	المانع	١٦٧	١٢	اللدور	اللدور	١٦٨	١٢	اللدور	اللدور	١٦٩	١٢	اللدور	اللدور
١٦٧	٢٨	بالاصالة	بالاصالة	١٦٨	١٢	التنزة	التنزة	١٦٩	١٢	التنزة	التنزة	١٧٠	١٢	التنزة	التنزة
١٦٨	٢٩	جنت	جنت	١٧٠	١٢	الحق	الحق	١٧١	١٢	الحق	الحق	١٧٢	١٢	الحق	الحق
١٦٩	٣٠	الحاية	الحاية	١٧١	١٢	عينة	عينة	١٧٢	١٢	عينة	عينة	١٧٣	١٢	عينة	عينة
١٧٠	٣١	جعل	جعل	١٧٢	١٢	فجاسة	فجاسة	١٧٣	١٢	فجاسة	فجاسة	١٧٤	١٢	فجاسة	فجاسة
١٧١	٣٢	شامل	شامل	١٧٣	١٢	عن ابن	عن ابن	١٧٤	١٢	عن ابن	عن ابن	١٧٥	١٢	عن ابن	عن ابن
١٧٢	٣٣	يلج	يلج	١٧٤	١٢	نجاسة	نجاسة	١٧٥	١٢	نجاسة	نجاسة	١٧٦	١٢	نجاسة	نجاسة
١٧٣	٣٤	النوا	النوا	١٧٥	١٢	اذ شد	اذ شد	١٧٦	١٢	اذ شد	اذ شد	١٧٧	١٢	اذ شد	اذ شد
١٧٤	٣٥	بدل	بدل	١٧٦	١٢	المفيد	المفيد	١٧٧	١٢	المفيد	المفيد	١٧٨	١٢	المفيد	المفيد



صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح
٢٠١١	٢	فوا	وهو	٢٠١٢	٩	من يستر من البياض	٢٠١٣	١٦	دو	خا	٢٠١٤	١٩	٢١٩	٥	ليقترب
٣	٣	صرح	صرح به	٢٠١٥	٢	جفر	٢٠١٦	١٢	سلي	سلي عن	٢٠١٧	١٤	٢٢٠	١	وقوع في
٦	٦	وقيل	وقيل و	٢٠١٨	١٢	ليتر	٢٠١٩	١٦	استعمل	استعمله	٢٠٢٠	١٩	٢٢١	١	المشهور
٩	٩	يخس	يخس	٢٠٢١	١	فلا تشبه	٢٠٢٢	١٢	جواز	جواز	٢٠٢٣	١٦	٢٢٢	١	نقاء
١٣	١٣	العائز	العائز	٢٠٢٤	٩	اخوي	٢٠٢٥	١٥	ياثم	ياثم ثم	٢٠٢٦	١٥	٢٢٣	٥	كان
١٥	١٥	الاجماع	الاجماع	٢٠٢٧	١٥	اذا استعمل	٢٠٢٨	١٥	وضع	مجر وضع	٢٠٢٩	١٥	٢٢٤	٢	يخضع
١٦	١٦	والاوسط	والاوسط	٢٠٣٠	١٥	اذا اقبل	٢٠٣١	١٤	منه	منه اد	٢٠٣٢	٩	٢٢٥	٩	الصلوة
١٧	١٧	النفع	النفع	٢٠٣٣	١٦	شبه	٢٠٣٤	١٢	حرمه	الحرمه	٢٠٣٥	٩	٢٢٦	٩	طهارة
١٨	١٨	جعل	جعل	٢٠٣٦	٢	الامل	٢٠٣٧	١	عدما	عدما	٢٠٣٨	١٣	٢٢٧	١٣	المجهول
١٩	١٩	صدقا	صدقة	٢٠٣٩	٣	عدي	٢٠٤٠	٢	له	اليه	٢٠٤١	١٣	٢٢٨	١٣	المشهور
٢٠	٢٠	سواد	سواد	٢٠٤٢	٦	من اذيا	٢٠٤٣	٣	وصر	فصرحت	٢٠٤٤	١٦	٢٢٩	١٦	سني
٢١	٢١	فما قبل	فما قبل	٢٠٤٥	١٢	لحب	٢٠٤٦	٥	فقلت	فقلت ذلك	٢٠٤٧	١٦	٢٣٠	١٦	والرفاق
٢٢	٢٢	النفع	النفع	٢٠٤٨	١٣	كالمسما	٢٠٤٩	٩	نصب	مما نصب	٢٠٥٠	٦	٢٣١	٦	النصب
٢٣	٢٣	ولعل	ولعل	٢٠٥١	١٢	كحشبه	٢٠٥٢	١	و	اد	٢٠٥٣	٣	٢٣٢	٣	النصب
٢٤	٢٤	ما	وما	٢٠٥٤	١٢	ويعض	٢٠٥٥	١٢	غيرها	غيره	٢٠٥٦	٥	٢٣٣	٥	الاكل
٢٥	٢٥	الاول	الاول	٢٠٥٧	١٦	الحف	٢٠٥٨	١٢	ربا	ربا	٢٠٥٩	٦	٢٣٤	٦	وكذلك
٢٦	٢٦	صرح	صرح	٢٠٦٠	١١	عور	٢٠٦١	١٥	من جاز	و	٢٠٦٢	١٠	٢٣٥	١٠	من التذ
٢٧	٢٧	لم يكن	لم يكن	٢٠٦٣	١٦	كل	٢٠٦٤	٩	الادعية	الادعية	٢٠٦٥	١٢	٢٣٦	١٢	مستند
٢٨	٢٨	هزة	هزة	٢٠٦٦	١٩	اشغال	٢٠٦٧	١٠	من	من الوعاء	٢٠٦٨	١٥	٢٣٧	١٥	تخلية
٢٩	٢٩	فحاشا	فحاشا	٢٠٦٩	١٩	قويا	٢٠٧٠	١٥	هبة	فبه	٢٠٧١	١٦	٢٣٨	١٦	خفت
٣٠	٣٠	ادا	ادا	٢٠٧٢	٣	منح	٢٠٧٣	٣	الميل	الميل	٢٠٧٤	١٤	٢٣٩	١٤	صاحب
٣١	٣١	ما	هنا	٢٠٧٥	٢	الانما	٢٠٧٦	٢	غيره	غيره	٢٠٧٧	١٩	٢٤٠	١٩	اطلاع
٣٢	٣٢	عجا	عجا	٢٠٧٨	١٠	روى	٢٠٧٩	١	الفضة	بالفضة	٢٠٨٠	١	٢٤١	١	بالكرو
٣٣	٣٣	الرعاية	رعاية	٢٠٨١	١١	عذك	٢٠٨٢	٤	لهلي	لهلي	٢٠٨٣	٤	٢٤٢	٤	الغم
٣٤	٣٤	المقدمة	المقدمة	٢٠٨٤	١٢	اختن	٢٠٨٥	١٢	يركب	تركب به	٢٠٨٦	١٢	٢٤٣	١٢	ردي
٣٥	٣٥	الظن	الظن	٢٠٨٧	١٥	المفضل	٢٠٨٨	٢٠	ما	ما	٢٠٨٩	١٤	٢٤٤	١٤	الحكام
٣٦	٣٦	عندي	عندي	٢٠٩٠	١٦	فان	٢٠٩١	١	ظاهر	ظاهر	٢٠٩٢	٥	٢٤٥	٥	الكافر



فہرست	غلط	صحیح
۶۲	۱۵	شعر و شعر
یغ	۱۶	درشا و درشا
۲۳	۳	نظمت و نظم
یغ	۱۶	یے الے
یغ	۱۹	لتبعہ اتبعہ
یغ	۲۰	اللون البرص
۲۳۶	۱۲	الاستقام الاستقام
یغ	۱۶	الاطفال اطفالکم
یغ	۱۶	درو و درو
یغ	۲۰	عشر عشر
۲۳۷	۳	سمر لیتشی
یغ	۱۶	اذا اذا
۲۳۸	۹	ومحہ ومحہ
یغ	۱۳	ذونار ذونار
یغ	۱۴	سلام السلام
یغ	۱۷	اوتہ الوافی
یغ	۱۹	ثلثہ ثلث
۲۳۱	۱	بقدر بقدر

۱۳۴۱ ع







